محركو الدمى

كيف يستغل الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأموال المنهوبة وما العمل إزاء ذلك

إميل فان دير دوز دي فيليبوا
إميلي م. هولتر
روبرت أ. هاريسون
جي وون بارك
ج. ك. شارمان

ترجمة : الشحات منصور

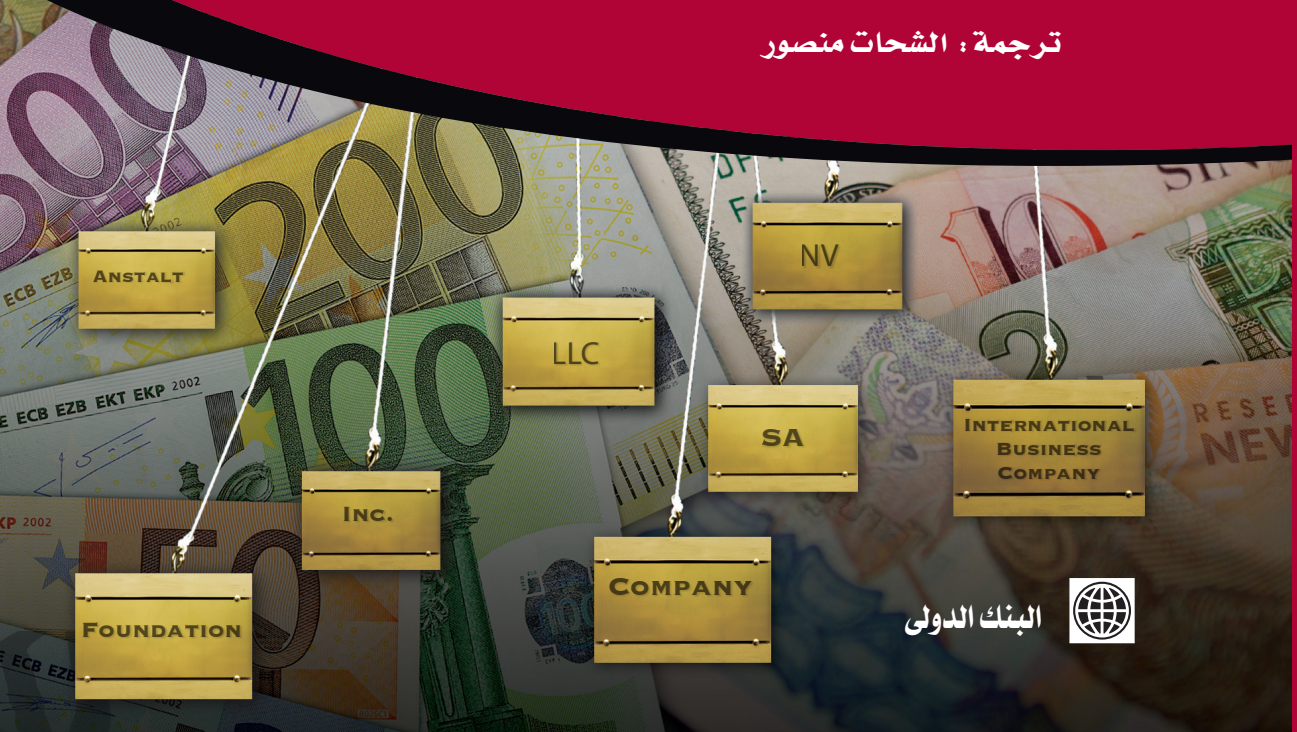

البنك الدولى

محركو الدمى

محركو الدمى

كيف يستغل الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأموال المنهوبة وما العمل إزاء ذلك

إميل فان دير دوز دي فيليبوا

إميلي م. هولتر

روبرت أ. هاريسون

جي وون بارك

ج. ك. شارمان

ترجمة : الشحات منصور

مبادرة استرداد الأموال المنهوبة

البنك الدولي– مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

The Puppet Masters
How the Corrupt Use Legal Structures to
Hide Stolen Assets and What to Do About It
© 2011 The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street NW
Washington DC 20433
Telephone: 202-473-1000
Internet: www.worldbank.org
E-mail: feedback@worldbank.org
All rights reserved
1 2 3 4 14 13 12 11

محركو الدمى
كيف يستغل الفاسدون الهياكل القانونية
لإخفاء الأموال المنهوبة وما العمل إزاء ذلك
حقوق الطبع © ٢٠١١
البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي

هذا المجلد نتاج عمل موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيه بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات المدرجة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات وأية معلومات أخرى مبينة على أي خريطة ضمنًا أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم، أو أي تأكيد أو قبول لهذه الحدود.

الحقوق والأذون

تخضع المادة الواردة في هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تعتبر عملية طبع و/ أو نقل أجزاء من هذا الكتاب أو كله دون إذن مخالفة للقانون الساري. ويشجع البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي نشر أعماله وعادة ما يمنح الإذن باستنساخ أجزاء من أعماله دون توان.

للحصول على إذن لتصوير أو إعادة طبع أي جزء من هذا العمل يرجى إرسال طلب بالبيانات الكاملة إلى مركز التصريح بحقوق الطبع والنشر:
222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA;
Telephone: 978-750-8400; fax: 978-750-4470;
Internet: www.copyright.com

يتعين توجيه جميع الاستعلامات الأخرى عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى مكتب الناشر على العنوان:
The World Bank, 1818 H Street NW.
Washington, DC 20433, USA;
Fax: 202-522-2422;
E-mail: pubrights@worldbank.org.

This work was originally published by the World Bank in English as *"The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets and What to Do About It"*. This Arabic translation was arranged by *"Al Ahram Center for Publishing,"* The Center is responsible for the quality of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

نشر البنك الدولي أصل هذا العمل باللغة الإنجليزية بعنوان «محركو الدمى: كيف يستغل الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأموال المنهوبة وما العمل إزاء ذلك» في ٢٠١١.

أعد الترجمة العربية وأصدرها *«مركز الأهرام للنشر»*.

«والمركز» مسئول عن دقة الترجمة.

وفي حالة وجود أي اختلافات فإن اللغة الأصلية هي المعتمدة.

الطبعة العربية
٢٠١٦
الناشر: مركز الأهرام للنشر
مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة
تليفون: ٢٧٧٠٥٠٥٢ – فاكس: ٢٥٧٨٦٦٥٨

المحتويـات

تصدير	*ix*
شكر وعرفان	*xi*
المختصرات	*xv*
موجز تنفيذي	١
تحد كبير	١
المالك المستفيد المراوغ: دعوة إلى مقاربة موضوعية	٣
المطلوب: استراتيجية حكومية	٤
مزايا مقدمي الخدمات	٥
لِمَ ينبغي إلزام مقدمي الخدمات بتوخي الحيطة والحذر الواجبين	٦
إنفاذ الامتثال	٦
المحامون وادعاءات حصانة المحامين في علاقاتهم مع موكليهم	٧
مقاربة مزدوجة المسار	٧
لماذا لا تكفي الحيطة والحذر الواجبين	٨
تعزيز مهارات وقدرات المحققين	٩
التحقيقات عبر الوطنية	٩
بناء قضية عبر وطنية	٩
إجراء تحليل المخاطر ودراسات الرموز	١٠
الجزء الأول- إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية	**١١**
١-١ مقدمة	١١
١-٢ الهدف من هذا التقرير	١٤
١-٣ كيفية استخدام هذا التقرير	١٦
الجزء الثاني- المالك المستفيد	**١٧**
٢-١ مقدمة	١٧
٢-٢ أصل مصطلح «المالك المستفيد»	١٨
٢-٣ تعريف ملكية الانتفاع: النظرية	١٩
٢-٤ تطبيق مفهوم ملكية الانتفاع على مستوى الممارسة	٢٣
٢-٥ وجهة نظر مقدم الخدمة	٢٦
٢-٦ الخلاصة والتوصيات	٢٩

الجزء الثالث: أين يتخفى المالك المستفيد؟ **٣٣**
٣-١ مقدمة ٣٣
٣-٢ الكيانات الاعتبارية أنواعها وسماتها ٣٣
٣-٣ الخلاصة والتوصيات ٦٢

الجزء الرابع: العثور على المالك المستفيد **٦٩**
٤-١ مقدمة ٦٩
٤-٢ سجلات الشركات ٦٩
٤-٣ مقدمو الخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات ٨٤
٤-٤ المؤسسات المالية ٩٨
٤-٥ الخلاصة والتوصيات ١٠٣

الملحق «أ»: الامتثال للتوصيات أرقام ٥، و١٢، و٣٣، و٣٤، الصادرة من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال **١٠٩**
نصوص التوصية ٥ والتوصية ١٢ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال ١٠٩
نصوص التوصية ٣٣ والتوصية ٣٤ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال ١١٢

الملحق «ب»: مشروع المكونات الخمسة: المنهجية وموجز النتائج **١١٧**
المشروع الأول. مشروع قاعدة بيانات الفساد الكبير ١١٧
المشروع الثاني. مشروع ملكية الانتفاع للمصارف ١٢٢
المشروع الثالث. مشروع مقدمي الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات ١٣٤
المشروع الرابع. مشروع السجلات ١٤٣
المشروع الخامس. مشروع المحقق ١٤٤

الملحق «جـ»: وصف موجز لكيانات اعتبارية مختارة **١٥٩**
الأشخاص الطبيعيون ١٥٩
شركات التضامن البسيطة العامة ١٥٩
شركات التوصية المحدودة ١٦١
الشركات ١٦١
الشركات ذات المسئولية المحدودة ١٦٤
المؤسسات الخاصة ١٦٥
الترتيبات الاعتبارية ١٦٥
صناديق الاستئمان ١٦٧

الملحق «د»: الفساد الكبير: ١٠ دراسات حالة **١٧١**
دراسة الحالة الأولى: بروس رابور وتسوية دين آي إتش آي ١٧١
دراسة الحالة الثانية: تشارلز ورويك رايد ١٧٥
دراسة الحالة الثالثة: ديبريي ألاميسيبغا ١٧٩
دراسة الحالة الرابعة: فريدريك شيلوبا ١٨٣
دراسة الحالة الخامسة: جاك أبراموف ١٨٧

دراسة الحالة السادسة: جوزيف إسترادا ١٩٣
دراسة الحالة السابعة: صفقات المقاتلات السعودية وشركة بي إيه إي سيستمز ١٩٨
دراسة الحالة الثامنة: بافيل لازارينكو ٢٠٢
دراسة الحالة التاسعة: فضيحة مطار بياركو الدولي ٢٠٨
دراسة الحالة العاشرة: هاييتي للاتصالات ٢١٣

الملحق «هـ»: نظرة عامة على كيانات اعتبارية في ولايات قضائية مختارة ٢١٩
قاموس المصطلحات ٢٦٥

الإطارات

٢-١ أصل الصناديق الاستئمانية (الأمانات) ١٨
٢-٢ محاولة أساسية للإخفاء ٢٨
٣-١ إنشاء شركة وهمية ٣٥
٣-٢ إساءة استخدام شركة وهمية ٣٦
٣-٣ استخدام شركات راكدة في إخفاء ملكية حسابات مصرفية ٣٧
٣-٤ إعلان نمطي «للشركات الراكدة والشركات الهرمة» ٣٨
٣-٥ غسل الأموال من خلال شركة واجهة ٤٠
٣-٦ إنشاء شركات بصكوك لحاملها ٤٢
٣-٧ إساءة استخدام شركات الأسهم لحاملها ٤٢
٣-٨ إساءة استخدام صندوق استئماني ٤٦
٣-٩ إخفاء عوائد الفساد في مؤسسة خيرية ٤٨
٣-١٠ حصول إحدى الشركات التضامنية على عقود حكومية احتيالية ٥٠
٣-١١ غسل الأموال من خلال تضامنية فردية ٥١
٣-١٢ الهيئات الاعتبارية في سلسلة لإخفاء ملكية الانتفاع ٥٣
٣-١٣ تنمية «عملية التصيُّد» للكشف عن التعقيد غير الملائم ٥٦
٣-١٤ إنشاء ترتيبات معين رسمي اسميا لشركة بي سي بي كونسوليديتد إنتربرايزيس (نيفادا) ٥٩
٣-١٥ مزايا التعتيم من استخدام المعينين اسمًا كما ورد في الإعلانات النمطية ٦٠
٣-١٦ العثور على رجل الواجهة: وجهة نظر عليم ببواطن الأمور ٦٢
٣-١٧ السيطرة على كيان اعتباري بواسطة رجل واجهة ٦٣
٣-١٨ تجربة الولايات المتحدة ٦٤
٤-١ نموذج جيرزي ٧٦
٤-٢ تعقب أعضاء مجلس الإدارة فاقدي الأهلية: المملكة المتحدة ٨٠
٤-٣ فهرس أعضاء مجلس الإدارة: إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص ٨١
٤-٤ تقاسم المعلومات ونظم التقارير المالية: سنغافورة ٨١
٤-٥ إنشاء كيان قانوني يدخل فيه أكثر من مقدم خدمات صناديق الاستئمان والشركات ٨٦
جـ-١ المؤسسة في ليختنشتاين ١٦٦
جـ-٢ المؤسسة في بنما ١٦٦
جـ-٣ صناديق الاستئمان وفقا لقانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية ١٦٩

الأشكال

٣-١ نموذج لهيكل معقد لكيان اعتباري شرعي ٥٦
٤-١ أنواع المعلومات التي يتم تجميعها عن الكيانات الاعتبارية من قبل السجلات ٧٢
٤-٢ موازنة سجل الشركات ٧٤
٤-٣ التسهيلات الواسعة للبحث على الإنترنت المتاحة للجمهور لدى سجل الشركات التابع لمركز دبي المالي الدولي (DIFC) ٧٨
٤-٤ التسهيلات الواسعة للبحث على الإنتر نت المتاحة للجمهور لدى مركز البحث في الفضاء الإلكتروني التابع للمركز الدولي ICRIS في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص ٧٩
٤-٥ أنواع المعلومات التي تتيحها السجلات على الإنترنت ٨٠
٤-٦ تقديم وثائق إثبات الهوية عند تشكيل الشركات (عينات مأخوذة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ٩١
٤-٧ اشتراط تقديم وثائق إثبات الهوية عند تشكيل شركات (بلدان أخرى) ٩٢
٤-٨ اشتراط تقديم وثائق إثبات الهوية عند تشكيل شركات (على مستوى العالم) ٩٣
أ-١ التوصية ٥ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال ١١١
أ-٢ التوصية ١٢ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال ١١٣
أ-٣ التوصية ٣٤ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال ١١٤
أ-٤ التوصية ٣٤ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال ١١٥
ب-١ استبيان: قواعد المؤسسات المالية بشأن ملكية الانتفاع وتنفيذها ١٢٤
ب-٢ استبيان مشروع المحقق ١٤٧
جـ-١ وصف موجز لكيانات اعتبارية مختارة ١٥٩

الجداول

٣-١ نموذجان لمعالجة تسجيل الشركات كأعضاء في مجلس الإدارات في القانون ٥٤
٣-٢ نموذجاً لمعالجة المعينين اسمًا في القانون ٦١
ب-١ قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: موجز القضايا ١٢٠
ب-٢ قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: الكيانات الاعتبارية ١٢٠
ب-٣ قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير- إحصاءات رئيسية ١٢١
ب-٤ النتائج الكاملة للدراسة التدقيقية الأولى ١٣٩
ب-٥ النتائج الكاملة للدراسة التدقيقية الثانية (الإجابات غير الممتثلة بالحروف المائلة) ١٤١
ب-٦ النتائج المجمعة ١٤٢
هـ-١ الشركات ٢٢٠
هـ-٢ شركات الأعمال المعفاة/ الدولية ٢٣٢
هـ-٣ الشركات ذات المسئولية المحدودة ٢٣٩
هـ-٤ شركات التضامن ٢٤٥
هـ-٥ شركات التضامن المحدودة ٢٤٨
هـ-٦ صناديق الاستئمان ٢٥٢
هـ-٧ المؤسسات ٢٦٠

تصدير

تقدر أنشطة الفساد بما لا يقل عن ٤٠ مليار دولار سنويًا. فمع كل طلعة شمس، يجري امتصاص أموال موجهة للمدارس والرعاية الصحية، والبنى التحتية في أكثر اقتصادات العالم هشاشة وإخفاؤها بعيدًا في المراكز المالية والملاذات الضريبية الآمنة في العالم.

والفساد، مثل أي مرض، ينخر في أسس الثقة العامة في الحكومة. وهو يقوض استقرار الأمم وأمنها. وبذلك يصبح تحديًا إنمائيًا بأكثر من طريقة: فهو يؤثر مباشرة في المساعدات الإنمائية، بل إنه يقوض الشروط المسبقة للنمو والإنصاف.

ونحن في حاجة إلى تعبئة على أعلى مستوى بحيث يتم التعامل مع الفساد بفاعلية.

وهذا التقرير *«محركو الدمى»* يتناول الهياكل الاعتبارية والمالية التي تشكل حجر الأساس لآثار الأموال المخفية. وهو يركز خاصة على السهولة التي يخفي بها الفاسدون مصالحهم خلف ستار من الأشخاص الاعتباريين والصعوبة التي يواجهها المحققون في محاولة إماطة هذا اللثام.

ويمثل الكتاب تذكرة قوية بأن استرداد عوائد الفساد مسئولية جماعية تشمل كلاً من القطاعين العام والخاص. فهيئات إنفاذ القانون والمحاكمة لا تستطيع تعقب الأموال المنهوبة، ومصادرتها، ثم إعادتها إذا ما كانت مخفاة خلف ستار الأشخاص الاعتباريين. وقد التزمت جميع المراكز المالية والبلدان المتقدمة، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب- بتحسين شفافية الهيئات الاعتبارية والترتيبات الأخرى.

ويطرح تقرير مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) أدلة على طول الطريق الذي يتوجب علينا أن نقطعه حتى نُحوِّل تلك التعهدات إلى واقع. وسيكون لتضييق الفجوة بين التعهدات المعلنة والممارسة على الأرض وَقْع مباشر على الاسترداد الفعلي للأموال.

وكما يثبت التاريخ الحديث، فإن هذه القضايا ليست افتراضية، بل حقيقية. وقد قمت، تحت قيادة الرئيس أوباسانجو، باستهلال جهود نيجيريا من أجل استرداد الأموال المنهوبة. وأعرف معرفة وثيقة من التجربة كيف قام المسئولون الفاسدون بإخفاء أموالهم خلف ستار شركات وصناديق استئمان تبدو بريئة.

وهذا التقرير بالمثل يقوم على حقائق واقعية. فهو يستند إلى بحوث وثائقية، ومقابلات شخصية مع سجلات للشركات، ورجال مصارف، ومحققين، وخبراء آخرين يواجهون هذه القضية يوميًا أثناء عملهم، و«بحوث سوقية» مستترة مع شركات مقدمة للخدمات ذات صلة في ولايات قضائية متعددة. وتسلط الدراسة الضوء على نقاط الضعف في النظام الذي يترك هذه الهياكل مفتوحة للتلاعب وإساءة الاستخدام. كما تقدم سلسلة من التوصيات العملية والمتوازنة بشأن كيفية معالجة نقاط الضعف هذه.

وفي وقت يصعِّد المجتمع الدولي من جهوده لمحاربة الفساد ويؤكد على الحاجة إلى الشفافية المالية، يأتي هذا التقرير كإسهام محمود. وآمل أن يُفيدَ صناع السياسات، والممارسين والمجتمع المدني خير إفادة من هذا التحليل.

إن الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا تعتبر تذكيرًا قويًا بأن النزاهة شرط للشرعية. فحقيقة أن العديد من المراكز المالية قد بدأت العمل فورًا في إعادة الأموال المزعوم سرقتها بواسطة قادة سابقين تشهد على كيفية تحول الأموال المنهوبة إلى رمز للانتهاكات ونقطة تجميع للدعوات المطالبة بالعدالة التي يتردد صداها في المجتمع الدولي وبين الناس في الشوارع.

دعنا نعمل معا للاستجابة لدعوتهم.

د. نجوزي أوكونجو- إيويلا
الوزير المنسق للاقتصاد ووزير المالية- نيجيريا
العضو المنتدب السابق– البنك الدولي

شكر وعرفان

ما كان من الممكن لهذه الدراسة أن تتم لولا المشاركة، والتوجيه، والرؤى المستبصرة من كثير من الأفراد، والوكالات، والمنظمات حول العالم الذين أعطوا بسخاء من خبرتهم ووقتهم.

كتب هذه المطبوعة إميل فان دير دوز دي فيليبوا (رئيس الفريق، نزاهة الأسواق المالية/الشفافية والمحاسبة، البنك الدولي)، والبروفيسور ج. ك. شارمان (جامعة جريفيث، أستراليا)، وإميلي إم هولتر (مستشار المشروع)، وروبرت إيه هاريسون (مستشار المشروع)، وجي وون بارك (مستشار المشروع).

ويُعرب الفريق عن امتنانه الخاص لجون بيم (منسق مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR)، ومدير نزاهة الأسواق المالية/الشفافية والمحاسبة، البنك الدولي)، وأدريان فوزارد (المنسق السابق لمبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR)) لدعمهم وتوجيههم المستمر لهذا المشروع. وأيضًا نعرب عن عظيم امتناننا للجهود التي لم تكتمل من جانب لاريسا إيه غراي (أخصائي أول القطاع المالي، نزاهة الأسواق المالية/الشفافية والمحاسبة) لتزويدنا بمشورتها وقدرتها الحادة على التحرير والتعامل مع المهام الأخرى، لمساعدتنا في الوصول إلى خط النهاية.

وقد أفاد الفريق إفادة هائلة من عملية مراجعة النظراء، التي شارك في رئاستها جون بيم، وأدريان فوزارد. وقام بعملية مراجعة النظراء إليز جيه بين (مدير الطاقم وكبير المستشارين، اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالتحقيقات في مجلس الشيوخ الأمريكي)، وفرانك أنطوني فاريلو (الإدارة القانونية، البنك الدولي)، وأوغستين فلاه (الإدارة القانونية، البنك الدولي)، وبيف كلاين (شريك، شركة مونفريني كريتول وشركاؤهما) وأندريه ميخنيف (مطبوعة *Doing Business*، البنك الدولي)، وروبرت بالمر (منظمة Global Witness، المملكة المتحدة)، وكولين باول (رئيس مجلس الإدارة السابق، مفوضية الخدمات المالية بجيرزي) وشيب بونسي (مدير، مكتب السياسات الاستراتيجية لتمويل الإرهاب والجرائم المالية، وزارة الخزانة للولايات المتحدة)، وريك باور (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNDOC)) وسايمون ويتفيلد (فريق مكافحة الفساد، وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة).

كما نود أيضًا أن نعرب عن شكرنا للأفراد التالية أسماؤهم (إضافة إلى أولئك الأفراد غير المذكورين بالاسم، ممن آثروا عدم ذكر أسمائهم) الذين تقاسموا معنا معارفهم، ورؤاهم المستبصرة، وخبراتهم. وقد مَثّل هؤلاء الأفراد تشكيلة من الخلفيات، وكان من بينهم مسئولو إنفاذ قانون، ومحققون، ومسئولو متابعة امتثال من مؤسسات مالية، ومحققون ومحامون خصوصيون، وأكاديميون (يرجى ملاحظة أن الانتماء القطري لا يعني أن مشاركة هذا الشخص مثلت بالضرورة وجهات نظر البلد المسمى).

عن مشروع السجلات دوبرومير كريستو، وأندريه ميخنيف، ولورا بوب؛ إضافة إلى لانستون كونور، ومسجل الشركات في أنغويلا؛ وكيم هولمز، والمفوضية الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات؛ وغيان سي. غاندي، وسجل شئون الشركات والهيئات الاعتبارية في بيليز؛ وسيندي جيفرسون-بولجين والسجل العام لجزر كايمان؛ وكريستوس نيكولاو؛ وإدارة سجل الشركات والحارس القضائي الرسمي لقبرص؛ وريك غايزينبيرجر؛ وشعبة

الشركات بوزارة الخارجية لولاية ديلاوير؛ وناتيلا صفر عليّ وسجل الشركات لدى مركز دبي المالي الدولي؛ وكارون بيير وشعبة الشركات بوزارة الخارجية لولاية فلوريدا؛ وجينفر سي ويلي ودار الشركات بجبل طارق؛ وهيلين براودلاف- جينز وسجل غيرنزي، وإيفي بون وسجل الشركات بإقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص؛ وأندرو لي برون، وباري فودومر، وديبي سيبابر، ومفوضية الخدمات المالية في جيرزي؛ وبيرند هامرمان ومكتب الأراضي والسجل العام في ليختنشتاين، وبيفز جونر، وهيلين ماسار. وسجل التجارة والشركات في لوكسومبورغ؛ وزونج تشين تين لوي وشعبة شركات وزارة الاقتصاد والتنمية المالية في موريشيوس؛ وديلكوشين جاياواردين، وأماندا بوتيجيج، وفرع الشركات وأمن الممتلكات الشخصية بوزارة الخدمات الحكومية في أونتاريو؛ وكيه لاثا، والجهاز التنظيمي للمحاسبة والشركات في سنغافورة؛ وكريستا، كلوكو، ومفوضية الشركات والملكية الفكرية (مكتب تسجيل الشركات والملكية الفكرية (CIPRO) سابقًا) في جنوب أفريقيا؛ وليستر ماريتار، وسجل شركات الأعمال الدولية في بيناكل سانت لوتشيا؛ وكارين جاكسون وجهاز الخدمات المالية الدولية في سانت فينسنت وجزر غرينادا؛ وأدريان تاجمان، مكتب العدل الاتحادي، والسجلات التجارية في سويسرا؛ وجون جيمز، ومفوضية الخدمات المالية بجزر ترك وكايكوس؛ وجيل ريتشارد ودار الشركات في المملكة المتحدة؛ وراشيل بويل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)).

وعن مشروع، رجال المصارف، جيما أيولفي (سويسرا)؛ تود بنكروفت (إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص)، بريان كونواي (جيرزي)، وجان مارك فوترنيخت (سويسرا)، وشمس الدين على حسين (ماليزيا)، وأوليفر جوست (ألمانيا)، وكين يو كوان (ماليزيا)، وفينسنت لي (إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص)، وفرانك مايستر (الولايات المتحدة)، وأماندا بارمينتر (المملكة المتحدة)، وبول شيفلين (جيرزي)، وكاتي سميث (أستراليا)، وفيكاس تاندون (الهند)، وسوزان رايت (المملكة المتحدة).

وعن مشروع المحققين، إيمانويل أكومايي (نيجيريا)، وفيكتور تشارلز بندا (ملاوي)، وموريس باريت (جامايكا)، وروبرت بروخيوسين (هولندا)، وروبين كارانزا (الفلبين)، ونيكولوز شينكوراشفيلي (جورجيا)، وجريج كريستي (جامايكا)، ومارتين كوملي (المملكة المتحدة)، وإدوارد إتش. ديفيزا الابن (الولايات المتحدة)، ويارا إيسكويفيل (مكتب نائب الرئيس لشئون النزاهة، البنك الدولي)، وأندريه لويس فيليشيو (البرازيل)، ومكتب التحريات المالية بإقليم ماكاو الإداري الصيني الخاص، وليونارد كوستا فرانكو (أورغواي)، وروبين غزاوي (الولايات المتحدة)، وأنيبال جوتيريز (المفوضية الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا)، وجين هان (كندا)، وتوم هانسن (كندا)، ولاتويا هاريس (جامايكا)، وإدوارد هوسيا (تنزانيا) وجوليرمو جورجي (الأرجنتين)، وآدم إس كوفمان (الولايات المتحدة)، ومارتين إس كيني (جزر العذراء البريطانية)، وبيرند إتش كلوز (ألمانيا)، وأرنولدو بي لاكايو (الولايات المتحدة)، ودوجلاس إيه. ليف (الولايات المتحدة)، وروبرت ليندكويست (كندا، والولايات المتحدة)، وسيلفيو أنطونيو ماركيز (البرازيل)، وبيتر دي. مينارد (جزر البهاما)، وكيث ماكارثي (المملكة المتحدة)، وديبورا موريس (الولايات المتحدة)، ودي. سي. بيدج (الولايات المتحدة)، وعبد الرزاق بن حمزة (ماليزيا)، وجوان جي. روندیروس (مكتب نائب الرئيس لشئون النزاهة بالبنك الدولي سابقًا؛ وحاليًا بمصرف الأمريكيتين للتنمية)، وويلينجتون كابرال سارافيا (البرازيل)، وجان-بيرنارد شميد (سويسرا)، وماريا شنيبلي (سويسرا)، وجالفين شيو (إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص)، وكريج سوري (كندا)، وأرنولد تينوسار (إستونيا)، وريتشارد ويبر (الولايات المتحدة)، وجوزيف جيه. ويليبنسكي (الولايات المتحدة)، وغاري ويسلون (جزر العذراء البريطانية).

كما قدم توجيهات قيمة كل من ريتشارد تشالمرز (جهاز الخدمات المالية، المملكة المتحدة). والبروفيسور روز-ماري بيل أنطوان (بربادوس). كما قدم البروفيسور ريتشارد كيه غوردون (الولايات المتحدة) إرشادًا قيِّما.

وقدمت المكتبة القانونية بالبنك الدولي، ومكتب قوانين الولايات المتحدة بالكونغرس مساعدة ودعمًا بحثيًا لا يقدران بثمن في تجميع مستندات قانونية من جميع أنحاء العالم.

والشكر الخاص أيضًا لكل من أليسون باتسيت، وجان فان كونينجسفيلد، وفريدريك لاه، ونيكولاس جي. ترنكوسو، وماتيو فكاني، الذين عملوا على الدراسة في مراحلها المبكرة، والشكر أيضًا لكل من ثيلما أيامل، ومايكل جيلر، وماريا أوريلانو، وميجيل نيكولاس دي لا ريفا لدعمهم في إدارة المشروع.

المختصرات

ARINSA	شبكة استرداد الأموال المشتركة بين الوكالات لإفريقيا الجنوبية
AML	مكافحة غسل الأموال
CARIN	شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
DEA	إدارة إنفاذ أحكام المخدرات فى الولايات المتحدة
EU	الاتحاد الأوروبى
FATF	مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال
FBI	مكتب التحقيقات الاتحادي فى الولايات المتحدة
FIU	وحدة التحريات المالية
IBERRED	المنظمة الأيبيرية الأمريكية للتعاون القضائي الدولي
ICAR	المركز الدولي لاسترداد الأموال
ICE	هيئة إنفاذ أحكام الهجرة والجمارك
IMoLIN	الشبكة الدولية لمعلومات غسل الأموال
INTERPOL	هيئة الشرطة الدولية
IRS	مصلحة الإيرادات الداخلية فى الولايات المتحدة
MLA	المساعدة القانونية المتبادلة
MLAT	معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة
MOU	مذكرة تفاهم
NCB	دون الاستناد إلى حكم إدانة
OECD	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
PEP	الأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة
SAR	إقليم إداري خاص (الصين)
StAR	مبادرة استرداد الأموال المنهوبة
UNCAC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNTOC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

موجز تنفيذي

- في ٢٠٠٢، أعلنت حكومة كينيا عن عطاءات لاستبدال نظامها لطباعة جوازات السفر. ورغم تلقيها عطاء بمبلغ ٦ ملايين يورو من شركة فرنسية، قامت الحكومة الكينية بتوقيع عقد بمبلغ يعادل خمسة أمثال هذا المبلغ (٣١,٨٩ مليون جنيه إسترليني (مع الشركة الإنجليزية للتمويل التأجيري والتمويل المحدودة (Anglo-Leasing and Finance Ltd)، وهي شركة صورية (واجهة) من المملكة المتحدة غير معروفة، كان عنوانها المسجل صندوق مكتب بريد في ليفربول. وقد اتخذت الحكومة الكينية قرارها رغم حقيقة أن الشركة عرضت إسناد العقد بالعمل الفعلي من الباطن للشركة الفرنسية. وقد أوحى تسريب الموضوع إلى الصحافة عن طريق مفجري الفضائح بأن سلسة من كبار الفاسدين كانوا يخططون لاختلاس الأموال الفائضة من الصفقة. ومع ذلك تم إحباط محاولات التحقيق في هذه المزاعم، عندما ثبتت استحالة الكشف عمن كان يسيطر حقيقة على الشركة الإنجليزية.
- في مارس ٢٠١٠، قامت شركة ديملر إيه جي (Daimler AG) وثلاث من شركاتها الفرعية بتسوية اتهامات متعلقة بتحقيقات وتتعلق بقانون الممارسات الفاسدة الأجنبية (FCPA) في الولايات المتحدة. وفي شق من القضية أقرت الشركة الفرعية الروسية لديملر إيه جي، وهي ديملر كرايسلر أتوموتيف إس روسيا إيه أو (Daimlerchrysler Autamtive)، التي تعرف الآن باسم مرسيدس- بنز روسيا إس إيه أو (Mercedes-Benz Russia SAO) ، بالذنب في واحد من الاتهامات بالتآمر لرشوة مسئولين أجانب وواحد من الاتهامات برشوة مسئولين أجانب. ولوحِظ في تقرير الوقائع الذي وافقت عليه شركة ديملر كجزء من اتفاق المحاكمة المؤجلة في الولايات ضد شركة ديملر إيه جي أنَّ «شركة ديملر–كرايسلر أوتوموتيف روسيا إس إيه أو وشركة ديملر دفعتا مبلغًا غير سليم قدره ٣ ملايين يورو (٤,٠٥٧,٥٠٠ دولار أمريكي) لمسئولين بالحكومة الروسية، مستخدمين لدى عملاء حكوميين روس، أو مرشحيهم، أو شركات وهمية تابعة للغير قدمت خدمات غير مشروعة لشركة ديملر أو شركة ديملر كرايسلر أتوموتيف روسيا إس إيه أو مع العلم بأن الأموال سوف تمرر، كلها أو جزء منها، إلى مسئولين بالحكومة الروسية». ويفصل تقرير الوقائع ٢٥ مجموعة من الدفعات غير السليمة التي تتضمن (بالإضافة إلى الدفعات النقدية) دفعات أودعت في حسابات مصرفية في لاتفيا، وسويسرا، والولايات المتحدة وولايات قضائية غير مسماة؛ وكانت الحسابات مفتوحة باسم بعض من الشركات السبع والعشرين المعنية (١٦ مسماة و١١ غير مسماة). مسجلة أو لها عناوين في ٧ ولايات قضائية مختلفة: جزر البهاما؛ وكوستاريكا؛ وقبرص؛ وأيرلندا؛ وسيشيل؛ والمملكة المتحدة؛ وفي الولايات المتحدة بولايات كاليفورنيا، وديلاوير، وفلوريدا.

تحدٍ كبير

تصور كلٌّ من فضيحتي شركة أنجلو- ليسينج وشركة ديملر إيه جي الموضحتين أعلاه بشكل تفصيلي الدور المركزي الذي تلعبه الكيانات الاعتبارية (الشركات التجارية، والصناديق الاستئمانية، والمؤسسات) في إخفاء إساءة استخدام الثقة العامة من أجل مكاسب مالية خاصة. ولم تتم إدانة أي فرد أو شركة في أي من القضيتين بفعل فساد مجرَّم، على الرغم مما زعم بأن هذه الأفعال تضمنت ملايين، بل بلايين، الدولارات من الدفعات غير المشروعة.

وقد أثبتت البحوث التي أجريت من أجل هذا التقرير أن هاتين القضيتين من الفساد «الكبير» (أي: على نطاق واسع) نمطيتين. وقد يوجد مثل هاتين القضيتين في جميع أنحاء العالم، في كل من البلدان الصناعية والنامية، سواء كانت المكان الذي تتبع منه العوائد أو المكان الذي تصب فيه في النهاية. وقد أثبتت مراجعة لنحو ١٥٠ قضية أجريت في الإطار أنها تشترك في عدد من الخصائص العامة. وفي الأغلبية العظمى فيها:

- تمت إساءة استخدام أحد الأشخاص الاعتباريين في إخفاء أثر الأموال؛
- كان الكيان الاعتباري المشار إليه شركة أو مؤسسة؛
- تألفت عوائد وأدوات الفساد من أموال في حساب مصرفي؛
- في حالات توافر معلومات عن الملكية، تم تأسيس الكيان الاعتباري المشار إليه وإدارته من وسيط مهني.

يلقي هذا التقرير الضوء على إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية في إخفاء عوائد الفساد الكبير. كما يصف كيف يمكن توظيف مقدمي الخدمات القانونية والمالية والإدارية (الإشرافية) – بما فيها المصارف، والمؤسسات المالية، والمحامون، والمحاسبون وغيرهم من المهنيين الذين يعرفون باسم مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات – في تسهيل هذه المخططات. وبينما يركز هذا التقرير على استخدام شركات الواجهة وإساءة استخدام إعتام وعدم شفافية الشركات في إخفاء الفساد، ونقاط الضعف التي سُلط عليها الضوء في هذا التقرير ليست خاصة بالفساد. وهناك أدلة على إساءة استخدام مماثل للكيانات الاعتبارية، والترتيبات القانونية، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية،[١] في سياق السلوكيات الجنائية وغير المشروعة الأخرى، بما في ذلك التهرب من العقوبات الدولية وتمويل المنظمات الإرهابية.

يهدف كتاب *محركو الدمى* إلى دعم جهود البلدان من أجل الوفاء بالمقاييس الدولية التي تم تطويرها خلال السنوات الأخيرة للمساعدة في مكافحة الجريمة المالية، بما فيها الفساد الكبير، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب. والاتفاقيتان الرئيسيتان لوضع المقاييس هما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، التي أُقرت في ٢٠٠٣، وصادق عليها ١٠٠ بلد (اعتبارًا من أكتوبر ٢٠١١)، وتوصية مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) للعام ٢٠٠٣، التي اعتمدتها أكثر من ١٧٠ ولاية قضائية: وكما أكدت الوثيقتان، لا يوجد توافق دولي على ضرورة تحسين شفافية الأشخاص والترتيبات الاعتبارية، وقد اتخذت ولايات قضائية كثيرة خطوات في ذلك الاتجاه بالفعل.

وكما توضح الدراسة، رغم ذلك، مازالت هناك عقبات ذات دلالة تواجه تنفيذ هذه المقاييس. وبغية دعم البلدان في عملها على التغلب على التحديات، يطرح التقرير توصيات بشأن كيفية ضمان شفافية كافية لدى الهيئات الاعتبارية.

لا يوجد نقص في المناقشة النظرية حول الشفافية في ملكية الشركات، والترتيبات القانونية، والمؤسسات

١- انظر أيضًا التوصية الثامنة لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال.

الخيرية والسيطرة عليها. وإذ ينتهج مقاربة أكثر عملية، يستند التقرير إلى عمق واتساع غير مسبوق من الأدلة يبين ما يلي:

- أين تكمن تحديات إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين؛
- ما هي القوانين والمقاييس الناجعة على مستوى الممارسة، وما هي تلك غير الناجعة؛
- كيف يمكن معالجة أوجه القصور التي تسمح حاليًا لمعظم المسئولين الفاسدين بالنجاح في غسل أموال غير مشروعة من خلال هيئات اعتبارية.

تم تجميع ثلاثة أنواع من الأدلة لهذا البحث:

- قاعدة بيانات من أكثر من ١٣٠ قضية فعلية لفساد عظيم من طائفة واسعة من الولايات قضائية؛
- مقابلات شخصية متسعة مع ممارسين (مقدمي خدمات ومحققين على السواء) بشأن ما يواجهونه من صعوبات عند محاولة تحديد ملكية الانتفاع؛
- أدلة من تدريب على الإغواء، مثَّل فيها باحثون كعملاء مرتقبين يغوون شركات أو صناديق استئمان اعتبارية لإخفاء شئونهم المالية.

ومن خلال تحليل هذه المصادر المتنوعة من الأدلة، يرصد التقرير عددًا من الطرق التي يمكن عن طريقها الحد من إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية. ويقوم التقرير على وجه الخصوص بما يلي:

- طرح توصيات بشأن الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تجمعها سجلات الشركات، وتتيحها علنًا بشأن المالكين القانونيين أو المالكين بالانتفاع للهيئات الاعتبارية الساعية إلى تسجيل أنفسها؛
- استكشاف الدور الذي ينبغي أن يطلب من مقدمي الخدمات أن يلعبوه في إجراء قدر أكبر من الحيطة والحذر الواجبين من جانب الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعالة على الكيانات الاعتبارية (أي: المالكين بالانتفاع)؛
- الدعوة إلى تدعيم القدرات الاستقصائية (من خلال تدريب أفضل ومزيد من الموارد)، بحيث يكون المحققون أكثر تأهيلاً للاضطلاع بالتحقيقات العابرة للحدود التي تزداد تعقيدًا والمطلوبة في القرن الحادي والعشرين.

المالك المستفيد المراوغ: دعوة إلى مقاربة موضوعية

هناك انعدام يقين وتباين بين الولايات قضائية بشأن معني الملكية بالانتفاع. ويحاج هذا التقرير بأن ملكية الانتفاع ينبغي أن تفهم كفكرة مادية، موضوعية – بالإشارة إلى السيطرة بحكم الأمر الواقع على كيان اعتباري – وليست تعريفًا قانونيًا محضًا. وحتى تصبح ملكية الانتفاع ذات مفعول ومغزى، لا ينبغي أن تختزل إلى مركز

محدد قانونًا، مثل عضو مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو مساهم يمتلك أكثر من نسبة مئوية معينة من الأسهم أو استحقاق/ أو منفعة قانونية من صندوق استئمان.

وفي سبيل التعرف على المالك المستفيد، ينبغي أن يكون التركيز على عاملين: ما يُمارس من سيطرة وما يُكتسب من منفعة. ولسوف تعتمد السيطرة على كيان اعتباري دائمًا على السياق، حيث يمكن ممارسة السيطرة بطرق كثيرة ومختلفة، بما فيها من خلال الملكية تعاقديًا أو وديًا. إن انتهاج مقاربة رسمية إلى الملكية بالانتفاع بناءً على الحدود المئوية الدنيا للملكية أو المستفيد المسمى من الكيان الاعتباري محل التحقيق، من شأنه أن يسفر عن معلومات مفيدة تطرح مفاتيح إلى الملكية أو السيطرة النهائية على الكيان الاعتباري. وقد يؤدي ذلك بوجه أعم إلى رصد أصحاب المصلحة الذين يمتلكون معلومات عن المالكين المستفيدين. ومع ذلك، ينبغي على مقدمي الحكومات أن يكونوا على وعي بقيود مثل هذه المقاربة. وفي القضايا المشبوهة، يتعين عليهم أن يتجاوزا التزاماتهم الأساسية وأن يكتشفوا ما إذا كان هناك آخرون يسيطرون أو يحصلون على منفعة حقيقية أم لا.

المطلوب: استراتيجية حكومية

أدركت الحكومات أهمية الحد من إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية في إخفاء ملكية الانتفاع، وردًا على ذلك، أقرت مقاييس دولية معينة. وعلينا فقط أن نطّلع على التقييمات التي أعدتها مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) ومنظمات دولية مماثلة لكي نرى مدى ضعف الامتثال لهذه المقاييس الدولية.

ولأول مرة تطرح الأدلة التي تم تجميعها للدراسة الحالية – نظرة مستبصرة مباشرة إلى الفجوة الكبيرة بين القواعد على الورق والقواعد المطبقة على مستوى الممارسة، عندما يتعلق الأمر بالكيانات الاعتبارية. وعلى هذا الأساس، فإننا نزعم أن هناك حاجة إلى مقاربة أكثر طموحًا، مقاربة تتضمن انتهاج مجموعة مفصلة من السياسات التي ترمي خصيصًا إلى تحسين الشفافية في ملكية الكيانات الاعتبارية والسيطرة عليهم والانتفاع بهم. وفي رأينا فإن أي نظام فعال للسياسات ينبغي أن يعالج خمس قضايا رئيسية على الأقل.

القضية الأولى. ضرورة تحسين المعلومات المتاحة لدى سجلات الشركات وزيادة التيسير في الوصول إليها.

إن سجل الشركات هو أول مصدر للمعلومات يذكره كل من المحققين ومقدمي الخدمات عندما يلتمسون معلومات عن كيان اعتباري مشهر (وهي أي كيان اعتباري باستثناء الصناديق الاستئمانية أو ما يشابهها من ترتيبات).

وتحتوي الغالبية العظمى من السجلات على معلومات ذات فائدة للتحقيق عن الكيانات الاعتبارية، مثل الاسم والعنوان، وعقد التأسيس (أو لائحة النظام الأساسي). وبيانات أعضاء مجلس الإدارة. وهذه المعلومات يجب *أن تتاح* علنًا في جميع سجلات الشركات. وفي الحالات التي يتصرف فيها عضو مجلس الإدارة باعتباره معينًا نيابة عن شخص آخر، يجب أن تذكر تلك الحقيقة في السجل، إضافة إلى اسم ذلك العضو الظل في مجلس الإدارة.

كما تحفظ سجلات كثيرة معلومات عن مالكي الكيان الاعتباري ومساهميها وأعضائها. وعلى كل السجلات أن تجمع وتحفظ هذه المعلومات، التي يجب أن تشمل أي شخص تكون حصته من الملكية كبيرة بما يكفي لكي تعتبر حصة حاكمة. ويجب تحديث هذه المعلومات ووضعها في المتناول في حينه لأعضاء هيئة إنفاذ القانون (على الأقل) أثناء سير تحقيقاتهم.

وأخيرًا، فإن سجلات الشركات في بعض الولايات القضائية- التي يمسكها عادة مشرف أوراق مالية، أو مفوضية تنظيمية، أو وكالة أخرى ذات مقاربة استباقية نسبيًا تكون أميل إلى إنفاذ والإشراف على التزامات قانونية أو إشرافية، أو لديها من الخبرة الفعلية والموارد ما يكفي للقيام بذلك. وفي مثل هذه الحالات، قد تنظر البلدان في إلزام سجلات شركاتها بالاحتفاظ أيضًا بمعلومات عن ملكية الانتفاع. إلا أن قلة من البلدان هي التي تمتلك حاليًا ما يكفي من الخبرة الفنية والموارد لتمكينها من القيام بذلك بصورة لائقة.

وبالإضافة إلى تحسين مضمون البيانات في سجلات الشركات، على البلدان أن تسعى جاهدة إلى إتاحتها مجانًا. وهذا يعني في أمثل صورة إتاحة الاتصال المباشر مجانًا عبر الإنترنت (دون اشتراط التسجيل المسبق أو دفع رسوم اشتراك) وبكل خواص البحث التي تسمح بالإسناد الترافقي [الإحالة إلى جزء آخر يحتوى على بيانات ذات صلة] الواسع للبيانات. ويجب أن يدخل في ذلك أيضًا الوصول إلى السجلات التاريخية (القديمة) للهيئات الاعتبارية المقيدة في السجلات.

ومع هذا فإن التقرير يعترف بأن سجلات الشركة بها أوجه قصور خطيرة من ناحية طريقة إنشائها وكيفية ممارسة عملها. إن السجلات بطبيعتها أرشيفية على نحو متغير؛ ونادرًا ما تجري تحقيقًا مستقلاً؛ وفي حالات كثيرة تكون السجلات متسعة لقبول موارد. ومن الواضح أنها ليست بلسمًا شافيًا لإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية. ولهذا السبب؛ وبالرغم من أن المعلومات التي يقدمها سجل الشركة قد تكون بداية مفيدة؛ لكنها تحتاج إلى أن تشفَعَ بموارد أخرى.

القضية الثانية. ضرورة اتخاذ خطوات من شأنها ضمان قيام مقدمي الخدمات بتجميع معلومات ملكية الانتفاع والسماح بالوصول إليها.

مزايا مقدمي الخدمات

يعتبر مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) والمصارف هم الأهم بين هذه المصادر الأخرى. ولمقدمي الخدمات هؤلاء رؤية مستبصرة فريدة للعمليات اليومية و«الحياة المالية» الحقيقية للكيانات الاعتبارية، أي التدفقات المالية للأموال وهي أصعب في التلاعب فيها أو إخفائها. ونتيجة لذلك، تعتبر المصارف ومقدمو الخدمات مصدرًا أساسيًا للمعلومات عن السيطرة وملكية الانتفاع لأي كيان اعتباري. والمعايير الدولية تدعو بالفعل هذه المؤسسات إلى الالتزام بتوخي الحيطة والحذر الواجبين من جانب العميل إزاء الكيان الاعتباري الذى يقدم لها الخدمة. إلا أن التنفيذ يختلف عن ذلك بصورة كبيرة. وينبغي أن يمتد هذا الالتزام إلى التحقق

من هوية المالكين المستفيدين، سواءً عندما يتم إنشاء علاقة العمل في البداية، وأثناء دورة حياتها اللاحقة. ومن المهم مداومة المتابعة؛ لأن الواقع الاقتصادي الحقيقي خلف الكيان الاعتباري يصير إخفاؤه أصعب أثناء سير علاقة العمل على المدى البعيد. وفي حالة كون الكيان الاعتباري صناديق استئمانية أو ترتيبات قانونية مماثلة، قد يلعب مقدمو الخدمات دورًا أكثر أهمية كمصدر معلومات عن الملكية بالانتفاع، حيث إن قلة من البلدان تمتلك المعادل الوظيفي لسجل شركات للصناديق الاستئمانية.

لم ينبغي إلزام مقدمي الخدمات بتوخي الحيطة والحذر الواجبين

يلزم المعيار الدولي بشأن مكافحة غسل الأموال، الذي أرسته التوصيات الأربعون الصادرة ضد غسل الأموال من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) بتجميع معلومات عن الملكية بالانتفاع. إلا أنه يتضح من الاستعراض الذي أجري في إطار هذه الدراسة عما هي المعلومات التي يجمعها مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) على مستوى الممارسة، مقرونة بالتقييمات النظرية التي أجريت في أكثر من ١٥٩ بلدًا، أن المصارف (إلى حد ما) ومقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) (بشكل أعم) مازالت لا تتعرف بصورة كافية على المالك المستفيد عند إقامة علاقة عمل. فمصارف الولايات المتحدة، مثلاً، ليست ملزمة عمومًا بتجميع معلومات عن ملكية الانتفاع عند إقامة علاقة عمل. وعلى أدنى تقدير قد يكون من المفيد أن يقدم العميل إقرارًا رسميًا بشأن ملكية الانتفاع من أجل تحسين الموقف.

والمهم – بوجه أعم– فرض التزامات بالحيطة والحذر الواجبين على مقدمي الخدمات لسببين: أولاً، لأنها تلزم مقدمي الخدمات بتجميع معلومات وتوخي الحيطة والحذر الواجبين إزاء أمور قد يؤثرون البقاء على جهل بها. وهذا الالتزام مهم لأن أغلب الحالات التي يساء فيها استخدام الكيان الاعتباري يكون فيها الوسيط مهملاً أو متعاميًا، أو متواطئًا فعليًا. ولو أُلزِم مقدم الخدمة بتجميع معلومات كاملة من أجل الحيطة والحذر الواجبين، لاستحال على الوسيط الاحتجاج قانونًا بجهله بخلفية العميل أو مصدر أمواله أو أموالها. ثانيًا، أن قيام مقدم الخدمة بتجميع كل هذه المعلومات حسب الأصول يعني توافر مصدرٍ كافٍ من المعلومات تحت تصرفهم.

إنفاذ الامتثال

أثبتت الخبرة على مدار السنوات العشر المنصرمة أن فرض اشتراطات الحيطة والحذر الواجبين على الورق لا يكفي. إذ ينبغي على البلدان أن تخصص موارد كافية للضبط الفعال لسياسة الامتثال، بما في ذلك الإشراف على مقدمي الخدمات، وفرض عقوبات مدنية أو جنائية على عدم الامتثال. وتثبت الأدلة التي تم تحليلها في هذه الدراسة أن مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) في مراكز مالية معينة مما تعتبر نمطيًا «داخل الدول» تمارس بالفعل درجة أقل تشددًا من الحيطة والحذر الواجبين مما تمارسه ولايات قضائية تعرف بأنها مراكز مالية حرة (OFCs).

المحامون وادعاءات حصانة المحامين في علاقتهم مع موكليهم

يتوجب على صناع السياسات أيضًا معالجة مشكلة النفاذ إلى معلومات في حوزة مقدمي الخدمات، ولاسيما قضية الميزة القانونية. فعندما يسعى المحققون إلى الوصول إلى معلومات في حَوزة محامين تتعلق بتأسيس وتشغيل كيان اعتباري من جانب واحد أو أكثر من موكليهم، غالبًا ما يسعى المحامون إلى تبرير رفضهم إفشاء هذه المعلومات بالتذرع بحصانة المحامي في علاقته بموكله (أو «الحصانة المهنية القانونية»). وعلى المحققين أن يتحوطوا ضد الاستخدام غير المبرر لهذه الحصانة. ورغم صلاحية الادعاء بالحصانة القانونية في ظروف معينة، فقد ابتدع عدد من الولايات القضائية حول العالم استثناءات قانونية على الحصانة القانونية في الحالات التي يقوم فيها المحامي مقام الوسيط المالي أو بأية صفة أخرى ائتمانية أو معاملاتية، وليس بصفته وكيلاً قانونيًا.

مقاربة مزدوجة المسار

يدور جدل موضوعي حول ما هي الهيئة أو الشخص أو المؤسسة الأكثر تهيؤا للاحتفاظ بمعلومات عن ملكية الانتفاع. ونرى أن مقدمي الخدمات والسجلات كليهما له دور حيوي يلعبه في تمكين القائمين بإنفاذ القانون من الاطلاع على معلومات لملكية الانتفاع، ونقر بأن هذا الدور قد يتغير من ولاية قضائية إلى أخرى. وتأسيسًا على ما سبق، نرى أن مقدم الخدمات عمومًا سيكون المصدر الأكثر نفعًا لمعلومات ملكية الانتفاع. وكما لاحظ أحد المحققين في بلد ما يحتفظ فيه كل من السجل ومقدمي الخدمات بمعلومات ملكية الانتفاع.

> «عندما نتلقى طلبًا دوليًا بشأن معلومات عن ملكية الانتفاع، دائمًا ما نحيلهم إلى مقدم الخدمة. ولا يستطيع السجل أن يعطيك إلا اسمًا ما غالبًا ما يكون، (وإن لم يكن دائمًا) صحيحًا؛ لكن مقدم الخدمة يمكنه أن يقدم أكثر من ذلك بكثير- أرقام الهواتف، والأسرة، والعقار، وكل البنود الأخرى من المعلومات التي يجمعها المرء أثناء سير أية علاقة عمل».

ونحن ندرك أن بعض البلدان للأسف غير قادر (حتى الآن) أن تفرض مثل هذه اللوائح لحيطة وحذر العميل الواجبين على مقدمي الخدمات المعنيين. والواقع السياسي هو أن جماعات الضغط أو غيرها من هيئات الضغط السياسي (اللوبي) (مثل نقابة المحامين) تحول دونَ تمرير مثل هذه التشريعات.

وفي البلدان التي لا يخضع فيها الوسطاء لاشتراطات الحيطة والحذر الواجبين من جانب العميل، فهناك طرق أخرى لضمان رصد معلومات ملكية الانتفاع، ومع ذلك قد ثبت نفعها وفاعليتها وإن كانت الثانية في الأفضلية. وفي مثل هذه الظروف، فمن البديهي أن تكون المؤسسة المؤهلة للاحتفاظ بالمعلومات عن ملكية الانتفاع هي سجل الشركات (بالشروط المبينة أعلاه). وسوف تتوقف الكيفية التي يرتأي بها صناع السياسات تعريف ملكية الانتفاع بغرض تسجيل شركة على مستوى الخبرة الفنية لدى طاقم موظفي سجل الشركات. وقد يتطلب إزالة اللبس حول من هو المؤهل، خصوصًا في إطار هيكل معقد، ليكون المالك المستفيد خبرة قانونية بالشركات، قد لا تكون دائمًا متوافرة. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الأفضل عمليًا وضع تعريف رسمي (مثل: أي شخص طبيعي يمتلك أكثر من ٢٥ في المائة من الأسهم، أو أي شخص طبيعي يمتلك معظم الأسهم).

القضية الثالثة. ضرورة توافر جميع معلومات ملكية الانتفاع داخل ذات الدولة.

ثمة عقبة أخرى أمام الحصول على معلومات عن شركة بعينها هي أن تكون المستندات ذات الصلة مبعثرة عمدًا عبر ولايات قضائية مختلفة. إن تجميع معلومات عن كيان قانوني بعينه مُشهر أو مشكَّل وفقًا لقانون البلد (أ) لكن يدار من البلد (ب) غالبًا ما يستلزم تقديم طلب في البلد (أ) ثم تقديم طلب في البلد (ب). وتفاديًا للاضطرار للحصول على معلومات من بلدان مختلفة – مع ما يستتبع ذلك من إهدار للوقت والموارد اللازمين – يتعين على البلدان أن تضمن بقاء شخص مقيم يحتفظ بمعلومات ملكية الانتفاع في أي كيان مُشهر وفقًا لقوانينها. ويمكن تحقيق ذلك الشرط بطرق مختلفة، مثلاً بفرض الالتزام على عضو مجلس إدارة أو مسئول آخر بالكيان الاعتباري مقيم بالبلد، أو وكيل مسجَّل أو مقدم خدمة مقيم. ويتولى ذلك الشخص تلقي جميع المستندات المالية المتعلقة بالكيان القانوني. وهذا الالتزام لا يمس الالتزام القائم على مقدم الخدمة (الذي قد يكون أيضًا كامنًا في ولاية قضائية أخرى) بالاحتفاظ أيضًا بهذه المعلومات. ومن المؤكد أن مقدم الخدمة إذا كان يضطلع بالإدارة أو الإشراف اليومي على الكيان الاعتباري، قد تتوافر لديه أو لديها معلومات أحدث.

القضية الرابعة. ضرورة إلغاء الأسهم لحامليها.

مازالت الشركات التي أصدرت أسهمًا لحامليها وكفالات لأسهم لحامليها تمثل إشكالية من حيث شفافية ملكية الكيانات الاعتبارية والسيطرة عليها. فالشخص الحائز قانونًا للأسهم العينية يعتبر في حكم مالكها وبذلك يكون مالكًا للشركة. وتتمثل المشكلة في معرفة من يمتلك الأسهم في نقطة معينة من الزمن. هناك بلدان كثيرة قامت بتجميد حركة هذه الأسهم – أي تحويلها فعليًا إلى أسهم مسجلة – دون تعطيل الأعمال التجارية المشروعة. ولا يوجد مبرر منطقي شرعي لاستدامة الأسهم لحامليها أو ما شاكلها من صكوك لحامليها. ونوصي بأن تقوم كل البلدان بتجميد حركتها أو إلغائها.

القضية الخامسة: ضرورة تقوية القدرات الاستقصائية.

لماذا لا تكفي الحيطة والحذر الواجبين

إن التحدي الذي يلقيه من يرغبون في الخداع يتطلب في نهاية المطاف تصديًا من جانب من يسعون إلى إماطة اللثام عن ذلك الخداع. لقد ركزت الجهود الرامية لمكافحة سوء استخدام الشركات الاعتبارية مؤخرًا على استحداث قوانين ولوائح جديدة. ورغم أن ذلك يشكل بالتأكيد جزءًا مهمًا من أي تصدٍ ناجح للفساد الكبير، إلا أنه ليس كافيًا بأي حال من الأحوال. وبالمثل، فإن الوقاية وجمع المعلومات من جانب مقدمي الخدمات أو سجلات الشركات، وإن كان حيويًا، إلا أنه ليس في حد ذاته كافيًا. فسجل الشركات على أية حال لا يحتوي على

أحدث المعلومات غالبًا، وإن كل ما يستطيع أي سجل للشركات أن يفعله هو فقط توخي أكبر قدر من الحيطة والحذر الواجبين. وكما ذكر أحد مسئولي متابعة الامتثال: «فإن أي نظام للحيطة والحذر الواجبين يمكن دحره».

تعزيز مهارات وقدرات المحققين

في أي تحقيق في فساد معقد يتضمن استخدام الكيانات الاعتبارية، لا يمكن الاستغناء عن وجود محقق ذي خيال، وذاكرة حافظة، وخبرة. وفي بحثنا، شاهدنا تفاوتًا واسعًا بين المحققين في ولايات قضائية مختلفة حول العالم من حيث معرفتهم وخبرتهم، بالإضافة إلى الموارد التقنية والموازنات المتاحة لهم من أجل إجراء تحقيقات في مخططات لإساءة استخدام كيانات اعتبارية. إلا أنه باعتبار الطابع عبر الوطني لمثل هذه المخططات، فمن الضروري تضييق هذه الفجوة في المعرفة والموارد. وبناءً عليه، نوصي بشدة بزيادة تعليم المحققين وتنميتهم وتدريبهم بشأن ما يلي: (أ) طبيعة الكيانات الاعتبارية بأنواعها في جميع أنحاء العالم، واحتمالات إساءة استخدامها، (ب) أنجح المهارات والأساليب الاستقصائية «لاختراق حجاب الشركة». علاوةً على ذلك، وحيث إن المخططات عبر الوطنية تتضمن بوجه عام أكثر من ولاية قضائية واحدة، فالسلطات بحاجة إلى توفير موارد كافية بما يمكن المحققين من الرد على طلبات المساعدة من ولاية قضائية أخرى في الوقت وبالطريقة المناسبة.

التحقيقات عبر الوطنية

المطلوب تضافر الجهود من أجل تحسين فهم القائمين على إنفاذ القانون للكيانات الاعتبارية ووظيفتها، ومبرراتها المنطقية، لتمكينهم من التحقيق السليم. ورغم إلمام المحققين بوجه عام ببعض الكيانات والترتيبات القانونية الأساسية المتاحة وفقًا لقوانينهم الداخلية، إلا أنهم غير ملمين إلى حد كبير بالهيئات الاعتبارية الأجنبية والمبرر المنطقي لإدراجها ضمن أي هيكل اعتباري. ومن المهم أن يتحصل هؤلاء المحققون على قدر ما من الفهم الأساسي للهياكل الاعتبارية الشائعة وفقًا للقوانين الأجنبية، والمبرر المنطقي (الذي غالبًا ما يكون ماليًا) لوجودها. وبهذه الطريقة، يصيرون أكثر تمكنًا من تمييز الاستخدامات المشروعة عن تلك غير المشروعة.

بناء قضية عبر وطنية

إن القدرة على رصد مخطط لإساءة استخدام كيان اعتباري ما ليس إلا الخطوة الأولى. فالمحققون يحتاجون أيضًا إلى موارد كافية حتى يتمكنوا من السفر إلى الولايات القضائية التي يقتضي التحقيق السفر إليها، والتنسيق مع المحققين المحليين في جمع كل الأدلة المستندية، والشهادات، وغيرها من أدلة الطب الشرعي الأخرى اللازمة للنجاح في عرض القضايا على المحكمة. ونظرًا للطابع العابر للوطنية لكثير من قضايا إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، يجب على المحققين أن يعملوا معًا. وتسهيلاً لهذا التعاون الدولي على كلا

المستويين الرسمي وغير الرسمي، يجب توفير مزيد من الآليات القانونية والقنوات ذات الطابع غير الرسمي. وكما جاء على لسان أحد المحققين، فإن حل أي مخطط عابر للوطنية لإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية يشبه تجميع لغز الصور المقطعة، والمحققون في ولايات قضائية مختلفة كل منهم يمسك بقطع منفصلة من اللغز. وحتى يتسنى إكمال حل اللغز يجب أن يكون كل محقق على اطلاع بكل القطع.

إجراء تحليل المخاطر ودراسات الرموز

على البلدان الاضطلاع بتحليل المخاطر وإجراء دراسات للرموز بشأن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية في ولاياتهم القضائية حتى يتسنى رصد ما هي الكيانات (أيًا كانت مصادر استخراجها) والترتيبات التي يجري عادةً إساءة استخدامها. وهذا التحليل من شأنه أن يوفر لهيئات إنفاذ القانون (ومقدمي الخدمات) معلومات مفيدة عن أنواع الانتهاكات الخاصة بالبلد. ويجب أن تشمل هذه المعلومات نظرة عامة مختصرة عن الاشتراطات القانونية للشركات التي يمكن تأسيسها أو إدارتها داخل الولاية القضائية، والمبررات المنطقية لهذه الاشتراطات، ومن أين يمكن استقاء هذه المعلومات. وعلى الجهود التي يبذلها مقدمو الخدمة أن تستنير بتحليل المخاطر عند تحديد الملكية بالانتفاع. وسيكون من المهم نشر معلومات دراسات الرموز وتحليل المخاطر وضمان سهولة الاتصال بهيئات إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات.

الجزء الأول – إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية

«حتى مع هذا، فقد اتضح لي تمامًا أن [هذه الكيانات القانونية المتميزة] كانت بالضبط بمثابة الدمى بالنسبة للدكتور والرشتاينر. فقد كان يتحكم في كل تحركاتها. وكانت كل منها ترقص على وقع أوامره. وكان هو الذي يشد الخيوط... كانت الكيانات القانونية عملاؤه يفعلون ما يأمرهم به. وكان هو الفاعل الأصلي خلفهم. ومن رأيي أنه ينبغي على المحكمة أن تميط لثام الشركة جانبًا. وأن تتعامل مع هذه المصالح باعتبارها من صنائعه».

– لورد دينينج[1]

١-١ - مقدمة

هَبْ أنك تريد أن تعطي شخصًا ما بعض النقود، ولأن هذه النقود مقابل غرض غير شرعي، لا تريد لأي أحد أن يعرف شيئًا عنه. ماذا ستفعل؟ قد تسلمه المال نقدًا، لكن ذلك قد يكون صعبًا لو كان المبلغ كبيرًا، أو لو كان المتلقي يعيش بعيدًا. وكحل بديل، يمكنك تحويل المبلغ من حسابك المصرفي إلى حساب المتلقي، لكنّ مصرفيكما المعنيين قد يعلمان بذلك. وقد يبلغان الشرطة، أو على الأقل قد يقدمان معلومات إذا ما طلبت الشرطة ذلك. وهكذا، فإن حلك المثالي سوف يتضمن حسابًا مصرفيًا تسيطر عليه أنت، لكن أحدًا لا يمكنه أن يربطه بك، أو على الأقل بأكبر درجة من الصعوبة.

تلك، بإيجاز، هي نقطة انطلاق هذه الدراسة: هؤلاء الذين يحاولون إيجاد طرق لإرسال أو تلقي أموال أو أصول مع إخفاء تورطهم. وتتبع الأموال المشار إليها من الرشوة، أو اختلاس أموال عامة، أو أشكال أخرى من الفساد. في الماضي، كان الناس يخفون تورطهم في أموال من خلال حسابات مصرفية مجهولة الاسم، أو حسابات بأسماء وهمية. إلا أن هذا الخيار صار أبعد منالاً بصورة متزايدة. لذلك، صارت الطريقة المفضلة الآن هي استخدام كيان أو ترتيب قانوني، يعرف في مصطلح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باسم: «الشخص الاعتباري». ويستخدم المصطلح أساسًا للإشارة إلى الشركات (أو الشركات العامة)، أو المؤسسات، أو صناديق الاستئمان، أو التنويعات الوطنية من ذلك كله. وكما تبين من بحثنا، فإن المسئولين الفاسدين عادة لا يؤسسون أي كيان اعتباري بأنفسهم، لكنهم بدلاً من ذلك يكلفون آخرين بفعل ذلك نيابة عنهم. وعلاوةً على ذلك، ففي حالات كثيرة، لا يتورط في ذلك كيان اعتباري واحد فقط، بل شبكة عنكبوتية كاملة من الكيانات المرتبطة ببعضها البعض عبر العديد من الولايات القضائية المختلفة.

١- لورد دينينج في مرافعته في قضية *والرشتاينر ضد موير* (١٩٧٤) 1 WLR 99,1013.

وتنطلق محاولات الأفراد إخفاء تورطهم في الفساد وخلق «فاصل» بين أنفسهم وبين أموالهم غير المشروعة بسبب جهود وكالات إنفاذ القانون من أجل ضبطهم. ومع اكتساب القائمين على إنفاذ القوانين مزيدًا من المهارة والتدريب على الكشف عن الفساد. سوف يجد الأطراف الفاسدون وسائل أكثر براعة وحذقًا لإخفاء مكاسبهم المتأتية بطرق باطلة. وبعبارة أخرى. فإن الأفعال تولِّد سلسلة لا تنتهي من ردود الأفعال. ومن المهم أن نضع هذه النقطة في أذهاننا عند اقتراح أي «حل» لكشف المستور إما من خلال التنظيم الحكومي، أو أن ذلك سيؤدي حتمًا إلى معالجة المشكلة فقط كما توجد في تلك النقطة من الزمن. وسيتم استنباط أشكال جديدة من الخداع كرد فعل على ذلك؛ فالبحث عن بلسم شافٍ لكل العلل أمر وهمي.

وبالإضافة إلى فحص الطرق التي يقوم بها المسئولون الفاسدون بإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية في إخفاء مصالحهم، يلقي هذا التقرير نظرة أدق على رد الفعل المتسلسل الذي يدفع كلاً من المسئولين الفاسدين ومن يسعون إلى تعقبهم إلى التحسين المستمر في طرقهم. ماذا تفعل هيئات إنفاذ القانون لكي تكشف عن هذا النوع من السلوك؟ كيف يمكنها اكتشاف من هو الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيون الذين يستترون خلف شبكة من الكيانات أو الترتيبات؟ أو، إذا ما كانت بالفعل تضع عينيها على فرد معين، كيف يمكنها الربط بين هذا الشخص وشركة معينة تمتلك الأموال المشبوهة؟ وكيف يمكنها تقديم أدلة مقنعة على هذه الصلة؟ وما هي مصادر المعلومات التي قد تكون مفيدة لها في تحقيقاتها؟ وماذا تفعل المصارف لمساعدة هيئات إنفاذ القانون؟ وماذا عن أولئك الذين يساعدون في تأسيس الكيان الاعتباري المشار إليه – أي مقدم الخدمات المهنية المتخصصة؟ وماذا عن سجلات الشركات التي تحتفظ بمعلومات قد تكون ذات صلة بالكيانات القانونية؟ هذا التقرير يعالج هذه المسائل وما شاكلها، بغرض تعميق فهمنا للتالي: (أ) ماهية المعلومات المتاحة حاليًا للمحققين، و(ب) كيفية تحسين هذه المعلومات وتيسير النفاذ إليها بشكل أكبر.

هذا التقرير ليس الأول عن هذا الموضوع ومن المؤكد أنه لن يكون الأخير. والحقيقة أن التخوف من إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية يرجع إلى زمن بعيد قبل إثارة كثير من المناقشات الأخيرة عن قضايا الفساد الدولي، وملاذات الضرائب، ومراكز التجارة الحرة. ففي خطاب ١٩٣٧ لرئيس الولايات المتحدة حينئذ فرانكلين ديلانو روزفلت، كتبه إليه وزير خزانته هنري مورجنثاو الابن، قال فيه التالي عن ولاية قضائية تمثل ملاذًا ضريبيًا مثل نيوفاوندلاند:

> إن قانون الشركات بها يصعِّب التحقق من حملة الأسهم الفعليين. علاوةً على ذلك، فقد دأب حملة الأسهم على اللجوء إلى كل أشكال الألاعيب للحيلولة دون حيازة معلومات عن شركاتهم. فالشركات غالبًا ما يتم تنظيمها من خلال محامين أجانب وبمؤسسين، وأعضاء مجلس إدارة صوريين، بحيث لا تظهر أسماء الأطراف الحقيقيين أصحاب المصلحة.

إن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، باعتبارها مسألة محل اهتمام السياسات الدولية، ظلت ماثلة على جدول الأعمال مدة زادت على عقد من الزمان. فمنذ أن أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؛ والذي كان اسمه حينئذ (UNODCCP) تقريره بعنوان «*الملاذات المالية، والسرية المصرفية، وغسل الأموال*» *(Financial Havens, Banking Secrecy and Money Laundering)* في ١٩٩٨، انطلق تيار مطَّرد من التقارير حول القضية أهمها:«*حماية النظام المالي للاتحاد الأوروبي من استغلال المراكز*

المالية ومنشآت المناطق الحرة بواسطة الجريمة المنظمة» (تقرير الشواطئ الأوروبية، ٢٠٠٠) *Protecting EU Financial System from the Exploitation of Financial centers and Offshore Facilities by Organized Crime* وهو تقرير صدر بتكليف من المفوضية الأوروبية؛ و*«خلف ستار الشركات: استخدام الكيانات الاعتبارية في أغراض غير مشروعة ٢٠٠١»* *(Behind the Corporate: Using Corporate Entities for Illicit Purposes (2001)*، الصادر بتكليف من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ و*«نحو ملعب مستوٍ: تنظيم الوسائط الاعتبارية في المعاملات عابرة الحدود»* (٢٠٠٢) *(Towards a Level Playing Field: Regulating Corporate Vehicles in Cross- Border Transactions (2002)*. الصادر بتكليف من المنظمة الدولية للتجارة والاستثمار وجمعية ممارسي صناديق الاستئمان والعقارات، و*«سوء استخدام الوسائط الاعتبارية»* *The Misuse of Corporate Vehicle*(2006) من إعداد مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)؛ و*«غسل الأموال باستخدام مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات بشأن غسل الأموال»* *Money Laundering Using Trust and Company Service Providers on Money-Laundering (2010)*، وهو تقرير من إعداد مجموعة العمل المالي الكاريبي.

وهذه التقارير، والتوصيات السياسية التي استندت إليها، كان من شأنها أن تضع القضية بشدة على جدول الأعمال الدولي، وساهمت في صياغة معايير دولية بشأن شفافية الكيانات والترتيبات القانونية. وتأتي التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) (٢٠٠٣)، التي تمثل المعيار الدولي لهذه القضية، لتشير إلى أهمية ضمان شفافية الكيانات والترتيبات القانونية ورصد المالك المستفيد في أماكن متنوعة. فوفقًا للتوصيتين الخامسة والثانية عشرة بشأن الحيطة والحذر الواجبين من جانب العمل، يجب إلزام المؤسسات المالية وغيرها من مقدمي الخدمات الاقتصادية[٢] بإثبات هوية المالك المستفيد للشخص أو الترتيب القانوني. وتلزم التوصيتان الثالثة والثلاثون والرابعة والثلاثون البلدان بضمان توفير معلومات كافية ودقيقة وفي حينها عن ملكية الانتفاع، وسيطرة الأشخاص الاعتباريين (٣٣) والترتيبات الاعتبارية (٣٤)، وضمان إمكانية الحصول على هذه المعلومات أو الاطلاع عليها في الوقت المناسب من جانب السلطة المختصة. وتشير التقديرات التي قامت بها مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) وهيئات أخرى في ١٥٩ بلدًا بأن مستويات الامتثال متدنية جدًا، خاصة للتوصيتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين، (انظر الملحق «أ»).[٣]

ظلت هذه المسألة تولد جدلاً كبيرًا. ففي قمة مجموعة العشرين في بتسبيرج بالولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩، أصدر قادة المجموعة بيانًا ناشدوا فيه مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) «بالمساعدة في الكشف عن عوائد الفساد وردعه عن طريق ترتيب أولويات العمل على تدعيم معايير الحيطة والحذر الواجبين من جانب العميل، والملكية بالانتفاع، والشفافية.»[٤] وفي وقت أقرب في أبريل/ نيسان ٢٠١٠،

٢- «مقدمو الخدمات الاقتصادية» أو «مقدمو الخدمات» هو تعبير عملي يستخدم طيلة هذا التقرير. وهو يشمل مقدمي الخدمات المالية ومقدمي الخدمات غير المالية المعنيين المشار إليهما في التوصيتين الخامسة والثانية عشرة من التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن غسل الأموال. ودون توضيح أو تحديد السياق، يستخدم كتعبير شامل عن المهنيين العاملين في مؤسسات استقبال الودائع والمؤسسات المصرفية الاستثمارية، أو الكيانات الاعتبارية أو صناديق الاستئمان، والمهنيين القانونيين والمحاسبين الذين يتفاعلون مع عملاء الكيانات الاعتبارية.

٣- الحقيقة أنه في أكثر من ٧٠ في المائة من البلدان التي خضعت للتقييم، ورد ذكر نقص الاشتراط الواضح برصد المالك المستفيد كعنصر رئيسي يبرر تصنيف أقل من مرتبة الامتثال فيما يخص التوصية الخامسة.

٤- يمكن الاطلاع على بيان القادة، قمة بتسبيرج، ٢٤، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ على الموقع التالي: www.g20.org/documents/Pittsburgh_summit-

أرسلت مجموعة من كبار المدعين من جميع أنحاء العالم خطابًا مفتوحًا إلى قادة مجموعة العشرين تطالبهم فيه بمعالجة هذه القضية كمسألة عاجلة.[٥]

١-٢ - الهدف من هذا التقرير

الهدف من هذا التقرير هو المساهمة في نقاشات السياسات الدولية عن طريق تقديم أدلة عن: (أ) كيف يساء استخدام الكيانات الاعتبارية في إخفاء هوية الملاّك المستفيدين. (ب) المشكلات التي تواجهها المصارف، ومقدمو الخدمات الآخرون، والمحققون في محاولة الحصول على معلومات ذات صلة.

إن أهم سمة لهذا التقرير هو أن النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها تعتمد على بيانات نوعية بشكل كبير تم تجميعها من مجموعة واسعة من المصادر الأولية. وتشمل تلك المصادر مستندات قضائية، ومقابلات شخصية مع محققين، ومؤسسات مالية، ومقدمي خدمات، وسجلات للشركات، ونتائج عملية استبيان آراء. لكن التقرير، بتقديمه معلومات عن مدى هذا النوع من السلوك الإجرامي. والطرق التي يستخدمها مقترفوه في أغلب الأحيان، إنما يهدف إلى فعل أكثر من مجرد التوعية بالقضية. وبالأحرى فإن هدفه النهائي هو طرح توصيات سياسية لكي تنظرها السلطات، وهي في سبيل بحثها عن طرق للتعامل مع إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية داخل ولاياتهم القضائية. إن استراتيجية شاملة على كلا المستويين الوطني والدولي لمعالجة نقاط الضعف في الأطر القانونية والتنظيمية - بهدف التقليل من قابلية الكيانات الاعتبارية لخطر إساءة الاستخدام - من شأنها أن تسهم في تحسين الموقف الراهن. وقد اختصرنا توصياتنا في الموجز التنفيذي، وهي مفصلة بصورة أكبر في إطار التقرير.

ونحن نختار كلماتنا بدقة: فنحن لا نوصي بأن تلك السياسة في حد ذاتها قد تقدم حلاً لهذه المشكلة. إننا بفعل ذلك نهيئ أنفسنا للفشل. إن الفساد الكبير مشكلة إجرامية، وسوف تتطلب دائمًا تصديًا من جانب هيئات إنفاذ القانون، ومن المؤكد أن هيئات إنفاذ القانون قد نجحت في التحقيق والمحاكمة في قضايا كثيرة تتضمن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية من خلال العزم الخالص، والإبداع، والخبرة. إلا أنه رغم ذلك، فإن هيئات إنفاذ القانون لا تستطيع معالجة هذه المشكلة بمفردها: فالمطلوب مقاربة منسقة من زاويتي السياسات وإنفاذ القانون كلتيهما.

إن معالجة تحدي رصد ملكية الانتفاع للكيانات الاعتبارية تعتبر جهدًا متعدد الأوجه. ولأخذ ذلك في الاعتبار، قمنا بتجميع بيانات من طائفة متنوعة من المصادر، بما فيها قضايا المحاكم، والمقابلات الشخصية، واستعراضات أنشطة المؤسسات المعنية:

---

leaders_statement_250909.pdf (آخر زيارة للموقع في ١٣ أغسطس/آب ٢٠١١).

٥- انظر صورة من الخطاب الذي يحث مجموعة العشرين على مناشدة مجموعة العمل المالي بموافاتها بما اتخذه من إجراءات نوعية للكشف عن عوائد الفساد وردعها عن طريق ترتيب أولويات العمل لتدعيم معايير الحيطة والحذر الواجبين من جانب العميل، والملكية بالانتفاع، والشفافية.(http://www.globalwitness.org/media_library_detail.php/q5q/en/open_letter_to-heads-of_state-and_finance_minister)

- ***قضايا المحاكم***

تجميع قاعدة بيانات عن ١٥٠ تحقيق في فساد كبير تتضمن إساءة استخدام كيانات اعتبارية وتحليلها لاحقًا. وترصد قاعدة البيانات أنواع الأموال غير المشروعة (يقدر مجموعها بخمسين مليار دولار أمريكي تقريبًا)، والوسطاء المهنيين، والولايات القضائية محل النقاش، ومكان الحسابات المصرفية (حيثما كان ذلك متاحًا). ويساعد تحليل القضايا الفعلية في إثبات الوقائع ورصد المناطق التي تكمن فيها المشكلات الحقيقية.

- ***المصارف***

تحليل يفحص كيف يقوم خمسة وعشرون مصرفًا، على مستوى الممارسة، بالتحقق من هوية أحد المالكين المستفيدين، بما في ذلك ما يحصلون عليه من معلومات ومستندات من عملائهم وما يواجهونه من تحديات في ممارسة الحيطة والحذر الواجبين.

- ***مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات***

دراسة لمدى ممارسة مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، للحيطة والحذر الواجبين عند تأسيس كيانات اعتبارية.

- ***السجلات***

استعراض لما جمعته سجلات الشركات وحفظته من معلومات في ٤٠ ولاية قضائية.

- ***المحققون***

فحص لما يواجهه المحققون[٦] من عقبات وتحديات عند التحقيق في إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية ورصد مالكها أو مالكيها المستفيدين.

ونبين بمزيد من التفصيل في الملحق «ب»، الطرق المستخدمة في مختلف الأنشطة البحثية التي تستند إليها هذه الدراسة. ولا نزعم في هذه الدراسة طرح تقدير لكامل نطاق المشكلة- فذلك بعيد كثيرًا عن نطاقها، وسيتطلب طرقًا بحثية مختلفة. وبدلاً من ذلك، فإن هذه الدراسة تبني على ملاحظات الخبراء وتستخدم هذه الملاحظات لرصد وتحليل المشكلات التي تستحق اهتمام صناع السياسات.

٦- يشمل مصطلح «المحققين» المستخدم طيلة هذا التقرير، مجموعة واسعة ومتنوعة من الخبراء الذين استشرناهم أثناء هذه الدراسة. ويشمل المحققين بالمعنى التقليدي، الذين يعملون حاليًا أو عملوا سابقًا في وكالات إنفاذ القانون، أو غيرها من هيئات التحقيق الحكومية، مثل مفوضيات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية. ويشمل المصطلح أيضا وكلاء النيابة (المدعين العموميين)، إدراكا منا بأن وكلاء النيابة، في بعض الولايات القضائية، هم الذين يقودون التحقيقات (أو يشتركون في المسئولية عن ذلك مع المحققين). وقد تمت استشارة محاسبين شرعيين وخبراء قانونيين معتمدين في فحص قضايا الاحتيال، حيث إنهم يقومون بأدوار حاسمة في تحقيقات الجرائم المالية. وأخيرا، تمت أيضا استشارة ممارسين مدنيين في مجال جرائم الاحتيال والجرائم المالية الدولية، بمن فيهم من لديهم خبرة في النجاح في عمليات استرداد أموال منهوبة نيابة عن حكومات عملائهم أو ضحايا آخرين.

١-٣- كيفية استخدام هذا التقرير

في الجزء الأول من هذا التقرير قدمنا فى عُجالة خلفية عن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، أهداف ونطاق هذه الدراسة. وتتناول الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير مختلف جوانب المشكلة. أما الجزء الثاني فيتضمن أمورًا معينة عن الكيفية التي ينبغي علينا بها أن نفهم الشخص الذي يستتر خلف الكيانات الاعتبارية. وفي الجزء الثالث نلقي نظرة على أنواع الكيانات الاعتبارية التي اختير التستر خلفها، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الأخرى المستخدمة في خلق مزيد من التعتيم. وأخيرًا، يتناول الجزء الرابع بالدراسة مصادر المعلومات المتاحة للمحققين المكلفين بإماطة اللثام عن الشخص المستتر خلف كيان اعتباري.

ويعني تنوع الموضوعات التي يتناولها هذا التقرير أن بعضًا من القراء على الأقل قد يواجهون مضمونًا غير مألوف. وفي تلك الحالة، يجوز لهم مراجعة المعلومات الواردة في الملاحق، وهي مفيدة لسد أية ثغرات في معرفتهم اللازمة للفهم السليم للتقرير.

ويستعرض الملحق «أ» التوصيات الخامسة، والثانية عشرة، والثالثة والثلاثين، والرابعة والثلاثين الصادرة من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) كما يقدم بيانًا مجملاً للقضايا الرئيسية. ويبين الملحق «ب» المشروعات الخمسة المكونة التي ساعدت في توجيه هذا التقرير، ومن بينها مشروعات قاعدة بيانات الفساد الكبير ، وملكية الانتفاع المصرفية، ومقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، والسجلات، والمحقق. والملحق «جـ» يبين الكيانات الاعتبارية المشار إليها في هذه الدراسة، والملحق «د» يعرض تفصيلاً عشر قضايا فساد كبير. أما الملحق «هـ» فيقدم مقارنة تفصيلية لكيانات اعتبارية في ولايات قضائية مختارة.

الجزء الثاني- المالك المستفيد

«سر النجاح هو ألا تملك شيئًا، بينما تسيطر على كل شيء».

– نيلسون روكفيلر

٢-١- مقدمة

نركز في الجزء الثاني على المالك المستفيد – وهو شخص (أو مجموعة من الأشخاص) لهم مصلحة في مكاسب متأتية بطرق باطلة (عقارات أو أصول مالية) أو السيطرة عليها. ويحاول إخفاء الحقيقة من خلال إساءة استخدام كيانات اعتبارية.

ولأغراضنا نحن، يمكن النظر إلى الإخفاء من زاويتين:

- وجهة النظر الضيقة لمقدم الخدمة.
- وجهة النظر الواسعة للمحقق.

مقدمو الخدمات

عادةً ما يواجَه مقدمو الخدمات بالسؤال من هو المالك المستفيد لأصول معينة عند الدخول في علاقة مع أحد العملاء. وهم عادة ما يقتربون من المسألة بالنظر أولاً إلى الهيكل القانوني لكيان أو ترتيب العميل. فلديهم حقائق ومستندات معينة تحت تصرفهم، أقلها على الأقل سبق أن قدمه العميل، لكن هذا ليس إلا جزءًا مما يحتاجونه من معلومات. إلا أنه لن يتضح بالتحديد كيف تعكس المعلومات المتاحة لهم الواقع الاقتصادي للسيطرة (إلى درجة ما) إلا أثناء علاقاتهم في مجال الأعمال مع العميل. وبعبارة أخرى، نقول: إن المعلومات المتاحة لمقدمي الخدمات جزئية وناقصة إلى حد بعيد.

المحققون

على النقيض من ذلك، عندما ينخرط المحققون في قضية ما، فإنهم يبحثون كوكبة واسعة من الوقائع. فهم يعلمون (أو على الأقل يظنون بشدة) أنهم يبحثون مخططًا صمم بحيث يخلق ظاهرًا من الشرعية، في حين أنه واجهة في الواقع. وأنهم ما عادوا ينخدعون بهذا المظهر.

من المهم أن نتذكر وجهتي النظر المختلفتين هاتين ونحن نفحص كيف تقترب الأطراف المختلفة من مشكلة تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية.

٢-٢- أصل مصطلح «المالك المستفيد»

نشأ مفهوم «ملكية الانتفاع» أصلاً في المملكة المتحدة (انظر الإطار ٢-١). وفي أثناء تطور قانون الاستئمان، تم استخدام التمييز التالي بين نوعين من الملكية: «الملكية القانونية» و«ملكية الانتفاع»:

> تعود الملكية القانونية لأموال الأمانات إلى الأمين، لكنه يحوزها ليس لمصلحته الشخصية بل إلى من يوجد المال في عهدتهم أو المستفيدين. وعند إنشاء الاستئمان أو العهدة بالمعني المحدد للكلمة كما تطورت بفضل العدالة المطلقة، تم شطر الملكية المطلقة في أموال الأمانات إلى عنصرين مكونين لها، يؤولان إلى شخصين مختلفين: «الملكية القانونية» وتؤول إلى الأمين، وما صار يطلق عليه «ملكية الانتفاع» وتؤول إلى المستفيد أو المنتفع.[٧]

ورغم أن مصطلح «المالك المستفيد» يطبق حاليًا في طائفة واسعة من المواقف التي لا تتضمن مصطلح الصناديق الاستئمانية، إلا أن جوهر المفهوم - باعتباره يشير إلى الشخص الذي يتحكم في النهاية في أصل ما، وبإمكانه الاستفادة منه مازال كما هو. والحقيقة أنه في خلال المناقشات مع المحققين، مازالت الإجابة النمطية على السؤال عن كيفية تحديد المالك المستفيد هي الإجابة البسيطة التي تسمع كثيرًا في التحقيقات الجنائية: ألا وهي: «فتش عن المستفيد». والصورة الذهنية لشخص غائب بالخارج فترة من الزمن لكنه قادر على استعادة أراضيه في أي وقت تقدم تصويرًا مفيدًا لفكرة ملكية الانتفاع، لأنها تكشف ليس فقط أنه الشخص المستفيد، بل أنه أيضًا الذي يمارس السيطرة في النهاية - ليس بشكل مباشر ومكشوف، بل بشكل غير مباشر ومستتر، وغير مرئي للعالم الخارجي. وهذه السمة تعتبر أساسية لمفهوم ملكية الانتفاع، بالتأكيد عندما تنطبق على المواقف الجنائية. وقد لا يكون المالك المستفيد ماثلاً في المشهد، وقد يبدو أن الأراضي تعود إلى شخص آخر. إلا أن الأراضي، في التحليل النهائي ملكه.

الإطار ٢-١ أصل الصناديق الاستئمانية (الأمانات)

رغم أن الأصول التاريخية الدقيقة لنظام الأمانات ليست مؤكدة، إلا أنها كانت تستخدم في القرن الثاني عشر الميلادي أيام الحروب الصليبية.

كانت العادة أن يبقى المحارب بعيدًا عن إنجلترا بضع سنين، ولذلك كان يحتاج إلى أن يكلف شخصًا برعاية أرضه في غيابه. وكان من الضروري أن يمكن الشخص المكلف بذلك من مباشرة كل صلاحيات المالك القانوني للأرض، مثل اتخاذ القرار بشأن من يتولى فِلاحَة أي جزء من الأرض، وتحصيل الضرائب. ورغم ذلك كان المحارب الصليبي يرغب في ضمان قدرته على استرداد حقوق ملكيته كافة عندما يعود من الحرب. ونتيجة لذلك، ظهرت فكرة الملكية المشطورة للعقار، حيث كان المحارب الصليبي بموجبها كمالك للأرض من جانب محاكم العدالة، بينما كان الشخص المكلف بالأمانة يعامل من جانب محاكم القانون العام كمالك للأرض[أ]

ملاحظة: (أ) انظر: Alastair Hudson, *Equity and Trusts*, 4th ed. (London: Cavendish Publishing, 2005) p. 35

٧- لورد ديبلوك في مرافعته في *Ayerst (Inspector of Taxes) v C&K (construction) Ltd, H.L. (1975) S.T.C. 345*.

٢-٣- تعريف ملكية الانتفاع: النظرية

إن تعريف ملكية الانتفاع المقبول دوليًا، الذي قد يصلح بشكل مفيد كنقطة انطلاق لهذه المناقشة، هو التعريف الصادر من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF). ونصه كما يلي: «المالك المستفيد يشير إلى الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر نهائيًا على عميل و/أو الشخص الذي تُجرى معاملة ما نيابة عنه. ويشمل أيضًا أولئك الأشخاص الذين يباشرون سيطرة فعّالة نهائية على شخص أو ترتيب اعتباري.[٨]

وقبل مناقشة تفاصيل هذا التعريف ودلالاته، من المفيد توضيح نقطة اصطلاحية، خاصة استخدام مصطلحي «العميل» و«المعاملة» في الجملة الأولى من التعريف. وقد وضع تعريف مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) في سياق حالة مصرف أو مقدم خدمة آخر يتعامل مع عميل محتمل، وملتزم بتحقيق هوية ذلك المالك المستفيد للعميل المحتمل قبل إجراء أية معاملة نيابة عنه. ولا يقصد من التعريف الإيحاء بأن «العميل» شخص طبيعي. (انظر القسم ٢-٣-١).

٢-٣-١- الشخص الطبيعي في مواجهة الشخص الاعتباري

لعل العنصر الأول الجدير بالذكر (والوحيد الخالي من اللبس) في التعريف هو أن المالك المستفيد يكون دائمًا شخصًا طبيعيًا؛ فالشخص الاعتباري لا يجوز، حسب التعريف، أن يكون مالكًا مستفيدًا. لذلك فإن التعريف يتحدث عن سيطرة «نهائية»: فالشخص الاعتباري لا يمكن أبدًا أن يكون مسيطرًا نهائيًا؛ لأن ملكية الشخص الاعتباري تكون دائمًا تحت سيطرة شخص طبيعي.[٩]

٢-٣-٢- ملكية الانتفاع في مواجهة الملكية القانونية

تتمثل السمة المميزة للمالك المستفيد لأصل ما في أنه يحوز على درجة من السيطرة على هذا الأصل، تسمح له بالإفادة منه. ولا يهم ما إذا كان هو المالك القانوني للأصل (أي: يمتلك الحق القانوني قِبله). فجوهر ملكية الانتفاع ليس تحديدًا الملكية بالمعنى العادي للكلمة، بل هو بالأحرى السيطرة. وغالبًا ما تجتمع السيطرة والحق القانوني في الأيدي ذاتها، إلا أن الحال غالبًا ما لا يكون كذلك في أنواع المواقف التي تناولناها في هذا التقرير. لذلك من المهم عدم الخلط بين ملكية الانتفاع والملكية القانونية. ويركز القسم ٢-٣-٣ على السيطرة على الكيان الاعتباري وملكيته.

٢-٣-٣- السيطرة- ما هي ومن يملكها؟

يتحدث التعريف عن «شخص (أشخاص) طبيعي يسيطر في النهاية على عميل». ومفهوم السيطرة مفهوم صعب، على اعتبار إمكان ممارستها بطرق متعددة. فما الذي تعنيه تحديدًا ممارسة السيطرة على كيان

٨- انظر «مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال، التوصيات الأربعين» ص: ١٥، متاحة عبر الإنترنت على الموقع التالي: http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/7/40/34849567.pdf.

٩- لا يمكن للمرء أن يقول الشيء ذاته عن الملكية؛ لأن المؤسسة مثلاً، لا تكون مملوكة من جانب أي شخص.

اعتباري؟ ومن الذي يسيطر في النهاية على الكيان الاعتباري؟ وتتوقف الإجابات عن هذين السؤالين على الموقف. إن الشكل القانوني والهيكل الفعلي للكيان الاعتباري يمثلان نقطة انطلاق مفيدة للكيان، لكنهما لا يقدمان الإجابة الكاملة. فدعونا إذن ننظر فيمن قد يقال أنه يمارس السيطرة النهائية في عدد من مختلف الكيانات الاعتبارية.

السيطرة في الشركات

يتبين من تحليلنا لعدد ١٥٠ قضية فساد عظيم أن النوع الرئيسي من الكيانات الاعتبارية المستخدم في إخفاء ملكية الانتفاع هو الشركة، لذلك فلنبدأ في تلك الأداة أولاً. ففي شركة محدودة بالأسهم، هناك ثلاث مجموعات من الأشخاص يتأهلون جدلاً لمباشرة السيطرة النهائية:

- المساهمون، الذين يمكنهم مباشرة الحقوق التصويتية المتعلقة بأسهمهم لكي يحدثوا تغييرًا في كيفية إدارة الشركة.
- مجلس الإدارة، الذي يباشر عامة مستوى أكثر مباشرة من السيطرة على الشركة، وفقًا للشروط التي تحدد صلاحياته في السيطرة.
- المسئولون التنفيذيون، الذين (يحتمل أن) يباشرون السيطرة اليومية، وينخرطون بحكم الأمر الواقع في معاملات الشركة وأنشطتها.

ويملك كل الأطراف الثلاثة مستوى ما من السيطرة. وفي معظم الحالات، يجوز القول إن المساهمين هم الذين يمارسون أكبر سيطرة على الكيان الاعتباري. فهم يمثلون المستوى النهائي من السلطة من حيث إنهم لا يخضعون لسيطرة آخرين (بافتراض أنهم أشخاص طبيعيون يتصرفون بالأصالة عن أنفسهم)، ويمكنهم عادةً عزل أعضاء مجلس الإدارة، والتمتع في النهاية بمزايا الشركة المالية (وهي: أرباح الأسهم، والقيمة الصافية).

السيطرة في الصناديق الاستئمانية

للشركات هيكل واضح وصريح نسبيًا – فمن الممكن الإشارة إلى المالكين (المساهمين). لكن هناك عددًا لا بأس به من الأنواع البديلة من الكيانات الاعتبارية يكتنفه مزيد من المشكلات في هذا الصدد: فهي لا يجوز تملكها، ولا يوجد بها ببساطة منصب معادل للمساهم. وفي حالة الصندوق الاستئماني، على سبيل المثال، هناك عدة أشخاص قد يتأهلون جدلاً كمالك مستفيد:

- *الأمين أو الحارس*[١٠]، لأنه يتولى الإدارة اليومية للأصول المحفوظة في الاستئمان، ويستطيع – إذا

١٠– تنص منهجية تقييم توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال («المنهجية») على أنه، عند رصد *العميل* الذي يعتبر ترتيبا قانونيا/اعتباريا (مثل الاستئمان)، ينبغي على مقدمي الخدمات الحصول على معلومات عن الأمناء– أي الأمين أهل لكي يكون عميلا/أو يعتبر هو نفسه العميل (انظر٥–٤

رغب – أن يتصرف فيها بأية طريقة تحلو له. ومع ذلك، فهو ملزم قانونًا بأن يكون فعله في مصلحة المستفيد كما هو موضح في صك الاستئمان. وهو لذلك ليس المسيطر النهائي، بل إنه يتصرف نيابة عن شخص آخر، أو يخضع لالتزامات استئمانية.

- *الواهب*، لأنه هو الذي أنشأ الاستئمان، وتبرع بالأصل للاستئمان في المقام الأول. إلا أنه، رغم ذلك، لم يعد قادرًا على ممارسة السيطرة على الاستئمان.
- *المستفيد*، لأنه مائل لكي يستفيد. لكنه بالمثل لا يستطيع ممارسة السيطرة على الاستئمان.

لا يمكن تطبيق مفهوم ملكية الانتفاع بطريقة صريحة في هذه الحالات دون معرفة المزيد عن السياق.

والجدير بالذكر، عند مناقشة إمكان تطبيق التزامات ملكية الانتفاع على الاستئمان، فإن من قابلناهم من مسئولي متابعة الامتثال بخصوص هذه الدراسة أكدوا بوجه عام أن جميع الأطراف المعيارية في الاستئمان (الواهب/الواقف، والأمين/الحارس، والمستفيد) معنيون بالأمر وينبغي أخذهم في الاعتبار. وقد يرى المرء لماذا: إذا تبرع شخص ما بمال، وقام آخر بإدارته، وأفاد منه شخص ثالث، فمن يكون المسيطر فعلا؟ من هو الطرف الذي ينبغي على مسئول متابعة الامتثال الاهتمام به أكثر من غيره؟ وعندما يتعامل أحد مقدمي الخدمة مع عميل مرتقب، فإنه لا يعلم عند هذه النقطة (عند بداية العلاقة) ما هي العلاقة التي ستتضمن في التطبيق. وكل ما يتوفر لديه أو لديها هو بعض المعلومات التي يقدمها عميله أو عميلها. وفي تلك الحالة، يكون المسار الأكثر حكمة هو أن يجمع معلومات عن جميع الأطراف التي قد تكون على صلة بالموضوع.

السيطرة في المؤسسات

يمكن إخضاع المؤسسة كشخص اعتباري لتحليل مماثل كالاستئمان: فهي لا يجوز أن يملكها شخص أيضًا. ورغم أن السيطرة قد تبدو أقل إشكالية في هذه الحالة (مدير المؤسسة أو مجلسها هو النقطة الأولى الواضحة التي ينبغي النظر إليها)، في سياق مؤسسة خاصة لها مستفيد خاص، إلا أن مثل هذا التحليل من الجولة الأولى قد يكون مفرطًا في التبسيط – لأن المستفيد الخاص أيضًا موضع اهتمام.

العلاقة بين الملكية والسيطرة

يشير تعريف مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) إلى «الشخص الطبيعي الذي يمتلك نهائيًا... عميلاً». ولأن الأشخاص الطبيعيين لا يمكن امتلاكهم، فإن «العميل» المشار إلى «امتلاكه»، لا يمكن أن يشار إليه ككيان اعتباري. لكن ماذا تعني الملكية النهائية لكيان اعتباري حقيقةً؟ وينص التعريف على

(ب) من *Methodology for Assessing Compliance with the FATF Recommendations/ and the FAFT 9 Special Recommendations*, p. 16. وعند مناقشة رصد *المالك المستفيد* لترتيب قانوني، تنص المنهجية على أن ذلك يشمل من يباشر دون السيطرة الفعلية النهائية على أي ترتيب قانوني، وهو ما يعني في حالة الاستئمان تحديد الواهب أو الواقف... *والأمين أو الحارس*... والمستفيدين». لذلك ينظر إلى الأمين على أنه كلا من العميل والمالك المستفيد، وهو أهل لأن يكون جزءا من الاستئمان (العميل)، والمسيطر النهائي عليه على السواء. (ويمكن طرح النقطة ذاتها عرضًا فيما يتعلق بعضو مجلس الإدارة والشركات. فهو بالمثل أهل لكي يكون العميل/ويعتبر هو نفسه العميل [الشركة] وقد يحاج بأنه جزء من «عقلها وإدارتها» وبذلك يكون كمالكها المستفيد).

أنه، في مثل هذه الحالات، يشمل كل «من يمتلك سيطرة فعلية نهائية». ووفقًا لمنهجية مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)، فهذا يستلزم طبيعيًا، فيما يتعلق بالشركات، رصد الأشخاص الذين يمتلكون حصة حاكمة، والأشخاص الذين يشكلون «عقل وإدارة» إحدى الشركات.[١١] لهذا يتحرك التعريف من شخص يمتلك كيانًا اعتباريًا إلى شخص يمتلك حصة *حاكمة* فيه. وبعبارة أخرى، فإن الملكية وكيل للسيطرة، وفي هذا السياق، ليست ذات صلة إلا في الحدود التي يمكن فيها استنباط السيطرة منها.

متى لا تنطوي الملكية تلقائيًا على سيطرة: نموذج الشركة

يتمثل النوع الأكثر شيوعًا من مالك الكيان الاعتباري في المساهم في إحدى الشركات. ويتطلب الافتراض بجواز استنباط السيطرة تلقائيًا من الملكية مزيدًا من التحليل. وفي سياق الولايات المتحدة، يعرف القسم ٤٠٥ من المرسوم التشريعي بشأن المبادلة، السيطرة بأنها «حيازة السلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل توجيه أو التسبب في توجيه إدارة أو سياسات شخص ما، سواءً من خلال ملكية أوراق مالية تصويتية، بموجب عقد أو خلاف ذلك». والتداعي الواضح هو أنه من الممكن ممارسة السيطرة بطرق خلاف امتلاك «أوراق مالية تصويتية» (أي: الأسهم).

وقد ذكرنا أن السيطرة التي يمكن للأشخاص ممارستها في مناصب معينة داخل الشركة (مثل أعضاء مجلس الإدارة، والمسئولين التنفيذيين، والمسئولين الماليين). أيضًا يمكن للدخلاء (أي: من ليس لهم حق قانوني) أن يمارسوا السيطرة إذا ما كانوا يحوزون حقوقًا تعاقدية معينة. فالدائنون مثلاً يمكنهم مباشرة السيطرة لو مُنحوا الحق في تجميد أو اعتماد معاملات كبيرة معينة للشركة أو تحويل دينهم إلى أسهم عندما يطرأ أمر معين. يضاف إلى ذلك أن حقوق الخيار وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتحويل قد تسند السيطرة احتمالاً إلى أفراد معينين دون تخويلهم أية سيطرة *فعلية*.

وقد ينشأ الموقف العكسي أيضًا. وتمامًا مثلما يمكن السيطرة على شركة ما دون وجود أي حق قانوني في ذلك، أيضًا قد يوجد هناك حق قانوني، لكن لا تتوافر القدرة على ممارسة السيطرة النهائية. افترض مثلاً أن أقلية من أعضاء مجلس الإدارة فقط ستتقدم للانتخابات في سنة بعينها. فإن المساهم من الأغلبية لن يمكنه التصويت على مجلس الإدارة في انتخاب واحد. أو افترض أن الشركة المذكورة قد أصدرت أسهما لا تحمل أية حقوق تصويتية لكنها تستلزم مزايا اقتصادية معينة (مثل الأسهم المفضلة).[١٢]

١١- انظر: 5. 5. 2 (b) of the *Methodology for Assessing Compliance with the FATF 40 Recommendations and the FAFT 9 special Recommendations* P. 16 متاحة على الموقع التالي: http://www.fatf–gafi.org/dataoecd/16/54/40339628.pdf

١٢- لمناقشة شاملة للطرق التي تتميز بها السيطرة على كيان اعتباري عن الملكية، انظر: Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes, Andrei Shleifer, "Corporate Ownership Around the World"، «معهد هارفارد للبحوث الاقتصادية، الورقة رقم: ١٨٤٠، متاح على الموقع التالي: http:/ / papers.ssrn.com/ sol3/ papers.cfm?abstract_id=103130. انظر أيضا , J. W. Verret , "Terrorism Finance Business Associations and the Incorporation Transparency Act، كلية القانون بجامعة جورج ماسون، *Louisiana Law Review* 70, no. 3 (Spring 2010), pp. 857–910

وبعبارة أخرى، بالرغم من أن المساهمين الذين يمتلكون حصة كبيرة في الشركة من الطبيعي أن يتوقع أن يكون لديهم مقدار معين من السيطرة عليها، إلا أنهم قد يجدون أن أناسًا آخرين كثيرين، لأسباب مشروعة تمامًا، لهم كلمة مسموعة في شئون الشركة، على نحو يجعل من هؤلاء الناس، وليس المساهمين، المالك المستفيد الحقيقي من الشركة.

الوكيل النهائي: المسيطر الخفي

وفقًا لتعريف مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)، يقصد بعبارة «الشخص الذي أجريت المعاملة نيابة عنه» ضمان أن يكتشف مقدم الخدمة ما إذا كان الشخص الطبيعي الذي يتعاقد معه أو معها يتصرف بالأصالة عنه أم أنه يمثل مصالح طرف ثالث، الذي يتعين تبعًا لذلك أيضًا التعرف عليه. ويمكن الاحتجاج بأن هذا المفهوم مشمول ضمن عبارة سابقة هي «الشخص الذي يسيطر في النهاية على العميل». ومع ذلك هناك طريقة أخرى لقراءة هذه العبارة هي موضع اهتمام في سياق هذه الدراسة.

وعند التعامل مع إحدى الشركات متعددة الجنسيات مثلاً، قد يجد أحد مقدمي الخدمات أنه من المفيد أن يعرف من يمتلك أو يسيطر نهائيًا على الشركة، لكنه من غير المحتمل أن يشكل مخاطرة كبيرة بغسل الأموال. وفي كل الأحوال، تكون المعلومات عن كبار المساهمين ومجلس الإدارة مطروحة في العلن. والأهم كثيرًا من ذلك من وجهة نظر مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال هو هُوية موظف الشركة الذي يسيطر، داخل هذا الهيكل الاعتباري الكبير، بصورة نهائية على هذه العلاقة التجارية بعينها. وقد تصمم المعاملة المذكورة بحيث تسهل دفع رشوة، أو إنشاء صندوق للمصروفات السرية، أو (خارج عالم مكافحة الفساد) التدليس على الشركة.

من الذي طلب ذلك في النهاية؟ والإجابة على هذا السؤال ليست بالضرورة هي المالك المستفيد للشركة ككل. فقد يكون شخصًا آخر أدنى رتبة بكثير داخل هيكل الإدارة. وقد نسمي هذا الشخص «الوكيل النهائي». وبهذا المعنى إذا، فإن هذا الجزء من التعريف من شأنه أن يوسع الدائرة الأصلية للأشخاص الذين يتعين رصدهم.

السيطرة الفعالة

يشير العنصر الأخير من تعريف مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) «إلى أولئك الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعالة النهائية على شخص أو ترتيب اعتباري». ومحور التركيز هنا ليس منصبًا على التزام مقدمي الخدمات بالتعرف على المالك المستفيد للشخص الاعتباري كما هو، بل يتعين على أولئك الأشخاص هم الذين يمارسون سيطرة فعالة نهائية على كيان اعتباري – أي: الأطراف التي تسيطر على ما يجري للأموال، بصرف النظر عن أية خدمة تقدم.

٢-٤- تطبيق مفهوم ملكية الانتفاع على مستوى الممارسة

من حسن الحظ أن رصد المالك المستفيد، في غالبية الحالات، يكون أيسر مما توحي به المناقشة النظرية. وفي العادة عندما يقوم أي شخص بتأسيس شركة للاشتغال بالأعمال التجارية أو تشكيل ترتيب اعتباري لأغراض

مشروعة، فإنه سيضمن التحديد المسبق والفهم لكيفية تقاسم السيطرة ثم تفويضها لموظفين أو وكلاء فيما بعد، فيما يتعلق بوظائف بعينها. وكل علاقة من تلك التي ذكرناها في القسم السابق غالبًا ما تتضمن فردًا أو مجموعة صغيرة من الأفراد، وبالتالي لن يجد أي مقدم خدمة صعوبة كبيرة في التحقق من هوية المالك/ أو الملاك المستفيدين. إلا أن هذا التقرير يركز على المجال الأكبر في المخاطر – وهو النسبة القليلة من القضايا التي تتضمن كيانات اعتبارية تم تأسيسها لأغراض غير قانونية – ويستكشف كيف يمكن للأشخاص الخارجين العثور على معلومات عما يجري في الحقيقة.

٢-٤-١- مقاربتان لتلبية احتياجات مختلفة

كيف يمكن لمقدم خدمة تقتصر معاملاته مع أحد الأشخاص الاعتباريين فقط على فتح حساب مصرفي، أو تقديم خدمة مالية أخرى، أن يحصل على ما يكفي من المعلومات لكي يقول بأية درجة من اليقين من هو المالك المستفيد؟ وقد يتمكن مقدم الخدمة من الحصول على مستندات تثبت هيكل الشركة (مثل، سجل المساهمين ووثائق التأسيس)، وقد يتمكن أيضًا من الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة وفحص مستندات تحقيق الهوية وذات الصلة بالاستئمان. ومع ذلك، فإن المعلومات التي سيطلع عليها مقدم الخدمة هذا أقل من المحقق عمومًا. وبالضرورة، ينبغي على مقدم الخدمة أن يعتمد على ما يقدمه العميل من إقرارات، ولا يتوقع منه التحقق من كل ما يقدم من معلومات. ويمكن لمقدم الخدمة أن يتحقق مما إذا كانت المعلومات تتماثل مع حركة حساب الكيان الاعتباري، لكن ذلك محدد بما يمكن أن يتوقع لمقدم الخدمة أن يفعله.[١٣] ويمكن لمجرم خبير وواسع الحيلة أن يحتال على أي برنامج للحيطة والحذر الواجبين أيًا كانت درجة تطوره.[١٤]

وبغية مساعدة مقدمي الخدمات في تنفيذ التزاماتهم بالحيطة والحذر الواجبين، وضمان اضطلاع المؤسسات بالحيطة والحذر الواجبين في نطاق مماثل، أقرت بلدان كثيرة مقاربة «رسمية» إلى ملكية الانتفاع، بما يسمح باستنباط ملكية الانتفاع في الحالات التي يستوفي فيها شخص ما معيارًا محددًا سلفًا. وعلى النقيض من ذلك، يمكن تسمية المقاربة التي ينتهجها المحققون بالمقاربة «الموضوعية».

مقاربة رسمية إلى ملكية الانتفاع

التعريف الرسمي لملكية الانتفاع هو الذي يحدد بدقة شديدة مجموعة من الشروط الكافية لكي تؤهل مالكين ومسيطرين ومستفيدين بعينهم بلا لبس أو غموض كملاك مستفيدين لكيان اعتباري. وهذا التعريف مبني على أساس الافتراض بأن أي فرد حتى يتسنى له، في الغالبية العظمى من المواقف، أن يمارس السيطرة الفعالة على شخص اعتباري، سوف يحتاج إلى تدبير من سلطة معترف بها قانونًا. ووفقًا لهذه المقاربة لا يكون محور التركيز الصريح هو الشخص الذي يمارس بالفعل سيطرة فعالة نهائية على الكيان الاعتباري، بل هو الشخص الذي يمتلك عادة السلطة القانونية لفعل ذلك. «والشرط الكافي» الذي يستخدم في معظم الأحيان لتأهيل

١٣- يستخدم كثير من المؤسسات المالية قواعد بيانات توردها شركات مثل World–Check وFactiva لمراجعة خلفية الأشخاص الذين يتعاملون معهم، وبهذه الطريقة يؤدي الكسب إلى جرم محتمل. ومع ذلك، فإن القضية هي إثبات أن النطاق محدود *أمام مقدمي الخدمات* لتدابير تحقق بعيدة المدى.

١٤- كما أقر بذلك بعض مسئولي متابعة الامتثال الذين تمت مقابلتهم بهذه الدراسة.

شخص ما كمالك مستفيد – شرط كمي – وهو على سبيل المثال بالنسبة للشركات، حيازة نسبة مئوية معينة من ملكية الكيان الاعتباري أو حقوق التصويت فيه.

ومن بين البلدان الأربعين التي تم مسحها لأغراض هذه الدراسة، تبين أن عددًا لا بأس به يبلغ ١٤ بلدا يطبق فقط مثل هذا الفهم الكمي لملكية الانتفاع. وقد اتخذ هذا التفاهم صورًا مختلفة. وقد تضمن ذلك الفهم في بعض الحالات نسبة مئوية دنيا معيارية من الأسهم (تتراوح بين ١٠ إلى ٢٥ في المائة)، بينما هناك بلد واحد طبق فيه مفهوم توفيقي، وهو تحديدًا «ملكية تساوي حقوقًا تصويتية كبيرة بما يكفي لانتخاب أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة»، وهي أغلبية قد يفترض المرء عادة أنها حد أعلى بكثير من (٥١ في المائة)، (وذلك في غياب أية نظم داخلية خاصة تشير إلى خلاف ذلك). ويبدو أن حدًا أدنى كميًا وقدره ٢٥ في المائة صار بسرعة المعيار بالنسبة لكثير من الدول التي تستخدم هذه المقاربة الرسمية، سواء داخل أوروبا أو خارجها، ويرجع ذلك في شق منه إلى مكانته في التوجيه الثالث للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال.[١٥]

مقاربة موضوعية إلى ملكية الانتفاع

يعتبر تعريف مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)، نموذجًا جيدًا لمقاربة موضوعية وذلك بتركيزه على السيطرة النهائية.. وتخترق «ملكية الانتفاع» الأطراف (مثل الكيانات الاعتبارية) التي لا تمثل سوى الطريقة التي تنفذ إرادة الفاعل النهائي.[١٦]

ونجد صدى لهذا التركيز في تعريف مجموعة ولفسبيرج (Wolfsberg Group) المصرفية:

يستخدم مصطلح «ملكية الانتفاع» تقليديًا في سياق مكافحة غسل الأموال للإشارة إلى ذلك المستوى من الملكية في الأموال التي تتساوى – كمسألة عملية – مع السيطرة على هذه الأموال أو الأحقية في هذه الأموال. و«السيطرة»

١٥- التوجيه رقم: EC 2 /60 /2005 الصادر من البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٦ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٥، المادة ٣ (٦). «المالك المستفيد يعني الشخص الطبيعي الذي يمتلك العميل أو يسيطر عليه، و/ أو الشخص الطبيعي الذي تجرى المعاملة أو النشاط نيابة عنه. ويشمل المالك المستفيد على الأقل:

أ – في حالة الكيانات الاعتبارية:

١- الشخص (الأشخاص) الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر نهائيا على كيان قانوني، من خلال الملكية أو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة، أو يسيطر على نسبة مئوية كافية من الأسهم أو الحقوق التصويتية في ذلك الكيان القانوني، بما في ذلك من خلال حيازة أسهم لحامليها، بخلاف شركة مقيدة في سوق خاضعة للتنظيم تخضع لاشتراطات الإفصاح وفقا لتشريعات الجماعة أو تخضع لمعايير دولية معادلة، وتعتبر نسبة ٢٥ في المائة زائدة سهماً سهم واحداً كافية لاستيفاء هذا المعيار.

٢- الشخص (الأشخاص) الطبيعي الذي يمارس السيطرة- لولا ذلك- على إدارة كيان قانوني.

ب – في حالة الكيانات القانونية، مثل المؤسسات، والترتيبات القانونية، مثل صناديق الاستئمان التي تدير الأموال وتوزعها:

١- في الحالات التي تم فيها بالفعل تحديد المستفيدين المستقبليين، الشخص/ الأشخاص الطبيعي المستفيد من ٢٥ في المائة أو أكثر من ملكية ترتيب أو كيان قانوني؛

٢- في الحالات التي ما زال يتعين تحديد الأفراد الذين يستفيدون من الترتيب أو الكيان القانوني، فئة الأشخاص الذين أنشئ الترتيب أو الكيان القانوني أو يعمل لمصلحتهم الرئيسية؛

٣- الشخص الطبيعي الذي يمارس سيطرة على ٢٥ في المائة أو أكثر من الملكية أو الترتيب أو الكيان القانوني».

١٦ – هؤلاء الأشخاص الطبيعيون الذين يلمح إليهم هذا الوصف يشملون فئة المعينين، أو الأوصياء (الأمناء)، أو الوكلاء أو غيرهم من «رجال الواجهة» الذين يمتلكون السلطة القانونية التي قد تمتد إلى كامل السيطرة، أو السلطة أو الملكية القانونية لأحد الكيانات الاعتبارية (مثل مساهم معين مقدم من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات، يمتلك قانونا ١٠٠ في المائة من أسهم الشركة، لكن نيابة عن المالك المستفيد باعتباره الحارس عليه).

أو «الاستحقاق» بهذا المعنى العملي تتميز عن مجرد صلاحية التوقيع أو مجرد حق ملكية قانونية. ويعكس التعريف الاعتراف بأن الشخص الذي فتح باسمه حسابًا لدى أحد المصارف ليس بالضرورة الشخص الذي يمتلك هذه الأموال في النهاية، أو هو المستحق لها في النهاية. وهذا التمييز مهم؛ لأن محور تركيز التوجيهات الإرشادية لمكافحة غسل الأموال – وهذا أمر جوهري لهذه التوجيهات – ينبغي أن يكون على الشخص الذي يمتلك هذا المستوى النهائي من السيطرة أو الاستحقاق.[١٧]

ورغم أن هذه المقاربة موجهة إلى ملكية الانتفاع للحسابات المصرفية التي يمكن التعامل معها نظريًا بصورة أسهل من الكيانات الاعتبارية، إلا أنها تضع التركيز على تحديد من هو فعليًا الذي يوجه النشاط ذا الصلة، وليس ذلك الذي يحوز نظريًا من الادعاء القانوني ما يكفي لفعل ذلك. وقد انحازت مجموعة ولفسبيرج المصرفية إلى المقاربة الموضوعية إلى ملكية الانتفاع على أساس أن هذه المقاربة متمشية بصورة أكبر مع نية قطع الطريق على غسل الأموال، لأنها تشمل أولئك الأشخاص الذين قد يؤثرون في سيطرتهم النهائية على كيان اعتباري خارج القيود القانونية لتعريف له طابع رسمي أكبر.

٢-٥- وجهة نظر مقدم الخدمة

تؤكد المشاورات مع مقدمي الخدمات أثناء هذه الدراسة أنهم يستخدمون عادة فهم «المساهمين المالكين للشركة» لملكية الانتفاع، لأنه هو الذي ينطبق في معظم المواقف التي يواجهون بها. ووجهة النظر هذه ليست مستغربة، باعتبار أن أغلبية الكيانات الاعتبارية لأية ولاية قضائية من الشركات. علاوةً على ذلك، فإن مثل هذا التركيز على الشركات يكون له ما يبرره عندما ينظر المرء إلى أنماط إساءة الاستخدام. ومن واقع استعراض ١٥٠ قضية فساد عظيم خضعت لهذه الدراسة، كانت ثلاثة أرباع جميع الكيانات الاعتبارية التي أسيء استخدامها من الشركات الخاصة أو المؤسسات. وهذا يوحي بأن الملكية هي على الأقل معيار مفيد، حتى وإن لم تؤدِ دائمًا إلى التعرف على الشخص الذي هو (أو ينبغي أن يكون) هدفًا لمزيد من التحقيق.

المصارف

عند التعامل مع مؤسسة مالية أخرى (مثل تحويل أموال أو استقبال معاملة مقدمة إلى المصرف)، قد يشعر هذا المصرف بعدم الارتياح إزاء الاعتماد على ما تمارسه المؤسسة الأخرى من حيطة وحذر واجبين مع العميل. ورغم أن المؤسسة المشار إليها قد تكون في مركز جيد، وقد تعتبر من قبل السلطات التابعة لولاياتها القضائية بأن لديها إجراءات قوية للوقوف على شخصية العملاء والتحقق منهم، فقد يختلف كلٌ من المؤسسة والمصرف على العمق الذي يعتقدان أن واجبهم سبر غوره حتى يتثبتا من المالك المستفيد. وفي هذه الظروف، يواجه المصرف بثلاثة خيارات أقل من مثالية: (أ) رفض المعاملة، أو (ب) توفيق معاييره الداخلية بالقبول بما قام به الغير من حيطة وحذر واجبين حسب قيمتهما الاسمية، أو (جـ) تولي إجراءات الحيطة والحذر الواجبين عن العميل على حساب المصرف الخاص. ويحتمل أن ترتفع التكاليف من حيث الربح المحتمل خسارته، أو زيادة التعرض للمخاطر، أو احتمال ارتفاع المصاريف الإضافية. إلا أن هذه التكاليف قد تنخفض لو اتسع انتشار

١٧- انظر: http://www.wolfsberg-principlas.com/faq-ownership.html.

استخدام المعايير الكمية، واستخدمت المؤسسات المالية طرقًا ومعايير قابلة للمقارنة لتحديد الحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء، وبذلك تنشئ ملعبًا مستويًا.

ولهذه المقاربة فائدتان أخريان: الأولى، أنها تثبت الثقة في المؤسسات عندما تؤكد للعملاء على ضرورة التزامهم بمطالب الإفصاح المقدمة إليهم. والثانية، أنه كلما زاد عدد الولايات القضائية التي تتقيد بحد المعيار، قلت فاعلية استراتيجيات التفتيش عن المؤسسات، والتفتيش عن الولايات القضائية – وهي الاستراتيجيات التي غالبًا ما يستخدمها العملاء الفاسدون الذين يسعون إلى التحايل على الإفصاح عن ملكية الانتفاع.

رغم ذلك، فإن المصارف لم تنشأ كلها سواء. فبعض المصارف تعمل بصورة كاسحة في أعمال تجارية تعتبر عمومًا أنها تشكل حدًا أدنى من مخاطر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. والمعايير الكمية تسمح لمثل هذه المؤسسات بإثبات أن جهودها في مجال الحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء قد بذلت إلى الدرجة المطلوبة وبحسن نية، حتى لو استمرت بعض المخاطر المتبقية. والعكس صحيح أيضًا، فعندما يعتقد المصرف أنه معرض لخطر التحول إلى طرف في غسل أموال، يجب عليه انتهاج مقاربة أكثر موضوعية. وينبغي على المصرف أن يفعل أكثر من مجرد فحص المراكز الرسمية في كيان اعتباري، وعليه أن يجري تحقيقًا أكثر دقة لجميع البيانات المتعلقة بالكيانات الاعتبارية قبل الاتفاق على تنفيذ معاملة نيابة عن ذلك الكيان الاعتباري.

لذلك السبب، تشككت مصارف معينة ممن قابلناهم بخصوص هذه الدراسة في قيمة استخدام طريقة الحد الأدنى المستوى. ورغم أن هذه الطريقة قد تكون مناسبة تمامًا لتحديد المالك المستفيد في الغالبية العظمى من المواقف، إلا أنه من غير المحتمل أن تكون مفيدة في حالات إساءة الاستخدام (كما زعموا) من أجل تحديد المالك المستفيد الحقيقي. وتشير المصارف إلى رمز تحديد يسمى أحيانًا مقاربة «مندوب المبيعات الجوال»: بمعنى أن هناك حسابًا لشركة يصنف بأنه منخفض المخاطر في بداية العلاقة. وبعد فتح الحساب بثلاثة أشهر، يظهر طرف غير معروف مسبقًا في المشهد، باعتباره مستفيدًا من معاملات معينة أو مخولاً بصلاحيات للتوقيع على معاملات الحساب. وهذا الشخص ليس له علاقة ظاهرة بالكيان الاعتباري: فهو لا يشغل أي منصب رسمي حاكم، ولا يمتلك أية أسهم ذات صلة. فالتركيز على النسبة المئوية من الأسهم المملوكة أو السيطرة الرسمية لن يفلح في التعرف على هذا الشخص باعتباره صاحب مصلحة. لذا فمن الضروري أن تكون المؤسسات المالية على علم بأوجه القصور في مثل هذه المقاربة، وأن «تنقب إلى أعماق أكبر» عندما تفرض الظروف ذلك، بالإضافة إلى مداومة المتابعة الجارية الفعالة لعلاقات العمل.

مشكلة «الشركاء المقربين»

حرصًا منهم على تأمين ثروتهم المتأتية من مصادر غير مشروعة، يسعى كثير من الأطراف الفاسدة إلى الاحتفاظ بقدر من السيطرة على الكيانات الاعتبارية المتورطة في مخططهم. ومن أجل ذلك، غالبا ما يستخدمون وسائل يمكن إنفاذها قانونًا، رغم أنها لا يمكن كشفها من خلال المقاربة الرسمية بالمعنى الضيق. ومن حسن الحظ أن إمكانية الإنفاذ القانوني تمكن المحقق من تصور «مسار» السيطرة، أيًا كان ملتويًا أو منحرفًا، من الأصل حتى المسئول الفاسد. إلا أن هذا المسار للسيطرة القابلة للإنفاذ قانونًا، لا يكفي في حالات

أخرى للوصول إلى المسئول. وبدلاً من ذلك، قد يتوقف المسار عند واحد أو أكثر من «الشركاء المقربين» – أي أفراد داخل دائرة الأقارب، والأصدقاء، والشركاء المؤتمنين والمهنيين حول المسئول الفاسد، الذي يمكنه بصورة ما مُباشرَة سيطرة قانونية نيابة عنه/عنها. وكلما زادت قوة المسئول، اتسعت الدائرة.[١٨] ورغم أن رصد المسئول الفاسد باعتباره المالك المستفيد قد يكون من الصعوبة بمكان، إلا أن تقرير ما إذا كان شخص ما ينتمي إلى هذه الدائرة من الشركاء المقربين يعتبر أكثر صعوبة.[١٩]

وما يؤكد هذا التورط من جانب أطراف آخرين مراجعتنا لمدة ثلاثة عقود من قضايا الفساد (١٩٨٠ – ٢٠١٠). وهذه المراجعة دللت على أن هيكل السيطرة كان يميل إلى إزالة الفاعل الأساسي من الهيكل القانوني للكيانات الاعتبارية المساء استخدامها. واستخدام أكثر تواترًا للشركاء المقربين وقد علق أحد المحققين على تجربته المباشرة مع هذه الظاهرة قائلاً: «إن قضية أباتشا، التي كان من السهل نسبيًا إثبات الصلة بين الأصل والفاعل الأصلي (أي: المالك المستفيد)، كانت جريمة من جرائم تسعينيات القرن الماضي؛ بينما تميل قضايا الفساد التي نراها الآن إلى أن تكون أكثر تعقيدًا بصورة ملاحظة».

ومن الطرق التي يمكن لمسئول فاسد أن يمارس سيطرة دون الكشف عن نفسه، الحصول على حق التوقيع على الحسابات المالية للكيانات الاعتبارية. ويمكن تبرير هذا الحق في التوقيع للمصرف عن طريق الاحتيال في قيد الطرف الفاسد كموظف مالي متدني المستوى (انظر الإطار ٢-٢). وقد رصدت المؤسسات المالية هذه الدراسة للرموز وقد برزت في دراسات حالات (انظر الملحق «د»). وهناك استراتيجية أخرى هي وضع ملكية الكيان الاعتباري والسيطرة عليه في يد شخص واجهة يكون مستعدًا لفعل ما يأمر به الطرف الفاسد (إما من منطلق الولاء، أو الخوف، أو الحافز المالي). ووفقًا للمقاربة الرسمية، كما تثبت مثل هذه القضايا، فمن الممكن تمامًا

الإطار ٢-٢ محاولة أساسية للإخفاء

قضية شركة سويت بينك إنك وشركة أنليمتد هوريزون إنك[i]

خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، قام تيودورو نجويما أوبيانج مانج ابن تيودورو نجويما أوبيانج مباسوجو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية باستخدام محامين، ومصرفيين، ووكلاء عقاريين، ومؤتمنين قانونيين من الولايات المتحدة، في نقل ١١٠ ملايين دولار أمريكي من الأموال المشبوهة إلى الولايات المتحدة. كان جورج ناجلر واحدًا من المحامين الذين قاموا، خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ بمساعدته في شراء عقارات وإدارتها في ماليبو بولاية كاليفورنيا، وإشهار شركات وهمية نيابة عنه.

ووفقًا لتقرير تحقيقات لمجلس شيوخ الولايات المتحدة، فإن ناجلر بدأ العمل لصالح أوبيانج في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ بعد أن اتصلت به المساعدة التنفيذية روزالينا رومو لأوبيانج عن طريق الإنترنت. وقد صرح ناجلر للجنة الفرعية لمجلس الشيوخ بأنه طلب منه في ذلك الوقت تشكيل شركة «لاستخدام أفراد في المنزل الذي كان العميل يحتفظ به قبل شراء عقار ماليبو، والتعامل مع مسائل الرواتب وغيرها من المسائل المتعلقة باستخدام هؤلاء الأفراد». وفي رسالة بالبريد الإلكتروني مؤرخة ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، *(تابع الصفحة القادمة)*

١٨- مثل هذا «المسار للسيطرة القابلة للإنفاذ قانونا» لا يمكن إثباته دائما. انظر مثلا ، المناقشة حول استخدام الشركات الوهمية، حيث تشير إلى أن أي مجرم يمكنه، في بعض الحالات، أن يستخدم كيانا اعتباريا معينا رغم عدم وجود ملكية أو سيطرة قانونية عليه.

١٩- لمناقشة أوسع لهذا الموضوع انظر Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Latham, *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* (Washington, DC: World Bank, 2010).

الإطار ٢-٢ *(تابـــع)*

طلب ناجلر من رومو موافاته باسمين أو ثلاثة أسماء للشركة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تم تقديم عقد التأسيس المطلوب إلى نائب حاكم ولاية كاليفورنيا لشركة «سويت بينك إنك .Sweet Pink Inc». وورد في بيان المعلومات الخاص بالشركة أن رومو هي المسئولة التنفيذية الرئيسية، وأمينة السر، والمسئولة المالية الرئيسية بالشركة. وأدرج اسم أوبيانج باعتباره أمين الخزانة المساعد»، لكن ناجلر، في خطاب من مستشاره القانوني إلى لجنة مجلس الشيوخ الفرعية، ذكر أن أوبيانج حسب علمه «كان المالك الوحيد «للشركة وكان المصدر الوحيد لتمويل الشركة». وبعد بضعة أيام أبلغ ناجلر أن إيف جيفرز، وهي موسيقية تعزف موسيقى الهيب هوب وكانت صديقة لأوبيانج في ذلك الوقت، ستصير رئيسة الشركة.

وفي ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، تم فتح حساب جار باسم شركة سويت بينك إنك لدى مصرف يونيون بنك أوف كاليفورنيا (Union Bank Of California) وكانت جيفرز مخولة بالتوقيع إلى جانب أربعة أشخاص آخرين. ولم يكن اسم أوبيانج في بطاقة التوقيع الخاصة الحساب. وخلال شهري أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥، تم إيداع تحويلين برقيين كل منهما بمبلغ نحو ٣٠ ألف دولار أمريكي في الحساب من إحدى شركات أوبيانج في غينيا الاستوائية. وقد أبلغ مصرف يونيون بنك لجنة مجلس الشيوخ الفرعية التي أحيطت علمًا لأول مرة بحركة الحساب المتصل بأوبيانج في ٢٠٠٤، بعد أن اعتبر البنك غينيا الاستوائية بلدًا عالي المخاطر، وأجرى بحثًا عن التحويلات البرقية من غينيا الاستوائية. وتبين من البحث إجراء تحويل برقي كبير القيمة بمبلغ ٦,٢ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠١، وسبعة تحويلات برقية أصغر قيمة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤. وفي ٢٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥، وبعد فتح حساب شركة سويت بينك بأقل من شهر واحد، قام المصرف بإغلاقه.

وقد ورد في تقرير مجلس الشيوخ أنه خلال فترة عشرة شهور من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، تم إيداع تحويلات برقية من غينيا الاستوائية مجموعها ١,٧ مليون دولار أمريكي في حساب مكتب للمحاماة تابع لمحام آخر اسمه مايكل بيرغر «لعب دورًا فعالاً في فتح الشركة الوهمية (أنليمتد هوريزون إنك)، وحسابات مكتب المحاماة، ونقل أموال أوبيانج من خلالها، وإخفاء أنشطة أوبيانج المالية من المصرف».[ب] وبسبب مبلغ ١,٧مليون دولار أمريكي في التحويلات البرقية من غينيا الاستوائية المرسلة إلى مكتب بيرغر للمحاماة، تم إصدار تحذير مصرفي داخلي لمكافحة غسل الأموال، لكن المصرف كان في خضم التفاوض على اتفاق إرجاء المحاكمة مع وزارة العدل الأمريكية بسبب عيوب نظامية في برنامجها لمكافحة غسل الأموال. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٧، قام المصرف في النهاية بمراجعة المعاملات وخلص إلى أن التحويلات البرقية من مصرف غينيا الاستوائية كانت مشبوهة، وأثارت مخاوف من الاحتيال أو مكافحة غسل الأموال على السواء، وبالتالي قام بغلق الحسابات الثلاثة كلها.

ملاحظات: (أ) اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات بمجلس الشيوخ الأمريكي، تقرير هيئة الأغلبية والأقلية «إبعاد الفساد الأجنبي عن الولايات المتحدة: أربعة سجلات قضايا»، صدرت بالاشتراك مع اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات جلسة استماع ٤ فبراير/شباط ٢٠١٠، الصفحتان ٤٩– ٥٠، حيث تم الاستشهاد كمصدر بخطاب من محامي ناجلر بتاريخ ١ أغسطس/آب ٢٠٠٨ إلى اللجنة الفرعية كمصدر (PSI- Nagler- 02-0002 Id.at fn. 215) وحسبما جاء في تقرير الكونغرس، فقد قدم ناجلر مستندات ردًا على استدعاء من اللجنة الفرعية وأجاب على أسئلة خطية من اللجنة الفرعية (Id.,P.48) من معلومات بنك كاليفورنيا من التقرير السابق، ص ٣١ و٣٢.

(ب) المصدر السابق، ص ٣١.

لطرف فاسد أن يحقق السيطرة على كيان اعتباري ما، من داخل هيكله أو من خارجه، دون المخاطرة بتحديد هويته كمالك مستفيد.

٢-٦- الخلاصة والتوصيات

ملكية الانتفاع فكرة واضحة وصريحة نظريًا لكنها صعبة في التطبيق. ويتمثل جوهرها في التعرف على الشخص الذي يسيطر في النهاية على الكيان الاعتباري. والتعرف على هذا الشخص هو تقدير واقعي يعتمد دائمًا على السياق إلى درجة عالية؛ أي أن ملكية الانتفاع لا يجوز اختزالها في تعريف قانوني. وحتى عندما ينتهج مقدم

الخدمة مقاربة موضوعية (أي يذهب إلى ما هو أبعد من أية مقاربة شكلية محضة)، فإنه لا يستطيع أن يفعل إلا القليل كي يحدد السيطرة. فمقدمو الخدمات، باستثناء حالات قليلة، لا تتوفر لديهم الموارد أو سبل الاطلاع على المعلومات التي يحتاجونها لكي يتحروا عن كيان اعتباري. والمؤكد أنهم يستطيعون طرح أسئلة، والبحث في قواعد البيانات عن معلومات، والمقارنة بين سلوك الكيان الاعتباري المالي وصورته العامة لتبيان مدى مطابقتها لبعضها البعض. لكنهم لا يستطيعون القيام بما هو أكثر من ذلك. وفي النهاية، فإن أي نظام للحيطة والحذر الواجبين يمكن التغلب عليه.

والفرق بين المقاربة الموضوعية والمقاربة الشكلية هو أن المقاربة الموضوعية تظل منفتحة الفكر إزاء مَنْ قد يكون المالك المستفيد، وتأخذ محصلة المقاربة الشكلية كافتراض عملي وليس كنتيجة دامغة نهائية. يضاف إلى ذلك أن المقاربة الموضوعية تتجاوز ما هو أبعد من التقصي حول شاغلي المناصب وملكية الأسهم، أيا كانت أهميتها. وتتطلب المقاربة النظر في كل الحقائق الاقتصادية عند تحديد ملكية الانتفاع عند قبول عميل جديد. وبعد ذلك، دائمًا عند استعراض مدى اتساق هذه المعلومات مع كل ما هو معروف (أو يعتقد أنه معروف) عن العميل.

وبعد استعراض كل الأدلة، فإن الحصول على معلومات عن حامل الأسهم بنسبة ٢٥ في المائة يظل أمرًا له ميزته. فحتى لو لم يكن حامل الأسهم هو المالك المستفيد، فالمؤكد أنه يكون شخصًا له مصلحة في أية تدابير للحيطة والحذر الواجبين، وسيشكل عادة مصدرًا إضافيًا للمعلومات.

والخلاصة الآنفة الذكر تقودنا إلى طرح التوصيات الأربع التالية:

التوصية الأولى: على البلدان التأكد من كون المالك المستفيد *دائمًا* شخصًا طبيعيًا، أيًا كان تعريف ملكية الانتفاع الذي تستخدمه.

دون التقيد بهذا المبدأ الأساسي، يصبح مفهوم ملكية الانتفاع فعليًا دون جدوى. فأي كيان أو ترتيب قانوني مآله النهائي هو الخضوع لسيطرة شخص طبيعي. وأية سياسة لا تلزم مقدم الخدمة بالتسلل إلى هذا المستوى إنما هي معيبة من حيث الفاعلية والردع والعدالة.

التوصية الثانية: على البلدان النظر في استحداث مصطلح بديل لأولئك الأشخاص الذين يوصفون حاليًا بموجب المقاربات الشكلية بأنهم مالكون مستفيدون.

من المؤكد أن المقاربات الشكلية، مثل تلك المبنية على أساس الحدود الدنيا المئوية من ملكية الكيانات القانونية، قادرة على توفير معلومات يمكن التعرف على أساسها على الأشخاص موضع اهتمام هيئات إنفاذ القانون في تحقيقات الفساد أو غسل الأموال. ووجود مصطلح يوضح هذا التمايز من شأنه أن ييسر التواصل حول هذا الموضوع.[i]

التوصية الثالثة: على البلدان وضع معيار رسمي واضح لتحديد الأطراف المعياريين المحتمل كونهم المالك المستفيد، لكن عليها أن تشترط إجراء استقصاء أعمق في التصورات (السيناريوهات) عالية المخاطر.

حتى يتسنى للبلدان دوام التركيز على المعنى الاقتصادي الموضوعي للمالك المستفيد، على البلدان التي تبنت مقاربة شكلية أن توضح في تشريعاتها وتوجيهاتها بأن الحد الأدنى ذا الصلة هو معيار أدنى. وعليها أيضًا أن توضح بأن مؤسسات الإبلاغ (المؤسسات المالية، ومقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، وغيرها) عليها التزام قانوني عند مواجهة ظروف مشبوهة بإجراء استقصاء إضافي لرصد وتسجيل معلومات عن الأطراف الأخرى التي قد تبدو ذات صلة.

التوصية الرابعة: يجب استخدام الحيطة الواجبة المستمر لسد الثغرة بين المقاربات الموضوعية والشكلية إزاء جمع معلومات عن ملكية الانتفاع.

ينبغي على مقدمي الخدمات أن يكونوا على وعي بأخطار الركون إلى المعايير التي يمكن التهرب منها، والتي لا تعززها سوى المعلومات المقدمة من العملاء والسجلات العامة. وعليهم استخدام ممارسات جارية للتحقق من أجل تحديد ما إذا كانت المعلومات المقدمة من العملاء متسقة مع الخدمات المطلوبة والمعاملات التي تتم. وفي القضايا المشبوهة، عليهم أن يغوصوا إلى أعماق أكبر لكي يكتشفوا ما إذا كان هناك أشخاص طبيعيون (دون حائزي السلطة الرسميين المعلنين قانونًا) يمارسون السلطة حقيقة.

ملاحظة: (أ) استخدم الممارسون في هذه الدراسة مصطلحات مختلفة لبيان التمايز بين المالكين المستفيدين «الموضوعيين» و«الشكليين» المشار إليهم هنا. ويشمل هؤلاء المالكين «الاسميين/القانونيين/المسجلين في مواجهة المالك المستفيد»، والمالك المستفيد في مواجهة المالك المستفيد النهائي، و«الأشخاص موضع الاهتمام في مواجهة المالك المستفيد» و«المالك المستفيد في مواجهة المسيطر النهائي». إلا أن أيًا من هذه الثنائيات المقترحة ليست خالية من المشكلات الخاصة بها، فمفردات «الاسمي» و«المسجل» و«القانوني» ليست مترادفة، وكل منها له ظلال معانٍ تدعو للانتقاد إنّ وقع عليها الاختيار؛ حيث إن فكرة أن المالك المستفيد ليس هو المالك المستفيد النهائي تبدو من قبيل المماحكة في الحديث، إذ إن فكرة «الأشخاص موضع الاهتمام» غامضة وربما تثير الاتهام.

الجزء الثالث: أين يتخفى المالك المستفيد؟

«الرذيلة تعرف أنها قبيحة، لذلك تلبس قناعها.»

– بنجامين فرانكلين

٣-١- مقدمة

كشفت هذه الدراسة أنه في الغالبية العظمى من قضايا الفساد الكبير التي قمنا بتحليلها جرى إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية – بمن فيهم الشركات، وصناديق الاستئمان، والمؤسسات، والكيانات الوهمية، حيث استخدمت في إخفاء هويات المتورطين في الفساد. ومن بين هذه الكيانات الاعتبارية، كانت الشركة هي الأكثر استخدامًا. وأكد المحققون هذا الاستخدام السيئ، منوهين إلى أن تحديد المعلومات عن الشخص المسيطر على الكيان الاعتباري كان ضروريًا لأي تحقيق في الفساد على نطاق واسع، وبالفعل، لكل تحقيق في جريمة منظمة تقريبًا. ورغم الانتشار الواسع لإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية في أغراض إجرامية (بما فيها الفساد، وتمويل الإرهاب، وغسل الأموال، والاحتيال) إلا أن معظم البلدان ليست لديها استراتيجية مترابطة للتعامل مع هذه المشكلة. ويرصد هذا الفصل أنواع الكيانات الاعتبارية المستخدمة في إخفاء هوية الشخص المتورط في الفساد، والعقبات الأخرى التي قد يواجهها المحققون. ونورد في الملحق «ج» نظرة عامة على هذه الكيانات الاعتبارية.

٣-٢- الكيانات الاعتبارية: أنواعها وسماتها

يصف هذا القسم مختلف أنواع الكيانات الاعتبارية التي تم استخدامها في مخططات الفساد الكبير. ونفرق بين أربع فئات متمايزة:

- الشركات
- صناديق الاستئمان
- المؤسسات
- الكيانات الوهمية والمنظمات الاقتصادية غير المشهرة

(الكيانات الوهمية هي فئة شاذة، تتضمن حق الملكية الفردية، ومختلف أنواع الشراكات، ومعادلاتها الفعالة وظيفيا). ونورد نظرة عامة على الخصائص الرئيسية لهذه الكيانات الاعتبارية. وتتباين الطبيعة المحددة

للكيانات، وطرق إساءة استخدامها لأغراض جنائية، ومدى إساءة استخدامها من ولاية قضائية إلى أخرى؛ إلا أن دراستنا كشفت عن عدد من أوجه الشبه العامة.

٣-٢-١- الشركات

استخدمت الشركات في إخفاء عوائد الفاسد في ١٢٨ قضية من ١٥٠ قضية فساد كبير تم استعراضها. ونبين في الملحق «جـ» الخصائص القانونية التي تميز الشركات العامة من الشركات الخاصة، إضافة إلى الشركات ذات المسئولية المحدودة، وما تفرع منها مؤخرًا. والتمييز الأوثق اتصالاً الذي وضع للتعامل مع الفساد يتعلق بغرض كل شركة وليس بتعريفها القانوني. وفي هذا الجزء من التقرير، نتناول كلتا الشركتين اللتين يقصد منهما أساسًا تملك أصول أو خصوم (موجودات أو مطلوبات) والشركات التي يقصد منها أساسًا غرض الاشتغال بنشاط الأعمال في صناعة ما.[٢٠]

الشركات الوهمية

من بين أكثر من نصف القضايا التي تم تحليلها، وتضمنت أي نوع من الشركات،[٢١] كانت تلك الشركة «شركة وهمية» ولأغراضنا، يمكن تعريف الشركة الوهمية بأنها شركة غير عاملة - أي أنها كيان قانوني ليست له عمليات مستقلة، أو أصول كبيرة، أو أنشطة أعمال جارية، أو موظفين.[٢٢] ففي دراسة حالة عن غسل الأموال دخل فيها مصرف ريجز بنك ورد في تقرير لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة أن: «في حالات كثيرة، يقوم أحد المصارف الخاصة بإنشاء شركة وهمية لأحد العملاء ويفتح حسابات باسم تلك الشركة الوهمية، حتى تخفي ملكية العميل للحساب أو أصول معينة.[٢٣] ويبين الإطار ٣-١ كيف تنشأ شركة وهمية.

٢٠- المصطلحات المستخدمة في هذا القسم تشمل بعض التعريفات العملية التي قد تكون أحيانا غامضة. وغالبا ما يكون فصل الحدود بين أنواع الشركات غير واضح المعالم. وقد يندرج نوع واحد من الكيانات في الوقت ذاته ضمن عديد من الفئات التي تم التمييز بينها في هذا الجزء من التقرير. وقد طرحنا استخدام المصطلحات في الصناعة كلما كان ذلك ممكنا، لإبراز الفرق بوضوح بين استخدامنا الخاص والاستخدامات الشائعة.

٢١- فيما يتعلق بنحو ربع القضايا التي تم التحقيق فيها، وتضمنت شركات، لم نتمكن عن يقين من تحديد ما إذا كانت الكيانات الاعتبارية شركات وهمية، ومن الممكن على الأقل أن يكون عدد من الشركات غير المعلومة حقيقة شركات وهمية.

٢٢- لم تستخدم توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال مصطلح «الشركة الوهمية» في حد ذاته، لكنها تذكر «المصارف الوهمية» في التوصية رقم: ١٨، وتعريف المسرد هو: «مصرف تم إشهاره في ولاية قضائية ليس له وجود مادي فيها، ولا يتبع أية جماعة مالية خاضعة للتنظيم»، وهو تعريف أقرب إلى استخدامنا المقصود، بالتركيز على الوجود الملموس وليس على القصد غير المشروع. في كتاب «Behind the Corporate Veil» خلف لثام الشركة (باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠١) ص: ١٧، تعرف الشركات الوهمية كما يلي: «هي شركات تؤسس ليس من أجل القيام بأي نشاط أعمال مشروع بل فقط من أجل التعتيم على هوية مالكيها المستفيدين والمسيطرين عليها، وتشكل نسبة كبيرة من الكيانات الاعتبارية في بعض المراكز المالية الحرة [خارج السواحل]». وهذا التعريف لم يكن مناسبا لاحتياجاتنا لأنه ينطوي على غرض غير مشروع. وتظل هناك جوانب غموض قائمة، لأن بعض الشركات تستوجب وجود شركة قابضة تمتلك أسهما في واحدة أو أكثر من الشركات العاملة. وباعتبار الاستخدام التاريخي، قد تكون الإشارة إلى مثل هذه الشركة باعتبارها «وهمية» لها مدلول ازدرائي أو مستهجن. وكنقطة إيضاح نهائية، تشير «أموال ذات دلالة» إلى الأموال اللازمة للعمليات المقصود بها أساسا إفادة الشركة وليس مالكيها (مثل، مساحات المكاتب، أو أثاثها، أو الحواسب الآلية، أو المعدات الخاصة بالصناعة). والمخاوف الرئيسية التي تثيرها الشركات الوهمية تتمثل في أنها غالبا ما تحوز على أصول مالية- مثل النقدية، والمخزون، وحقوق الملكية، وهلم جرا.

٢٣- اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات، لجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة *Money Laundering and foreign corruption Enforcement and Effectiveness of the patriot ACT, Case study Involving Riggs Bank, July 15, 2004, P.13 إنفاذ أحكام غسل الأموال والفساد الأجنبي وفاعلية قانون الوطنية، دراسة حالة تتضمن مصرف ريجز بنك*، ١٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤، ص: ١٣.

الإطار ٣-١ إنشاء شركة وهمية

أوضحت المقابلات التي أجريت مع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) في سياق هذه الدراسة أن إنشاء شركة وهمية مجهّلة أمر غير مكلف ولا مضيّع للوقت. فمصاريف وكيل تشكيل الشركة تتراوح بين ٨٠٠ إلى ٦٠٠٠ دولار أمريكي، كتكلفة مبدئية؛ ويتبع ذلك مبلغ سنوي أصغر قليلاً. وقد تتفاوت التكاليف، حسب الخدمات الإضافية التي يقدمها مقدم الخدمة، مثل ترتيبات مدير اسميًا أو حملة أسهم، أو أرشفة عمليات التوثيق السنوية، أو إعادة توجيه البريد أو المكالمات الهاتفية. وأقصى مدى تبلغه كلفة هذا الأمر، رصدناه في ست حالات، أوصى مقدمو الخدمة (إذ ربما أدركوا نية مبيته للخداع) بالاحتفاظ بملكية الشركة الوهمية في مؤسسة أو صندوق استئماني شامل الذي مما لا شك فيه سيمثل عقبات أمام سلطات التحقيق التي تسعى لتحديد المالك المستفيد.

(لمزيد من المعلومات انظر مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) في الملحق «ب»).

ومع ذلك، طالما ظل مسئولو متابعة الامتثال على اطلاع على معلومات جديرة بالثقة من أجل الحيطة والحذر الواجبين، فإنهم عامة يشعرون بالارتياح وهم يقدمون خدمات مالية لعملاء الشركات غير العاملة، إذ إن الشركات «الجوفاء» على هذا النحو، تُشكَّل عامة لأداء تشكيلة متنوعة من الوظائف الاقتصادية المشروعة. ومن بين هذه الوظائف تيسير الاندماج: أي أن تقوم شركتان بترتيب هذه المعاملة بحيث يندمجان في شركة وهمية محايدة ثالثة. كما أن الشركات التي تدخل في مشروع خطِر متحرك أيضًا تستخدم شركات وهمية. وفي المعاملات متعددة الجنسيات تؤثر شركات كثيرة جعل مقر الشركة المشتركة الدولية التي تقيمها في دولة محايدة لتضمن عدم حصول شركة واحدة على معاملة قانونية تفضيلية. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركات الوهمية أيضًا في وضع الحراسة على الولايات المطلوبة، أو خلق شرائح ملكية أو دين مميزة في أصل واحد، أو العمل كشركة قابضة شخصية، أو العمل كشركة تمتلك أصولاً شخصية أو عائلية لتسهيل الإرث أو الحماية من الحجز من جانب الدائنين.

وهناك نوع معين من هيكل الشركات الوهمية هو شركة الأعمال الدولية (IBC) (انظر الملحق «جـ»). وتستخدم هذه الشركة عادة للشركات الوهمية التي يؤسسها غير مقيمين في مراكز مالية حرة. وحسب التعريف، فإن شركات الأعمال الدولية (IBC) تبني شركة وهمية مثالية؛ لأنه من غير المسموح لها القيام بأنشطة داخل الولاية القضائية التي تم فيها التأسيس، وعمومًا فهي معفاة من ضرائب الدخل المحلية.

وخلافًا للشركات العادية، لا تقوم الشركات الوهمية بأي نشاط اقتصادي، مما يجعل من الصعب الحصول على معلومات كثيرة عنها. إن أية شركة عادية تمارس الأعمال تقوم عادةً بتسويق نفسها، والانضمام إلى غرفة تجارية، وبناء موقع على الشبكة العنكبوتية العالمية، والإعلان عن نفسها في دليل الهاتف، ورعاية فعاليات رياضية شبابية، وشراء توريدات ومعدات. وسيكون لديها موظفون يمكن استجوابهم، وتحتفظ بمحاضر اجتماعات يمكن الرجوع إليها، وتصدر بيانات مالية يمكن مقارنتها بمؤشرات الصناعة المعيارية. وقد تقوم شركة غير عاملة مثل شركة وهمية ببعض هذه الأشياء (غالبًا ما تلزم الشركات بعقد جمعيات للمساهمين مرة في العام)، وقد لا تضطر إلى ذلك.

ويكشف الاستعراض الوارد في هذه الدراسة لقضايا الفساد الكبير أن الشركات الوهمية، عندما تستخدم بصورة غير مشروعة، فإنها تستخدم عامة بالترافق مع آليات إضافية للتعتيم على ملكية الانتفاع. وتشمل الآليات ممارسة الرقابة خِلسة من خلال العقود (وليس من خلال مراكز الملكية، والسيطرة «المعيارية»)، وإضافة طبقات من الكيانات الاعتبارية، والاختفاء خلف الأسهم لحامليها، لتضمن أن المالكين المستفيدين محددون (أو أن المعلومات التعريفية محفوظة) في ولاية قضائية أخرى. انظر الإطار ٣-٢ للاطلاع على نموذج لكيفية إساءة استخدام شركة وهمية.

الإطار ٣-٢ إساءة استخدام شركة وهمية

قضية أنطوني سيمينياريو (الولايات المتحدة)

في ٤ فبراير/شباط ٢٠١٠، أعلن مدعي الولايات المتحدة للحي الجنوبي من نيويورك أن أنطوني سيمينياريو أخذ حكمًا بالسجن لمدة ست سنوات لاحتياله على جمهور نيويورك بخدماته الأمينة كنائب في الهيئة التشريعية للولاية. كما أمر سيمينياريو أيضًا بدفع مبلغ مليون دولار أمريكي في المصادرة. [أ] وطبقًا لطلب الحكم المقدم من الحكومة المؤرخ ٦ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩، فقد انخرط أنطوني سيمينياريو، من ١٩٩٨ تقريبًا إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ تقريبًا، في مخطط للاحتيال على الجمهور بخدماته الأمينة من خلال استخدام شركة استشارية مزعومة اسمها مارك كونسلتانتس (Marc Consultants). وقد استخدم سيمينياريو هذه الشركة في التماس وتلقي مدفوعات بمئات الألوف من الدولارات من أشخاص وكيانات مقابل اتخاذه إجراءات رسمية لمنفعة هذه الكيانات، مما أسفر عن معاملة محابية لتلك الكيانات في المجلس التشريعي للولاية ومن جانب مسئولي ولاية نيويورك.

وعلاوةً على ذلك، وحيث إن قانون المسئولين العموميين لولاية نيويورك يسمح لأعضاء المجلس التشريعي بالإبلاغ عن الدخل باسم شركة وليس بأسماء عملاء تلك الشركة كل على حدة، فقد استخدم سيمينياريو شركة مارك كونسلتانتس في إخفاء هذه المدفوعات الفاسدة عن المراقبة العامة. والحقيقة أن سيمينياريو أدى قليلاً من الأعمال الاستشارية، أو لم يؤدِ أيًا منها أصلاً. [ب] وذكرت الحكومة أن: «السجلات المصرفية أثبتت أن شركة مارك كونسلتانتس كانت شركة وهمية». وتثبت سجلات أحد الحسابات الممسوكة باسم مارك كونسلتانتس أن سيمينياريو استخدم الحساب المصرفي للشركة ليس في مناولة مدفوعات ومقبوضات تتعلق بأعمال استشارية حقيقية، بل كحساب يمكن من خلاله تلقي مدفوعات فاسدة فيما يتعلق بإجراءات رسمية لتمويل مصروفاته الشخصية.

وطبقًا للسجلات المصرفية فقد اتضح ما يلي:

- أن العنوان المدرج في الحساب المصرفي لشركة مارك كونسلتانتس هو عنوان منزل سيمينياريو،
- أن الأفراد الوحيدين المخولين بالتوقيع عن الحساب المصرفي للشركة هما سيمينياريو وزوجته،
- أنه لم يتم صرف أية مبالغ من الحساب المصرفي للشركة لأي موظفين أو لأية شركات واردة في كشوف الرواتب. [جـ]

ملاحظات: (أ) بيان صحفي من مكتب نيويورك الميداني لمكتب التحقيقات الاتحادي: «عضو سابق بالمجلس التشريعي لولاية نيويورك حكم عليه بالسجن ست سنوات لجرائم فساد عمومي»، صدر في ٤ فبراير/ شباط ٢٠١٠، متاح على الموقع التالي: http://www.newyork.fbi.gov/dojpressrel/pressrel10/nyfo020410/htm

(أ) قضية الولايات المتحدة ضد أنطوني سيمينياريو، رقم: 1:08-cr-01238-NRB (S.D.N.Y.) طلب إصدار حكم من الولايات المتحدة الأمريكية، مقدم في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩– فى ١ .

(جـ) قضية الولايات المتحدة ضد أنطوني سيمينياريو، رقم: 1:08-cr-01238-NRB (S.D.N.Y.) طلب إصدار حكم من الولايات المتحدة الأمريكية مقدم في ٦ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٩– في ٥.

الشركات الراكدة[٢٤]

يطبق مصطلح «الشركة الراكدة» عادة (وإن لم يكن بصورة موحدة) على شركة: (أ) مشهرة بموجب مذكرة تفاهم أو عقد تأسيس؛ و(ب) لها مساهمون، وأعضاء مجلس إدارة، وأمين سر خاملون، و(جـ) تترك راكدة - أي متروكة «على الرف» بغرض بيعها فيما بعد (انظر الإطار ٣-٣). وعندما تُباع الشركة الراكدة، يقوم المساهمون الخاملون بنقل ملكية أسهمهم إلى المشتري، ويقدم أعضاء مجلس الإدارة، وأمين السر استقالاتهم. وعند نقل الملكية، قد يتلقى المشتري التاريخ الائتماني، والضريبي للشركة. ومن الممكن أن يواصل عضو (أو أعضاء) مجلس الإدارة أداء وظائفهم كمرشحين، وفي هذه الحالة لا يرى العالم الخارجي إلا تغييرًا في الملكية، بافتراض أن تغيير الملكية مسجل فعلاً في مكان آخر، وهذا ليس بالضرورة هو الحال. وحتى يأتي الوقت الذي يرتأي فيه المشتري بدء نشاط العمليات باستخدام شركة راكدة، قد يجوز أيضًا اعتبارها شركة وهمية.

يذكر الإعلان النمطي الوارد في الإطار ٣-٤ المزايا المعروضة للشركات الراكدة والشركات الهَرِمة. ويميل سعر الشركة الراكدة «الهرمة» المعروضة للشراء المباشر إلى التباين تبعًا لعمرها. فمثلاً، فيما يتعلق بشركة عمرها

الإطار ٣-٣ استخدام شركات راكدة في إخفاء ملكية حسابات مصرفية

مخطط راؤول سالیناس (المكسيك)[أ]

راؤول سالیناس (Raul Salinas) شقيق الرئيس المكسيكي الأسبق كارلوس سالیناس (Carlos Salinas)، قام بتحويل أصول مشكوك فيها بلغت ١٠٠ مليون دولار أمريكي إلى الولايات المتحدة باستخدام علاقة مصرفية خاصة تشكلت مع مصرف سيتي بنك (Citibank). فقد ساعد المصرف، خلال الفترة من ١٩٩٢ و١٩٩٤، في تحويلات سالیناس، وأخفى فعليًا مصدر وجهة الأموال باستخدام شركات راكدة. وعند إنشاء شركة استثمار حرة خارجية اسمها تروكًا (Trocca Ltd.) المحدودة لحيازة أصول سالیناس. وقام سيتي بنك بتعيين ثلاث شركات راكدة بنمية - شركة مادلين (Madeline) للاستثمارات شركة مغفلة، وشركة دونات (Donat) للاستثمارات - شركة مغفلة، وشركة هيتشكوك (Hitchcock) للاستثمارات - شركة مغفلة، للقيام بدور مجلس إدارة شركة تروكًا. وكانت الشركات الثلاث كلها قد أشهرت في ١٩٧٩، قبل ١٥ عامًا من إشهار شركة تروكًا. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تسمية شركة راكدة أخرى من جزر كايمان وهي شركة تايلر (Tyler Ltd.) المحدودة، المشهرة في ١٩٨٤ سُميت كمساهم رئيسي. وبمساعدة سيتي بنك تفادى سالیناس ربط اسمه بالمخطط بالالتفاف حول عملية الإشهار، وبالتالي لم تكن هناك المستندات التي تحدد سالیناس كمالك مستفيد للحسابات.

ملاحظة: (أ) تقرير مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة (المعروف الآن باسم مكتب المحاسبة الحكومية) إلى عضو الأقلية للتصنيف، باللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات، بلجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة «الأعمال المصرفية الخاصة: راؤول سالیناس وسيتي بنك وما زعم من غسل للأموال: (GAO/ OSI-99-1) (أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٨)؛ اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة :(S.Hrg 106-428) «الأعمال المصرفية الخاصة وغسل الأموال: دراسة حالة للفرص ونقاط الضعف» ٩ و١٠ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٩ مكتب الطباعة الحكومي، متاح على الموقع التالي: http://www.gpo.gov/congress/senate/senate12sh106.html.

٢٤- لم يتسن تحديد العدد الدقيق للشركات الراكدة المتضمنة في القضايا الموجودة على قاعدة بياناتنا عن الفساد الكبير. وقد تمكنا من إثبات أن شركة راكدة واحدة تورطت في عدد قليل من القضايا (ست قضايا)، مرت فيها مدة طويلة من الزمن بين تأسيس الشركة واستخدامها في مخطط (انظر على سبيل المثال، قضية سالیناس في الإطار ٣-٣). ولأن كثيرا من الشركات الراكدة تُشترَي بعد إشهارها مباشرة، إلا أن الفارق الزمني قد يكون فقط بضعة أشهر. وبناء عليه يصعب معرفة ما إذا كان المرء يتعامل مع شركة راكدة أم مع شركة مشهرة من جانب مقدم خدمة ثم بيعت، خاصة عندما تثبت استحالة تتبع تاريخ تأسيس الشركة.

أقل من خمس سنوات، قد يتوقع المرء أن يدفع ألف دولار أمريكي عن كل سنة من عمر تلك الشركة. أما في حالة شركة عمرها أكثر من عشر سنوات قد يصل هذا المبلغ إلى ٣٥ ألف دولار أمريكي. وقد ترتفع التكاليف في الحالات التي تقدم فيها الشركة الراكدة مزايا إضافية، مثل تسهيلات ائتمانية قائمة مسبقًا، وسجلات محتفظ بها، وحسابات مصرفية.

ويجوز لمقدمي الخدمات امتلاك حصة في شركات راكدة، مشتراة بالجملة من شركة بائعة بالجملة. وتتميز الشركات الراكدة بأنها لا تحتاج إلى الوقت اللازم لإنشاء شركة جديدة. فقد تستنفذ إجراءات الإشهار وقتًا طويلاً في بعض الولايات القضائية، لذلك غالبًا ما يكون نقل ملكية شركة راكدة ما أسهل وأسرع وأقل كلفة من إشهار شركة جديدة. ومع ذلك، فقد اختصرت الإجراءات الرسمية، في بعض البلدان، إلى حد يصل في بعض الحالات إلى مجرد استيفاء نموذج بسيط على الإنترنت، مما يجعل الفرق بين شراء شركة راكدة وإنشاء شركة جديدة في حده الأدنى، من ناحية الوقت. وبناءً عليه، فإن المبرر النمطي لشراء شركة راكدة وهو «أنا أحتاج شركة الآن، وليس في ستة أسابيع» يفقد وجاهته.

إن ما يقلق سلطات إنفاذ القانون إزاء الشركات الراكدة هو أن:

المجرمين يمكنهم بسهولة تضليل المحققين عن تعقب مسارهم بشراء شركات راكدة ثم الامتناع عن نقل ملكيتها [أي تسجيلها لدى السلطات]... وفي مثل هذه الحالات غالبًا ما يفضي التحقيق إلى وكيل

الإطار ٣-٤ إعلان نمطي «للشركات الراكدة والشركات الهرمة»

أسس تاريخ فوري لشركة

تمسك منظمة كومبانيز إنكوربوريتيد (الشركات المشهرة) بقائمة لشركات راكدة «سبق لها تقديم طلبات» يمكنك شراؤها. وبامتلاك كيان اعتباري سابق التأسيس، يمكنك الاستفادة من المزايا التالية:

١- الجاهزية الفورية والتسليم السريع

٢- التملك الفوري لشركة لها تاريخ كهيئة

٣- إثبات عراقتك كشركة وتعزيز صورتك الذهنية لدى عملائك ومقرضيك

٤- تسهيل الحصول على بطاقات النشاط التجاري والتسهيلات الائتمانية التجارية

٥- غالبًا ما يشترط المقرضون أن تكون الشركة قائمة منذ ستة أشهر إلى سنتين أو أكثر قبل إقراضها أموالًا

٦- القدرة على اقتراض الأموال من المصارف

٧- القدرة على الحصول على عروض للتعاقد، إذ إن كثيرًا من الوكالات لا توقع عقودًا مع أي شركة إلا إذا كانت قائمة في السوق مدة لا تقل عن سنتين.

كل الكيانات في وضع جيد من خلال الصيانة، أو الإعادة إلى الأصل، أو الإحياء، أو ما يعادل ذلك. ويمكن تغيير اسم شركتك مقابل رسم بسيط.

المصدر: كومبانيز إنكوربوريتيد®: الشركات الراكدة والشركات الهرمة: متاح على الموقع التالي: http://www.companiesinc.com/corporation/aged (تم الدخول إليه في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١١).

شكلي [طريق مسدود] كان قد باع الشركة منذ مدة طويلة، دون أن تكون لديه سجلات عن المشتري أو عليه التزام للتنويه بتغيير الملكية[٢٥].

الكيانات العاملة

غالبًا ما يعيد إساءة استخدام الكيانات القانونية بصورة شبه حصرية مشكلة من مشكلات الشركات غير العاملة. ومع ذلك، فإن تحليل هذه الدراسة لقضايا الفساد الكبير، يكشف أن نسبة ذات دلالة من المخططات (واحد من كل سبعة تقريبًا) تسيء استخدام الشركات العاملة (أي: «الشركات الواجهة»). وتتوفر لدى الكيانات العاملة تدفقات من الأموال إلى الداخل وإلى الخارج، الأمر الذي يمكن من خلط سيل من الأموال غير المشروعة بأموال مشروعة وبذلك يتم غسلها. وهكذا، يمكن تحويل مبالغ كبيرة من المال دون إثارة أي شك. وقد أشارت إحدى السلطات الإشرافية التي تمت مقابلتها لهذا المشروع إلى أن إساءة استخدام الكيانات العاملة لأغراض غسل الأموال تعد مشكلة ذات دلالة ومتنامية. وتوضح القضية المبينة في الإطار ٣-٥ المدى البعيد الذي قد يذهب إليه المجرمون لاكتساب السيطرة على الكيانات العاملة (في هذه الحالة مصرف)، الأمر الذي يسمح لهم بالادعاء كذبًا بأن أصولهم غير المشروعة شيء ما أقل خبثًا.

قد تتورط الشركات الواجهة في منح وتلقي رشاوى. ورغم أن الأفراد غير المنتمين لجهات قد يعرضون رشا لموظفين عموميين من قبيل التملق، إلا أن حالات الرشوة، والعمولات الخفية والتعامل الذاتي،[٢٦] ذات الدلالة ماليًا هي التي يقوم بها أشخاص يعملون لدى شركات كبيرة.

وترصد دراسات الحالة لتحقيقات الفساد الكبير مخططين يستخدمان عادة في الحالات التي تأخذ فيها الرشا، والعمولات الخفية شكلاً نقديًا. وفي إحدى القضايا، فإن الراشي إما أن ينشئ شركة استشارية أو يتعاقد معها لقبض وتمرير الأموال للمرتشي، وبذلك يعتم على سلسلة الدفع ويوجد تفسيرًا مستساغًا للمدفوعات. وفي القضية الثانية، يقوم المرتشي بإنشاء كيان اعتباري لإخفاء الأموال وأية صلة قد تكون له بهم. وفي الحالات التي يمنح فيها حصة مخفية في المشروع أو الشركة التي تعرض الرشوة، يصير الكيان الاعتباري الرابط المعتم بين الطرف الفاسد والثروة المتحصل عليها.

وهؤلاء المسئولون عن الرشوة الفاعلة (أي إعطاء الرشوة)، يختبئون أحيانًا خلف حقيقة أنهم رغم كونهم في مركز يسمح لهم بالترخيص بالمعاملات، إلا أنهم ليسوا المالك المستفيد للشركة. وفي ثلث القضايا على الأقل في قاعدة بياناتنا، قادت تحقيقات الرشوة والعمولات الخفية إلى شركات عاملة دخلت في تسويات مع السلطات

٢٥- بيان جينيفر شاسكي، مستشارة أولى حينئذ لدى نائب المدعي أمام لجنة الأمن الداخلي والشئون الحكومية، بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة «تشكيل الشركات والجريمة المالية: قدمت في ٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩، متاحة على الموقع التالي: http://www.google.com/url?sa=t&source=web&cd=1&ved=0CBIQFjAA&url=http%3A%2F%2Fhsgac.senate.gov%2Fpublic%2Findex.cfm%3FFuseAction%3DFiles.View%26FileStore_id%3D1c13f428-29f0-47fa-b5d3-6334f51aac0a&ei=86lyTKbmG8WBlAf3ls2cDw&usg=AFQjCNEx1wZRRI_e49v-45Nk6QOWWgmNoQ&sig2=lbwTpXbVzgfN8oyynXTrzg.

٢٦- إخفاء مصالح انتفاعية تعطى أو تخص أولئك الموظفين العموميين المكلفين بترسية العقود.

الإطار ٣-٥ غسل الأموال من خلال شركة واجهة

قضية بافيل لازارينكو، رئيس وزراء سابق (أوكرانيا)

لعب مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي دورًا بارزًا في محاكمة رئيس الوزراء الأوكراني الأسبق بافيل لازارينكو (Pavel Lazarenko) وإدانته في الولايات المتحدة بتهمتي غسل الأموال والتآمر على ارتكاب غسل أموال.[أ] في مطلع ١٩٩٧، عندما واجه لازارينكو اتهامات بالفساد في أوكرانيا واعتقد أنه سرعان ما سيفقد منصبه، علم هو وشريكه في التآمر بيتر كيريتشينكو (Peter Kiritchenko)[ب] أن مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي، وهو مصرف من مصارف المراكز المالية الحرة مقره في أنتيغوا، كان معروضًا للبيع ووافق على شرائه.[جـ] ووفقًا لمذكرة رأي صدرت من المحكمة المحلية الأمريكية لمقاطعة شمال كاليفورنيا، فإن «لازارينكو فتح حسابه الشخصي لدى مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي. وفي أغسطس/آب ١٩٩٧، قام لازارينكو وكيريتشنكو بشراء حصة بنسبة ٦٧٪ من المصرف «الاتهام الموجه ضد لازارينكو ادعى» أنه كان طرفًا إضافيًا في المؤامرة التي حدثت في مايو/ آيار ١٩٩٧، ثم بدأ كيريتشينكو ولازارينكو مفاوضات للشراء، وبحلول أغسطس/آب ١٩٩٧ اشتريا نسبة [٦٧ في المائة] من أسهم مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي في سان جون في أنتيغوا، لتسهيل نقل الأموال ولإخفاء وتمويه طبيعة الأموال التي دفعت لمنفعة لازارينكو ومنشأها ومكانها ومصدرها وملكيتها والسيطرة عليها.[هـ] وأضافت لائحة الاتهام أن «خلال الفترة من مايو/آيار إلى سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ قام لازارينكو وكيريتشينكو بتحويل نحو ٧٠ مليون دولار أمريكي إلى حسابات يسيطر عليها هو وكيريتشينكو لدى مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي.»[و] وفي ٢٠٠٥، قامت وزارة العدل بالولايات المتحدة برفع قضية مدنية لمصادرة الأموال لضبط أصول لازارينكو، بما فيها نحو ٨٥،٥ مليون دولار أمريكي زعم أنها كانت مودعة من قبل في حسابات لصالحه في مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي.[ز]

ملاحظات: (أ) قضية الولايات ضد لازارينكو، رقم: (06-10592,564F3d 1026) الدائرة التاسعة ٢٠٠٩. لازارينكو كان رئيسًا للوزراء من مايو/ أيار ١٩٩٦ إلى يوليو/ تموز ١٩٩٧.

(ب) أدين لازارينكو في الولايات المتحدة لابتزازه مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي من بيتر كريتشينكو، وهو رجل أعمال أوكراني، الذي اقترب من لازارينكو أول مرة في ١٩٩٢. إلا أن كريتشينكو سرعان ما تحول من ضحية للابتزاز إلى شريك في التآمر، ليلعب دورًا رئيسيًا في مخطط رئيس الوزراء السابق لغسل الأموال، وهو الدور الذي تواصل حتى بعد انتقاله إلى سان فرانسيسكو في ١٩٩٤. قضية الولايات المتحدة ضد *لازارينكو* رقم:(564 F.3d 1026) الدائرة التاسعة ٢٠٠٩.

(جـ) قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو رقم: (00-cr-00284-CRB,575F Supp. 2d 1139,2008 U.S. Dist LEXIS71387 (N.D.Cal.): مذكرة رأي صادرة في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨– في ١١٤١.

(د) قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو، رقم: (00-cr-00284-CRB,575F Supp. 2d 1139,2008 U.S. Dist LEXIS71387 (N.D.Cal.): مذكرة رأي صادرة في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨– في ١١٤١.

(هـ) قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو، رقم: (00 –cr–0284-CRB (N.D.Cal قدمت لائحة الاتهام في ١٨ مايو/آيار ٢٠٠٠– الاتهام الأول: التآمر على ارتكاب غسل أموال، في الفقرة ٢١.

(و) المصدر السابق، الفقرة ٢٢. تم الشراء بعد الضغط على لازارينكو للتخلي عن منصبه كرئيس للوزراء في يوليو/ تموز ١٩٩٧، قضية *الولايات المتحدة ضد لازارينكو*، رقم: 564 F, 3d 1026 (N. D. Cal. مذكرة رأي صادرة في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨. وفي خريف ١٩٩٩، بدأت حكومة أنتيغوا، بناءً على طلب من السلطات الأوكرانية، في التحقيق مع بنك الائتمان الاتحادي الأوروبي فيما زُعم من أنشطة غسل أموال وجمدت أصوله.

(ز) قضية الولايات المتحدة ضد كل الأموال المملوكة لدى بنك جوليوس باير وشركائه المحدود، وآخرين. قضية رقم: (1:04-cv-00798–PLF (D.D.C، الشكوى الأولى المحققة المعدلة للمصادرة العينية، قدمت في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

أو دون أن تدان من تلك السلطات. وفي قضية نمطية قبلت شركة آي بي إم تسوية مع مفوضية الولايات المتحدة للأوراق المالية وسوق الأوراق المالية، عندما قام أشخاص في الفرع الأرجنتيني لشركة آي بي إم، دون علم أو موافقة الموظفين الأمريكيين أو مساهمي شركة آي بي إم، بالدخول في علاقة مع مقاول من الباطن لتمرير ملايين من الدولارات لتوزيعها على أعضاء مجلس إدارة مصرف بنكو دي لاناسيون (Banco de La Nacion).[٢٧]

٢٧- في مسألة إنترناشيونال بيزنيس ماشينز كوربوريشن، ملف الإجراءات الإدارية رقم: ٣-١٣٠٩٧، النشرة رقم: ٤٣٧٦١ – ٣٤، ٢١ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٠ (التسوية) الصفحتان ٢ -٣. وفي حالات مثل هذه لا تدرج الشركات (مثل آي بي إم، وغيرها) ضمن قائمة بياناتنا لأنها خلافًا للشركات الوسيطة، لم تستخدم هي ذاتها في إخفاء المدفوعات.

وفي هذه الحالات، تقدم الشركة ساترًا أساسيًا، لكن الأنشطة المشروعة الغالبة للشركة هي التي تقدم حقًا الغطاء للمعاملات المستخدمة في رشوة المسئولين. وعادةً ما تكون هذه المعاملات صغيرة بما لا يكفي للفت انتباه الرقابة الداخلية، أو الإدارة، أو المساهمين. ولذا، فإن ملكية انتفاع الكيان القانوني ككل ليست هي المهمة، بل المهم هو السيطرة على معاملات بعينها.

شركات بأسهم لحاملها أو شهادات بأسهم

تطرح الأسهم لحاملها للمناقشة في سياق تدابير مكافحة غسل الأموال لأنها تسمح لتحويلات مجهولة الاسم بالسيطرة. والأسهم لحاملها هي أسهم في شركات توجد في شكل شهادات، ومن يمسك بالحيازة العينية للأسهم لحاملها يعتبر مالكا لها. ولا يتطلب نقل الملكية سوى تسليم الصك من شخص إلى آخر (مصحوبًا في بعض الأحيان بتظهير على ظهر الصك). ويبين الإطار ٣-٦ مدى سهولة تأسيس شركة بهذا النوع من الصكوك. وخلافًا للأسهم «المسجلة» (حيث تتقرر الملكية بقيدها في سجل)،[٢٨] الأسهم لحاملها عادة ما تعطي الشخص الحائز للشهادة (حاملها) حقوقًا تصويتية أو حقوقًا في أرباح الأسهم. وتعتبر شهادات الأسهم شبه متطابقة من حيث الوظيفة، مع «شهادات الأسهم» غير المسجلة.[٢٩] وقد تعتبر شهادة الأسهم بمثابة مستند قيد محاسبي يمنح الحائز حق تملك الأسهم. وقد أثيرت مخاوف في منتديات مكافحة غسل الأموال من أن الشركات التي تصدر أسهم لحاملها تستخدم على نطاق واسع في أنشطة غير قانونية، مثل التهرب الضريبي وغسل الأموال (انظر الإطار ٣-٧).[٣٠]

وفي معظم الولايات القضائية، ظلت النظم الأساسية للأسهم لحاملها عمومًا تتعرض لعملية إصلاح وإلغاء، وكانت عادة تتم على مراحل من خلال «الرقمنة» (تحويلها من شكل ورقي إلى شكل حاسوبي) أو «التجميد». وتتطلب الرقمنة حوسبة الأسهم لحاملها وتسجيلها في دفاتر أستاذ الشركة، وبذلك ينتفي وضعها كصكوك «غير مسجلة».[٣١] ويتطلب التجميد إيداع السهم لحامله لدى وكيل حفظ يمسك بالسهم لصالح المالك المستفيد، وبذلك يمنع الحائز من إجراء عمليات نقل ملكية غير مسجلة.[٣٢]

٢٨- رغم أن السجل قد تكون لديه شهادة بالورقة المالية الدالة على الملكية، إلا أن حيازة هذه الشهادة ليست لها صلة وثيقة بالملكية القانونية. ويتأثر نقل ملكية ورقة مالية مسجلة بتعديل السجل.

٢٩- «هناك تمييز بسيط بين «شهادات الأسهم لحاملها» و«الأسهم لحاملها». فالأولى تمنح حاملها حقا في السهم المحدد فيها، بينما تشير الثانية إلى الصكوك القابلة للتداول التي تمنح حق الملكية في الشركة للشخص الذي يحوز شهادة الأسهم لحاملها» (Tax *Cooperation 2009: Towards a level Playing Field* (Paris: OECD, 2009), *P. 213*

٣٠- مثل هذه السمعة، تتبع، بلا شك، جزئيا من الشروط التي تسوِّق بعض الشركات هذه الكيانات، مثال ذلك: «أن الخدعة من وراء الأسهم لحاملها، رغم ذلك، هي أنها يجب إصدارها بصورة سليمة من عضو مجلس إدارة مؤهل وعليم بالأمور لدى الشركة *طالما لم تكن في حوزتك وقت استجوابك، يجوز لك قانونا وحقيقة أن تقول تحت القسم: «أنا لست المالك لتلك الشركة».* [...] لو تم استجواب مسئولك المرشح بشأن شركتك، *يجوز له أن يقول الشيء ذاته: «تم إصدار أسهم لحاملها، ولا أدري من يملك الشركة، ويمكنني إثبات ذلك* [...] *ومن المستحيل الاستيثاق من هم مساهمو الشركة*. ولأن نقل ملكية الأسهم يمكن أن يتم بمجرد تسلمها من شخص إلى شخص، يمكن نقل ملكية الأسهم لحاملها بسهولة أكبر من الأسهم لغير حاملها (أضفنا الحروف المائلة). تشكيل شركات كدَّان على المستوى العالمي .http://www.coddan.co.uk/s-9-uk-bearer-shares-company-formation.html (تم الدخول إلى الموقع في ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠١١).

٣١- مثال ذلك، أن هناك قانونا بلجيكيا صادرا في ١٤ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥ يقضي بإصدار الأسهم لحاملها على مراحل في جميع الشركات المحلية.

٣٢- في جزر العذراء البريطانية، تم إلزام الشركات المشهرة منذ ١ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٥ بإيداع شهادات الأسهم لحاملها لدى جهات حفظ. أما

الإطار ٣-٦ إنشاء شركات بصكوك لحاملها

شركة أندريه باسكال إنتربرايزيس (إنجلترا وويلز)

كانت شركة أندريه باسكال[i] إنتربرايزيس (André Pascal Enterprises) شركة خاصة مساهمة محدودة في إنجلترا وويلز (بشهادات أسهم لحاملها) أنشأها مقدم خدمات شركات بالمملكة المتحدة. وبعد دفع وتقديم الأمر بتأسيس الشركة، أودع مقدم الخدمة إلكترونيًا الطلب لدى دار شركات المملكة المتحدة. وبذلك صار مقدم الخدمة أول مساهم في الشركة ومشترك في مذكرة وعقد التأسيس لأغراض السجلات الحكومية. ولدى استلام مستندات موقعة من العميل – لكن دون إلزام أو مطالبة العميل بتقديم وثائق تحقيق شخصية مؤيدة – أصدر مقدم الخدمة شهادات أسهم لحاملها، ومسح اسم مقدم الخدمة من السجل دون استبداله بأي اسم آخر. كان لدى شركة باسكال إنتربرايزيس مدير مرشح وأمين سر مرشح (بإذن مقدم الخدمة)، وبذلك يتحقق مرة أخرى الانفصال عن المالك المستفيد. وقد استغرقت عملية الإشهار أقل من يوم واحد، واستغرقت تعبئة النموذج عبر الإنترنت ٤٥ دقيقة، وبلغت التكلفة الإجمالية ٥١٥,٩٥ جنيه إسترليني.

ملاحظة: أسست هذه الشركة في إطار مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP).

الإطار ٣-٧ إساءة استخدام شركات الأسهم لحاملها

قضية رئيس الجمهورية السابق (زامبيا)[i]

كان إقبال مير، المحامي المقيم في لندن، من بين المدعى عليهم في دعوى مدنية خاصة لاسترداد الأموال رفعها المدعي العام الزامبي أمام المحكمة العليا بالمملكة المتحدة ضد مكتبه للمحاماة وآخرين لدورهم في مساعدة الرئيس فريدريك شيلوبا ومديره العام لأجهزة الأمن والاستخبارات (ZSIS) إكس. إف. شونجو لتسريب أموال منهوبة من الحكومة الزامبية. وفي ٤ مايو/آيار ٢٠٠٧ ارتأى السيد القاضي بيتر سميث أن مير كان قد قام بإشهار شركة أعمال دولية في جزر العذراء البريطانية هي شركة هاربتري القابضة المحدودة (Harptree Holdings Ltd.)، مع حفظ أسهم الشركة لحاملها على سبيل الأمانة من قبل أحد المسئولين المرشحين لدى شركة باخمان لتوظيف الأموال المحدودة (Bachman Trust Company Ltd.). وكانت شركة هاربتري القابضة قد أنشئت لشراء عقارات – وهي مدينة سكنية وشقق فندقية في بلجيكا لرشوة أحد المشاركين في المؤامرة في القضية، فوستين كابوي، الذي وصفه حكم المحكمة بأنه صديق حميم مقرب ومستشار مالي لشيلوبا وتشونجو. وتضمن ذلك تحويل أموال من وزارة المالية الزامبية إلى حساب في لندن (يشار إليه باسم حساب زامتروب) ومن ذلك الحساب إلى شركة زامبية للخدمات المالية كان كابوي أحد المسئولين المسيطرين الرئيسيين فيها. وقد أسفر تورط مير المريب في مؤامرة زامتروب (كما صارت تعرف فيما بعد) عن قيام مكتب المملكة المتحدة للإشراف على المحامين بزيارة لمير في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. وسألوه على وجه الخصوص عن ملكية شركة هاربتري. وأجاب قائلاً: «ليست لدي فكرة ما إذا كان كابوي يحوز على الأسهم لحاملها في يده أو ما إذا كان شخص آخر يحوز على الأسهم لحاملها – الأمر الذي يوضح بجلاء كيف يمكن لبناء الأسهم لحاملها أن يسمح لشخص ما بأن ينكر بسهولة ودقة معرفته بملكية كيان قانوني».

وخلص السيد القاضي سميث إلى ما يلي:

في رأيي أن هذا أمر واضح. لقد كانت عملية الشراء هي رشوة لفوستين كابوي مقابل دوره في المؤامرة. إلا أن إقبال مير أخذ تعليمات من فوستين كابوي نيابة عن شركة هاربتري، لأنه كان يعتقد أنها تخصه بالانتفاع، في حين أنه لم يعرف تفاصيل المؤامرة الكبرى. ورغم ذلك، فقد عرف أن عملية الشراء كانت ممولة بأموال حكومية عن طريق حساب زامتروب لكنه لم يتشكك

(تابع الصفحة القادمة)

الإطار ٣-٧ *(تابـــع)*

في استحقاق فوستين كابوي لها. وذلك الإخفاق (حتى إن كان لنا أن نصدق حجته بأنها كانت عملية مشتريات لأجهزة الأمن والاستخبارات الأمنية)، والإخفاق في قيد تلك المسألة في أي مستند، فإنها كانت مرة أخرى أفعال ما كان لأي محام أمين أن يفعلها. ومثل هذه المشتريات الكبيرة لعمارة سكنية وشقق فندقية ما كان من المتصور اعتبارها مشتريات لعمليات أجهزة الأمن والاستخبارات الزامبية. وعلى نفس القدر، فإن المسار الملتوي لملكية العقارين – عن طريق شركة بي في آي القابضة بأعضاء مجلس إدارة مرشحين، وأسهم لحاملها، بتوسيط شركة لوكسمبورجيه - إنما يثبت كل ذلك أن العملية كلها تمت لكي تخبئ أشياء.

المصدر: مستكملة بتفاصيل إضافية من الحكم المعتمد الصادر من القاضي بيتر سميث في مسألة قضية زامبيا ضد مير كير وديساي وآخرين EWHC 2007 952 (Ch) Case No:HC04C03129. Dramatis Personae, ¶¶593-601.

ملاحظة: (أ) بينما تم إثبات مسئولية إقبال مير أصلاً عن المساعدة غير الأمينة، فقد تم إلغاء هذا الجزء من الحكم عند الاستئناف على أساس أنه لم يثبت إلا الإهمال قضية زامبيا ضد مير كير وديساي [2008] EWCA Civ 1007

يذكر مسئولو مراقبة الامتثال المالي ومقدمو الخدمات للشركات أن الأسهم لحاملها كانت عمومًا تجمد من القطاع المالي حتى لو كانت قوانين ولاية قضائية بعينها مازالت تسمح بها. ولا يوجد بنك لديه أي نوع من معايير الحيطة والحذر الواجبين مستعد للتعامل مع شركة لها أسهم لحاملها حرة التداول. والشركات التي لا تلتزم بموجب قوانينها الخاصة بتجميد الأسهم لحاملها سيتعين عليها عادة إيداع السهم على سبيل الأمانة لدى وكيل للمصرف، كشرط لقبولها كعميل.

وتشترط بعض الولايات القضائية إشراك وسطاء في نقل ملكية الأسهم لحاملها حتى يصير نقل الملكية شرعيًا، وبذلك يمكن ضمان تسجيل أي تغيير في الملكية. ومازالت بنما استثناءً جديرًا بالذكر لهذا الاتجاه، لأنها حتى الآن لم تنفذ أي سياسة لتجميد أو رقمنة الأسهم لحاملها.[٣٣] ومع ذلك، فقد لاحظ محققون أن المصارف البنمية عامة ترفض التعامل مع شركات ذات أوراق مالية لحاملها، وعلى مدير هذه الشركة أن يوقع إقرارًا موثقًا قانونًا بمعرفته للمساهم صاحب المصلحة بالانتفاع حتى يتسنى له التعامل مع المصرف.

وبالنظر إلى الإصلاحات التشريعية التي تمت خلال العقد الماضي وإلى حقيقة أن الأسهم لحاملها أو شهادات

الشركات المشهرة قبل ذلك التاريخ فلم تكن خاضعة لإجراءات تجميد كتلك، لكنها اعتبارا من ٢٠١٠ صارت تخضع للوائح أكثر صرامة: إذ أنها ستعتبر في حكم من فقد القدرة على إصدار أسهم لحاملها، وأن أية أسهم لحاملها قائمة يجب أن تودع لدى جهة حفظ معترف بها أو مرخص لها. علاوة على ذلك، لا يعتبر الإيداع صحيحًا حتى يتلقى وكيل مسجل إخطارًا أو إثباتًا بالإيداع من جهة حفظ معتمدة. انظر قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية (التعديل) للعام ٢٠٠٥، الأقسام: ٦٧ – ٧٧.

٣٣- «يحدد القرار ٥٢٤ للعام ٢٠٠٥ شرط التسجيل للجمعيات والمؤسسات غير الهادفة للربح. وفيما عدا هذا التطور، لم يتم اتخاذ أي من الإجراءات الموصى بها في تقرير التقييم: (أ) مقدمو الخدمات للشركات (معظمهم محامون) لا يخضعون لأي نظام مناسب لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب؛ (ب) لم يتخذ أي تدبير لتجنب الاستخدام الممكن للأسهم لحاملها لأغراض غير مشروعة؛ (ج) لم يتم فرض أي التزام لتحديث المعلومات عن ملكية الأشخاص الاعتباريين في السجل العام للعقارات، أو لتقوية التسجيل للتمكن من تقديم المعلومات بسرعة ودقة أكبر؛ (د) لم يتم تنقيح قانون الشركات لضمان تمكين القائمين على العدالة والسلطات الأخرى من الاطلاع على معلومات مفيدة بشأن ملكية الانتفاع للكيانات القانونية المؤسسة في بنما». مجموعة العمل المالي الكاريبي، «بنما: تقرير متابعة للتقييم المتبادل المعتمد، عقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦» فبراير/ شباط ٢٠٠٩، ص: ٤، متاحة على الموقع التالي: http://www.cfatf-gafic.org/.../Panama_1st_Follow-UP_Report_(final)_English.pdf (تم الدخول إلى الموقع في ٢١ يوليو/ تموز ٢٠١١).

الأسهم لوحظ وجودها في ١ بالمائة من قضايا الفساد الكبير التي استعرضناها، قد يميل المرء إلى اعتبار الأوراق المالية لحاملها مشكلة من الماضي. ومع ذلك، فإن المحققين من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الذين قابلناهم بخصوص هذه الدراسة لا يوافقون على ذلك. ويذهبون إلى أن الشركات ذات الأسهم لحاملها مازالت تمثل مشكلة لتحقيقات غسل الأموال، وأن تسترها يمنع الكشف، ويعيق المحاكمة، وأن الأفراد الفاسدين يمكنهم النفاذ إلى النظم المالية، وإجراء معاملات مجهولة الاسم تتضمن مبالغ كبيرة.

وعلى مستوى الممارسة، لا يوجد سوى مبرر منطقي تجاري للاستخدام المستمر للأوراق لحاملها. ولم تعد الادعاءات بأن الأوراق المالية لحاملها ضرورية لتيسير نقل الملكية وتعزيز السيولة قائمة فيما يتعلق بالغالبية العظمى من البلدان. ومن الواضح أن نظامًا إلكترونيًا للأسهم المسجلة يعتبر بجلاء أكثر كفاءة لنقل مصالح الملكية. وفي هذه القضية، تترجح كفة المخاطر على المزايا.

٣-٢-٢- الصناديق الاستئمانية

تشير مراجعتنا لتحقيقات الفساد الكبير إلى أن الصناديق الاستئمانية تستخدم على فترات متفاوتة. والواقع أن ٥ في المائة فقط من الكيانات الاعتبارية التي تم رصدها كانت صناديق استئمانية، وظهرت في نحو ١٥ في المائة فقط من التحقيقات. وقد وجد استخدام سيئ لها في مخططات منشؤها موظفون حكوميون فاسدون في جميع أنحاء العالم. ويظهر ذلك أكثر ما يكون في أمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، والدول مرتفعة الدخل. ومن سوء الحظ أن المستندات القانونية المتاحة، في معظم القضايا، لم تفلح في تحديد الولاية القضائية المنشأ (أي البلد الذي تأسست الصناديق الاستئمانية بموجب قوانينه). وفي القضايا التي تم فيها تحديد الولاية القضائية، رغم ذلك، وجدت هذه المخططات بصورة غالبة في الولايات الأمريكية، وجزر البهاما، وجزر كايمان، وجيرزي.

ومن حيث المبدأ، سيقوم مقدم خدمة صناديق الاستئمان بالتصرف باعتباره الوصي، وبذلك يباشر السيطرة الفعالة على الصندوق الاستئماني. وعلى مستوى الممارسة يجوز لمنشئ الصندوق الاستئماني («الواهب») أن يشارك في هذه المسئوليات أو أن يمارس النفوذ من خلال آليات أخرى. ورغم أن هذا المبدأ اعتُبر يومًا ما مبدأ هاديًا لقانون الاستئمان،بحيث يتنازل الواهب عن السيطرة الفعلية على أية أصول مودعة في صندوق استئماني، فقد قامت ولايات قضائية كثيرة بتعديل هذا الشرط بصورة جذرية.[٣٤] وهذه التعديلات تمكن الواهب ليس فقط من قيده كمستفيد، بل أيضًا الاحتفاظ بالسيطرة على الصندوق الاستئماني، بالقيام بدور الوصي المشارك أو الحامي مع صلاحية نقض قرارات الوصي بل حتى استبدالها.[٣٥] كما أن التعديلات أيضًا تجعل من الممكن إنشاء صندوق استئماني، من قبل أحد الواهبين، مع تمويله من قبل طرف آخر «الواهب الاقتصادي»، لا يتطلب إظهار اسمه على أي مستندات تخص الصندوق.

٣٤- «ينبغي على المرء ألا يسيطر على الممتلكات أو يستفيد منها، وفي الوقت ذاته يخفيها عن دائنيه». Elena Marty-Nelson,»Offshore Asset Protection Trusts: Having Your Cake and Eating it Too», *Rutgers l. Rev.* 47, no.11 (1994-q5), P.I5

٣٥- انظر مثلا المرسوم التشريعي الدولي للصناديق الاستئمانية في نيفيس. وقد تبين من الجهود المبدئية للتقييم التشريعي أن دولتين فقط (من بين ٤٠ دولة تم استعراضها) تقيدان، بموجب نظمها، الأساسية، صلاحيات الواهب في إدارة الصندوق الاستئماني.

إن الأعداد القليلة نسبيًا من تحقيقات الفساد الكبير في هذه الدراسة التي تتضمن إساءة استخدام الصناديق الاستئمانية تتناقض على ما يبدو مع الإدراك الشعبي بأن من يمارسون أنشطة غير مشروعة يجدون في الصناديق الاستئمانية وما شابهها من ترتيبات اعتبارية منفعة خاصة ويسيئون استخدامها بشكل متكرر لذلك الغرض.[٣٦] والحقيقة أن مقدمي الخدمات الذين تم الاتصال بهم لدراسات التدقيق غالبًا ما كانوا يوصون باستخدام الصناديق الاستئمانية القائمة بذاتها أو توليفة من شركة وصندوق استئماني لامتلاك الأموال. وقد يجعل تصميم قوانين الاستئمان في ولايات قضائية كثيرة من الصعب على الدائنين المقاضاة أو كسب القضايا أو تحصيل النقود الممنوحة. مثال ذلك، أن السلطات قد لا تعترف بقوانين ولايات قضائية أخرى، وقد لا تعترف بإنفاذ أحكام أجنبية،[٣٧] وقد تعجز عن تطبيق القوانين ضد نقل ملكية الأموال، تجنبًا للدائنين.

وذهب المحققون الذين قابلناهم في إطار هذه الدراسة بأن تحقيقات الفساد الكبير في قاعدة بياناتنا أخفقت في الإحاطة بالمدى الحقيقي الذي تستخدم فيه الصناديق الاستئمانية. وقالوا لقد ثبت أن الصناديق الاستئمانية تمثل عقبة أمام التحقيق، والمحاكمة (أو الأحكام المدنية) واسترداد الأموال التي نادرًا ما يتم ترتيب أولوياتها في تحقيقات الفساد.

ويميل المحققون ووكلاء النيابة إلى عدم توجيه اتهامات ضد الصناديق الاستئمانية، بسبب صعوبة إثبات دورها في الجريمة. ويفضلون بدلاً من ذلك التركيز على جوانب القضية الثابتة بصورة أقوى. ونتيجة لذلك، حتى لو حازت صناديق الاستئمان واستخدمت أصولاً غير مشروعة في قضية بعينها، فقد لا تذكر فعلاً في اتهامات رسمية ومستندات المحاكم، وبالتالي يأتي سوء استخدامها دون مستوى البلاغات. وما لم يوجد مسار واضح، ومع ذهاب عوائد الفساد إلى حساب أمانة محدد بوضوح (أو ما لم يقدم شخص ما متورط في المخطط على علم بسوء استخدام الاستئمان دليلاً كافيًا)، فإن المحققين يجدون صعوبة في الحصول من خلال القنوات القانونية العادية حتى على أدنى الأدلة اللازمة لمتابعة أي تحقيق (وكسب القضية). إن مدى تحقيقات ومحاكمة قضايا صناديق الاستئمان يشكل عقبة حقيقية قد تتوقف على الولاية القضائية المشاركة. مثال ذلك، أنه في الولايات القضائية التي ينظَّم فيها الأوصياء لأغراض مكافحة غسل الأموال، ويكون تقديم المعلومات من الأفراد إلى جهات إنفاذ القانون ممارسة مترسخة، قد لا يتبين أن الاستئمان محمل بالمشكلات بأكثر مما ينبغي. وقد عبر

٣٦- «الصناديق الاستئمانية التي تخفي هوية المانحين والمستفيدين صارت جزءًا معياريًا من ترتيبات غسل الأموال» Jack A. Blum, Esq., Prof. Michael levi, Prof. R. Thomas Naylor and Prof. Phil Williams, *Financial Havens, Banking and Money Laundering* (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، ١٩٩٨) ص: ٩٥. انظر أيضا المفوضية الأوروبية والجريمة العابرة، جامعة ترينتو (إيطاليا)، *Euro shore: Protecting the EU Financial System from the Exploitation of Financial Centers and Off-shore Facilities by Organized Crime* (يناير/ كانون ثان ٢٠٠٠)، ص: ٤٦: «يمكن استغلال الصناديق الاستئمانية لأغراض غسل الأموال، بالنظر إلى القواعد الحاكمة لها»، مثل تلك التي لا تشترط الإفصاح عن هوية المستفيد أو المنشئ، وتلك التي لا تشترط أي ترخيص حكومي لإدارتها. وبعض الولايات القضائية تسمح «بمادة هروب»، «يتمكن بموجبه الوصي بنقل الصندوق الاستئماني من ولاية قضائية إلى أخرى في حالة التحقيق الجنائي». انظر أيضا *FATF Typologies Report on the Misuse of Corporate Vehicles (2006), P. 61:* «تؤيد الإجابات على الاستبيان (الذي أرسل لأغراض هذه الدراسة) الخلاصة بأن الصناديق الاستئمانية والشركات الخاصة هي الهيئات الاعتبارية الأكثر تعرضا لإساءة الاستخدام».

٣٧- انظر مثلا: المرسوم التشريعي للصناديق الاستئمانية في أنغويلا، برمودا (الأحكام الخاصة). قانون التعديل ٢٠٠٤، قانون الصناديق الاستئمانية (غيرنزي) ٢٠٠٧، والمرسوم التشريعي الدولي للصناديق الاستئمانية في نيفيس.

الإطار ٣-٨ إساءة استخدام صندوق استئماني

قضية ديبريي ألميسيغا، المحافظ السابق لولاية دلتا (نيجيريا)

في مايو/آيار ٢٠٠١، قام ديبريي ألاميسيغا (Diepreye Alamieyseigha)، بناءً على إخطار من مصرف (UBS) بإنشاء صندوق استئماني بهامي[أ] - استئمان سالو- لمصلحته[ب] هو وأسرته.[جـ] وجادل بأنه لما كان الحساب لدى مصرف (UBS)، وإن كان قانونًا باسمه، حساب وصي لصالح زوجته وأطفاله (نقل عنه أنه غير مدرك لوضعه كمستفيد من الاستئمان)، فإنه لم يسجل الحساب في نموذج إقرار الذمة المالية الخاص به الذي يُلزم جميع محافظي الولايات النيجيرية بتقديمه.[د] وبذلك أقر ألاميسيغا بما يلي: (أ) أنه منشئ الوقف. (ب) أن الوصي (في حدود ما يتعلق بحساب مصرف (UBS) المفتوح والمسيطر عليه قانونًا باسمه، كان يعتبر حساب وصي). (جـ) أنه مستفيد. ومن الواضح أنه كان استئمانًا بالاسم فقط، دون أي فصل قانوني فعال بينه وبين الأصل.

في أول ادعاء قدم ضد ألاميسيغا وشركاته في مطلع ٢٠٠٧، ذهب القاضي لويسون (Lewison) إلى أنه ثبت بالمستندات أن أليسيغا قام في ١٩٩٩ بفتح حساب لدى مصرف (UBS) في لندن بإيداع مبدئي بمبلغ ٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي، وبلغ رصيده ٥٣٥,٨١٢ دولار أمريكي في ٢٠٠٥ من مصادر مختلفة (واهبون اقتصاديون)، غالبًا ما كانت تقيد ببساطة باعتبارها «إيداعات نقدية أجنبية».[هـ] وقد ادعى ألاميسيغا بأن هذه الأموال كانت عبارة عن «تبرعات من أصدقاء وزملاء سياسيين من أجل تعليم أطفالي»، وهو ما اعتبره القاضي مورغان (Morgan) لاحقًا أمرًا مريبًا في ضوء تفسيرات المحافظ المتنافرة والمتغيرة.[و] ومما يذكر أن هذا الحساب تلقى أموالاً مشبوهة بمبلغ لا يقل عن ١,٥ مليون دولار أمريكي من خلال إيداعين في ٢٠٠١ من على أبو بكر (Aliyu Abubakar). وقد تم تحويل تلك الأموال فورًا إلى سندات،[ز] حولت إلى محفظة الأوراق المالية للشركة البهامية[ح] فالكون فلايتس إنك (Falcon Flights, Inc.) (التي اشتراها أو أشهرها أوصياء استئمان سالو بموجب اتفاق استئمان)[ط] في يناير/كانون ثان ٢٠٠٢، وبذلك تم التستر على سيطرة ألميسيغا على الأموال داخل هيكل كيانات اعتبارية متداخلة.[ي]

ملاحظات: (أ) الحكم في قضية *نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس* (ch) EWHC 437 [2007](٧ مارس/آذار٢٠٠٧)، ١٣ ¶¶، و٣٩. انظر أيضًا الحكم في قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس (QB) EWHC 3053 [2007] أيضًا (٣ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٧) ¶ ٣٤ (٣).

(ب) قضية *نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس*، قضية رقم: HC05C03602، دفاع المدعى عليه الثالث (ديبريي) سولومون بيتر ألاميسيغا، صدر الحكم فيها في ٣ مايو/آيار٢٠٠٧، ¶¶ ١٠،١، ٣٧.

(جـ) المصدر السابق ١٠،١¶.

(د) *الحكم في قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس* [2007] EWH 437 (CH) (٧مارس/آذار ٢٠٠٧) ¶ ٣٩.

(هـ) المصدر السابق ٢٦ و٣٨¶¶.

(و) الحكم في قضية *نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس* (QB) [2007](٣ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٧) ٧٠¶ (EWHC3053) .

(ز) *الحكم في قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس* (Ch) EWHC 437 [2007] (٧مارس/آذار ٢٠٠٧) ٢٦¶¶ و٢٨.

(ح) *الحكم في قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس* (QB) EWHC 3053 [2007] ٣ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٧.

(ط) الحكم في قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس، رقم: HC 05C 03602 دفاع المدعى عليه الثالث (ديبريي) سولومون بيتر ألاميسيغا صدر الحكم فيها في ٣ مايو/آيار، ٢٠٠٧، ١٠٢ ¶.

(ي) الحكم في قضية *نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار وأورس* (CH) EWHC 437 [2007] (٧ مارس/آذار ٢٠٠٧) ٢٦,٢٨و ٣٨ ¶¶.

عن ذلك أحد المحققين في هذه الولاية القضائية قائلاً: «إذا تعرفت على استئمان في تحقيقك، فقد حققت إنجازًا كبيرًا». إن الإدراك بأن صناديق الاستئمان غير قابلة للاختراق قد لا يعكس دائمًا حقيقة الموقف.

وعلى النقيض من ذلك، فإن استخدام صناديق الاستئمان له بعض العيوب المحتملة، التي قد تسهم في قلة حدوثه. ويتجه الأوصياء المهنيون (الملزمون باتباع ممارسات معيارية للامتثال المالي) إلى ممارسة مزيد من

الفضول إزاء مصدر الأموال التي تخلع على استئمان أكثر مما يفعلون لو كانوا يؤسسون شركة. وهم يمارسون الفضول لأنهم يواجهون خطر التعرض لدعوى قضائية، إما من أطراف خارجية يحاجون بادعاءات ضد الاستئمان أو أصوله، أو من واهبين ومستفيدين لخرقهم واجبات الأمانة. وقد يثبُت أن الدفاعَ عن الاستئمان ضد دعوى قضائية مهمةٌ مكلفة على الوصي. وبناء على ذلك، قد يتوفر لدى الأوصياء المهنيين حافز أقوى من مقدم الخدمة للشركات،[٣٨] لتجنب العملاء المشبوهين وضمان أن تكون الأموال المقرر إيداعها في استئمان مملوك حقيقة لمنشئه وأن يكون منشأها مشروعًا. وعلاوةً على ذلك، يطلب معظم مقدمي الخدمات هذه الأيام إثباتًا لمصدر الأموال (مثلاً، صورة من وصية أو خطاب من محامٍ بخصوص ميراث، أو أي إيصال بأموال متأتية من ممتلكات أو أسهم، أو إيصال راتب).

٣-٢-٣- *المؤسسات*

المؤسسات هي شكل من الكيانات الاقتصادية «غير المملوكة» التي يقوم فيها المتبرعون بالأموال بالتنازل عن الملكية في المؤسسة، والسيطرة عليها، والمصلحة الانتفاعية فيها.[٣٩] وهذا الشكل الاعتباري غالبًا ما يستخدم للأعمال غير الهادفة للربح والخيرية. وبعض الولايات القضائية لديها قوانين نوعية تحكم المؤسسات، وأهمها مؤسسة أنستالت ليختنشتاين *(Anstalt)* والمؤسسة البنمية للمصالح الخاصة (انظر الملحق ٣). وفي كثير من الولايات القضائية الأخرى تكون المؤسسة مجرد تسمية تستخدم لأي كيان اعتباري (عادة ما يكون شركة أو استئمانًا) يقصد بها خدمة قضية،[٤٠] وليس توفير عائد على الاستثمار للمتبرعين.

لم يشر مسئولو مراقبة الامتثال الذين قابلناهم لهذه الدراسة إلى المؤسسات كمجال محل قلق، وإن أشار بعض المصارف في عدد قليل من الولايات القضائية إلى عزوف عن الدخول في علاقات مالية مع المؤسسات، إلى حد كبير بسبب نقص الإلمام بهذا النوع من الهيئات الاعتبارية.[٤١]

وقد تضمن حوالي ١٣ في المائة من تحقيقات الفساد الكبير التي تمت دراستها (إجمالاً) إساءة استخدام ٤١ مؤسسة، *أومؤسسات (Anstalten)* أوغيرها من أنواع الكيانات الاعتبارية غير الهادفة للربح، التي تم تعريفها كمؤسسات في مستندات المحاكم. كان نصف هذه المؤسسات تقريبًا منشؤها ليختنشتاين، وإن كان هذا الرقم

٣٨- لا يحتمل أن يواجه مقدم الخدمة مثل هذه المسئولية عند تأسيس شركة. وقد تتخذ إجراءات قانونية ضد الأموال والمالكين المستفيدين للشركة ذاتها وليس مقدم الخدمة الذي أسس الشركة. ومن المرجح أن تقتصر مسئولية مقدم الخدمة على صفته كمدير مرشح. ونتيجة لذلك، يتوفر لدى هذا المقدم للخدمة حافز أقل لتحديد ما إذا كان العميل شرعيا من عدمه.

٣٩- مثلما يحدث في حالة صناديق الاستئمان، فإن مثل هذا التنازل من الحقوق نظري أكثر منه عملي، حيث إنه من الممكن التحايل عليه بدرجات متباينة بالسماح بتشكيل مجلس المؤسسة من المتبرعين بالأموال أنفسهم (أو أشخاص اعتباريين يسيطرون عليهم) أو بالنص على أن هدف المؤسسة هو مساعدة المتبرعين ماليا (من خلال إدارة الثروة أو توزيع الإرث وغير ذلك).

٤٠- هذه القضية لا يشترط دائما أن تكون خيرية بطبيعتها. انظر مناقشة المؤسسة البنمية للمصالح الخاصة في الملحق «ج».

٤١- مع ذلك، يعتبر التعامل مع الشركات غير الهادفة للربح مهمة أكثر معيارية لمسئولي مراقبة الامتثال، لأن مثل هذه الشركات تعتبر هما أساسيا فيما يتعلق بتمويل الإرهاب (تناولت ذلك التوصية الخاصة لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال، رقم: ٨)، وتنحو المصارف إلى التمحيص الدقيق لمصدر الأموال المتبرع بها.

غير متماثل بسبب مخطط فرديناند وإيميلدا ماركوس *(Ferdinand and Imelda Marcos)* من الفلبين الذي بلغ وحده ١٥ مؤسسة *(Anstalten)*.

وباستثناء قضية ماركوس، فإن معظم المخططات التي تضمنت إساءة استخدام المؤسسات الخاصة لم تستخدم أية مؤسسة ككيان وهمي لامتلاك أصول غير مشروعة، لكنها بدلاً من ذلك زعمت بأنها مؤسسات خيرية أو مؤسسات منفعة عامة عاملة. وربما قصد من هذا المظهر المزيف لعمل الخير الإثناء عن التمحيص الدقيق لاستخدام الأموال. وفي بعض الحالات، ربما كانت الأموال تستخدم فعلاً من أجل الهدف المعلن للمؤسسة، إلا أن المسئولين الفاسدين تمكنوا رغم ذلك من تجميع أصول (خاصة مدفوعات رشوة) داخل المؤسسات ثم تغيير مسار الأموال إلى أماكن أخرى (انظر الإطار ٣-٩).

٣-٢-٤- الكيانات الوهمية والمنظمات الاقتصادية غير المشهرة

رغم أن جميع الهيئات الاعتبارية (بما فيها الشركات المشهرة) «وهمية» بالمعنى الواسع، فإن فئة الكيانات الاعتبارية المشار إليها في هذا القسم الفرعي تشمل فقط تلك التي تتسم بأقل قدر من الفصل بين الشخصية والمسيطرين عليها: وهي توجد *كاملة* كاسم بديل يدير به الأشخاص الأعمال. ويوضح مسرد التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) أن التوجيه الوارد في التوصية ٣٣ بشأن ضرورة شفافية

الإطار ٣-٩ إخفاء عوائد الفساد في مؤسسة خيرية

قضية رئيس الجمهورية السابق جوزيف إسترادا (الفلبين)

في ٢٠٠٠، قام جوزيف إسترادا (Joseph Estrade)، رئيس جمهورية الفلبين حينئذ، بتأسيس مؤسسة إيراب للشباب المسلم (Erap Muslim Youth Foundation inc.) من أجل «تنمية الفرص أمام الشباب والطلبة المسلمين الفلبينيين الفقراء والمحرومين لكنهم مستحقون، ودعم البحث والنهوض بدراسات التربويين والمعلمين والعلماء المسلمين الشباب».[أ] وبالفعل فوفقًا لموقع المؤسسة الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية العالمية، فقد قدمت المؤسسة فعلاً منحًا دراسية لطلاب للدراسة في جامعات الفلبين.[ب] وقد ارتأت محكمة (Sandiganbayan سانديجانبيان) (محكمة فلبينية لمكافحة الكسب غير المشروع)، في قراراها الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، في قضية السلب من جانب إسترادا أن ٤,٣ مليون دولار أمريكي من أصل ١١,٦ مليونًا عبارة عن أموال دفعت بالابتزاز، كان إسترادا قد جمعها من مشغلي صالات القمار في لعبة «يوتينج (Juteng)» غير المشروعة، تم إيداعها سرًا في حساب المؤسسة المصرفي. ووفقًا لما قررته المحكمة الفلبينية، فإن الأموال المدفوعة بالابتزاز تم إخفاؤها في البداية في حسابات مصرفية سرية أسسها مراجع حساباته يولاند ريكافورتي (Yoland Ricaforte). وقد خضع إسترادا للتحقيق بتهمة الفساد أمام الكونجرس الفلبيني، ومع ذلك، وجه بإيداع بعض هذه الأموال في حساب مؤسسة إيراب للشباب المسلم.[جـ]

ملاحظات: (أ) انظر موقع: http://muslimyouthfoundation.com/about.htm

(ب) انظر موقع: http://muslimyouthfoundation.com/scholars.htm

(جـ) قضية شعب الفلبين ضد جوزيف إجيرسيتو إسترادا، قضية سانديجانبيان الجنائية، رقم: ٢٦٥٥٨ [بتهمة السلب] قرار ١٢ سبتمبر/أيلول٢٠٠٧.

الهيئات الاعتبارية يقصد به أن يمتد دون الكيانات التي خاضت عملية إشهار رسمية بحيث تشمل «شركات التضامن، أو الجمعيات، أو ما شاكلها من هيئات يمكنها إقامة علاقة عملاء دائمة مع مؤسسة مالية أو تتملك ممتلكات بطرق أخرى.»

وقد اتسمت هذه الأنواع من الكيانات الوهمية بالتعتيم في عدد ضئيل من تحقيقات الفساد الكبير التي تمت دراستها. وقد شملت الأغراض النمطية لإساءة الاستخدام استعمالها كاسم لحساب مصرفي من فئة الشركات (يستخدم لغسل أو حفظ العوائد غير المشروعة)، أو كاسم على عقد (أن يسجل مثلاً كمورد في مشروعات حكومية)، وإخفاء الأموال في حسابات مصرفية أجنبية، أو إجراء مسحوبات نقدية قبل كشف عملية التدليس. وفائدة إساءة استخدام هذه الأشكال الاقتصادية واضحة: وهي أن تكون السلطات أقل علمًا بوجود هذا الكيان،[٤٢] بينما لا يواجه المجرمون أية مسئولية[٤٣] أكبر مما يتعرضون له بالفعل بسبب الطابع غير المشروع لأنشطتهم.

وكان بعض من هذه الكيانات التي أسيء استخدامها في الأصل شركات عاملة شرعية، ثم أساء استخدامها مالكوها. (انظر شركة باري إكسبورتس في دراسة الحالة الثانية، وتشارلس ورويك رايد في الملحق «جـ»). وهناك كيانات أخرى، أنشئت بقصد جنائي، ومع ذلك، فقد قصد منها أن تصمد نوعًا ما أمام التمحيص (كما في قضية هوليس جريفين، انظر الإطار ٣-١٠، التي كانت فيها الشركة التضامنية العامة التي أسيء استخدامها مسجلة[٤٤] لدى السلطات المحلية). ومع ذلك، ثبت أن البعض الآخر من هذه الكيانات كانت أكاذيب صارخة حتى عند أي فحص عابر (شملت قضايا كثيرة شركات غير موجودة زُعم أنها مشهرة في ولاية قضائية ما، لكنها لم تظهر- حتى كشركة وهمية - في أي سجل للشركات).[٤٥]

في بعض الحالات، كان النفاذ إلى الخدمات لهذه الأنواع من الكيانات نتيجة لتواطؤ أو إهمال غير أمين من جانب مصرفيين. وفي حالات أخرى، قدم للمؤسسات المالية أدلة مستساغة (وإن كانت مزورة أو مزيفة) بررت إنشاء الحساب، وقدمت ما كان تفسيرًا مُرضيًا، لأغراضهم، للمعاملات الناتجة التي جرت من خلال الحسابات. وقد تمكنت معظم الشركات غير المشهرة من فتح حسابات مالية بموجب مراسم (بروتوكولات) تسمح للمصارف بالتعامل مع الشركات الفردية، أو التضامنية، أو «التداول» (أو «إجراء التعامل») كأسماء

٤٢- تتمثل المنفعة الشرعية من ممارسة الأعمال من خلال كيان غير مشهر في قلة المعوقات البيروقراطية - إذ إن مثل هذا الكيان ينبغي «إنشاؤه» من خلال إجراءات حكومية رسمية.

٤٣- تتمثل الحجة الاقتصادية ضد ممارسة الأعمال بهذه الكيفية في أن هذه الأشكال الاقتصادية لا تمنح أية حماية في القانون ضد المسئولية غير المحدودة. ورغم أن هذا يعتبر همًا ينبغي أخذه في الاعتبار من جانب مالكي الشركات الشرعيين، إلا أنه يكون أقل من ذلك بالنسبة لمن يكون غرضهم بالكامل جنائيًا بطبيعتهم، لأن المسئولية الجنائية لا تكون أبدًا «محدودة»، بصرف النظر عن شكل الشركة.

٤٤- يتألف «التسجيل» من تقديم الأسماء التجارية والأطراف إلى السلطات المحلية ولا يجب خلطه «بالإشهار».

٤٥- هذه «الشركات»، رغم عدم وجودها، غالبًا ما كانت تحصل على عقود حكومية لمشروعات كانت: (أ) أدوات للاحتيال (لم يقصد من رخصوا للمشروعات أبدًا أن تكتمل، بل استخدموها كمجرد ستار لدفع أموال للمقاول أو المتلقي الفاسد)، أو (ب) شرعية لكنها لم تنفذ (تم قبض الأموال لكن تنفيذ العقد كان إما مزورًا أو لم يشرع فيه أبدًا)، أو (جـ) شرعية، لكنها أرسيت من الباطن لآخرين (قام الفائز بالعقد بالتعاقد مع آخرين لتنفيذه، على أن يقتصر دور الفائز بالعقد على الاستفادة بنسبة مئوية من قيمة العقد).

الإطار ٣-١٠ حصول إحدى الشركات التضامنية على عقود حكومية احتيالية

قضية هوليس جريفين مدير حماية البيئة (جزر العذراء الأمريكية)

من بين الحالات الواضحة فقط التي وجد فيها أن إحدى الشركات التضامنية العامة قد أنشئت بغرض إخفاء الهوية من أجل غسل عوائد فساد، هي حالة هوليس إل جريفين (Hollis L. Griffin) عندما قام بالاشتراك مع ثلاثة مسئولين غير معلومي الهوية في حكومة جزر العذراء الأمريكية باعتماد وترسية عقود بمبلغ ١,٤ مليون دولار أمريكي مقابل رشا وعمولات خفية.[أ] وبعد أقل من عام من تعيينه مديرًا لإدارة التخطيط والموارد الطبيعية (DPNR)، شعبة حماية البيئة،[ب] قام جريفين وآخرون[جـ] بتشكيل تضامنية أعمال ومؤسسة باسم «إليت للخدمات الفنية» (Elite Technical Services) (إليت)[د].

وفي مايو/آيار ٢٠٠٠، قام العديد من المتآمرين مع جريفين بتسجيل شركة إليت لدى مكتب الملازم حاكم جزر العذراء الأمريكية بالاسم التجاري «إليت للخدمات الفنية». وورد في شهادة تسجيل الاسم التجاري أن الطابع المقصود للأعمال التضامنية هو «استشارات حاسوبية واستشارات نظم»، وتضمنت أيضًا توقيعًا مزورًا لمسئول حكومي آخر رفيع المستوى، يفيد زورًا بأن المسئول كان شريكا في إليت.[هـ] وقبل تسجيل التضامنية بعدة أشهر، قامت إدارة التخطيط والموارد البشرية بترسية عقد بالأمر المباشر بشأن طلب تصريح بناء. ودون الوفاء بشروط العقد تم دفع ١٢٥,٧٥٥,٣٤ دولار أمريكي له مع دفع نحو ٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي نقدًا سلمت لهوليس ومسئولين آخرين.[و] وقد تم الدفع بموجب شيكين أودعا في حساب لدى مصرف فيرست بنك (First Bank)، وتم بعد ذلك سحب المبالغ من الحساب من خلال سحوبات نقدية منسقة.[ز] وبعد إتمام أول عقد غير مشروع، تم تحويل تضامنية إليت إلى شركة مشهرة في جزر العذراء الأمريكية هي شركة إليت للخدمات الفنية (Elite Technical Service inc.) في فبراير/شباط ٢٠١١.[حـ]

ملاحظات: (أ) قضية الولايات المتحدة ضد هوليس إل جريفين، رقم: (35 –cr 2006) المحكمة الجزئية لجزر العذراء، وسانت توماس، وسانت جون. البلاغ ¶١٦ (c)

(ب) المصدر السابق (٣) ¶.

(جـ) المصدر السابق. شمل هؤلاء الآخرون المتآمرين الموجه إليهم اتهامات منفصلة إزموند جيه موديستي (الرئيس والمسئول التنفيذي الأول لشركة جي بي إس المحدودة، وهي شركة محاسبة مشهرة وتمارس الأعمال في ولاية جورجيا (١٤ –١٣¶¶)، وإيرل إي برويلي (إطفائي بجهاز الإطفاء المحلي بجزر العذراء الأمريكية، وسائق سيارة أخرى يعمل لحساب نفسه (٤¶). وقد أقر جريفين وموديستي بالذنب في الاتهامات. انظر البيان الصحفي وزارة العدل الأمريكية: ثالث مسئول حكومي سابق يقر بذنبه في فضيحة رشوة بجزر العذراء بمبلغ ١,٤ مليون دولار أمريكي، ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ آخر زيارة للموقع في ٢٦ سبتمبر/أيلول 2010 http://www.justice.gov./opa/pr/2006/september06_crm_649.html وقد حكم عليهما بالسجن (وبناءً على كون الشركة تضامنية عامة) حكم بمسئوليتهما منفردين ومتضامنين عن ١,١ مليون دولار أمريكي. البيان الصحفي لوزارة العدل الأمريكية: «إدانة مفوضين اثنين من جزر العذراء في مخطط رشوة وعمولات خفية بمبلغ ١,٤ مليون دولار» ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨.

(د) المصدر السابق، صفحة ٥ ¶.

(هـ) المصدر السابق، ٥¶¶-(٢) ٦,١٧A.

(و) المصدر السابق، (٦)، (٥)، (٤) ١٧B.

(ز) المصدر ذاته، صفحة (٢)، (١) ١٧J¶. تبين من أول فحص لمبلغ ٤٣,٤٥٥,٣٤ دولار أمريكي، أن مبلغ ٣٣,٠٠٠ دولار أمريكي تم نقلها خلال تسعة أيام في أربع معاملات قيمة كل منها ما بين ٧,٥٠٠ دولار أمريكي و٩,٠٠٠ دولار أمريكي، بينما تبين من الفحص الثاني لمبلغ ٨٢,٣٠٠ دولار أمريكي، أن ٥٩,٤٠٠ دولار أمريكي تم نقلها على مدى الأسبوعين التاليين، بمعدل ٩,٩٠٠ دولار أمريكي في كل مرة، مرتين يوميًا في ثلاث مناسبات منفصلة.

(حـ) المصدر السابق، ¶٧.

تستخدم غالبًا من جانب أشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) مشتغلين بالتجارة. وعمومًا، لا تلزم هذه الكيانات بحفظ المعلومات الأساسية عن هذه الكيانات على هذا المستوى، وإن كانت هناك استثناءات.[٤٦]

٤٦- يعتبر قانون تسمية الأنشطة المتشدد في نيجيريا (انظر قوانين جمهورية نيجيريا الاتحادية للعام ١٩٩٠، الفصل ٥٩، المرسوم التشريعي بشأن الشركات وما يتصل بها من أمور [CAMA]، الجزء ب، القسم ٦٥٦، أسماء الشركات) واحدًا من هذه الأمثلة التي أسفر فيها اهتمام الحكومة الملح بمنع الفساد عن تنفيذ سياسات أكثر تشددًا لجمع المعلومات. فإذا ما مارس شخص طبيعي أو اعتباري الأعمال في نيجيريا باسم خلاف اسمه الطبيعي، والكامل، والقانوني، وجب تسجيله لدى السلطات.

الإطار ٣-١١ غسل الأموال من خلال تضامنية فردية

قضية محافظ ولاية الهضبة جوشوا داريي (نيجيريا) [أ]

انخرطت جمهورية نيجيريا الاتحادية في محاولات مدنية لاسترداد الأموال في المملكة المتحدة على أمل استعادة مبلغ ٧٦٢٠٠٠ جنيه إسترليني شقت طريقها إلى النظام المالي بالمملكة المتحدة من مبلغ ٢،٦ مليون جنيه إسترليني من الأموال العامة لولاية الهضبة التي مثلت إما أموالاً عامة مختلسة أو أرباحًا سريّة حصل عليها المحافظ جوشوا داريي (Joshua Dariye) من خلال إساءة استخدام منصبه كموظف عمومي.[ب] وكما لاحظت المحكمة العليا بالمملكة المتحدة:

«إنه في ١٦ ديسمبر/كانون ثان ١٩٩٩ أو قريبًا منه، وفي نيجيريا، قدم السيد/ داريي طلبًا إلى فرع مصرف أولستيتس بنك بك (Allstates Bank Pic) في أبوجا لفتح حساب باسم إبينزير ريتنان فينشر وقام السيد داريي بتوقيع الطلب باسم إبينزير ريتنان، وكان هذا الاسم اسمًا حركيًا اتخذه لنفسه. وكما أقر لشرطة العاصمة في استجواب أجري في ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، فإن حساب ريتنان كان حسابه هو. ولم يقم السيد/ داريي بتسجيل شركة إبينزير ريتنان فينشر لدى مفوضية شئون الشركات النيجيرية، وطلب من إدارة مصرف أولستيتس ترست بنك بك (Allstates Trust Bank Pic) بالتنازل طوعًا عن جميع اشتراطات فتح الحسابات فيما عدا استيفاء نموذج الطلب. وقد فُتح حساب إلبينزير ريتنان كحساب رقم: ٢٥٠٢٠١٢١٣٦ بتاريخ ٢٢ ديسمبر/كانون ثان ١٩٩٩، وتمت المعاملة الأولى في ١ مارس/آذار ٢٠٠٠. وقد استخدم السيد/ داريي حساب إبينزير ريتنان في تلقي مبالغ كبيرة من ولاية الهضبة التي كان داريي محافظها. وبذلك قام السيد/ داريي بتحويل ٥٣،٦ مليون نيرة من الأموال العامة إلى حساب إبينزير ريتنان».[جـ]

وذكرت لائحة الادعاء النيجيرية أن السيد/ داريي «حول بصورة باطلة ٤٣٨،٦ مليون نيرة (حوالي ٢،٦ مليون جنيه إسترليني من أموال عامة إلى حسابه باسم إبينزير ريتنان».

ملاحظات: (أ) لائحة الادعاء المقدمة من حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد جوشوا تشيبي داريي وفالنتينا داريي، الادعاء رقم: 07C00169 قدم في ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧؛ دراسة حالة: إجراءات داريي في المملكة المتحدة، كتبها ممارسي الدراسات. يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: http://www.assetrecovery.org/kc/node/4710f64d-C5fb-11dd-b3f1-fd61180437dg.html ورد فيها أنه في ٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، أمرت المحكمة العليا بحكم لصالح نيجيريا ضد داريي وزوجته بمبلغ ٥،٧ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفائدة (بما مجموعه ٨ ملايين دولار أمريكي)، وأكدت كواقعة في جمهوريا نيجيريا الاتحادية ضد داريي وآخرين ٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٧. [2007] (EWHC 0169 (CH)7 حكم معتمد.

(ب) قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد داريي ودارييي [2007] (CH) EWHC 0169 لائحة الادعاء بتاريخ ٢٥ يناير/ كانون أول ٢٠٠٧ ¶٤٧.

(جـ) المصدر السابق، ٢٦–٣٧ ¶¶.

٣-٢-٥ طرق أخرى لاستخدام الكيانات الاعتبارية في التعتيم

السيطرة وإخفاء أنشطة غسل الأموال

إن مخططات الفساد الكبير التي تتضمن كيانات اعتبارية غالبًا ما تتضمن استخدام استراتيجيات إضافية لإضافة طبقات من «المسافة القانونية» بين المالك المستفيد الفاسد وأصوله. وهذه الطبقات المتعددة تجعل صلة المالك المستفيد بغسل الأموال أقل ظهورًا في التحقيقات. وقد تسمح هذه الطبقات أيضًا للمالك بأن ينكر بشكل مستساغ ملكية مثل هذه الأموال أو السيطرة عليها في حالة اكتشافها. وتكون التحقيقات معقدة بوجه خاص عندما توجد مثل هذه الطبقات بشكل استراتيجي في ولايات قضائية متعددة، لأنه لا توجد أية سلطة

تحقيق لديها الصلاحية الملزمة القانونية لتحصيل أدلة من كل الأطراف المعنية. ويمكن إنجاز ذلك بكثير من الطرق المختلفة. ونتناول في هذا القسم الاستراتيجيتين المستخدمتين الأكثر شيوعًا: وهي الافتراض القانوني، واستخدام البدلاء.

فصل المالك المستفيد عن السيطرة الرسمية عن طريق الافتراض القانوني

في إطار هيكل متعدد الشرائح لهيئة اعتبارية، تدرَج طبقات أو «سلاسل» من الكيانات و/أو الترتيبات القانونية بين المالك (المالكين) المستفيدين أو المسيطر (المسيطرين) كل على حدة وبين أصول الكيان الاعتباري الأساسية. واستخدام هذه الكيانات متعددة الشرائح تمنح المالك المستفيد مزيدًا من الفرص لوضع أجزاء متكاملة من الملكية القانونية والسيطرة والأموال ذات الصلة عبر حدود متعددة بين الدول. وكل ذلك من شأنه أن ييسر له أو لها ما يلي: (أ) النفاذ إلى المؤسسات المالية بأسماء كيانات مختلفة، تخدم ذات الغرض النهائي، و(ب) إمساك السيطرة على الكيان الاعتباري الأساسي (أي: امتلاك الكيان للأصول، أو قبضها، أو تحويلها). وتمكن الكيانات متعددة الشرائح المالك المستفيد من تحقيق هذه الغايات، مع إبقائها تحت التعتيم بالكامل من جانب هيكل هرمي ملتوٍ وغير مباشر.

وقد ظهر هذا النوع من المقاربات متعددة الشرائح بصورة أكثر شيوعًا في قاعدة بياناتنا عن الفساد الكبير في مواقف كانت فيها الكيانات القانونية مقيدة بالصفات التالية: (أ) مساهمون قانونيون، أو (ب) مديري شركات، أو (جـ) كليهما. وعند مناقشة هذه القضايا، قال المحققون الذين تحدثنا معهم: إن جهودهم من أجل الاستيثاق ممن كان يسيطر حقيقة على كيان مشبوه غالبًا ما كانت تحبط، خاصة عندما كانوا يتعقبون هذه المعلومات خارج ولاياتهم القضائية. ورغم قيام المحقق بتجميع معلومات معتبرة عن كيان ما، فإنه يظل رغم ذلك غير قادر على إعادة تصور إطار عمل السيطرة؛ بل على العكس من ذلك ربما ظهرت طبقة جديدة من العتامة. فمثلاً، إذا تمكنت السلطات في البلد (أ)، في إطار تحقيق في غسل أموال، من التعاون بنجاح من خلال القنوات الرسمية المناسبة مع السلطات في البلد (ب) في اكتشاف أن المساهمين المقيدين في شركة مسجلة في تلك الولاية القضائية، فإنها قد تجد أيضًا أن المساهمين المقيدين في تلك الشركة هم في الحقيقة شركات مسجلة في البلدان (جـ) و(د).

وثمة رأي واسع الانتشار مفاده أن المسئولين الفاسدين خاصة يحبون إخفاء مكاسبهم المتأتية بطرق باطلة، باستخدام كيانات اعتبارية مؤسسة في مراكز مالية حرة. وحقيقي أن معظم القضايا محل الاستعراض لم تتضمن مخططات استخدم فيها مسئولون فاسدون كيانات اعتبارية أنشئت بموجب قوانين خلاف قوانينها هي. ومع ذلك، لا تمتلك ولايات المراكز المالية الحرة القضائية أي احتكار لهذا النوع من الأعمال. كما تحتل الكيانات الاعتبارية المنشأة فيما يعتبر عادة دولاً «منضبطة» (مثل، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) مركزًا مرموقًا في قاعدة البيانات. وتصور قضية بافيل لازارينكو من أوكرانيا بوضوح الطابع المعقد الانتقالي لبعض مخططات الفساد الكبير التي تم تحليلها لهذه الدراسة (انظر الإطار ٣-٥). وقد تورطت في القضية اثنتا عشرة ولاية قضائية، ووجهت اتهامات جنائية في أوكرانيا وتم الحصول على إدانات جنائية في سويسرا والولايات المتحدة.

الإطار ٣-١٢ «الهيئات الاعتبارية في سلسلة لإخفاء ملكية الانتفاع»

قضية زعيم الأغلبية في مجلس شيوخ ولاية نيويورك جوزيف إل برونو[أ]

خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٦ على الأقل، قام جوزيف إل برونو (Joseph L. Bruno) بالاحتيال على ولاية نيويورك باستغلال منصبه كزعيم الأغلبية في مجلس شيوخ الولاية من أجل الإثراء الشخصي، مستخدمًا قدرته على التأثير على الإجراءات الرسمية مقابل منفعة شخصية.[ب] كما أنه قدم أيضًا بيانات مالية سنوية مغلوطة بشأن أعمال استشارية لشركة اسمها: مستشارو الأعمال (Business Consultants). وقد استخدمت هذه الشركة في التمويه على هوية برونو.[جـ] وقد جرى تنفيذ كل هذا المخطط من خلال عدة كيانات اعتبارية، كانت إحداها شركة كابيتال بيزينيس كونسلتنت (شركة ذات مسئولية محدودة) (Capital Business Consultant LLC)، وهي شركة أشهرها برونو، ولم تقم بأية وظيفة حقيقية بخلاف انتحال اسم بديل لمسك دفاتر لأنشطته المالية الخارجية.[د] وقد تم صرف المدفوعات عن الخدمات الوهمية فعلاً لشركة كابيتال بيزينيس كونسلتاتس ذات المسئولية المحدودة وشركة بيزينيس كونسلتانتس إنك، وهي شركة فرعية صورية، لم تشهر رسميًا أبدًا.[هـ] كما استخدم برونو علاوةً على ذلك شركة كابيتال بيزينيس كونسلتانتس ذات المسئولية المحدودة في «شراء» – وبالتالي الإخفاء – مصالح ملكيته في شركة مايكرو نوليدج إنك (Microknowledge, Inc.) (وهي شركة تمسك عقودًا مع ولاية نيويورك)، استحوذ عليها هو وفاسلر في ٢٠٠٠.[و]

ملاحظات: (أ) التفاصيل مستقاة من لائحة الاتهام في قضية الولايات المتحدة ضد جوزيف إل برونو (المحكمة الجزئية الأمريكية، المقاطعة الشمالية لنيويورك، ٢٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩) وتم تعزيزها في: البيان الصحفي للمكتب الميداني لمكتب التحقيقات الاتحادي، *«إدانة زعيم الأغلبية السابق في مجلس شيوخ ولاية نيويورك جوزيف إل برونو بالتآمر في مخطط للاحتيال على المواطنين بخدماته الأمنية»*، ٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩. [آخر زيارة للموقع] في ٥ يوليو/ تموز ٢٠١٠. http://www.albany.fbi.gov/dojpresrel/09 alfo120709a.html

(ب) لائحة الاتهام في قضية الولايات المتحدة ضد جوزيف إل برونو (المحكمة الجزئية الأمريكية، المقاطعة الشمالية لنيويورك، ٢٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩) ٢١ إلى ¶¶ ١٨.

(جـ) لائحة الاتهام في قضية الولايات المتحدة ضد جوزيف إل برونو (المحكمة الجزئية الأمريكية، المقاطعة الشمالية لنيويورك، ٢٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩) (d) (١) (b) ٥٧¶.

(د) لائحة الاتهام في قضية الولايات المتحدة ضد جوزيف إل برونو (المحكمة الجزئية الأمريكية، المقاطعة الشمالية لنيويورك، ٢٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩) ¶٣٩.

(هـ) لائحة الاتهام في قضية الولايات المتحدة ضد جوزيف إل برونو (المحكمة الجزئية الأمريكية، المقاطعة الشمالية لنيويورك، ٢٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩) الصفحات من ٤٣، ٤١ ¶¶.

(و) لائحة الاتهام في قضية الولايات المتحدة ضد جوزيف إل برونو (المحكمة الجزئية الأمريكية، المقاطعة الشمالية لنيويورك، ٢٣ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩) الصفحات من ٤٨ –٤٦ ¶¶.

وقد وجد أن لازارينكو وشركاءه أو زُعِم أنه شكل كيانات اعتبارية، وحاز على عوائد غير مشروعة وأجرى معاملات في أنتيغوا وباربودا، وجزر البهاما، وقبرص، وغيرنزي، وليختنشتاين، وليتوانيا، وبولندا، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.[٤٧] ومع ذلك، فليست كل القضايا على هذه الدرجة من التعقيد. لكن أكثر من ثلث القضايا التي استعرضناها تضمنت مسئولين استخدموا كيانات اعتبارية مؤسسة بموجب قوانين محل إقامتهم الأساسية.

إن القدرة على الربط في سلسلة داخل الولايات القضائية وعبرها ليس عليها سوى بضع قيود. ففي كل البلدان، يسمح للشخصيات الاعتبارية بامتلاك أسهم في شركات. إضافة إلى ذلك، تبين أنه في غالبية الولايات القضائية الأربعين التي تم استعراض نظم تسجيلها كجزء من هذه الدراسة، يجوز تسجيل الأشخاص

٤٧– قضية الولايات المتحدة ضد جميع الأموال المحجوزة لدى مصرف جوليوس باير وآخرين، القضية رقم: 1:04-CV-00798-PLF (D.D.C) أول شكوى محققه معدلة للمصادرة *العينية* (٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٥).

جدول ٣-١ نموذجان لمعالجة تسجيل الشركات كأعضاء في مجلس الإدارات في القانون

غيرنزي	إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص
يقدم طلب إشهار شركة إلى المسجل، ويجب أن يشمل ما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة،[أ] وفي الحالات التي لا يكون فيها عضو مجلس الإدارة فردًا، البيانات التالية التي يجب قيدها في السجل - (أ) اسم الشركة أو المكتب، وأي اسم سابق كان لها خلال السنوات الخمس السابقة؛ و(ب) مكتبها المسجل (أو مكتبها الرئيسي إن لم يكن لها مكتب مسجل)؛ و(جـ) شكلها القانوني، والقانون الذي يحكمها؛ و(د) والسجل المقيدة فيه، إذا كان ذلك منطبقًا، ورقم قيدها في ذلك السجل إن وجد.[ب]	على كل من يرغب في تشكيل شركة مشهرة أن يتقدم إلى السجل بنموذج محدد، يجب أن يتضمن البيانات التالية فيما يتعلق بكل من سيصبح عضوًا في مجلس إدارة الشركة عند إشهارها، وفي حالة كونه شخصًا اعتباريًا، اسمها التجاري ومكتبها المسجل أو الرئيسي.[جـ]

ملاحظة: (أ) قانون الشركات (غيرنزي) للعام ٢٠٠٨، ١٧ (١)- (٣)، طلب الإشهار.
(ب) قانون الشركات (غيرنزي) للعام ٢٠٠٨، ١٤٣ (٥)، سجل أعضاء مجلس الإدارة.
(جـ) المرسوم التشريعي للشركات في هونغ كونغ، الفصل ٣٢، المقطع 4A (٢) (h) و(i)، نموذج الإشهار.

الاعتباريين كأعضاء مجالس إدارات الشركات. وتبين أن اثنتي عشرة ولاية قضائية تحرم أعضاء مجالس الإدارة من الشركات من هذا النوع على الإطلاق، بينما تقيد خمس ولايات قضائية استخدام أعضاء مجالس إدارة من الشركات بطريقة ما– مثلاً، باشتراط أن لا يملك الشخص الاعتباري، الذي يكون مدير شركة بنفسه، أي مدير اعتباري، بل فقط الأشخاص الطبيعيون؛ أي أن يرخَّص مدير الشركة، أو أن مدير الشركة يجب أن لا يشمل أي شركة أو استئمان أجنبي.[٤٨] انظر الجدول ٣-١ للاطلاع على نموذجين لكيفية معالجة تسجيل أعضاء مجلس الإدارة في القانون. وبالإضافة إلى ذلك، ففي القضايا التي لوحظ فيها وجود محظورات، فإنها لم تنطبق على كل أنواع الكيانات القانونية: إذ إن أية ولاية قضائية تشترط أن يتولى أشخاص طبيعيون إدارة نوع واحد من الكيانات القانونية (وبذلك لا تسمح بمديرين اعتباريين للقيام بذلك الدور)، قد لا يجوز لهم أن يفعلوا ذلك في حالة نوع آخر.[٤٩]

ومن الطبيعي أن ربط الكيانات الاعتبارية في سلسلة (سواء بصفة الملكية أو السيطرة) لا ينطوي بالضرورة على مخاطرة بنشاط لغسل الأموال. ومع ذلك قد يبدو الهيكل شديد الإحكام للملكية والسيطرة على الكيانات متعددة الشرائح بسيطًا مقارنة بما يحدث على مستوى الممارسة في الأعمال المشروعة.

٤٨- في المملكة المتحدة، مثلاً، ومنذ ٢٠٠٨ يجب أن يكون على الأقل عضو مجلس إدارة واحد لأي كيان قانوني شخصًا طبيعيًا، بحيث لا يكون أعضاء مجلس إدارة الكيان كلهم من الأشخاص الاعتباريين. قانون الشركات للعام ٢٠٠٦، الجزء: ١٠، الفقرة: ١٥٥.

٤٩- في أنتيغوا وباربودا، مثلاً، يشترط قانون شركات الأعمال الدولية (IBCA)، في القسم ٦١، فقط أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين المقيمين في سياق محدودة («... في حالة الشركات المصرفية، أو الاستئمانية، أو التأمينية... يجب أن يكون عضو مجلس إدارة واحد على الأقل مواطنًا ومقيمًا في أنتيغوا وباربودا... وفي حالة الشركات المصرفية، والاستئمانية، والتأمينية، يجب أن يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين...»). وفي الوقت ذاته، يشترط وجود وصي اعتباري لتنظيم مؤسسة أو صندوق استئماني وفقا لقانون الصناديق الاستئمانية الدولية (ITA). ويعتبر الصندوق الاستئماني الدولي واحدًا يكون فيه وصي واحد على الأقل من الأوصياء إما شركة مشهرة وفقًا لقانون شركات الأعمال الدولية (IBCA) أو شركة استئمانية مرخصة تمارس الأعمال في أنتيغوا وباربودا.

كما أن ربط الشخصيات الاعتبارية معًا بسلسلة ليس من شأنه بالضرورة التعتيم على الملكية بالانتفاع للكيان الاعتباري. مثال ذلك، أن استخدام الكيانات الاعتبارية كمالكين ومسيطرين يعتبر سمة مشتركة لهياكل الكيانات الاعتبارية المملوكين والمدارين من الحكومة، والمنشأة للاشتغال إما بالأعمال العامة أو التجارية نيابة عن الدولة. وبالمثل، يمكن لشركة عائلية أن تكون شركة عاملة تؤول ملكيتها أو السيطرة عليها إلى شركات أخرى، تمثل حصة كل فرد من أفراد العائلة على حدة. ويجوز قيد شركة متداولة علنًا باعتبارها مالكة أو مسيطرة على شركات فرعية بقدر ما يسمح به القانون واتفاق التشغيل. وفي كل هذه النماذج، يمكن لأي مصرفي، أو محام أو محاسب، أو غيره من مقدمي الخدمة أن يستوثق بسرعة من ملكية الانتفاع الحقيقية لهيكل الكيان الاعتباري. وهذه الأنواع من الكيانات متعددة الشرائح لا تتضمن فعليًا أية مخاطر من إساءة استخدامها في إخفاء هويات أي مالك (أو مالكين) منتفعين غير معلومين. وبدلاً من ذلك، فإن الوقوف على مخاطر غسل الأموال سوف يعتمد على سمعة، ونوايا، وأنشطة المستخدمين النهائيين والوكلاء المعروفين للعميل – وبعبارة أخرى، سيعتمد ذلك على من أين تأتي وإلي أين تذهب أصول الشخص الاعتباري، وبناءً على أمر مَن، ولماذا.

وعند مواجهتهم بهيكل كيان اعتباري متعدد الطبقات، سوف يحتاج معظم مقدمي الخدمة لضمان أن يفهموا لماذا يكون لمثل هذا الهيكل المعقد معنى في هذه الظروف. ويعتبر هذا الضمان ضروريًا لأن غياب تفسير وجيه غالبًا ينطوي على خطر غسل الأموال لمقدمي الخدمات الاقتصادية التي تجري معاملات مع هذه الأنواع من المنظمات. وكما أشار عدد من مسئولي مراقبة الامتثال، فإن أي هيكل معقد للكيانات الاعتبارية «يجتاز اختبار الرائحة» فقط عندما تكون هناك: (أ) أسباب تجارية مشروعة لتبرير شكل الهيكل، و(ب) حجج ذات مغزى ضد استخدام بدائل أقل تعقيدًا قد تكون متاحة.

وقد يكون التعقيد المفرط في هيكل كيان اعتباري مؤشرًا جيدًا «راية حمراء» للخطر، إلا لو كان المرء لديه إلمام جيد بما يشكل ما هو «مفرط». ويجد المصرفيون صعوبة في أن يفسروا للآخرين تحديدًا ما هو المفرط في مثل هذه الحالات: إذ إن ذلك لا يمكن الإلمام به إلا من خلال سنوات من الخبرة. وقد يجاهد المحققون الأحدث سنًا والأقل مرتبة من أجل فهم التعقيد المفرط وتفوتهم إشارات الإنذار. وعلى النقيض من ذلك، قد ينحو المحققون ذوو الخلفية المحدودة في هياكل الكيانات الاعتبارية إلى التهويل من التعقيد؛ وقد يكون الميل إلى النظر إلى كل الهياكل متعددة الطبقات بعين الريبة بنفس القدر من الخطورة، حيث إنه قد يسفر عن عدم الكفاءة في تخصيص موارد إنفاذ القانون. ويمكن الاطلاع على نموذج لهيكل معقد يكون رغم ذلك مشروعًا تمامًا في الشكل ٣-١.

ومن واقع مناقشاتنا مع مقدمي خدمات متنوعين، انتقينا أربع ممارسات جيدة (انظر الإطار ٣-١٣) ستساعد الموظفين في استنباط معنى جديد لما هو مستوى التعقيد الذي يكون مناسبًا وما هو المستوى الذي قد يكون مشبوهًا.

ومع ذلك، فمثل هذه التدابير ستكون فعليًا غير مجدية، ما لم يتعمق المرء بحثًا عن أشخاص طبيعيين. وقال

الشكل ٣ - ١ نموذج لهيكل معقد لكيان اعتباري شرعي

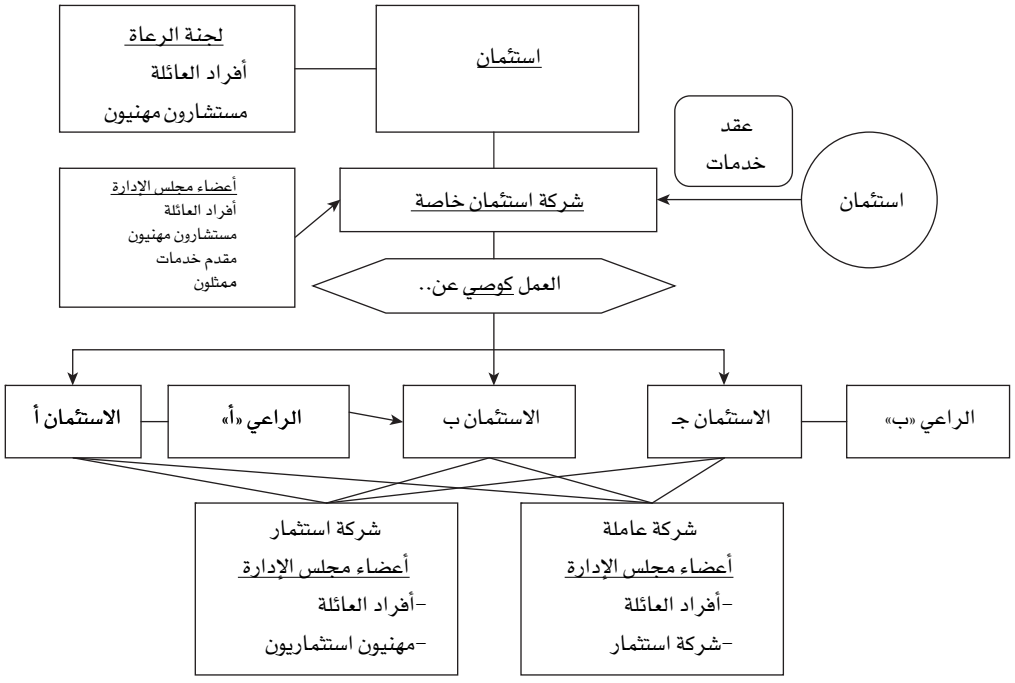

المصدر: تصوير المؤلفين بناءً على مادة مقدمة من عضو في جمعية ممارسي الاستئمان (STEP) والعقارات في مؤتمر الجمعية العاشر لمنطقة الكاريبي في بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ مايو/آيار ٢٠١٠.

ملاحظة: هذا النموذج لهيكل معقد لكيان اعتباري تم تصميمه من قبل أحد أعضاء هذه الجمعية. وهو مصمم لتحقيق غايات مشروعة تمامًا هي: توفير مجمعات أموال منفصلة لمختلف الأموال الاستثمارية ومختلف أعضاء العائلة في حين يضمن أن عمليات الاستثمار تسير بتوجيهات محددة (عادة ما تكون من المانح) بمساعدة خبراء خارجيين. ومن الواضح، رغم ذلك، أن إماطة اللثام عن تعقد هذا الهيكل يتطلب خبرة فنية نوعية.

الإطار ٣-١٣ تنمية «عملية التصيُّد» للكشف عن التعقيد غير الملائم

فيما يلي أربع ممارسات حسنة لتنمية القدرة على التعرف على التعقيد غير الملائم:

- **الاختبار ثلاثي الطبقات.** اقترح أحد مسئولي مراقبة الامتثال «اختبارًا للتعقيد غير رسمي متعدد الطبقات»، كقاعدة سريعة وقذرة بحكم التجربة. وعندما يفصل أكثر من طبقات ثلاث من الكيانات القانونية أو الترتيبات الشخص الطبيعي الذي هو المستخدم النهائي (الملاك المستفيدين الموضوعيين) عن الملكية أو السيطرة المباشرة على حساب مصرفي، فإن هذا الاختبار من شأنه أن يشكل عبء إثبات ثقيل على العميل المحتمل بوجه خاص من أجل إثبات شرعية وضرورة مثل هذا التنظيم المعقد قبل أن ينظر المصرف في بدء علاقة.
- **رأي الخبراء.** في معظم المواقف القانونية، يتمثل المبرر المنطقي لوجود هيكل معقد للكيان الاعتباري في أنه الأكثر نفعًا من الناحية الاقتصادية. وغالبًا ما يؤكد رأي الخبراء الصلاحية القانونية والملائمة المالية للهيكل. ويمكن لمسئول مراقبة الامتثال أن يطلب نسخة من الرأي القانوني (المصارف الأكبر يمكنها التحقق من ذلك الرأي من قبل الإدارات القانونية بها).

(تابع الصفحة القادمة)

الإطار ٣-١٣ *(تابـــع)*

- **التدريب.** سأل كثير من المصارف التي اشتركت في دراستها عما إذا كان من الممكن أن تتاح لهم قاعدة بيانات تحقيقات الفساد الكبير التي أعدت في إطار هذه الدراسة حتى يمكنها إدماج عينات من القضايا ضمن الدورات التدريبية الداخلية لصغار الموظفين. ويعتبر الوقت المبذول في تعريف صغار الموظفين بالنماذج المستجدة والنمطية لإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية المستترة وراء التعقيد متعدد الطبقات (من جلسات التدريب الرسمي إلى تداول روايات الحرب) طريقة فعالة بصورة استثنائية لمساعدة المحققين في تنمية عملية التصيّد الفطنة للمؤشرات المشبوهة.
- **التشارك مع المنظمات المهنية.** بغية إدراك التعقيد «المفرط»، يحتاج المرء لفهم الممارسة اليومية والمبرر المنطقي الكامن وراء هياكل الكيانات الاعتبارية المعقولة (أي: المعقولة اقتصاديًا والقانونية). وبغية المساعدة في «إزالة الغموض» حول خدمات ومنتجات مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، تسعى منظمات مهنية، مثل جمعية ممارسي الصناديق الاستئمانية والعقارات، إلى إيجاد مشاركات فاعلة مع هيئات إنفاذ القانون وغيرها من المحققين المحتملين.

مسئولون عن مراقبة الامتثال في بلدان لا تكون المؤسسات فيها ملزمة بتحديد ملكية الانتفاع: إنهم كانوا لا يشعرون بأن عليهم أي التزام باختراق طبقات هياكل للشخصيات الاعتبارية فيما يتعلق بالعملاء عند إجرائهم تدابير الحيطة والحذر الواجبين فيما يتعلق بالعملاء.[٥٠] وفي مثل هذه الحالات، قالوا إن مؤسساتهم المالية لن تقوم بما هو أكثر من مجرد تحديد شرعية الكيانات الاعتبارية التي تشكل المستوى الأول من الملكية أو الإدارة، عادة بفحص صلاحية أية مستندات مقدمة من العملاء بالبحث في سجل الشركات أو استخدام أية مواد تأكيدية يمكن العثور عليها على الإنترنت.

ويمثل تراكب الكيانات الاعتبارية في طبقات مشكلة ذات مغزى للمحققين. ولا توجد قواعد معيارية للتسجيل تفرق بين: (أ) كيان اعتباري يمتلك أو يسيطر على كيان اعتباري آخر (كجزء أكبر من هيكل متعدد الكيانات الاعتبارية)، و(ب) كيان اعتباري يعتبر مجرد جهة تقديم موظفين مهنيين معينين اسمًا. وفي غياب أدلة واضحة (أو على الأقل موحية) على أن كيانًا اعتباريًا ما يندرج تحت فئة أو أخرى من هذه الفئات، قد يجد المحقق صعوبة في معرفة كيف يمضي قدمًا. وإذا كانت الولاية القضائية للكيان المالك للأسهم لا تنظم عمل الموظفين المهنيين المعينين اسمًا، فقد لا تجد وسيلة فورية للاستبيان من وضع الكيان. ولو اتصل المحقق بالكيان للحصول على معلومات، فهل سيتعاون مقدم الخدمة- أم هل سيفشي سر مشارك في المخطط؟

وإذا ظن المحقق أن مالكي الكيان الاعتباري أو المسيطرين عليه محل التحقيق جزء من هيكل أكبر متعدد الكيانات، فسيحتاج إلى تحليل ملكية هذا الهيكل الأكبر والسيطرة عليه، على أمل أن يقربه (أو يقربها) ذلك من المالك (أو المالكين) المنتفعين. وتحقيقًا لهذا الهدف، سيسعى المحقق إلى الحصول على أدلة توثق حقيقة المالكين والمسيطرين والأنشطة التي يقوم بها هذا الهيكل الأكبر. ومع ذلك، لو تمكن المحقق من أن يقرر بدلاً من ذلك بأن أعضاء مجلس إدارة الشركة، أو مساهميها مهنيون معينون بالاسم، وجب عليه (عليها) عندئذ إعطاء

٥٠- أوضح بعض المساهمين في المشروع أن تفسير الصناعة المحلية الجاري للنظم الأساسية للملكية بالانتفاع في ولايتهم القضائية يسمح بفهم المصطلح كشخص طبيعي *أو* اعتباري، رغم تنفيذه استجابة للتوصية رقم: ٣٣ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال، التي تشير تحديدًا إلى الأشخاص الطبيعيين.

أولوية للكشف عن تعاقد على خدمات المعينين اسمًا. وستكون الأدلة ذات الصلة صكوك الاستئمان، وعقود تعويض الوكلاء، وإقرارات الوكالة التي يوافق بموجبها المعينون اسمًا على أخذ الحيازة القانونية للأسهم، أو العمل كأعضاء لمجلس إدارة الشركة المعنية. ويمكن للمحقق أن يراجع الولاية القضائية لمقدم الخدمة لمعرفة ما إذا كانت نشاطًا خاضعًا للتنظيم. وهذا من شأنه أن يساعد المحقق في تحديد أفضل الطرق للتحرك.[٥١]

فصل المالك المستفيد عن السيطرة الرسمية من خلال استخدام البدلاء

في حالات كثيرة، وجد الأطراف المشاركون في الفساد من المفيد الترتيب للإعلان عن وجود أشخاص آخرين (ستجذب أسماؤهم اهتمامًا أقل من أسمائهم هم) باعتبارهم الطرف المسئول عن كيان اعتباري بصفة معينة. ومن بين قضايا الفساد الكبير المائة والخمسين في قاعدة بياناتنا، تضمن أكثر من الثلثين شكلاً ما من أشكال البدلاء – سواء كان ذلك في الملكية أو في الإدارة. ويعتبر استخدام البديل طريقة ناجعة بوجه خاص لزيادة عتامة المخطط. فأي كيان قانوني، مثلاً سيظل عادة خاضعًا لنظام تسجيل، وفي هذه الحالة تكون المعلومات عن الإدارة والسيطرة على الأقل متاحة علنًا أو في متناول السلطات. ويمكن للفاعل الرئيسي في أي مخطط للفساد أن يزرع أدلة تفضي إلى البديل، وبذلك يخفي صلته أو صلتها الخاصة بالكيان.

ذكر معظم المؤسسات المالية التي استشيرت لهذه الدراسة أنه، في الحالات التي اشتبهوا فيها بأن شخصًا آخر متورط، فإنها لا تفعل أكثر من التأكد مما إذا كان الشخص الطبيعي الراغب في الدخول في علاقة أعمال معها يتصرف نيابة عن شخص آخر. وتقول المؤسسات إنه من أسماء الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات الاعتبارية المربوطين في سلسلة، وعدد وبيانات تعريف أعضاء مجلس الإدارة، أو حتى من الإفصاح الذاتي، سرعان ما تتضح الحسابات المشبوهة. وعند الإلحاح على هذه القضية، قالت بعض المؤسسات إنها انتهجت مقاربة أكثر اتساقًا باستخدام نموذج مفروض من الولاية القضائية للإفصاح عن ملكية الانتفاع. وفي مثل هذه الحالات، تحاط المؤسسات دائمًا علمًا بالمالكين المستفيدين لحسابات الكيانات الاعتبارية (ما لم تكن الأطراف أمامهم مستعدين لحنث اليمين بأنفسهم).

هناك فئتان من الأشخاص يشتغلون بهمة في تحصين الملاك المستفيدين أو المسيطرين على أي كيان اعتباري من التمحيص: (أ) المعينون رسميًا اسمًا (ويعملون بصفة مهنية)، و(ب) رجال الواجهة (ويعملون بصفة غير رسمية).

المعينون رسميًا اسمًا

الشخص المعين رسميًا اسمًا هو بالضرورة شخص يشغل منصبًا أو يحوز على أصول *اسمًا فقط* نيابة عن شخص آخر. ويمكن ترتيب مشاركة المعينين اسمًا في كيان اعتباري عن طريق الاستئمان (عادةً عند امتلاك

٥١- إذا كان المعين الاسمي الاعتباري مقدم خدمة صناديق استئمانية وشركات خاضعا للتنظيم، ربما اندرج تحت نظم مكافحة غسل الأموال أو تلك الأنظمة الرقابية، التي تلزم الشركة بتجميع معلومات عن ملكية الانتفاع ووثائق تحقيق الهوية (وإتاحتها للسلطات)، بينما يحظر عليه قانونًا إفشاء سر المشتبه بهم أثناء التحقيق. أما إذا كان مقدم خدمة صناديق الاستئمان والشركات من ولاية قضائية ليس بها تنظيم، فإن الأمر يستلزم مقاربة أكثر حذرًا.

الإطار ٣-١٤ إنشاء ترتيبات معين رسمي اسميًا لشركة بي سي بي كونسوليديتد إنتربرايزيس (نيفادا)[أ]

شركة «بي سي بي كونسوليديتد إنتربرايزيس» (BCP Consolidated Enterprises) شركة مقرها نيفادا أسسها مقدم خدمات في نيفادا ولها مدير اسميًا (مقره رسميًا بنما) وحَمَلة أسهم مرشحين. ولا يظهر اسم المالك المستفيد مطلقًا في وثائق الشركة. وبمساعدة مقدم الخدمة، فتحت الشركة حسابًا مصرفيًا على الإنترنت في مصرف أمريكي كبير. وكانت كلفة إنشاء الشركة وفتح الحساب المصرفي ٣٦٩٥ دولارًا أمريكيًا. ولم يطلب مقدم الخدمة الأصلي ولا المصرف أكثر من رخصة قيادة خاصة بالعميل مسحوبة بالماسح الضوئي وغير موثقة (التي تصادف أنها تحمل عنوانًا قديمًا).

ملاحظة: أ- تم إجراء هذا في سياق مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) عن مقدمي خدمات الشركات.

أسهم) أو من خلال عقد مدني (عادة عند التسجيل لعضو مجلس إدارة) بين المعين اسمًا والمستخدم النهائي الفعلي.[٥٢] ويوضح الإطار ٣-١٤ نموذجًا نمطيًا لمدى سهولة ترتيب معينين رسميين اسمًا.

ورغم اتضاح أسباب السماح بحيازة المعينين اسمًا لأسهم ظاهرة في حالة الشركات المملوكة للقطاع العام (مثلاً، من أجل تيسير قضية وتسوية المعاملات من قبل الوسطاء)، إلا أن الأسباب القهرية في سياق الشركات الخاصة أكثر قابلية للجدل. هب أن فردًا يرغب في الاستحواذ على السيطرة الكاملة من جانب المساهمين على شركة ما تشترط بحكم نظامها الأساسي أو بالقانون عضوين من المساهمين. وبالطبع يمكن أن يتم ذلك بإدماج كيان قانوني ثانٍ لكي يكون ذلك العضو الثاني، أو حقيقة بتحوير الشركة جذريًا (من حيث الولاية القضائية، أو التنظيم، أو اللائحة الداخلية). إلا أنه حقيقة غالبًا ما يكون أرخص وأبسط كثيرًا استئجار مقدم خدمة للشركات للاستحواذ على حصة تافهة «بالاسم فقط» في الشركة. ويعلن مقدمو الخدمات في أغلب الأحيان عن خدمات المعينين اسمًا كمكون معياري لإنشاء كيانات قانونية كوسيلة لضمان عدم العثور على أسماء المالكين الحقيقيين للكيان في سجل أوراق الكيان، وبذلك يمكن ضمان الخصوصية. وللاطلاع عن نماذج للمزايا المذكورة عادة في الإعلانات، انظر الإطار ٣-١٥.

وكل الولايات القضائية الوطنية التي تم فحصها لأغراض هذا الدراسة إما سمحت بصراحة أو لم تحظر صراحة مشاركة المعينين اسمًا في كيان قانوني ما. وكانت غيرنزي الولاية القضائية الوحيدة التي عالجت مباشرة حقيقة أن أشخاصًا خلاف من يقومون بأدوار الإدارة القانونية المعلنة للشركة قد يسيطرون على أنشطتها (وإن كان إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص لديه أحكام قد تفسر على أنها تعالج هذه المسألة).[٥٣] انظر الجدول ٣-٢ للاطلاع على نموذجين يعالج فيهما تسجيل المعينين اسمًا في القانون.

٥٢- Jack A. Blum Esq; Prof. Michael Levi, Prof. R. Thomas Naylor, and Prof Phil Williams, *Financial Havens, Banking Secrecy and Money Laundering* مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، ١٩٩٨، ص: ٣٠.

٥٣- *قانون الشركات (غيرنزي) للعام ٢٠٠٨، المقطع ١٣٢:* «(١) بالنسبة للشركة يعني «رئيس مجلس الإدارة الظل»، في هذا القانون، شخصًا يقوم أعضاء مجلس إدارة الشركة على التصرف وفقًا لتوجيهاته أو تعليماته. (٢) لا يعتبر الشخص رئيسا ظلا لمجلس الإدارة فقط لأن أعضاء مجلس الإدارة يتصرفون بناءً على ما يقدمه من مشورة بصفته المهنية. (٣) لأغراض الأقسام ١٦٠ ومن ١٦٢ إلى ١٦٦، يعامل الرئيس الظل لمجلس الإدارة كرئيس مجلس الإدارة.

الإطار ٣-١٥ مزايا التعتيم من استخدام المعينين اسمًا كما ورد في *الإعلانات النمطية*

خدمة رؤساء مجلس الإدارة المعينين اسَما. ما هو رئيس مجلس الإدارة المعين اسمًا؟(أ)

عضو مجلس الإدارة المعين اسمًا هو في الحقيقة شخص يؤجر اسمه (اسمها) لك. وبعبارة أخرى، يستخدم اسم هذا الشخص وليس اسمك في مستند الإشهار. وهم يتقلدون المناصب على ورق أعضاء مجلس الإدارة. وقد استخدم مصطلح الرجل الوهمي *أو* رجل الواجهة *لوصف من يقوم بعمل المعين اسمًا. ومن الناحية القانونية، يعتبر المعين اسمًا، وفقًا لمستندات الإشهار، هو المسئول عن الشركة أو الكيان. يضاف إلى ذلك أنه لو كان الموضوع هو شخص معين اسمًا مدرج أيضًا كمساهم معين اسمًا، لصار لهم إذن في الواقع ما يتصل بذلك من مسئوليات الملكية أيضًا.*

وتتمثل الوظيفة الأساسية لرئيس مجلس الإدارة المعين اسمًا في تحصين المسئولين التنفيذيين العاملين في الشركات المحدودة أو غيرها من اشتراطات للإفصاح العام القائمة في المملكة المتحدة وولايات قضائية أخرى. وهذه أداه قانونية تمامًا تحافظ على خصوصية الفرد. وهي مصممة بحيث تساعد أي فرد يرغب في عدم الإفصاح عن مصلحته أو انتسابه لهيئة اعتبارية بعينها. وكل من يقوم ببحث عن شركة لها رئيس مجلس إدارة معين اسمًا لن يتمكن من اكتشاف من هو الذي سجل رئيس مجلس الإدارة باسمه.

ملاحظة: (أ) انظر الموقع: http://www.ukincorp.co.uk/s-23-uk-nominee-director-advantages.html

وتثبت تحقيقات الفساد الكبير التي تم تحليلها لهذه الدراسة الاستخدام المنتظم للبدلاء المهنيين في مخططات الفساد. وغالبًا ما كانت تلك شركات تقدم خدمات للصناديق الاستئمانية والشركات (TCSP) متخصصة في عرض خدمات المعينين اسمًا والأوصياء؛ وتبين أن المحامين يقومون بهذه الأدوار. وتتمثل نتيجة تسجيل هؤلاء المعينين اسمًا كمالكين ومسيطرين على الكيانات الاعتبارية، في استمرار إخفاء هويات المالكين المستفيدين.

«رجال الواجهة»

خلافًا للمعين اسمًا المتعاقد معه، لا يمكن القول إن رجل الواجهة يؤجر اسمه فحسب لمؤسسة ما. ويمكن اختيار المعينين اسمًا المتعاقد معهم والعاملين بصفة مهنية عشوائيًا، بناءً على التكلفة ومستوى السرية المعروض. وسوف يسعون إلى عزل أنفسهم باتفاقات مقبولة ظاهريًا للرد أو الإنكار والتعويض. وعلى النقيض من ذلك، يُختار رجل الواجهة خصيصًا، فمن الأرجح أن يربط بالفاعل الأصلي من خلال بيانات السيرة الشخصية أكثر من تتبع أثر أوراق التعاقد، وعادةً ما يقرر بأنه المالك المستفيد للكيان الاعتباري (حتى يتم رفع الإجراءات القضائية ضده أو ضد رجال الواجهة). وقد تتباين الصلات الشخصية بين رجل الواجهة وبين المالك المستفيد (انظر الإطار ٣-١٦).

«*مرسوم الشركات في هونغ كونغ، المقطع ٥٣ (ب)*: «(١) في الأحوال التي يخول فيها عقد تأسيس الشركة رئيس مجلس الإدارة تعيين رئيس مجلس إدارة مناوب للتصرف بدلاً منه، عندئذ، وما لم يحتو عقد التأسيس على أي حكم بخلاف ذلك، سواء كان ذلك صراحة أم ضمنًا: (أ) اعتبر رئيس مجلس الإدارة المناوب المعين بهذا الشكل في حكم وكيل رئيس مجلس الإدارة الذي عينه؛ و(ب) يكون رئيس مجلس الإدارة الذي يعين رئيس مجلس إدارة مناوبًا مسئولاً بالتفويض عن أي إخلال مدني يرتكبه رئيس مجلس الإدارة المناوب أثناء تصرفه بهذه الصفة» قد يعمل حكم إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص على النقيض من حكم غيرنزي فيما يتعلق برئيس مجلس الإدارة الظل. وفي المخططات التي يقوم فيها رئيس مجلس إدارة مقدم خدمات لصناديق استئمان وشركات بتسليم السيطرة لفاعل فاسد من خلال توكيل أو بطرق أخرى، فالاحتمال قائم بأن يتحمل كلا الطرفين المسئولية بناءً على تصرفات الفاعل الفاسد.

جدول ٣-٢ نموذجان لمعالجة المعينين اسمًا في القانون

جزر ترك وكيكوس	قبرص
القسم ٤: شركات المعينين اسمًا أو الشركات الاستئمانية، إلخ: «في الأحوال التي توجد فيها شركة، أو فرد، أو مؤسسة لها محل أعمال في الجزر وتمارس التجارة بشكل كامل أو رئيسي كرئيس معين اسمًا، أو وصي كشخص آخر، أو أشخاص آخرين، أو مؤسسة أخرى، أو يتصرف كوكيل عمومي لأية شركة أجنبية، فإنه يتعين تسجيل الشركة، أو الفرد، أو المؤسسة المذكورة أولاً على النحو المبين في هذا المرسوم، وبالإضافة إلى التفاصيل الأخرى المطلوب تقديمها وتسجيلها، يجب تقديم وتسجيل ما يلي في الجدول الملحق بهذا المرسوم [...] *الجدول (القسم ٤):* الاسم واللقب الأصلي الأول وأي اسم سابق، والجنسية، وجنسية المنشأة إن لم تكن الجنسية الحالية هي جنسية المنشأة، ومحل الإقامة المعتاد أو حسبما تكون الحال، الاسم التجاري لكل شخص أو مؤسسة تجري الأعمال نيابة عنها: ويشترط أنه لو كانت الأعمال تمارس على سبيل الأمانة أو كان أي من المستفيدين فئة من الأطفال أو غيرهم من الأشخاص، فإن وصف الفئة سيكون كافيًا. (أ)	٥٣ (١) في الأحوال التي تُلزم فيها شركة، أو فرد، أو مؤسسة بموجب الفقرة (د) من القسم ٥٠ بتسجيل نفسها، ويتعين أن يتم هذا التسجيل بأن يرسل أو يسلم إلى المسجل في ظرف شهر واحد من تاريخ بدء الأعمال، بيانًا خطيًا على النموذج المحدد، موقعًا من جميع شركاء الشركة، أو الفرد، أو المؤسسة، حسبما يكون الحال، ويتضمن التفاصيل التالية، أي الاسم أو الأسماء الأصلية الأولى، واللقب وأي اسم أو أسماء سابقة أو لقب سابق، والجنسية، ومحل الإقامة المعتادة، حسبما يكون الحال، والاسم التجاري لأي شخص أو مؤسسة تجرى الأعمال نيابة عنها: ويشترط أنه إذا كانت الأعمال تجرى على سبيل الأمانة أو كان أي من المستفيدين فئة من الأطفال أو غيرهم من الأشخاص، فإن وصف الفئة سيكون كافيًا. ٥٣ (٢) تكون التفاصيل المطلوب تقديمها وتسجيلها بموجب القسم الفرعي (١) بالإضافة إلى أية تفاصيل أخرى مطلوب تقديمها وتسجيلها وفقًا لهذا القانون. (ب)

(أ) جزر ترك وكيكوس مرسوم الأسماء التجارية (التسجيل)، القسم ٤: الأشخاص المعينون اسمًا، أو شركات الاستئمان، إلخ. والجدول (المقطع ٤) متاحة على الموقع التالي: http://www.tcifsc.tc/Templates/Legislations/Business%20Names%20(Registration)%20Ordinance.pdf (آخر زيارة للموقع في ١٧ أغسطس/آب، ٢٠١١).

(ب) قانون أسماء التضامنيات والشركات، ٥٣ (١) و(٢) تفاصيل التسجيل في حالات المعينين اسمًا أو الشركات الاستئمانية.

ودون وجود أية أدلة للبراءة تثبت خلاف ذلك، يواجه رجال الواجهة جميع المخاطر والالتزامات المرتبطة بكونهم الأطراف المستخدمين النهائيين فيما يتعلق بالكيان الاعتباري، حتى لو كانوا يفعلون ذلك نيابة عن شخص آخر. وقد تضمن حوالي نصف تحقيقات الفساد الكبير التي تم استعراضها في هذه الدراسة استخدام رجال الواجهة غير الرسميين المذكورين. وهم يظهرون عادةً عندما يتولى الطرف الفاسد منصبًا عموميًا: إذ إنه سيمنح الحقوق في الأشخاص الاعتباريين الذين يمتلكون أصوله غير الشرعية باسم شركائه المؤتمنين وأفراد أسرته (انظر الإطار ٣-١٧).

من بين الطرق التي تُلزَم بها المؤسسات المالية لرصد من يمكن أن يكونوا رجال واجهة، إجراء تدابير محسنة للحيطة والحذر الواجبين على الذين يتولون مناصب عمومية هامة *وأفراد أسرهم وشركائهم المقربين* (التوصية السادسة لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)). وقد تم إدراج الإضافة الأخيرة تحديدًا لرصد الأشخاص في دائرة الأشخاص الفاسدين، الذين يمثلون واجهة له أو لها. وتثبت التجربة أنه من الصعب على مسئولي مراقبة الامتثال – على مستوى الممارسة رصد كل أفراد الأسرة.[٥٤] قد تساعد

٥٤- لمزيد من المناقشة لهذه النقطة، انظر Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and

قواعد البيانات المتاحة تجاريًا مؤسسة ما في رصد موظف عمومي، لكن اكتشاف من ينتمي إلى هذه «الدائرة من الثقة» أصعب بكثير.

وقد أشار المحققون الذين تمت استشارتهم كجزء من هذه الدراسة إلى وجود تفضيل للسياسات التي تجعل الأشخاص الفاسدين أكثر ميلاً للتوجه إلى رجال الواجهة طلبًا للعون عن مقدمي الخدمات المهنيين. فرجال الواجهة لا يستطيعون الاختباء وراء قوانين السرية المصرفية أو الحصانة المهنية لأنه في الظاهر يتولى أعماله الخاصة. ونتيجة لذلك، يتبين لهم أن رجال الواجهة عادة ما يستسلمون ويعترفون ويتعاونون عندما تطاردهم الشرطة. وكما قال أحد المحققين: «يبدو أنهم لا يخضعون لميثاق المافيا». فإذا أراد أحد المحققين أن يبني قضية ضد الرئيس النهائي لمؤامرة لغسل الأموال، فإن ضبط أحد رجال الواجهة يعتبر تحركًا فعالاً، لأنه يزود المحقق بمرشد يمكنه رصد المرتكب الرئيسي ويساعد في بناء القضية ضده. وعندما يمتلك أفراد الأسرة والشركاء المقربون الأسهم (أو يتولون واجبات الإدارة) في شبكة من شركات غسل الأموال، يكون من الأسهل إقامة الحجة بأن الفرد الفاسد هو «الخيط المشترك» بين كل هؤلاء الأطراف؛ وعندما يكون المستفيدون (وغالبًا ما يكون ذلك هو الحال) أزواج الفرد الفاسد وأطفاله، فإن ذلك يصعِّب مرة أخرى على الكيان الفاسد الادعاء بعدم وجود صلة بينه وبين الكيان الاعتباري.

٣-٣- الخلاصة والتوصيات

تعتبر الكيانات الاعتبارية، أيًا كان شكلها، جزءًا أساسيًا من الاقتصاد، وهي الأدوات التي يختارها الأفراد للاستثمار أو تسيير مؤسسة، أو إدارة ثروة، أو توريثها لأطفالهم وجمع الأموال لنشاط خيري. وكما هو الحال

الإطار ٣-١٦ العثور على رجل الواجهة: من منظور شخص مطلع

علمتني التجربة أن هؤلاء الأفراد كانوا يعرفون عامة شخصًا ما في المنظمة الإجرامية لفترة طويلة من الزمن، غالبًا ما يكون من أيام الدراسة. وهناك رابطة قوية، وعنصر الثقة، بين رجل الواجهة والمجرم، [التي] غالبًا ما تعززها مدفوعات كبيرة ومستمرة، والإدراك بأن رجل الواجهة سوف يستمد استقلاله المالي من الترتيب. وقد قمت فعلاً بالاطلاع على الكتب السنوية المدرسية، والسجلات العقارية للاستيثاق ممن كانوا أصدقاء الطفولة و/ أو يقطنون في المجاورة ذاتها، كأهداف إجرامية. وعندما كنت أمارس عملية غسل الأموال، كنت أقيم قريبًا من عميل كبير، الأمر الذي يسَّر الاجتماعات آخر الليل[أ].

المصدر: Kenneth Rijock, "From a Different Angle: Kenneth Rijock, "From a Different Angle: Money Laundering through Securities and Investments," March 31, 2010, http://www.world-check-com/articles/2010/03/31/moneylaundering-through-securities-and-investment.

ملاحظة: (أ) هذا النص، المأخوذ من ريجوك (Rijock)، مستشار الجرائم المالية لدى مكتب وورلد-تشيك (World-Check)، يخاطب الأشخاص الذين نوردهم في هذا القسم على ضوء تعريفنا العملي لرجال الواجهة.

Michael Latham, *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* Washington, DC: World Bank, 2010)).

الإطار ٣-١٧ السيطرة على كيان اعتباري بواسطة رجل واجهة

قضية الرئيس السابق أوغستو بينوشيه (تشيلي)[أ]

قام الرئيس التشيلي السابق أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet) بتسريب عوائد غير مشروعة من خلال كيانات اعتبارية أجنبية قامت بتسمية أفراد أسرته وشركائه المقربين كمالكين ومسيطرين على هذه الكيانات. مثال ذلك، كانت شركة ميرتور للاستثمارات المحدودة (Meritor Investnent Ltd.)، وشركة ريد وينج القابضة (Redwing Holding)، واستثمان برقم: 4964MT- كيانات اعتبارية أجنبية مملوكة بالانتفاع لابن بينوشيه ماركو أنتونيو بينوشيه هيريارت، وابنته لوتشيا بينوشيه. كما فتحت أيضًا حسابات مصرفية باسمي هذين الشخصين بالإضافة إلى ابنة أخرى لبينوشيه هي ماريا فيرونيكا بينوشيه. وكان أوسكار كستوديو أيتكين ليفانسي، وهو محام كانت له صلات مع بينوشيه يسيطر على ستة كيانات اعتبارية أخرى متورطة في المخطط. وكان أفراد أسرة بينوشيه وأيتكين يؤدون فعليًا دور رجال الواجهة لبينوشيه، بما سمح له بإبعاد اسمه عن المخطط مع الاحتفاظ بسيطرته على الأموال.

ملاحظة: (أ) الوقائع المؤكدة في لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي المعنية بالشئون الحكومية، اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات «غسل الأموال وهيئات إنفاذ أحكام الفساد الأجنبي وفاعلية قانون الوطنية، دراسة حالة تتضمن مصرف ريجز (Riggs Bank)، «تقرير أعدته هيئة موظفي الأقلية باللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات (١٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤) متاح على الموقع التالي: http://www.hsgac.senate.gov/public/files/ACF58.pdf (آخر زيارة للموقع في ١٤ أغسطس/ آب ٢٠١١).

مع أية أداة، فإن الاستخدام الذي أنشئت من أجله يعتمد على الشخص الذي يستخدمها. وفي الغالبية العظمى من الحالات، يكون هذا الاستخدام قانونيًا، لكن الكيانات الاعتبارية يمكن أيضًا استخدامها لأغراض غير قانونية. وهذه النسبة الضئيلة من الحالات هي التي تهمنا هنا. ونورد الخلاصات التالية:

- في الحالات التي تتوفر فيها معلومات عن الملكية، تتضمن معظم قضايا الفساد كبير الحجم استخدام كيان اعتباري أو أكثر في إخفاء ملكية الانتفاع.
- تتباين الأنماط المحددة من سوء الاستخدام من بلد إلى آخر، وإن كان الكيان الاعتباري الأكثر استخدامًا على المستوى العالمي هو الشركة.
- تمثل الشركات الراكدة مشكلة خاصة حيث توفر للأفراد ذوي النزعات الإجرامية تاريخًا للشركة وهيكلاً لمسئوليها، ولا علاقة لجميعهم بالفرد الفاسد.
- معظم الشركات المستخدمة في إخفاء ملكية الانتفاع شركات غير عاملة، وإن كانت الشركات العاملة مستخدمة أيضًا، خاصة في دفع رشاوى.
- استخدام المهنيين المعينين اسمًا ورجال الواجهة من شأنه زيادة نقص شفافية في هياكل الكيانات الاعتبارية.
- مازالت الأسهم لحاملها مستخدمة في إخفاء ملكية الانتفاع، وإن كانت بوتيرة أقل مما كانت عليه في الماضي.
- قد يكون الهيكل متعدد الطبقات للكيانات الاعتبارية ناجحًا في الامتلاك والسيطرة على آخرين بشكل

الإطار ٣-١٨ تجربة الولايات المتحدة

تعتبر الولايات المتحدة واحدًا من أكبر مقدمي الكيانات الاعتبارية في العالم سواء للمالكين المستفيدين المحليين والأجانب. وبهذه الصفة تصبح قوة نظامها لمكافحة غسل الأموال ذات أهمية حاسمة في الجهود العالمية لمكافحة سوء استخدام الكيانات الاعتبارية.

وكما ورد في مقدمة هذا التقرير، فإن المخاوف في الولايات المتحدة إزاء إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية المشكلة في ولايات قضائية خارج حدودها يمكن إرجاعها إلى تقرير قدمه في ١٩٣٧ وزير الخزانة حينئذ هنري مورجنثاو (Henry Morgenthau) الابن إلى الرئيس فرانكلين روزفلت (Franklen D. Roosvelt). وبعد ذلك بنحو ٧٠ عامًا قام ابن الوزير مورجنثاو، الذي كان حينئذ مدعيًا جزئيًا لمقاطعة نيويورك روبرت مورجنثاو (Robert Morgenthau) بالمصادقة على مشروع قانون لمجلس الشيوخ الأمريكي برقم: ٥٦٩ «قانون شفافية التأسيس ومساعدات إنفاذ القانون».[أ] ومع ذلك، الفارق الرئيسي هو أن هذا التشريع المقترح (٥٦٩) كان يسعى لمواجهة المشكلة المتنامية في إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية المشكَّلة *داخل* حدود الولايات المتحدة.

تدعو الاستراتيجية الوطنية لغسل الأموال لحكومة الولايات المتحدة إلى زيادة شفافية المالكين المستفيدين للكيانات القانونية.[ب] وفي تقرير صدر عام ٢٠٠٦ من شبكة إنفاذ أحكام الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية فحص دور الشركات الوهمية في الجرائم المالية وغسل الأموال.[جـ] كما أصدر مكتب المحاسبة الحكومي، وهو ذراع التدقيق المحاسبي للكونجرس الأمريكي أيضًا تقارير عن إساءة استخدام الشركات المنشأة محليًا في غسل الأموال، ونقص المعلومات عن ملكية الانتفاع، التي تجمعها تقريبًا جميع سجلات الشركات التي تديرها الولايات الأمريكية الخمسين.[د]

وقد عقدت اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات بمجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة عضو المجلس كارل ليفين (Carl Levin) جلسات استماع عن القضية في ٢٠٠٦، كما عقدت لجنة الأمن الداخلي والشئون الحكومية بمجلس الشيوخ عام ٢٠٠٩ جلسات استماع بشأن مشروع القانون ٥٦٩. وشهد المدعي الجزئي مورجنثاو وممثلون عن وزارة العدل الأمريكية وهيئة إنفاذ أحكام الهجرة والجمارك التابعة لوزارة الأمن الداخلي بأن مشروع القانون يحظى بتأييد هيئة إنفاذ القانون الأمريكية.[هـ] ومن المحاور المشتركة في شهاداتهم أن نقص المعلومات عن ملكية الانتفاع التي تجمعها وتحتفظ بها سجلات الشركات بالولايات كانت تعيق تحقيقاتهم وكذا قدرتهم على الاستجابة لطلبات المساعدة الاستقصائية من جانب وكالات إنفاذ القانون الأجنبية.

وتخضع سجلات الشركات في الولايات المتحدة عادة لولاية نائب محافظ الولاية. وفي جلسات الاستماع التي عقدت في يونيو/حزيران ٢٠٠٩، شهد الاتحاد الوطني لنواب محافظي الولايات، ممثلاً في الرئيس المشارك لفريق المهام المعني بتشكيل الشركات أن: «الاتحاد الوطني لنواب محافظي الولايات، وعددًا من المنظمات الأخرى المرموقة، تعلن رسميًا معارضتها حاليًا لمشروع القانون هذا، منها: مفوضو القانون الموحد، ونقابة المحامين الأمريكية (ABA)، والمؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات (NCSL).»[و] وقد تركزت معارضة الاتحاد الوطني لنواب محافظي الولايات (NASS) حول ما وصفه بأنه جهد مشروع القانون من أجل تحريك سجلات الشركات خارج دورها الوزاري الحالي، والأعباء المالية التي سيتعين على الولايات تحملها من أجل تنفيذ التزامات تجميع وحفظ السجلات التي يفرضها مشروع القانون.

«ولا تفرض الولايات المتحدة أي شرط قانوني بأن يتم تشكيل الشركات من خلال مقدم خدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP). ويجوز للأفراد تشكيل الشركات وتسجيل الشركات اعتمادًا على أنفسهم. علاوةً على ذلك، فإن مقدمي الخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات الأمريكية – بما في ذلك المحامون، والمحاسبون، وغيرهم من المهنيين الذين يقدمون مثل هذه الخدمات – لا تعتبر كيانات مشمولة بموجب النظام الأمريكي لمكافحة غسل الأموال، مع مراعاة اشتراطات مثل الحيطة والحذر الواجبين من جانب العميل وتقارير النشاط المشبوه فيما دون ما يقضي به القانون الجنائي. وقد كانت نقابة المحامين الأمريكية في ٢٠١٠ على وجه الخصوص، خصمًا قويًا لجهود فرض لوائح مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك من خلال مبادرة حراس البوابات؛ (المسئولين الماليين) التي أطلقتها مجموعة العمل المالي. وبدلاً من ذلك، قامت نقابة المحامين الأمريكية بإصدار توجيهات بالممارسات الحسنة الطوعية للمحامين من أجل كشف ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.»[ز]

ولم يتم تمرير مشروع القانون ٥٦٩ في الدورة ١١١ للكونغرس، وأعيد عرضه على الدورة ١١٢ للكونغرس في أغسطس/آب ٢٠١١.[حـ]

ملاحظات: (أ) روبرت م. مورجنثاو "Tax Evasion Nation," The American Interest Online, September-October 2008 متاحة على الموقع التالي: http://www.the-american-interest.com/article-bd.cfm?piece=465 (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١١) شهادة خطية من الموقر روبرت م. مورجنثاو، المدعي الجزئي لمقاطعة نيويورك أدلى بها المحامي الجزئي المساعد آدم س. كوفمان (Adam s. Kaufmann)، رئيس شعبة

(تابع الصفحة القادمة)

الإطار ٣-١٨ *(تابـــع)*

التحقيقات المركزية، مكتب المدعي لمقاطعة نيويورك، أمام لجنة الأمن الداخلي والشئون الحكومية بمجلس الشيوخ الأمريكي، اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات (واشنطن العاصمة، ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٩) .http://www.the-american-interest.com/article-bd.cfm?piece=465 يمكن الاطلاع على نص القانون ٥٦٩ على الشبكة العنكبوتية العالمية لمكتبة الكونغرس الأمريكي http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?C111:S,569 (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١١).

(ب) استراتيجية الولايات المتحدة لغسل الأموال للعام ٢٠٠٧، متاحة على الموقع التالي: http://fincen.gov/news_room/rp/files/nm/s_2007.pdf,at8 (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١١).

(جـ) وزارة الخزانة الأمريكية، شبكة إنفاذ أحكام الجرائم المالية «دور الشركات الوهمية المحلية في الجريمة المالية وغسل الأموال: الشركات ذات المسئولية المحدودة» متاحة على الموقع التالي: http://www.fincen.gov/news_room/rp/files/LLCAssessment-FINAL.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١١).

(د) مكتب المحاسبة الحكومي «تشكيلات الشركات: الحد الأدنى لمعلومات الملكية مجمعة ومتاحة، GAO-06-(٣٧٦) أبريل/نيسان ٢٠٠٦). تم الاطلاع عليه على الموقع التالي: http://www.gao.gov/new.items/d06376.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١١)؛ الأنشطة المصرفية المشبوهة: احتمال غسل الأموال من قبل شركات أمريكية مشكلة لصالح كيانات روسية (GAO-01-120 أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠) يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: http:// www.gao.gov/news.items/ d01120.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١١).

(هـ) شهادات السيد/ مورجنثاو (أدلى بها آدم كوفمان)، وجينفر شاسكي كلافيري (وزارة العدل)، وجانيس أيلا

(وزارة الأمن الداخلي)، متاحة على الموقع التالي: http://hsgac.senate.gov/public/index.cfm?fuseAction=Hearings.HearingandHearing_ID=ef10e 125-2cld-4344-bafl-07f606 1611cl (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١١).

(و) شهادة الموقر إليان مارشال محافظ ولاية نورث كارولينا والرئيس المشارك لفريق المهام المعني بتشكيل اللجان للاتحاد الوطني لمحافظي الولايات، متاح على الموقع التالي: http://hsgac.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=Hearings.Hearing&Hearing_ID=ef10e125-2c1d-4344-baf1-07f6061611c1 (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو / تموز ٢٠١١).

(ز) لجان مختلفة لنقابة المحامين الأمريكية «توجيهات بالممارسات الحسنة الطوعية للمحامين من أجل كشف ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٠، متاحة على الموقع التالي:http://www.acrel.org/Documents/PublicDocuments/voluntary%20good%20practices%20guidance%20final%2009142010.pdf (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/ تموز٢٠١١). انظر أيضًا إفادة كيفين إل شيبرد، عضو فريق المهام المعني بلوائح ومهنة حراس البوابات نيابة عن نقابة المحامين الأمريكية أمام لجنة الأمن الداخلي بمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن مشروع القانون ٥٦٩، ٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩، متاحة على الموقع التالي:http://hsgac.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=Search.Home&site=hsgac&num=10&filter=0&q=kevin+shepherd (آخر زيارة للموقع في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١١).

(ح) موجز ونص مشروع القانون «قانون شفافية الإشهار وإنفاذ القانون» متاح على الموقع التالي: http://levin.senate.gov/newsroom/press/release/summary-of-the-incorporation-transparency-and-law-enforcement-assistance-act

خاص في إخفاء ملكية الانتفاع. وتكون المعلومات عن ملكية الانتفاع إما غير متاحة أو لا يمكن الاطلاع عليها إلا في مكان محدد. وسوف يتعين تجميع شتات المعلومات من مصادر مختلفة في ولايات قضائية مختلفة. وهذا من شأنه أن يزيد بصورة كبيرة في تكلفة، ووقت، ومخاطر الوصول إلى أية نتيجة ناجحة في أي تحقيق في الفساد.

- حتى يتسنى لهيئة إنفاذ القانون رصد الهياكل غير السليمة اقتصاديًا، يجب عليها فهم المبرر المنطقي من وراء الهياكل الشرعية. ويعتبر فهم هيئات إنفاذ القانون لقانون الشركات في الوقت الحالي محدودًا.

وبناءً على فحصنا لاستخدام الكيانات الاعتبارية في إخفاء ملكية الانتفاع نورد فيما يلي خمس توصيات محددة:

«قد تبحث عنها بإبرة، وتبحث عنه بدقة؛ وقد تصطاده بالشوكة وبالأمل، وقد تهدد حياته بسهم في السكة الحديدية؛ وقد تفتنه بابتسامة وبالصابون.»

التوصية ١. على الولايات القضائية إجراء تحليل منهجي للمخاطر فيما يتعلق بالقضايا التي تستخدم فيها الكيانات الاعتبارية لأغراض إجرامية داخل ولاياتهم القضائية، لتحديد الرموز التي تشير إلى تفاقم المخاطر.

هذا التحليل للمخاطر- الذي يحدد المخاطر المرتبطة بأنواع الكيانات – والولايات القضائية المحددة، ومقدمي الخدمات المحددة؛ إلخ - ينبغي أن يلهم التوجيهات التي تقدمها السلطات لمن يتعاملون مع الكيانات الاعتبارية بشكل يومي (سواء كانوا يحققون معهم أو يقدمون خدمات لهم) بحيث يكونون على علم باحتمال إساءة استخدامهم، وأكثر قدرة على تقدير المخاطر.[أ]

التوصية ٢. على البلدان السعي لاستنباط تعريف توافقي بشأن ما تشكله الشركة الراكدة، وعليها أن تتخذ من التدابير ما يجعل مثل هذا النوع من الشركات أكثر ظهورًا أمام السلطات وأقل جذبًا للفاعلين غير الشرعيين.

نظرا لانخفاض الوقت والجهد اللازم لإشهار الشركات بدرجة كبيرة في كل الولايات القضائية ذات الصلة، فقد اختفت إلى حد كبير المزايا الشرعية من وجود شركات راكدة متاحة. وتكون مخاطر التدليس في أعلى مستوياتها في حالة تلك الشركات الراكدة «الطاعنة في السن» لأنها تعطي شعورًا مزيفًا بالوجود المستمر. وعلى البلدان أن تحاول رصد الشركات من النوع الراكد المشهرة بموجب قوانينها وأن تحددها كخطر أعلى (مثلاً، من خلال نشاط الأعمال غير النظامي، مثل حدوث تغييرات متزامنة غير مبررة في المناصب الرئيسية، أو الفترات المطولة من عدم النشاط في الحسابات). وقد يتعذر تحريم التداول في الشركات الراكدة بهذه الصفة، لأنه أساسًا مجرد نقل ملكية الأسهم في شركة ما.

التوصية ٣. على الولايات القضائية الاشتراط بأن يفصح الأعضاء المسجلون في أي كيان قانوني (سواء كان ذلك في مستندات يفصح عنها للسجل أو يحتفظ بها الوكيل المسجل) سواء إذا كانوا يتصرفون بالأصالة من أنفسهم أو لصالح مالك منتفع آخر غير معلن عنه. ويعتبر «إقرار الملكية بالانتفاع» الذي يحرره العميل لمؤسسة مالية أو مقدم خدمة ما، أداة مفيدة لرصد التورط المحتمل من جانب مالكين منتفعين مستترين، ويجب أن يشترط ذلك بشكل شامل.

باتخاذ هذه الخطوة الصغيرة، ستتمكن السلطات من أن تحدد في لمحة خاطفة ما إذا كان العضو المسجل في كيان قانوني معينًا اسمًا.

ولمناقشة أكثر دقة بشأن مزايا نماذج إقرارات الملكية بالانتفاع، نشير إلى مطبوعة مبادرة استرداد

(تابع الصفحة القادمة)

الأموال المنهوبة (StAR) *Politically Exposed- Persons: Preventive Measures for the Banking Sector*[ب] وللولايات القضائية أن تنظر في اشتراط أن يحفظ هذا النموذج في ملف مع مسجلها، وهو مقدم خدمة مرخص لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، أو وكيل مسجل محليًا للكيان القانوني. وهذا سيعني أن الولاية القضائية ستكون بحاجة إلى استنباط تعريف رسمي واضح لملكية الانتفاع حسب نوع الكيان الاعتباري. وبالطبع لم يلاحظ أن مثل هذا الإقرار يقدم دليلاً دامغًا على هوية المالك المستفيد الموضوعي.

التوصية ٤. على البلدان التي لم تقم حتى الآن بتجميد حركة أو رقمنة أو إلغاء الأسهم لحاملها (وشهادات الأسهم) أن تبادر إلى ذلك.

فيما يتعلق بمعظم البلدان لم يعد المبرر المنطقي لاستخدام الأسهم لحاملها صالحًا. ونتيجة لذلك فإن إلغاء أو رقمنة الأسهم لحاملها لن يسبب أية عواقب اقتصادية ضارة.

التوصية ٥. على البلدان إيجاد منتدى لتجميع هيئات إنفاذ القانون ومقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) معًا، لكي يكون بمثابة إطار عمل يمكن من خلاله تثقيف مقدمي الخدمات والوحدات المتخصصة المعنية في هيئات إنفاذ القانون بشأن أنواع الكيانات الاعتبارية والإنشاءات المستخدمة، ومبررها المنطقي.

وإطار العمل هذا من شأنه أن يساعد المحققين ومقدمي الخدمات في التمييز بسهولة أكبر بين ما هو مشبوه وما هو غير ذلك. كما أن من شأنه أيضًا أن يساعد في تبديد سوء الظن العميق في قطاع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) الشائع وسط هيئات إنفاذ القانون.[جـ]

ملاحظات: (أ) رغم أن مثل هذه المسئوليات ينبغي مدها إلى مقدمي الخدمات كافة، إلا أن مسئوليات القطاع المالي بخصوص الحسابات المالية رفيعة القيمة والخاصة بالذين يتولون مناصب عمومية هامة – حتى ولو كانت تتناول شخصيات اعتبارية – منصوص عليها بالفعل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، المادة ٥٢ «منع تحويلات العوائد المتأتية من الجريمة وكشفها» في ٢ (أ): «(يتعين على الدول الأطراف) إصدار إرشادات بشأن الكيانات الطبيعية أو الاعتبارية التي يتوقع من المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية أن تطبق الفحص الدقيق على حساباتها، وأنواع الحسابات والمعاملات التي يتوقع أن توليها عناية خاصة، وتدابير فتح الحسابات والاحتفاظ بها ومسك دفاترها التي يتوقع أن تتخذها بشأن تلك الحسابات.»

(ب) Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz,Carolin Gardner, and Michael Latham, *Politically Exposed Persons :Preventive Measures for the Banking Sector* (Washington, DC: World Bank, 2010). pp. 35–39. يقدم هذا التقرير مشورة توجيهية بصورة خاصة بشأن السبل التي تقدم بها ملكيات الانتفاع لمقدمي الخدمات مؤشرًا ضد من يختبرون السلوك (المالي) اللاحق لعميل مقبول، بالإضافة إلى الأدلة القابلة للتحويل لإفادة عميل ما في الإجراءات الجنائية والمدنية.

(جـ) في كثير من القضايا الجنائية، يميل المحققون إلى اعتبار مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) ككل، ليسوا كمقدمي خدمات محايدين بل على الأقل كأطراف مهملين في ممارسة الحيطة والحذر الواجبين، وفي أسوأ الأحوال متواطئين في السلوك الإجرامي.

الجزء الرابع: العثور على المالك المستفيد

– لويس كارول («صيد المخلوق الخرافي سنارك»)

٤-١- مقدمة

في هذا الجزء نبين الفاعلين والمؤسسات المعنية التي يمكنها: (أ) المساعدة في رصد الأشخاص الفاسدين من وراء مخطط فساد بمجرد كشفه، أو (ب) إثبات صلة بين هدف معلوم وأصول معينة. ونتعامل بدورنا مع سجلات الشركات (وغيرها من مستودعات المعلومات)، ومقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، والمؤسسات المالية.

٤-٢- سجلات الشركات

٤-٢-١- دور سجلات الشركات وما تقدمه من خدمات

عند تشكيل وتسجيل شركات لها كيانات اعتبارية مستقلة (أي باستثناء الصناديق الاستئمانية) تمنح السمات الفردية القانونية المتميزة التي تسمح بالسيطرة عليها، أو امتلاكها، أو تمويلها، أو استخدامها خلاف ذلك لأغراض قانونية أو غير قانونية – في الحالة الأخيرة غالبًا ما يتم ذلك من قبل مالكين منتفعين غير معترف بهم. ومهمة سجلات الشركة المركزية هي تجميع وحفظ المعلومات عن التركيب الهيكلي لهذه الكيانات المسجلة وبياناتها.

تتمثل الوظائف الرئيسية لسجل الشركات في أربعة مسائل:

- تسجيل «ميلاد» كيان قانوني جديد
- تجميع المعلومات المطلوبة عن طريق السجل أو القانون (انظر القسم ٤-٢-٢)
- تحديث السجل أولاً بأول
- إتاحة معلومات معينة للجمهور

وتؤدي المعلومات المحفوظة لدى السجل عن الشركات عدة أغراض:

- رصد مشتركي الضرائب
- تقديم معلومات إحصائية للحكومة والجمهور

- حماية المستهلكين والمستثمرين من الكيانات الاحتيالية [٥٥]
- السماح لنظراء الأعمال المحتملين بالتحقق من صلاحيات وكفاءات الشخص الذي يتعاقدون معه.

وتتبادل عدة اتحادات دولية للسجلات المعلومات (تسمى أيضًا سجلات) والأفكار بخصوص دور سجلات الشركات على كلا المستويين الوطني والعالمي:

- الاتحاد الدولي للإداريين والتجاريين (IACA) (http://www.iaca.org/)
- منتدى سجلات الشركات (CRF) (http://www.corporateregistersforum.org/)
- (السجل الأوروبي لشركات الأعمال (EBR) (http://www.ebr.org/section/4/index.html)
- المنتدى الأوروبي للسجلات التجارية (http://www.ecrforum.org/)
- الاتحاد الكندي للقائمين على قانون الشركات (CACLA)
- اتحاد المسجلين في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ASORLAC) (http://www.asorlac.org/ingles/portal/default.aspx)

وخلافًا لمعظم المصادر المحتملة الأخرى للمعلومات عن ملكية الانتفاع، عادةً ما لا تكون لسجلات الشركات وظائف محددة في ظل تشريعات مكافحة غسل الأموال. وتعد وظيفتها الفعلية في هذا الصدد – كمصدر للحيطة والحذر الواجبين أو التحقيق – محض منتَج ثانوي لموقعها الراسخ في قطاعات الشركات والمال. ومع ذلك، فقد أشار كل من المحققين ومسئولي مراقبة الامتثال ممن تمت مقابلتهم لهذه الدراسة أن السجلات تعتبر عمومًا أكثر مصادر المعلومات قيمة وإتاحةً من أجل التحقيقات، ومن أجل الحيطة والحذر الواجبين، ولرصد الاتجاهات أو الأنماط المتكررة (مثل الحالات التي يكون فيها الفرد، الذي قد لا يكون مقدم خدمة، مقيدًا كرئيس مجلس إدارة لعدد كبير من الشركات).

وقد تكرر ذكر أهمية سجلات الشركات أثناء المشاورات التي أجريت لهذه الدراسة. وقد ذكرت مؤسسات مالية كثيرة مثلاً أنها تقتفي أثر أي السجلات التي يثقون فيها كمصدر لأنواع معينة من المعلومات، ومدى دقتها.

إلا أن قيمة سجلات الشركات لها حدودها. فمعظم السجلات مثلاً مستودعات حكومية وهي محفوظاتية (أرشيفية) بطبيعتها. والحقيقة أن كل ممثلي السجلات الذين تحدثنا معهم كانوا متورطين تقريبًا في تلقي وقيد المعلومات الواردة من طالبي التأسيس بصورة شبه حصرية. وللسجلات نطاق محدود. وباستثناءات ضئيلة جدًا لا تغطي تلك السجلات الكيانات الاعتبارية غير المشهرة (أي: الترتيبات القانونية مثل الصناديق الاستئمانية). ومثل هذه الترتيبات لا تسجل في سجلات الشركات، وليس لها سجل معادل آخر. وأخيرًا، فإن المعلومات المتاحة لدى السجلات قد تكون ناقصة، ومتقادمة.

٥٥- Liliana de Sa, *Business Registration Start-Up: A Concept Note* (Washington, DC: International Finance Corporation and World Bank, 2005)، ص: ٣، متاح على الموقع التالي: http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/BizRegistrationStart-Up_ConceptNote.pdf.

٤-٢-٢- ما هي المعلومات التي يمكن لسجلات الشركات تجميعها بما يحقق النفع من أجل الوفاء بواجباتها؟

المعلومات الكافية

يتباين نوع وقدر المعلومات التي يتم الحصول عليها عن كيان قانوني في سجل مركزي من ولاية قضائية إلى أخرى، لكنها عمومًا عبارة عن توليفة مما يلي:

- ***في كل الأحوال تقريبًا***: الوضع والوجود القانوني - الاسم، نوع الكيان القانوني، (الشركة)، تاريخ التسجيل، (وحيثما يكون منطبقًا) تاريخ الحل أو تاريخ شطب الشركة من السجل، ومستندات التشكيل، مثل مذكرة أو عقد التأسيس، وما يتصل بذلك من اللوائح الداخلية.
- ***في كل الأحوال تقريبًا***: عناوين المكتب المسجل (الذي قد يكون مقدم خدمة للصناديق الاستئمانية أو الشركات)، أو المكان العيني أو مكان الأعمال الرئيسي للكيان القانوني ذاته.
- ***في كل الأحوال تقريبًا***: أسماء وعناوين الوكيل المسجل، أو الشخص المخوّل بقبول بلاغات الإجراءات القانونية أو أمين السر المقيم.
- ***في غالبية الأحوال***: أسماء وعناوين الأشخاص الذين يشغلون مراكز السيطرة القانونية داخل الكيان القانوني (أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون).
- ***أحيانًا***: أسماء وعناوين الأشخاص الذين يشغلون مراكز الملكية القانونية (المساهمون أو الأعضاء).
- ***في أحوال نادرة***: اسم المالك المستفيد.

كجزء من هذه الدراسة، تم استعراض التشريعات المحددة لاشتراطات تسجيل الشركات في ٤٠ ولاية قضائية. ومن بين هذه الولايات الأربعين، تم تجميع ما حاصله ٣٢٥ شكلاً مختلفًا من الكيانات القانونية من أجل التحليل لتحديد المعلومات التي كانت مطلوبة للتسجيل وسوف تتاح لاحقًا المصارف والسلطات (انظر الشكل ٤-١).

يقدم نحو الربع (٢٦ في المائة) من جميع أنواع الكيانات القانونية معلومات عن الموقع العيني لمكان الأعمال، وأكثر من النصف (٦٣ في المائة) يقدم عنوان مكتب مسجل، وأكثر من الثلث (٣٨ في المائة) يقدم عنوان وكيل مسجل. كما أن أكثر من النصف بقليل (٥٩ في المائة) يقدم بيانات مركز رسمي للسيطرة (الإدارة). وأكثر من الثلث (٣٦ في المائة) يقدم بيانات عن مراكز رسمية للملكية (الملكية القانونية). وفي الحالات التي لا يكون فيها سجل المساهمين محفوظًا لدى السجل المركزي، فإنه غالبًا ما يوجد لدى الكيان القانوني، أو لدى المكتب المسجل، أو الوكيل، أو مقدم الخدمة الممثل، الذين يشترط قيد مكانهم في السجل وتحديثه بانتظام. وقد يوفر هذا للسلطات سبيلاً سريعًا لكي تعيِّن بدقة من يتعين الاقتراب منهم وأين تجدهم.

ومن بين الولايات القضائية الأربعين التي تم استعراضها، تشترط ولاية قضائية واحدة فقط هي جيرزي أن يتم رصد وتسجيل المالك المستفيد من قبل هيئة حكومية، هي سجل الشركات داخل مفوضية الخدمات المالية، المسئولة عن تنظيم صناعة الخدمات المالية والإشراف عليها. ولا تحتفظ السجلات عمومًا بمعلومات عن ملكية الانتفاع، لكنها لا تقيد البيانات ذات الصلة بالكيانات القانونية، مثل المكتب المسجل، واسم الوكيل، والإدارة، وكل ذلك يعزز الفائدة المحتملة للسجل في توفير خيوط تؤدي إلى المالك المستفيد.

الشكل ٤-١ أنواع المعلومات التي يتم تجميعها عن الكيانات الاعتبارية من قبل السجلات

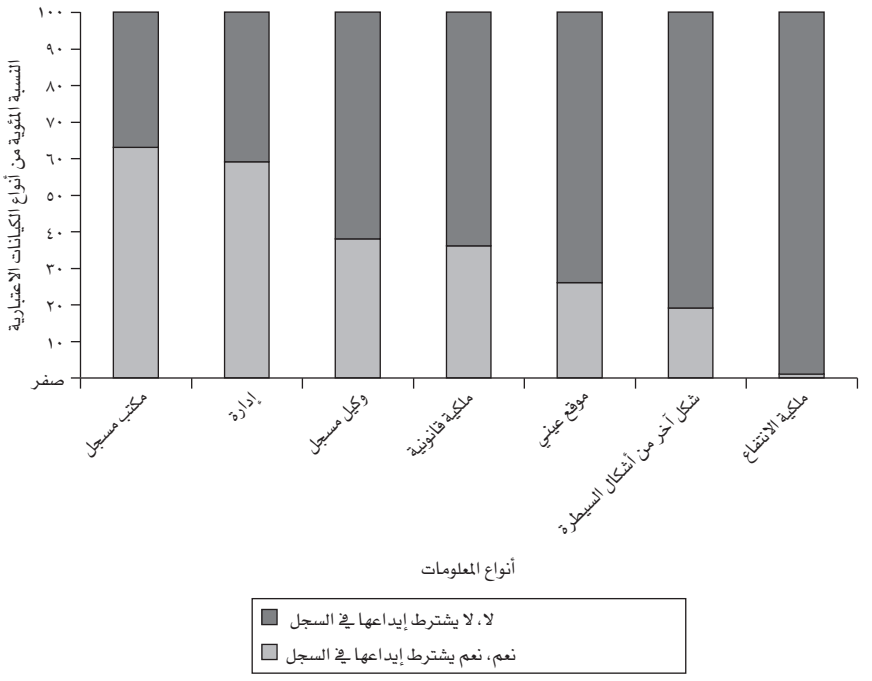

المصدر: تصوير المؤلفين.

ومع ذلك، توجد هناك عقبة ذات دلالة أمام فائدة السجل، هي وجود ترتيبات للمعينين اسما، حيث يتولى بموجبها أفراد مناصب إدارة أو ملكية نيابة عن فاعل أصلي غير معلوم الاسم. وغالبية السجلات تحتفظ بمعلومات عن استخدام أو وجود ترتيبات للمعينين اسمًا في حالة قلة فقط من أنواع الكيانات القانونية: وليس هناك إلا قلة قليلة من أنواع الكيانات القانونية الذين تم استعراضهم هي التي ألزِمت بالإفصاح عن وجود أو استخدام مساهمين معينين اسمًا، ولا يوجد سوى قطاع فرعي من تلك الكيانات هي التي ألزِمت بالإفصاح عن وجود رؤساء مجالس إدارة معينين اسمًا.

المعلومات الدقيقة والمناسبة في توقيتها

إلى جانب التساؤل عما إذا كانت المعلومات عن الكيانات القانونية تسجل وتوثق، من المهم النظر إلى نوعية ودقة تلك المعلومات. ونادرًا ما تتحقق السجلات من المعلومات، أو تضمن أنها محدَّثة أولاً بأول. وتقع المسئولية عن التحقق من المعلومات، والإبلاغ عن التغيرات في البيانات، وتقديم جميع النماذج الملائمة دائمًا على عاتق الكيان القانوني.

والسجلات عمومًا تأخذ المعلومات بحسن نية، وتقبل بمعظم المستندات والملفات المقدمة «كما هي»، ما لم يكن السهو في المعلومات صارخًا. وتقع الزيارات الميدانية والتحقق من البيانات تمامًا خارج نطاق الواجبات النمطية للسجلات. وتكون المعلومات عادة في شكل إقرارات ذاتية من المتقدمين بالطلبات والمشتركين. وتقع على عاتق الكيان القانوني مسئولية الجودة والتحديث، ويتعزز هذا الالتزام بالتلويح بالعقوبات. ويعتبر تقديم معلومات مضللة فعلاً مجرمًا وفقًا للوائح ذات الصلة في جميع الولايات القضائية تقريبًا؛ وفي حالة إساءة الاستخدام، قد لا يشكل ذلك أدلة مؤيدة في بناء قضية جنائية. إلا أن السجلات التي جرى استشارتها لهذه الدراسة ذكرت أن بعض الشركات ما زالت تخفق في الامتثال، لسبب بسيط وهو أنها لم تفهم التزاماتها ومسئولياتها. وفي مثل هذه الحالات، إما أن يطلب منها تعديل معلوماتها، أو تحال لإنفاذها إلى السلطات المختصة.

تشترط معظم السجلات تغييرات في المعلومات المطلوب تحديثها في ظرف ١٤ يومًا. ومع ذلك تتباين الاشتراطات تباينًا ملحوظًا، وغالبًا ما تصاغ بشكل غامض (مثل عبارات تبدأ من: «يسري فقط عند التقدم بطلب» و«في حينه» إلى «كل ثلاث سنوات على الأقل» و«من وقت لآخر»). ورغم أن معظم السجلات يتخذ نوعًا ما من الإجراءات الإدارية في حالة ما إذا تبين أن شركة ما لا تمتثل لاشتراطات التحديث (مثلاً، بإلغاء التسجيل)، إلا أنها لا تستطيع عمومًا إنفاذ مثل هذا الامتثال بنشاط.

ولأن المسئولية عن تحديث المعلومات تقع على عاتق الكيان القانوني، ويميل الامتثال إلى الضعف، فقد تكون المعلومات الموجودة في السجل بالية. وعادةً ما تقدم معظم الكيانات القانونية المسجلة إقرارات سنوية تسمح للسجل بملاحظة التغييرات في المعلومات أو أنشطة الكيان. وقد أفادت كل السجلات تقريبًا بحدوث تأخيرات متكررة في تجهيز وتحديث المعلومات في قواعد بياناتها رغم ذلك، بسبب الكم الهائل للشركات التي يجري تسجيلها كل عام، وزيادة حجم التغييرات المبلغ عنها يوميًا، ونقص الموظفين اللازمين لتجهيزها.

وهناك مثلاً أحد السجلات التي خضعت للمسح، مسئول عن سجل متنام يضم أكثر من ٨٠٠٠٠٠ شركة قائمة، بالإضافة إلى ١٠٠،٠٠٠ شركة مسجلة حديثًا كل عام. ورغم أن الشركات تظل مسئولة أساسًا عن الامتثال لالتزاماتها النظامية، يواصل السجل جهوده لتفعيل الامتثال، وضمان تسجيل معلومات محدَّثة من أجل البحث العام. وبالمثل، يقوم سجل آخر بتجهيز وتخزين الكم الهائل من المستندات الورقية (كما أشارت) أن إتاحة مثل هذه المعلومات غير فعال ومكلّف للعملاء وللسجل. وذكر سجل آخر أيضًا أن المنافسة مع القطاع الخاص تجعل من الصعب توظيف عاملين مؤهلين، وأكفاء ومهرة للتعاقد معهم. وفيما يتعلق بسجلات كثيرة، فإن هذه التوليفة من كميات التجهيز الكبيرة والموارد البشرية المتدنية تمنعها من تقديم تحوّل سريع في المعلومات. وذكر معظم السجلات أن عليهم إحداث توازن بين المحافظة على نزاهة السجل، وإدارة عملية ذات مردود فعال على التكلفة (انظر الشكل ٤-٢). وينبغي على كل من المؤسسات المالية والمحققين، عند التماس معلومات من السجلات، أن يضعوا نصب أعينهم هذه المفاضلات. وكما قال أحد المحققين: «على المرء أن يقبل معلومات السجل بكل قيودها».

الشكل ٤-٢ موازنة سجل الشركات

المصدر: تصوير المؤلفين.

٤-٢-٣- القدرة والموارد - تسجيل ملكية الانتفاع

اقترحت أطراف عديدة [٥٦] أن توسع سجلات الشركات المعلومات التي تحتفظ بها بشأن الكيانات الاعتبارية بما فيها معلومات عن ملكية الانتفاع. ومن الواضح أن هذه المعلومات قد تكون أداة مفيدة للمحققين ومقدمي الخدمات على السواء. ورغم ذلك، لكي تكون المعلومات مفيدة على مستوى الممارسة، ينبغي توفير ضمان ما لدقة المعلومات. لذلك نعتقد أنه من الممكن توسيع معلومات السجلات بحيث تشمل معلومات عن ملكية الانتفاع فقط لو اتخذت خطوات لضمان تلك الدقة.

سجل مواكب للتطورات، جيد التمويل

على مستوى الممارسة الحالية، تتسم السجلات بالطابع المحفوظاتي (الأرشيفي) والسلبي. فالمعلومات التي يقدمها مقدمو الطلبات يتم قيدها دون التحقق منها. ولضمان صحة ما يتلقاه السجل من معلومات عن ملكية الانتفاع، عليه أن يتحقق منها (سواء ما يخص كل طلب أو على أساس مراعاة المخاطر). وفيما يتعلق بمعظم السجلات، سيتطلب ذلك تغيرًا ذا دلالة في المقاربة والتمويل. وفي غضون الدراسة سئلت السجلات الأربعين عن التأثير الذي قد يحدثه التوسع في المعلومات المسجلة في عملياتها – بافتراض التخصيص المتكافئ للموارد. فاعتبرت أن عدم كفاية الموارد يمثل عقبة رئيسية بوجه عام.

٥٦- المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من لندن مقرا لها «جلوبال ويتنيس». وشبكة العدالة الضريبية، من بين منظمات أخرى كثيرة، وفي خطاب مفتوح إلى مجموعة العشرين، وعدة مدعين عموميين رفيعي المستوى. الخطاب متاح على الموقع التالي: http://www.globalwitness.org/library/open-letter-heads-state-and-finance-ministers-g20-renews-calleffective-anti-money. (آخر زيارة للموقع في ١٦ أغسطس/آب ٢٠١١).

وتعتبر المحددات المالية هما كاسحًا بالطبع، لكن التحديات التي تواجه تخصيص الموارد تتباين بين الولايات القضائية، تبعًا لحجم الاقتصاد، ومستوى تنمية الولاية القضائية، والوظائف التنظيمية الخاصة لكل سجل. وفيما يتعلق بمعظم السجلات، قد يتطلب التحقق من معلومات السجلات موارد بشرية ومالية زائدة كبيرة. وبالنظر لتخصيص الموارد كما هو حاصل حاليًا، لا نعتقد أن معظم السجلات في مركز يسمح لها بالقدرة على التحقق من المعلومات التي يقدمها كيان قانوني سيئ النية أو شخص ما يتصرف نيابة عنه.

ومع ذلك، وباستثناءات قليلة، تتوافر موارد كافية لعمليات التحسين، والوفاء بتفويضات إضافية. وقد تشمل هذه الفئة وكالات لها مجال من الوظائف أوسع من مجرد تسجيل الشركات (مثل جهة منظمة للأوراق المالية). إضافة إلى ذلك، تولد بعض السجلات إيرادات كبيرة من رسوم الإشهار (التأسيس). فقد ورد مثلاً في تقرير لولاية ديلاوير في ٢٠٠٧ أن سجل الولاية حقق ٨, ٧٠٠ مليون دولار أمريكي من أنشطة التأسيس مقابل مصروفات تشغيل بمبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي، مسهمًا بذلك بنسبة كبيرة من إيرادات الولاية السنوية.[٥٧] ولو نظر إلى تكلفة الحصول على معلومات دقيقة عن ملكية الانتفاع في سياق مساعدة المحققين في تحسين مكافحة الجريمة المالية، فقد تتجه السجلات المدرة لأرباح مرتفعة إلى تخصيص مزيد من الموارد لأولويات الإنفاذ.

وبصرف النظر عن هذه الاستثناءات، إذا ألزمت السجلات بالحصول على معلومات عن ملكية الانتفاع فستحتاج إذًا إلى مزيد من التمويل الحكومي حتى تكون قادرة على التحقق من المعلومات المقدمة إليها. ولإحداث مثل هذه الزيادة في التمويل، قد تنظر البلدان في إضافة مكافحة غسل الأموال (أو منع الجريمة بصورة أعم) إلى الأهداف القانونية للسجل.

سياسة إنفاذ قابلة للتصديق

إن قدرة السجل على التحقق من المعلومات المقدمة إليه لا تكون مفيدة إلا في حدود ما لديه من صلاحية قانونية لفرض عقوبات في حالات تقديمها مشفوعة بمعلومات غير دقيقة وغير كاملة. ولأن مثل هذه الصلاحية لا يمكن تصديقها إلا في حدود استخدامها بالفعل، فإن فرض العقوبات على كل من قدم معلومات غير دقيقة يجب أن يتم بشكل روتيني. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تكون العقوبات قابلة للتطبيق على الشخص مقدم المعلومات، وهو ما يعني أن السجل يجب أن تكون له ولاية قضائية على ذلك الشخص.

خبرة فنية كافية

أخيرًا، فإن كشف هوية المالك المستفيد في هيكل معقد للشركة ليس بأي حال من الأحوال إجراءً إداريًا روتينيًا. فقد يتضمن ذلك مطالب كثيرة، ويستلزم فهمًا ومعرفة جيدة لقانون الشركات. ولا تتوافر لدى جميع السجلات هذه الخبرة الفنية، ولذلك لن تكون قادرة على التحقق من معلومات ملكية الانتفاع في كل موقف. وكبديل لذلك، يمكن لمثل هذه السجلات النظر في تطبيق تعريف مبسط وذي صبغة رسمية لملكية الانتفاع.

٥٧- شعبة الشركات بإدارة نائب محافظ ولاية ديلاوير، *التقرير السنوي* للعام ٢٠٠٧، متاح على الموقع التالي: http//www.corp.delaware.gov/2007DivCorpAR.pdf.

الإطار ٤-١ نموذج جيرزي

الشروط التي يجوز بموجبها اعتبار سجل الشركات خيارًا قابلاً للاستمرار لتقديم معلومات عن ملكية الانتفاع

الشرط الأول. أن يكون السجل فاعلاً ومتيقظًا، أي أنه يتحقق من المعلومات المقدمة إليه، أو يراجع دقتها (يمكن أن تعتمد على المخاطر).

- *أن يتم فحص معلومات ملكية الانتفاع المقدمة عند تقديم الطلب على ضوء إحدى قواعد البيانات الخارجية، انظر (World check, http://www.world-check.com/) وأيضًا على ضوء قاعدة بيانات تنظيمية داخلية. وغالبًا ما يطلب من مقدمي الطلبات (وفي أحيان كثيرة على مستوى الممارسة) تقديم معلومات إضافية.*
- *تنشر جيرزي قائمة بالأنشطة التي تراها «حساسة». وتوضح وجوب تقديم مزيد من المعلومات عند طلب التأسيس، في حالة ما إذا كانت الشركة تنوي القيام بأي من هذه الأنشطة. وتجري حاليًا مراجعة هذه السياسة، ومن المحتمل توسيع نطاقها بحيث تأخذ في الحسبان البلدان التي ستمارس فيها أنشطتها والأطراف التي ستتعامل معها في تلك الأنشطة.*

الشرط الثاني. أن ينفذ السجل الامتثال لاشتراطات التسجيل القانوني، ولاشتراطات تحديث البيانات عندما تتغير المعلومات.

يتم إلقاء الضوء على شركات الاستئمان التي تخفق في تقديم معلومات كافية، وتخفق لولا ذلك في الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات في إطار الحوار الواسع الجاري بين السجل وشعبة أعمال شركات الاستئمان. ولا يجوز لغير شركات الاستئمان المنظمة من قبل مفوضية الخدمات المالية في جيرزي والأفراد المقيمين في جيرزي تقديم طلبات لتأسيس شركات في جيرزي.

الشرط الثالث. أن يتوافر لدى السجل (وخاصة الموظفين المسئولين عن مراجعة واعتماد المعلومات لقبولها في السجل) خبرة ومعرفة كافية بمفهوم ملكية الانتفاع، وأن يعرف كيف يحدد هوية الشخص الطبيعي، في هيكل شركة معقد. وإذا عجز السجل عن توطين مثل هذه الخبرة المتخصصة، قد يكون من الأفضل التوصل إلى تعريف للمالك المستفيد (بالتركيز على النسبة المئوية لملكية الأسهم، أو ربما الشخص الطبيعي الذي يمتلك الحصة الأكبر أو الحصة الحاكمة).

- *يجوز اعتماد طلبات التسجيل على مستوى رئيس مجلس الإدارة، حيثما تتوافر خبرة كافية في فهم ملكية الانتفاع. وقد أنشأت جيرزي مؤخرًا منصبًا جديدًا لنائب مدير السجل من أجل تدعيم الخبرة داخل الشعبة.*

المصادر: مقابلة للمؤلفين مع مفوضية الخدمات المالية في جيرزي. انظر أيضًا قانون الشركات (جيرزي) ١٩٩١، متاح على الموقع التالي: http://www.jerseyfsc.org/registry/legislation/index.asp

ونعتقد أنه من المنطقي حمل السجل على تجميع معلومات عن ملكية الانتفاع عن الكيانات المشهرة، فقط لو كانت ذات خبرة كافية، وموارد جيدة، وأن تكون استباقية، مقترنة بسياسة إنفاذ قابلة للتصديق (انظر الإطار ٤-١ للاطلاع على نموذج من جيرزي).

٤-٢-٤- سهولة الاطلاع من خلال شبكة الإنترنت

أعرب مختلف الأطراف الذين تمت استشارتهم لهذه الدراسة عن تفضيل خاص لقواعد بيانات السجلات عبر الإنترنت مباشرة. وتتباين قواعد بيانات السجلات المتاحة حاليًا على الإنترنت مباشرة من حيث تطورها وكمية المعلومات التي تتيحها. والأبسط من هذه القواعد يسمح لك بالبحث داخل ولاية قضائية بعينها عن طريق اسم الكيان، ويبين ما إذا كان الكيان مسجلاً في تلك الدولة أم لا. وعلى النقيض من ذلك، تتوافر لدى قواعد البيانات الأكثر تطورًا والمتاحة على الإنترنت قدرات واسعة لمحركات البحث، لديها القدرة على البحث عن طريق فئات عديدة. ومثل هذه السجلات المتقدمة تخزن أيضًا النسخ الممسوحة ضوئيًا بشكلي Document وPDF والمتعلقة بالشركة، التي يمكن إتاحتها للاطلاع إما مجانًا أو مقابل رسوم.

ورغم أن كثيرًا من السجلات يمكن البحث فيها من خلال فئات قليلة من المعلومات (مثلاً، اسم الكيان، ورقم تسجيله) فإن هناك سجلات أخرى تمكن من تطبيق معايير لجميع أنواع المعلومات التي جمعها السجل. انظر مثلاً، تسهيلات البحث المتعددة للجمهور من قبل سجل الشركات التابع لمركز دبي المالي الدولي (DIFC) (انظر الشكل ٤-٣) ومركز البحث في الفضاء الإلكتروني التابع للمركز الدولي (ICRIS) في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص (الشكل ٤-٤).

٤-٢-٥- المعلومات المقيدة في السجلات

كانت المعلومات الأكثر تسجيلاً في كل ولاية قضائية في السجلات التي درسناها: اسم الشركة، وتاريخ التأسيس، ونوع الكيان (مثل الشركة التضامنية)، ووضع الكيان (أي عامل مثلاً) (انظر الشكل ٤-٥). وقد أتاح نصف السجلات تقريبًا معلومات إدارية علنًا، وإن كانت قلة من السجلات هي التي أتاحت معلومات عن الملكية القانونية. كما احتفظت سجلات كثيرة ببيانات تاريخية عن الشركات غير العاملة، أو المنحلة، أو المشطوبة، إما في شكل مستندات محفوظة في الأرشيف، أو تاريخ الاسم، أو تواريخ التغييرات في العناوين، أو المديرين، أو المسئولين (انظر النماذج في الإطارات ٤-٢، و٤-٣، و٤-٤). وقد اتضح تباين كمية المعلومات المتاحة دون اشتراط دفع رسوم أو استخدام كلمة سر للدخول إلى الموقع.

٤-٢-٦- الوصول إلى المعلومات

يمكن بل يجري تحسين سبل الوصول إلى المعلومات عندما تسمح القدرة والموارد بذلك. وعلى سبيل المثال، فقد بدأت سجلات كثيرة في تطوير نظمها بحيث تستفيد من التطورات الحديثة في الرقمنة والتجهيز الإلكتروني. ومن المتوقع أن يحسن ذلك من الكفاءة في عدد من الأوجه المهمة هي: تسريع عملية تلقي المعلومات واسترجاعها،

الشكل ٤-٣ التسهيلات الواسعة للبحث على الإنترنت المتاحة للجمهور لدى سجل الشركات التابع لمركز دبي المالي الدولي (DIFC)

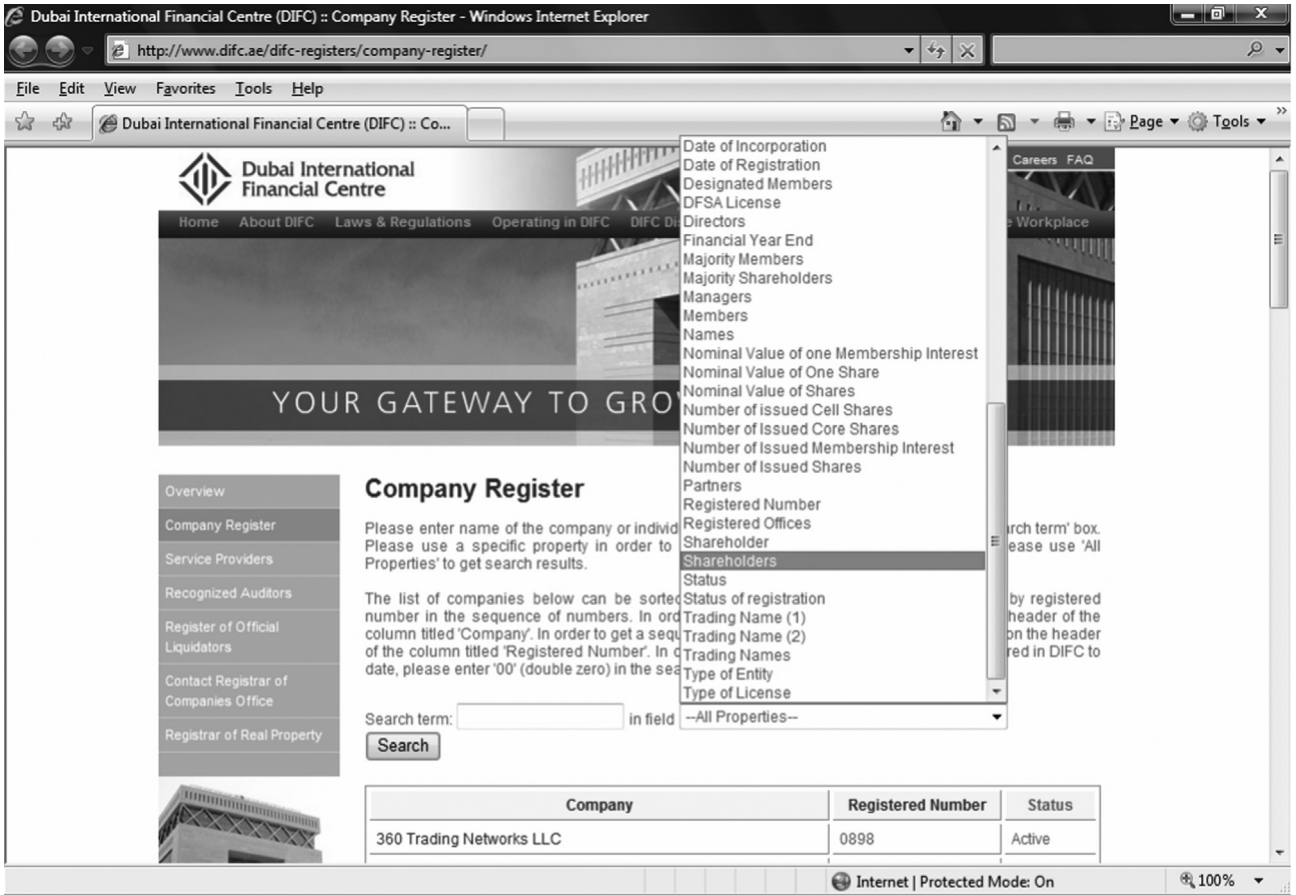

المصدر: متاح على الموقع التالي: www.difc.ae/difc.ae/difc-registers/ company-register/

الشكل ٤-٤ التسهيلات الواسعة للبحث على الإنترنت المتاحة للجمهور لدى مركز البحث في الفضاء الإلكتروني التابع للمركز الدولي ICRIS في إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص

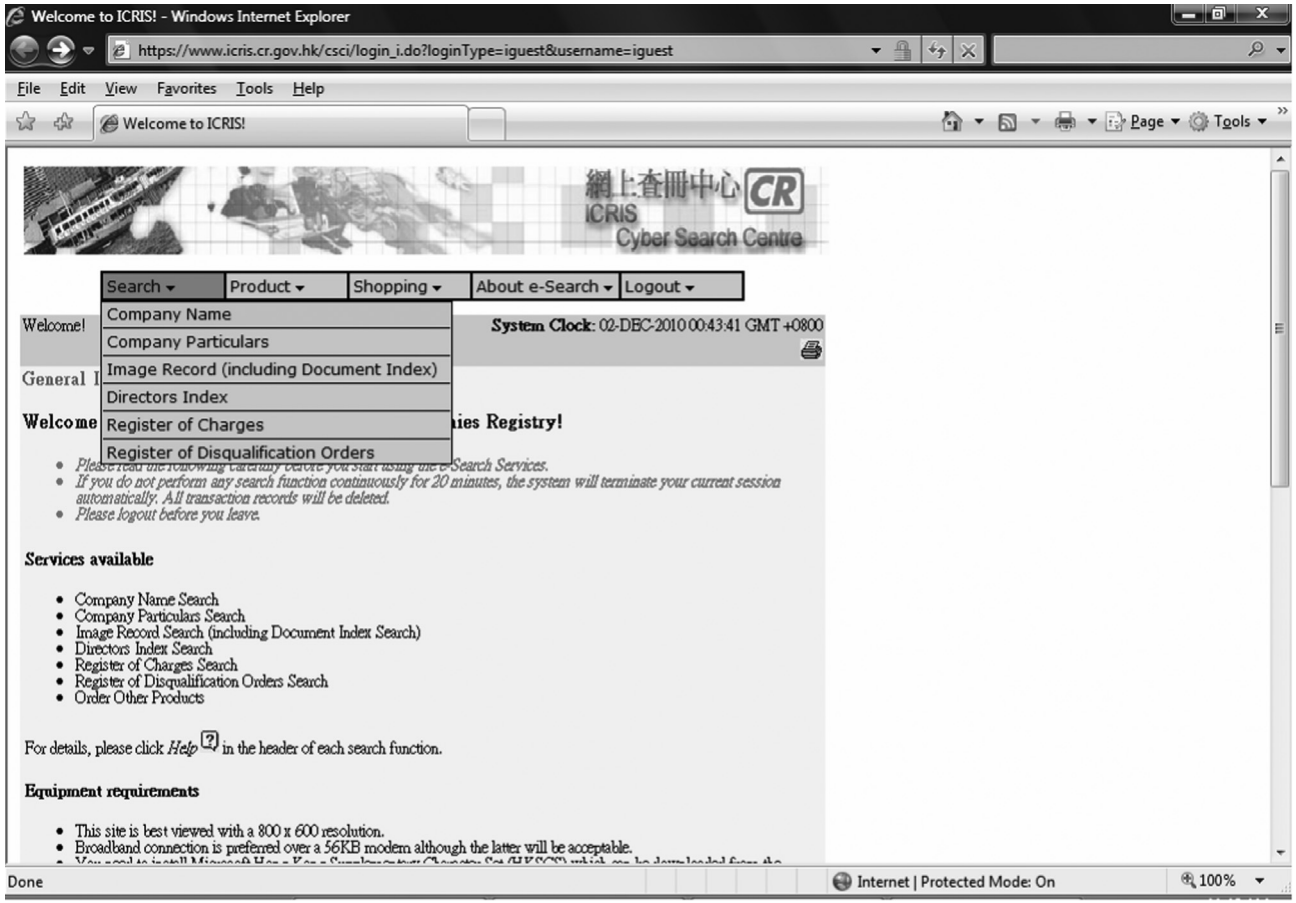

المصدر: النموذج متاح على موقع: www.icris.cr.gov.hk/csci/

الشكل ٤-٥ أنواع المعلومات التي تتيحها السجلات على الإنترنت

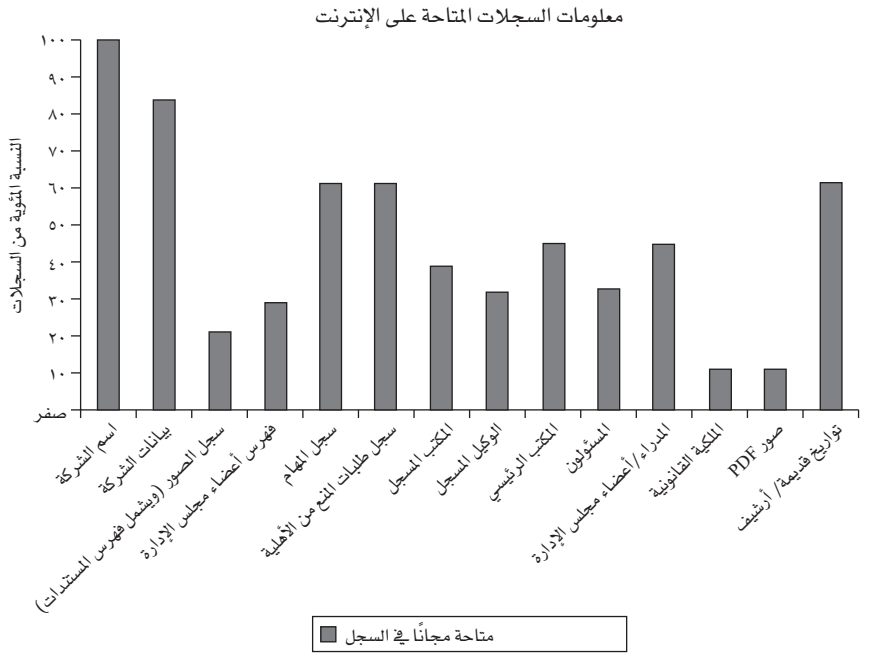

المصدر: تصوير المؤلفين.

الإطار ٤-٢ تعقب أعضاء مجالس الإدارة فاقدي الأهلية: المملكة المتحدة

يجوز إسقاط الأهلية عن أعضاء مجالس إدارة الشركات في المملكة المتحدة، مثلاً، إذا استمروا في الاتجار بعد إشهار إفلاس الشركة (إضرارًا بمصلحة دائنيها)، أو إذا لم يحتفظوا بحسابات سليمة، أو قدموا إقرارات ضريبية. ويعني إسقاط الأهلية أن هذا الشخص لم يعد عضوًا بمجلس الإدارة بالشركة، أو ينشئ شركة، أو يشترك في شركة. ومع ذلك، فإن بعضًا من أعضاء مجالس الإدارة المحرومين من الأهلية يتجاهلون فقدانهم الأهلية ويواصلون الاشتغال بالأعمال، ولذلك فإنهم يشكلون تهديدًا للجمهور. وتقدم دار الشركات، وهي سجل الشركات بالمملكة المتحدة، خاصية سهلة الاستخدام للبحث، يمكن بها للمرء البحث بالاسم أو بمدينة الإقامة من أجل تعقب شخص تم حرمانه من الأهلية كعضو مجلس إدارة.

المصدر: الموقع التالي: www.companieshouse.gov.uk «سجل أعضاء مجالس الإدارة المحرومين من الأهلية» متاح على الموقع التالي: http://wck2.companieshouse.gov.uk/98864a4843Oc353f0286633918c43a0c/dirsec.

وتيسير الإفصاح في حينه، وتمكين التأسيس الفوري، وتحسين الوصول إلى سجلات الشركات عمومًا. وكل هذا مهم في جعل السجل أداة مفيدة في مكافحة غسل الأموال، حيث إن الوصول بسرعة وكفاءة إلى المعلومات قد يوفر وقتًا ثمينًا في التحقيقات الجنائية.

الإطار ٤-٣ فهرس أعضاء مجالس الإدارة: إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص

تتاح المعلومات عن جميع الشركات المسجلة في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص على الإنترنت مباشرة للبحث العام طوال ٢٤ ساعة يوميًا كل أيام الأسبوع. علاوةً على ذلك، يمكن الحصول على معلومات عن أعضاء مجالس إدارة الشركات المحدودة عن طريق البحث عن فهرس أعضاء مجالس الإدارة من خلال مركز البحث عبر الفضاء الإلكتروني التابع للسجل .(www.icris.cr.gov hk) أو على مركز البحث العام التابع للسجل (الدور الثالث عشر بمكاتب الحكومة في كوينزواي، ٦٦ طريق كوينزواي، إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص). ومن هنا، كل من يرغب في أن يعرف مثلاً ما هي الشركة التي يديرها شخص ما، يمكنه ببساطة إجراء بحث في فهرس رؤساء مجالس الإدارة.

المصدر: www.icris.cr.gov.hk/ csci/ DS_SearchType.jsp

الإطار ٤-٤ تقاسم المعلومات ونظم التقارير المالية: سنغافورة

تقاسم المعلومات – خدمة ملفات الأعمال (BizFile)

يوجد لدى جهاز تنظيم المحاسبة والشركات في سنغافورة (ACRA) نماذج ملفات بيانات مبسطة ومعايرة يستخدمها في تسجيل المعلومات عن كيانات الأعمال (الشركات، ومؤسسات الأعمال، والتضامنيات ذات المسئولية المحدودة، والتضامنية المحدودة، وهلم جرا) وقامت بوضع نظام ذي كفاءة وفاعلية عالية لتيسير تقاسم المعلومات المطلوبة مع كل من المؤسسات العامة والخاصة. وكان المستخدمون فيما سبق يضطرون إلى شراء كامل المستندات المتعلقة بشركة ما من أجل الاطلاع على بعض المعلومات التي يحتاجونها. وفي ظل النظام الجديد، يتم استخلاص بنود مفردة من البيانات (مثل، عنوان المكتب المسجل، أو أنشطة الأعمال، أو بيانات رؤساء مجالس الإدارة) من قاعدة البيانات وإدخالها في حزم معدة مسبقا ضمن تشكيلة من المنتجات المعلوماتية. ويمكن الحصول على مشتريات لمرة واحدة من موقع (ishop@ACRA)، بينما تستطيع الوكالات الحكومية الحصول على معلومات آمنة بالجملة من خلال نظام الاشتراك في خدمة ملفات الأعمال (BizFile). ويمكن للأطراف الراغبين الاطلاع على ما هي المعلومات المتاحة والوصول فورًا إلى ما يحتاجونه فقط، وبذلك يوفرون تكاليف لا داعي لها. وهذا التحول يسّر كثيرا على كل من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص الحصول على المعلومات التي تلبي احتياجاتها من الأعمال والتشغيل.

المعلومات المالية – استخدام البيانات المكتوبة بلغة تقارير الأعمال القابلة للتوسع (XBRL)

اعتبارًا من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧، صار لزامًا على الشركات في سنغافورة تقديم حساباتها السنوية مع جهاز تنظيم المحاسبة والشركات (ACRA) على نماذج لغة تقارير الأعمال القابلة للتوسع بدلاً من نموذج PDF. وهذه اللغة الإلكترونية تسمح بقراءة البيانات بالماكينات، واستخلاصها لتحليلها. وبهذه الطريقة، توفر لمجتمع الأعمال مصدرًا إضافيًا للمعلومات تحت تصرفه. ولهذه البيانات عدد من المزايا المهمة عن البيانات المعدة في أشكال تقليدية. إذ يمكن تحليلها تحليلاً ديناميكيًا للمساعدة في صنع القرارات؛ وتكون متاحة للتحليل بمجرد تقديم الملفات؛ كما أن النظام يجري فحوصات للتحقق، بما يضمن دقة البيانات. وهناك عدة أدوات تفاعلية تعتمد على الشبكة العنكبوتية متاحة للاستخدام مع البيانات المعدة بلغة تقارير الأعمال القابلة للتوسع المعدة من قبل جهاز تنظيم الحسابات والشركات، بما في ذلك تحليلات مفتوحة والاتجاه المالي لسنغافورة. وبالإضافة إلى إتاحة خدمة

(تابع الصفحة القادمة)

الإطار ٤-٤ *(تابـــع)*

مفيدة للشركات والمصارف، فإن استخدام هذه اللغة ييسر على السلطات والمحققين تمحيص معلومات الشركات المالية للأغراض التنظيمية والرقابية.

المصدر: إعداد المؤلفين. انظر أيضا موقع: www.acra.gov.sg، وملفات الأعمال، على الموقع: https://www.psi.gov.sg/NASApp/tmf/TMFServlet?app=RCBBIZFILE-LOGIN-1B، والبيانات المكتوبة بلغة تقارير الأعمال القابلة للتوسع، على الموقع: https://www.fsm.acra.gov.sg.

٤-٢-٧- مستودعات أخرى للمعلومات

تشمل المستودعات الأخرى لمعلومات الكيانات الاعتبارية التي قد تكون مفيدة للمحققين ومسئولي مراقبة الامتثال قاعدة البيانات التجارية، وقواعد البيانات الضريبية، وسجلات الأراضي والممتلكات.

وعلى النقيض من طابع الحفظ الذي يتسم به السجل المركزي (أي: الحكومة)، هناك قواعد بيانات تجارية مثل دن آند براد ستريت (www.dnb.com)، وبيرو فان ديك (www.bvdinfo.com) وغيرهما، مصممة خصيصًا لحلول الأعمال، وإدارة المخاطر، والبحث عن عملاء، وهي تجمع بياناتها من مصادر متنوعة. كما نوه محققون في عدة ولايات قضائية إلى وجود سجلات للشركات تحتفظ بها بالكامل اتحادات للأعمال، مثل الغرفة التجارية المحلية.

وقد تثبت قواعد البيانات الضريبية فائدة لأغراض الاستقصاء. وستعتمد طبيعة المعلومات الضريبية المتاحة بشأن كيان اعتباري بعينه على نوع النظام الضريبي النافذ في الولاية القضائية. فمثلاً، قد تتألف المعلومات الضريبية المتاحة في الولاية القضائية التى تمثل الملاذ الآمن مما لا يزيد على شهادة باستمرار وضع الإعفاء. ومع ذلك، فحتى في هذه الحالة، قد يقدم طلب للإعفاء، وهذا في حد ذاته قد يوفر معلومات مفيدة. ويعتمد مدى بلوغ السلطات الضريبية معرفة متطورة وإلمامًا بالكيانات الاعتبارية على نظامها الضريبي. ففي الولايات القضائية التي تعرض إعفاءً شاملاً من الضرائب من أجل اجتذاب عملاء أجانب لتأسيس شركات في بلدها، قد تمتلك السلطات الضريبية قليلاً من المعرفة العملية بالكيانات الاعتبارية. وفي ولايات قضائية أخرى تتخذ موقفًا أكثر حدة إزاء إنفاذ قوانينها الضريبية، قد توجد هناك معلومات أكثر اتساعًا.

ويعتمد مدى بلوغ السلطات الضريبية معرفة متطورة بالكيانات الاعتبارية على نظامها الضريبي الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك اتفاق ثنائي نافذ لتبادل المعلومات الضريبية، قد يحصل المحققون على معلومات ضريبية في حوزة سلطات في ولاية قضائية أخرى.[٥٨] وتبين ورقة معلومات صادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في أغسطس/آب ٢٠١٠ التقدم المهم الذي أحرز في هذا المجال، مع الإشارة إلى إبرام نحو ٦٠٠ اتفاقية ضريبية ثنائية بين كل من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

٥٨- إضافة إلى اتفاقات تبادل المعلومات الضريبية، تحقق اتفاقيات الازدواج الضريبي عادة الغاية ذاتها.

وبلدان غير أعضاء فيها.[٥٩]. وتشمل معايير تبادل المعلومات في هذه الاتفاقيات، من بين نقاط أخرى، «تبادل المعلومات عند الطلب، في الأحوال التي يتوقع فيها أن يكون ذلك «ذات صلة في المستقبل»، لإدارة وإنفاذ القوانين الداخلية للشريك في المعاهدة». و«عدم وجود قيود على التبادل بسبب السرية المصرفية أو اشتراطات المصلحة الضريبية الداخلية.[٦٠] كما تفسر ورقة المعلومات:

«مع ذلك، فإن نطاق المعلومات التي يجوز طلبها قد يكون متسعًا للغاية. وفي الأحوال التي يتوقع فيها أن تكون المعلومات المطلوبة «ذات صلة في المستقبل»، سوف يشمل ذلك إذًا أيًا وجميع المعلومات المتصلة بإنفاذ وإدارة القوانين الضريبية للولاية القضائية الطالبة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالفائدة، أو أرباح الأسهم أو الأرباح الرأسمالية، أو المعلومات المصرفية، أو المعلومات الاستئمانية المتعلقة بصناديق الاستئمان، أو معلومات ملكية الشركات.[٦١]

وقد تكون سجلات الأراضي والعقارات مصادر قيمة للمعلومات. ويمكن الاطلاع على السجلات لمعرفة سجلات نقل الملكية عند محاولة الربط بين الأموال التي قد تكون مخفية في عقارات وبين طرف معين صاحب مصلحة.

٤-٢-٨- إقرارات الذمة المالية

ثمة مصدر إضافي من مصادر المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في حالة إجراء تحقيق، هو إقرارات الذمة المالية في الولاية القضائية، التي يقوم بموجبها الموظفون العموميون (مثل أعضاء البرلمان، أو رؤساء الدول، أو أعضاء مجالس الوزراء، أو كبار مسئولي الخدمة المدنية)، بالإقرار بمصالحهم المالية والتجارية.[٦٢] ورغم أن نظم إقرارات الذمة المالية لا تعتبر تطورًا حديثًا من تطورات الحوكمة، إلا أن تبني أحكام الإقرارات قد اكتسب دفعة سريعة خلال العقدين الماضيين. وقد تبين انتشار هذه النظم انتشارًا واسعًا عبر البلدان والأقاليم، ومازال انتشارها متناميًا مع زيادة أهمية الشفافية. وهناك حاليًا أكثر من ١٢٠ بلدًا حول العالم تنفذ لوائح الإقرارات. ورغم تباين محتواها، إلا أن نماذج إقرارات الذمة المالية غالبًا ما تستوجب تسجيل الأسهم والأوراق المالية. وفي أحيان كثيرة يتوجب الإفصاح عن اسم الشركة، وقيمة جميع أنواع الأسهم، سواء كانت مملوكة في الداخل أو الخارج. وفي أحوال أخرى، لا يجب الإفصاح إلا عن الأسهم في الشركات الداخلية. وفي حالات معينة، يشترط الإفصاح عن قيمة الأسهم فقط، أو عن اسم الشركة فقط.

وكما هو الحال في سجلات الشركات، فقد تتباين سبل الاطلاع على إقرارات الذمة المالية. وفي أحوال كثيرة، يتم نشر إقرارات الذمة المالية في جريدة رسمية أو في وسائل الإعلام. كما يمكن إتاحتها من خلال المنظمات غير الحكومية، وفي بعض الأحوال، يمكن إتاحتها على الانترنت مباشرة من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية لوكالات مكافحة الفساد، والبرلمانات، وما شاكلها. وفي أحيان كثيرة، يُسمح للجمهور بفرصة جزئية للاطلاع على محتويات

٥٩- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية: ورقة معلومات» (المنظمة ١٠ أغسطس/ آب ٢٠١٠)، الفقرة: ٣، متاح على الموقع التالي: http:// / www.oecd.org/ dataoecd/ 32/ 45/ 43757434.pdf.

٦٠- المصدر السابق.

٦١- المصدر السابق.

٦٢- يجوز تجميع إقرارات الذمة المالية، والتحقق منها، وحفظها من قبل تشكيلة من الوكالات (مثل، مفوضيات مكافحة الفساد، والمفوضيات التي تركز حصرا على إقرارات الذمة المالية، والسلطات الضريبية، واللجان البرلمانية، والمحاكم العليا، ومحققي الشكاوى، وهلم جرا).

الإقرارات، بينما يجوز للمحققين والمؤسسات المالية طلب الاطلاع الكامل على إقرارات من الوكالات المسئولة عن تجميعها أو التحقق منها. وقد تكون نظم إقرارات الذمة المالية أيضًا أداة تكميلية مهمة لمساعدة المحققين في صنع الروابط الملائمة وإدراك الاتجاهات أو الأنماط في تحقيق ما: فهي متاحة وليست كلها سرية.[٦٣]

٤-٢-٩- أدوات التعريف الفريدة

هناك أداة أخرى مفيدة من شأنها أن تيسر تجميع المعلومات عبر مختلف الوكالات والمؤسسات الحكومية وأن تساعد في القضاء على الإيجابيات الزائفة التي توجدها كيانات اعتبارية ذات أسماء متشابهة، هي تخصيص أدوات تعريف فريدة. وتكون هذه الأدوات مفيدة بوجه خاص في الكيانات العاملة، لأنها عادة ما تتفاعل مع نطاق من الوكالات الحكومية أوسع مما قد تتفاعل مع الكيانات الوهمية.

٤-٣- مقدمو الخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات

مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) هم منظمات أعمال تنشئ وتقدم خدمات إدارية للكيانات الاعتبارية.[٦٤] وفي بعض الولايات القضائية يعتبر مقدمو الخدمات الوسيلة الوحيدة لأولئك الساعين إلى إنشاء أنواع معينة من الكيانات الاعتبارية، مثل الأعمال الدولية، وإن كان العملاء في بلدان معينة قد يرتأون تشكيل كيان قانوني من خلال أحد مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) أو مباشرة من خلال السجل (عن طريق طلب للتأسيس). وفي بلدان معينة تطبق القانون المدني، تتطلب الكيانات الاعتبارية (مثل، الشركات والمؤسسات) صكًا موثقًا من الشهر العقاري (كاتب عدل) لإنشائها، بما يعني أن المؤسسين يجب عليهم الاستعانة بخدمات موثق عدل. وفي معظم الحالات التي تم فحصها في هذه الدراسة، تم استخدام مقدم خدمة خارجي لإنشاء وإدارة (تسيير) الكيان الاعتباري.

ويعتبر مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) أطرافًا حاسمة في كل من الاستخدامين المشروع وغير المشروع للكيانات الاعتبارية، ولما كان الحال هكذا، فإنه من الضروري أن يعرف المحققون والمنظمون كيف يعملون. إنهم يقومون بتشكيلة من الإجراءات الإدارية الضرورية لتأسيس شركة أو كيان اعتباري آخر. وتشمل هذه الإجراءات الفحص لضمان توافر الاسم المرغوب، وتقديم المستندات المطلوبة، ودفع الرسوم. وبافتراض استمرار الشركة أكثر من عام واحد (وليس نحو ربع سنة إلى ثلث)، يتولى مقدمو الخدمات (TCSP) رسوم التجديد تبعًا لذلك، والوفاء بأي التزامات مطلوبة للتقارير السنوية نيابة عن الشركة. وقد يقدمون أيضًا خدمات مثل تمرير البريد وتجهيزات المكتب الافتراضية. وكجزء من حزمتها النمطية يقوم كثير من مقدمي الخدمات (TCSP) بصورة روتينية بدور الوكلاء المسجلين أو أمناء السر المقيمين للشركات الأجنبية والمحلية،

٦٣- انظر Djankov, Simeon, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer, "Disclosure by Politicians," *American Economic Journal*: *Applied Economics* 2, no. 2 (2010): 179–209، متاح على الموقع التالي: http://www.aeaweb.org/articles.php?doi=10.1257/app.2.2.179.

٦٤- وفقا لتعريف مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)، يقوم مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات بتوريد أي أو كل من الخدمات التالية: التصرف كوكيل تأسيسي للشخصيات الاعتبارية؛ التصرف (أو الترتيب لشخص آخر لكي يتصرف) كرئيس مجلس إدارة أو أمين سر لشركة، أو شريك في تضامنية، أو منصب مماثل فيما يتعلق بشخصيات اعتبارية أخرى؛ توفير مكتب مسجل، أو عنوان تجاري، أو محل إقامة، أو عنوان مراسلة أو عنوان إداري لشركة، أو تضامنية أو أي شخصية أو ترتيب اعتباري آخر، التصرف (أو الترتيب لأي شخص آخر لكي يتصرف) كوصي على استئمان صريح؛ التصرف (أو الترتيب لأي شخص آخر لكي يتصرف) كمساهم معين اسما عن شخص آخر.

بالإضافة إلى تقديم خدمات المعينين اسمًا (مثل أعضاء مجلس الإدارة، أو المساهمين، أو الأوصياء، أو أعضاء مجلس المؤسسة المعينين اسمًا). إضافة إلى ذلك، يقوم مقدمو الخدمات (TCSP) عادة بدور الوسطاء أو المعرفين بين عملائهم والمؤسسة المالية أو المصرف المعني، في الحالات التي يرغب فيها العميل في إنشاء حساب للشركة. وقد تكلف معاملة بسيطة – أي إنشاء شركة واحدة من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار أمريكي، حسب الخيارات – منها ١٠٠ إلى ٣٠٠ دولار أمريكي عبارة عن أتعاب حكومية عن تسجيل الشركة.

وبرغم أن بعض مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) قد تعرض فقط كيانات اعتبارية مقرها داخل ولايتها القضائية المحلية، إلا أنه ليس من النادر أن يكون مقدمو الخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات (TCSP) قادرين على تزويد العملاء بكيانات اعتبارية من بين قائمة واسعة من الولايات القضائية الأجنبية. ففي الوقت الحالي مثلاً، يمكن لمقدمي الخدمات الكبار القيام بدور الوكلاء المسجلين لشركات مشهرة وفقا لقوانين جزر العذراء البريطانية. وهذا يعني أن يشكلوا شركات في هذه الجزر (عادة ما تكون شركات أعمال دولية (IBCs) نيابة عن عملاء، لكنهم يحفظون معلومات الحيطة والحذر الواجبين عن العملاء في ملفات في مكان آخر. وهذا ما يشكّل صعوبة أكبر لأجهزة التنظيم في جزر العذراء البريطانية في الوصول إلى تلك المعلومات. ومع ذلك، يقوم جهاز التنظيم في الجزر بإجراء تقديرات عشوائية، ويطلب من مقدمي الخدمات (TCSP) معلومات ملكية الانتفاع عن شركات الأعمال الدولية (IBCs)، إلى جانب تقديم طلبات محددة. ولو لم يتمكن مقدم الخدمات (TCSP) من إبراز هذه المعلومات، لجاز لحكومة جزر العذراء البريطانية إلغاء وضعه كوكيل مسجل.[٦٥]

٤-٣-١ - التنوع في الحجم والطبيعة

إن المصارف، كمؤسسات، موحدةٌ نسبيًا؛ إذ إنه من الواضح عمومًا ما هو المصرف وماذا يفعل. إلا أن مصطلح «مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)» يشمل تشكيلة واسعة من مقدمي الخدمات سواء في الحجم أو الطبيعة. فهي قد تختلف مثلاً من حيث مهنة المقدم، والخدمات التي يقدمها، وعدد ونوع العملاء الذين يتعامل معهم، والعلاقة التي يقيمها مع هؤلاء العملاء. إذًا فالإشارة العامة إلى مقدم خدمات «نمطي» للصناديق الاستئمانية والشركات مضللة إلى درجة عالية. فمن ناحية، قد يكون مقدم الخدمة فردًا واحدًا يعمل من خلال موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية، أو من خلال مكتب صغير للمحاماة أو المحاسبة لا يعتبر تشكيل الشركات بالنسبة له سوى هامش ضئيل، أما أعماله الأساسية فهي شيء آخر. ومن ناحية أخرى، فإن بعضًا من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) الأكثر رسوخًا يوظفون مئات من الموظفين، ويديرون عشرات الآلاف من الشركات في وقت واحد ويستحوذون على ما يصل إلى ١٠ في المائة من إجمالي السوق المشكّلة في الولايات القضائية للمركز المالية الحرة. وفي بعض الحالات، كتب كبار مقدمي الخدمات

٦٥- تعتبر جزر العذراء البريطانية «مورِّدا مهما للكيانات الاعتبارية» لبعض الولايات القضائية. فالكيان الاعتباري الأكبر شعبية في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص على سبيل المثال، هو شركة أعمال دولية تابعة لجزر العذراء البريطانية. ويعتبر نجاح جزر العذراء البريطانية في جزء كبير منه مسألة توقيت. وقد دخلت شركات الأعمال الدولية التابعة لجزر العذراء البريطانية، التي انطلقت في ١٩٨٤، إلى السوق تحديدا بعد موافقة الحكومة البريطانية على إعادة إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص إلى بر الصين الرئيسي، الأمر الذي أوجد طلبا هائلا على حماية الأموال بين المتحدثين بالإنجليزية الملمين بالنظام القضائي البريطاني. وكانت بنما، الرائد السابق في مجال الشركات الوهمية، تعاني من سوء إدارة نظام نوريجا (Noriega) والعقوبات الأمريكية متزايدة الشدة. وبناء على الميزة المدنية، صارت شركات الأعمال الدولية التابعة لجزر العذراء البريطانية، التي تتسم بالبساطة، والمرونة، والرخص، الخيار المفضل في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص ولبر الصين الرئيسي مع زيادة النزعة التحررية.

الإطار ٤-٥ إنشاء كيان قانوني يدخل فيه أكثر من مقدم خدمات لصناديق الاستئمان والشركات [أ]

أنشئت شركة جروبو ٢٠ إنتربرايزيس (Gruppo 20 Enterprises) كشركة أعمال دولية تابعة لسيشيل، برئيس مجلس إدارة معين اسمًا، ورأسمال مرخّص قدره مليون دولار أمريكي، وأسهم لحاملها. وقد ورّدها مقدم خدمات من سنغافورة (مقدم الخدمات بالتجزئة)، لكنها كانت قد شكّلت لمقدم الخدمات السنغافوري المشار إليه، من قِبَل مقدم خدمات آخر (مقدم الخدمات بالجملة. وقبل تشكيل الشركة، طلب مقدم الخدمات «بالتجزئة» صورة موثقة من جواز سفر. وكان الحساب المصرفي المرافق لشركة جروبو ٢٠ في قبرص، وقد وقع عليه الاختيار بناء على نصيحة مقدم الخدمات الأول بسبب استعداد هذا المصرف لقبول الشركات ذات الأسهم لحاملها. وقد أصر المصرف على حيازة الأسهم لحاملها الوحيدة الصادرة عينيًا. وقد تكلف إنشاء الشركة وفتح الحساب ١٧٥٤ يورو.

ملاحظة: (أ) أجريت في سياق مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP).

هؤلاء تشريع الشركات لولايات قضائية أصغر دخلت سوق شركات المراكز المالية الحرة مؤخرًا جدًا.

علاوة على ذلك، قد يلبي مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات احتياجات العملاء من الأفراد، أوالعملاء من المؤسسات، أو كليهما؛ وقد تشمل المعاملات مقدم خدمات (TCSP) واحد أو مقدمي خدمات (TCSP) متعددين. وكما هو الحال في معظم القطاعات الأخرى من صناعة الخدمات المالية، يكون هؤلاء على درجة كبيرة من التخصص. وقد يثير هذا التخصص تحديات للمنظمين والمحققين. وحتى في حالة معاملة بسيطة، فإن مثل هذا العميل الخاص الذي يرغب في تشكيل شركة خاصة، من الشائع أن يشترك في هذا العمل أكثر من مقدم واحد لخدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP). ويمكن تقسيم مقدمي الخدمات (TCSP) تقريبًا إلى مقدمي خدمات «بالجملة»، ومقدمي خدمات «بالتجزئة». ويجوز لمقدم خدمات (TCSP) كبير أن يشكل ويبيع آلافًا من الشركات إلى عشرات من مقدمي الخدمات الآخرين (TCSP) الأصغر، الذين يقومون بدورهم ببيعها إلى عملائهم الخاصين. فقد ذكر أحد مقدمي الخدمات في دراستنا مثلاً أنه يتعامل مع عدة آلاف من مقدمي الخدمات (TCSP) الوسطاء - أي مكاتب المحاماة والمحاسبة - الذين يبيعون الشركات إلى عملاء أفراد. وغالبًا ما يورد مقدمو الخدمات «بالجملة» الشركات إلى مقدمي الخدمات «بالتجزئة» واحدة بعد أخرى؛ وقد تكون الشركات إما شركات راكدة جاهزة أو شركات منشأة خصيصًا لتناسب العميل (انظر الإطار ٤-٥).

٤-٣-٢- التنظيم

صار مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) على مدى العقد الماضي خاضعين للترخيص والتنظيم الرسمي. ويتعين عليهم الآن أن يلبّوا متطلبات العملاء من الحماية، وأن يتم تدقيقهم من جانب السلطات، وأن يلبّوا متطلبات تقارير مكافحة غسل الأموال، ويتعين على رؤساء مجالس إدارتها اجتياز اختبار «الشخص المناسب والسليم». وعلى النقيض من ذلك، غالبًا ما لا يخضع مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) للتنظيم في الولايات القضائية المنضبطة. ونتيجة لذلك، فإن عدد مقدمي هذه الخدمات (TCSP) العاملين في مثل هذه الولايات القضائية غير واضح، وليس هناك خط فاصل بينها وبين الخدمات المالية الأخرى أو مكاتب المحاماة.

إلا أنه في الحالات التي يخضع فيها مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) للتنظيم، فإنها تكون عادة مسئولة عن الحصول على معلومات ملكية الانتفاع الخاصة بالكيانات الاعتبارية التي يديرونها، وتحديثها. وهذا يجعل مقدمي الخدمات (TCSP) أطرافا مهمة عندما يتعلق الأمر بمنع إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية. والحقيقة أنهم قد يكونون، في بعض الحالات، أكثر أهمية من السجلات أو المصارف. وكما نوهنا، فإن سجلات الشركات تحتوي عادة (في أفضل الحالات) فقط على معلومات عن الملكية القانونية والإدارة؛ ورغم أن المصارف تجمع معلومات عن ملكية الانتفاع بخصوص الكيانات الاعتبارية التي تحتفظ بحسابات لديها، إلا أنه ليس لكل الكيانات حسابات مصرفية، لكنها تمتلك أصولاً عقارية بدلاً من ذلك. وإذا ما قورنت بهذه، فإن مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) توفر ميزة ذات دلالة لزيادة إتاحة معلومات ملكية الانتفاع.

٤-٣-٣- معلومات الحيطة والحذر الواجبين التي يجمعها مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات

يتباين مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) إلى درجة كبيرة في أنواع الخدمات التي يقدمونها والأشخاص الذين يقدمونها إليهم. فإذا تقدم أحد العملاء المحتملين إلى أحد مقدمي الخدمات (TCSP) بطلب للحصول على خدمات لدى كيان اعتباري قائم، سيتعين على مقدم الخدمات (TCSP) التحقق من هوية الشخص الكامن وراء هذا الكيان الاعتباري قبل تقديم أية خدمات. (في القليل من الولايات القضائية، قد يتم التحقق من هوية المالك المستفيد في وقت لاحق، بشرط أن يتم ذلك بعد الشروع في الخدمات بوقت قصير). وفي حالة وجود هيكل مركب (مثل شركة من جزر العذراء البريطانية مملوكة لصندوق استئمان في جيرزي)، فقد يكون الإجراء هو إجراء حيطة وحذر واجبين بشكل شخصي على النحو التالي، كما وصفه أحد مقدمي الخدمات في دراستنا:

- أعضاء مجلس الإدارة والمساهمون (ويشمل المسيطرون النهائيون، إذا كان هؤلاء معينين اسمًا)
- الأوصياء ملكية الشركة بالانتفاع (إذا كانوا أوصياء اعتباريين)
- الواهب (ما لم يكن متوفيًا)
- المستفيدون (إن لم يكونوا قد ولدوا بعد)
- الحامي (إذا كان هذا منطبقا).

ويكون المستفيدون أولاً، المستفيدين الأصليين ثم كل من توزع عليهم أرباح. وقد يتوقف تنفيذ الحيطة والحذر الواجبين على الحامي على صلاحية الحامي. فإذا كانت هذه الصلاحية عظيمة الشأن، تشمل مثلاً صلاحية تحويل الأموال، وجب بالتأكيد تنفيذ الحيطة والحذر الواجبين. ويجب تحديث كل هذه المعلومات (عن جميع الأطراف) أولاً بأول. وفي الأحوال المعقدة بصورة غير عادية، يلزم العميل بسداد أتعاب إجراء الحيطة والحذر الواجبين، وإلا شكلت جزءًا من الخدمة.

ومن غير النادر أن يطلب مقدم خدمة (TCSP) من مقدم خدمة آخر (TCSP) القيام بإجراءات الحيطة والحذر الواجبين نيابة عنه. وقد يحدث هذا على سبيل المثال، لأن مقدم الخدمة (TCSP) في وضع لا يسمح له

بالقيام بإجراءات الحيطة والحذر الواجبين بنفسه لأن العميل يقع في بلد آخر. وقد اعتبر أحد مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) أن مثل هذا التفويض بالحيطة والحذر الواجبين إلى طرف ثالث من مقدمي الخدمات (TCSP) هؤلاء في ولاية قضائية أخرى أمر عادي تمامًا. ويتم هذا التفويض في الولايات القضائية ذات الصلة من خلال شهادات تعريف، عادة لدى شركات استئمان، ومكاتب المحاماة، والمصارف. (هذا الترتيب يتاح فقط إذا كان المعرِّف كيانًا مرخصًا في ولاية قضائية تخضع «للتنظيم الجيد» - أي بمعنى أن يكون جهاز التنظيم في الولاية القضائية لمقدم الخدمات قد حكم بأن لديه إجراءات نافذة لمكافحة غسل الأموال). وفي الأحوال المثلى، تتطلب كل معاملة شهادة تعريف منفصلة، وإن كانت تصدر في بعض الأحيان شهادة تعريف عامة، تغطي جميع الأعمال التي تمت عن طريق وسيط معين. وتبين الشهادات اسم الوسيط وتفاصيل ترخيصه، بالإضافة إلى ذات التفاصيل عن الوسيط. وتلزم الوسيط بحيازة وتحديث معلومات ملكية الانتفاع - حسبما يلزم - عن العميل ذي العلاقة، وتقديمها في حينه عند الطلب.

٤-٣-٤- المعلومات التي يجمعها مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات

بغية الكشف عن المدى الذي تم إليه تجميع معلومات الحيطة والحذر الواجبين على مستوى الممارسة، قامت كلية القانون في كيس ويسترن ريزرف ((Case Western Reserve School)، في إطار بحث أساسي لهذه الدراسة [٦٦] بالاتصال بمقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، ملتمسة المشورة بشأن كيانات اعتبارية ممكنة لتلك الأموال. ونورد في الفقرات التالية نتائج دراستي التدقيق الأولى والثانية. ورغم أن الاستفسارات من مقدمي الخدمات (TCSP) قد أجريت خلال فترتين يفصل بينهما عام، مع استخدام خطابات اتصال مختلفة بصورة طفيفة، إلا أن كلاهما يعتمدان على المنطق ذاته، وجاءت النتائج مماثلة.

وتمخضت الجولتان الأولى والثانية من الاستفسارات عن ردود صالحة من إجمالي ١٠٢ من مقدمي الخدمات (TCSP). قال ٦٠ من بينهم، إنهم كانوا يطلبون الاطلاع على صورة ضوئية من بطاقة الهوية قبل تقديم خدمات للشركات، بينما طلب آخرون زيارة شخصية من العميل. وكانت وثائق إثبات الهوية تتألف (على الأقل) من صورة ضوئية من الصفحة الأولى من جواز السفر، عادة ما تكون موثقة، أو مزودة بحواشٍ، أو معتمدة بصورة أخرى كصورة طبق الأصل. إضافة إلى ذلك، فغالبًا ما يطلب إثبات للإقامة (في شكل بيان أصلي حديث من المرافق أو كشف حساب مصرفي حديث). كما طلب بعض من مقدمي الخدمات (TCSP) إرساء خطة أعمال للشركة، *وسيرة مختصرة لحياة* العميل (الذي يعتبر هو أيضًا المالك المستفيد، ولا يتصرف نيابة عن أي شخص آخر). وقد يعتبر ٦١ مجيبًا (منهم ٦٠ طلبوا صورًا ضوئية من بطاقة الهوية وواحد طلب زيارة شخصية) في حكم من قام بقدر كافٍ من الحيطة والحذر الواجبين لتحديد المالك المستفيد عند تحديد الشخصية الاعتبارية. وقد قاموا بخطواتٍ معقولة لتحديد هوية المالك، وقد تم حفظ هذه الوثائق في ملفات ويفترض أن تكون في متناول سلطات التحقيق.[٦٧]

٦٦- للإحاطة علمًا بالمنطق العام لدراسات التدقيق في الاقتصاد: انظر David Neumark, "Detecting Discrimination in Audit and Correspondence Studies" (National Bureau of Economic Research Working Paper No. 16448, NBER, Cambridge, MA, October 2010). انظر الملحق «ب»، مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات.

٦٧- كان خارجًا عن نطاق هذا المشروع البحث في الضمانات التي يمكن تطبيقها للتوقي من استخدام وثائق مزورة (مثل، المراجعات المستقلة على قواعد البيانات الحكومية التي يمكن لمقدم الخدمة الوصول إليها، أو قواعد بيانات وثائق السفر المفقودة والمسروقة).

ولا يمكن اعتبار ٤١ من مقدمي الخدمات (TCSP) الباقين في حكم من قاموا بقدر كاف من الحيطة والحذر الواجبين، لأنهم لا يمتلكون أية وثائق لإثبات الهوية بخصوص المالك المستفيد. وفي معظم الحالات، يتعين على مقدم الطلب ببساطة أن يستوفي نموذجًا على الإنترنت (ليست أكثر تعقيدًا عن ذلك النموذج المستخدم في شراء تذكرة طيران). والظاهر أن مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) كانوا يثقون في مقدمي الطلبات لإدخال أسمائهم وعناوينهم الحقيقية. ومن الصعب فهم كيف تمكن مقدمو الخدمات (أو السلطات بالتالي) من تحديد ملكية الشركات بالانتفاع، التي تم إثباتها بهذه الطريقة بأية درجة من اليقين.

وقد توحي نسبة ٦٠ في المائة من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) في المسح، التي يبدو أنها قامت بقدر كاف من الحيطة والحذر الواجبين، بوجود صورة إيجابية مصطنعة، بافتراض احتمالات ربط سلاسل من الكيانات الاعتبارية معًا، واحتمالات وجود بحث محكم كامل وعالي التكلفة عن الكيانات الاعتبارية مجهولة الهوية، والقدرة على ممارسة المراجعة التنظيمية لاستغلال تلك الولايات القضائية التي تقوم بأقل قدر من الحيطة والحذر الواجبين. وفي معظم الحالات التي يُشكل فيها استئمان، وفي كل الأحوال تقريبًا عند الاحتياج إلى فتح حساب مصرفي، كان يُطلب دليل ما على مصدر الثروة. وقد يأخذ ذلك شكل إقرار بسيط بأن الثروة لم تكن حصيلة أنشطة غير مشروعة. ومع ذلك، كان مقدمو الخدمات في أغلب الأحيان يطلبون خطابًا من محام (في حالات الميراث)، أو إثبات بيع (إذا كانت الأموال متأتية من بيع ممتلكات أو أصول أخرى)، أو صورًا حديثة من قسائم صرف الرواتب (إذا ما كانت الثروة متأتية من راتب).

قلة فقط من نماذج الطلبات هي التي سألت عن قضايا الذين يتولون مناصب عمومية هامة (مثلاً، بشأن ما إذا كان العميل أو أي من أقاربه تولى منصبًا منتخبًا). ووفقًا لمقابلات مع مقدمي خدمات، فإن الغالبية تدير أسماء عملاء محتملين من خلال برمجيات مثل وورلد – تشيك أو على الأقل غوغل.

ورغم هذا المستوى من الحيطة والحذر الواجبين، فقد أكد كثير من المجيبين في مراسلاتهم وعلى مواقعهم على الشبكة العنكبوتية العالمية أن واحدًا من الأسباب الرئيسية لتشكيل شركة أو صندوق استئماني كان هو ما تطرحه من تستر وسرية. وأوصى خمسة من مقدمي الخدمات (TCSP) صراحة بهيكل يجمع بين الصندوق الاستئماني والشركة من أجل زيادة كل من السرية وحماية الأموال. وكما قال أحد مقدمي الخدمات (TCSP) الداعين لهذا الهيكل الجامع بين الصندوق الاستئماني والشركة على موقعه على الشبكة العنكبوتية العالمية،

> [يمكن للصندوق الاستئماني] أن يؤدي وظيفة المالك المستفيد عند فتح حسابات مالية: واليوم، بسبب ندبة الإرهاب العالمية إلى آخره، قامت معظم الولايات القضائية الملاذات الآمنة بتنفيذ قوانين تلزم مصارفها بالحصول على «إقرارات بملكية الانتفاع» عند إنشاء حسابات مصرفية للشركات ... إذا لم ترغب في توقيع الإقرار باعتبارك المالك المستفيد، عند إنشاء حسابات شركتك، يمكن للصندوق الاستئماني أن يؤدي وظيفة المالك المستفيد لأغراض هذه الإقرارات، ويمكن للمجلس المعين اسمًا للصندوق الاستئماني أن يوقع الإقرارات نيابة عن الصندوق.

ونوه كثير من المجيبين (بمن فيهم من استشهدنا به) صراحة إلى واجبهم في تجميع معلومات ملكية الانتفاع، وإذا لزم الأمر تسليمها، في حالة نشاط غسل الأموال.

وقد أعرب واحد وأربعون من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) عن استعدادهم لإنشاء شخصيات اعتبارية دون الحاجة إلى وثائق مؤيدة لإثبات الهوية من المالك المستفيد. وكانت عملية تشكيل شركة تتألف من طباعة الاسم المفضل والتفاصيل الأخرى للشركة (مثل، خيارات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا، وتحويل البريد والهواتف، ومطبوعات الشركة، وهلم جرا) في نموذج إلكتروني. ولهذا السبب، لن تتمكن السلطات من إجبار مقدمي الخدمات (TCSP) هؤلاء على تقديم أية معلومات بشأن المالكين المعنيين، أيًا كانت صلاحياتهم في التحقيق، لأن مقدمي الخدمات (TCSP) لم يقوموا أبدًا بتجميع معلومات في المقام الأول. والحقيقة أن اثنين من المجيبين ذكرا صراحة هذه النقطة بين مزايا خدمتهم. ولو دفع العميل لمقدم الخدمة (TCSP) مقابل خدماته، باستخدام بطاقة ائتمان لكان من الممكن لتعقب ذلك أن يوفر بعض الخيوط، لكن لن يكون من الصعب على العميل استخدام بطاقة خصم مُغْفلة مدفوعة مقدمًا – وأيًا كان الحال، فأتعاب التأسيس متواضعة تمامًا. وكخيار بديل، سيكون من الممكن بعد تشكيل شركة مغفلة باستخدام بطاقة ائتمان شخصية، التوجه إلى مقدم خدمة مختلف والحصول عليها من أجل إنشاء شركة مغفلة ثانية، باستخدام بطاقة ائتمان خاصة بشركة صادرة باسم الشركة الأولى.

٤-٣-٥- أمثلة

هذا الموقف يعزز الاستنتاج بأن المجرمين وأي شخص آخر يقصد عمدًا تخفيض «الستار الاعتباري» لن يحتاج سوى إجراء بحث عرضي نسبيًا للنفاذ بسرعة وسهولة إلى شركات وهمية مغفلة. وقبل الاطلاع على النمط العام للنتائج من المجموعتين الأولى والثانية من الاستفسارات، قد يكون من المفيد استكشاف بعض النماذج تفصيلاً.

أولاً، فلننظر إلى مقدم خدمة في الدومينكان ومقدم آخر في المملكة المتحدة. فكل من نص وتصميم موقعيهما على الشبكة العنكبوتية يوحي بترجيح استعداد هذين المقدمين لتأسيس شركات دون اشتراط أية مواد مؤيدة للحيطة والحذر الواجبين. وكلاهما لديه نموذج طلب يعتمد على الشبكة العنكبوتية تمامًا. فالعميل يقوم بإدخال الاسم المفضل للشركة، والإضافات المرغوبة، وبيانات بطاقة الائتمان. ورغم أن مقدم الخدمة من الدومينكان يعرض شركات دومينكانية فقط، فإن مقدم الخدمة من المملكة المتحدة يطرح عملية أكبر بكثير، حيث يعرض دعما للعملاء بثماني لغات. وهو يبيع شركات من سيشيل وجزر العذراء البريطانية، وكذلك من إنجلترا وويلز. وأخيرًا، يعرض مقدم الخدمة هذا شركة خاصة أوروبية جديدة مقترحة، يمكن إعادة توطين مقر عملها في أية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. ولا يرد في أي مكان طوال عملية الطلب على موقعي مقدمي الخدمة على الشبكة العنكبوتية، أي ذكر لضرورة تقديم أي مستندات مؤيدة – ويتضح تمامًا من السياق الكامل للموقعين أن أي شيء من هذا القبيل لم يكن مطلوبًا فعلاً. وكان مقدمو الخدمة هؤلاء من بين أرخصهم في العينة، إذ كانوا يعرضون شركات وهمية مغفلة (أي: لا توجد أية معلومات عن ملكية الانتفاع محفوظة في ملفات، ومساهمون وأعضاء مجلس إدارة معينون اسميًا) مقابل ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ دولار أمريكي.

والنموذج التالي هو الأوضح من حيث عرض شركات مغفلة (وصناديق استئمانية). وهذا النموذج غير عادي في أنه يبرز في استفسارات أخري، بما يمكننا من وضع نموذج أعمالها في سياق أوسع. والمراسلة التالية المتبادلة بالبريد الإلكتروني مع مقدم الخدمة المؤسس في الولايات المتحدة وله مكتب فرعي في جزر الباهاما واضحة بما يكفي:

الشكل ٤-٦ اشتراط تقديم وثائق إثبات الهوية عند تشكيل الشركات (عينات مأخوذة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

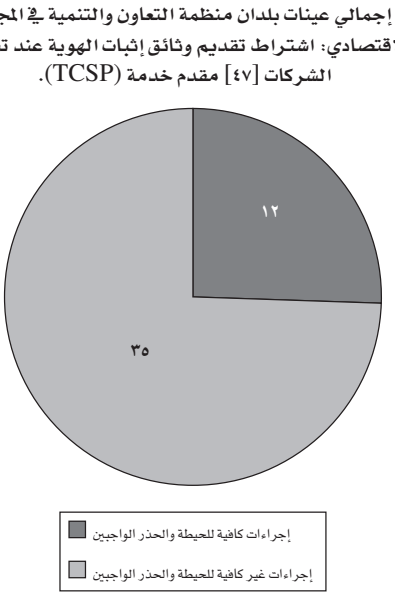

المصدر: تصوير المؤلفين.

العميل: *هل يمكنكم تزويدنا بتوجيه بشأن المستندات المطلوبة لإنشاء شركة أو صندوق استئماني ولفتح حساب مصرفي في نيفيس أو أية ولاية قضائية مناسبة؟*

مقدم الخدمات: *ليس مطلوبًا تقديم أية مستندات لتشكيل شركة أو استئمان في المراكز المالية الحرة. ولفتح حساب مصرفي في هذه المراكز مطلوب منك تقديم صورة وثيقة إثبات الهوية (مثل رخصة أو جواز سفر) وصورة من فاتورة أو بيان حديث (مثل فاتورة اشتراك في تلفزيون كابل، أو فاتورة كهرباء، أو كشف حساب مصرفي، إلخ) تبين اسمك وعنوانك.*

ويؤكد الموقع الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية العالمية لمقدم الخدمة أن وثائق إثبات الهوية لتشكيل شركات (وصناديق استئمانية) غير مطلوبة. ويذكر الموقع أيضًا رغم ذلك، أنه يلزم لفتح حساب مصرفي تقديم حزمة معيارية من وثائق إثبات الهوية. وبهذه الطريقة، يمكن للعملاء تشكيل شركات مقرها في بيليز (١٥٠٠ دولار أمريكي)، وفي جزر العذراء البريطانية (١٩٥٠ دولارًا أمريكيًا)، وفي نيفيس (١٨٥٠ دولارًا أمريكيًا)، وفي بنما (١٩٥٠ دولارًا أمريكيًا)، وفي سيشيل (١٦٥٠ دولارًا أمريكيًا)، بالإضافة إلى إنشاء صندوق استئماني في جزر البهاما (١٠٠٠ دولار أمريكي). ولا يستطيع مقدم الخدمة معرفة من تؤسس لحسابهم الشركات، وأي طلب من جهات إنفاذ القانون لن يسفر عن معلومات عن المالك المستفيد المعني؛ لأن مثل هذه المعلومات لم يُجمع.

ويمكننا وضع مقدم الخدمة هذا في سياق أوسع. وقد شهد أمام اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات

الشكل ٤-٧ اشتراط تقديم وثائق إثبات الهوية عند تشكيل شركات (بلدان أخرى)

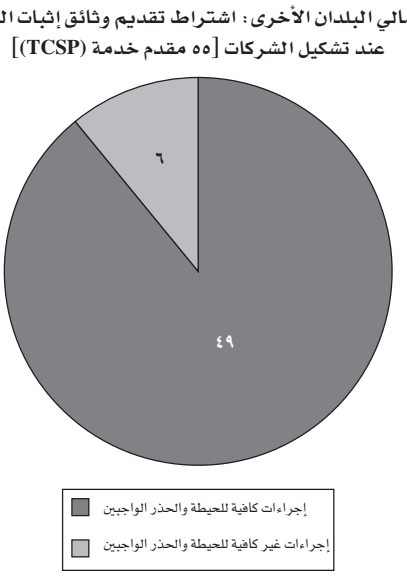

المصدر: تصوير المؤلفين.

بمجلسي الشيوخ الأمريكي – وهي إلى حد كبير عملية رجل واحد – وهذه الشهادات أدرجت لاحقًا في تقرير ٢٠٠٦، «وحالات إساءة استخدام الملاذات الضريبية: المُمكِّنون، والأدوات، والسرية». ووفقًا لذلك التقرير، قام مقدم الخدمة هذا، على مدار السنوات الست الماضية بإنشاء هياكل في المراكز المالية الحرة لأكثر من ٩٠٠ عميل فردي، معظمهم من الولايات المتحدة، وجميعهم عن طريق البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية العالمية. وقد استخدمت هذه الهياكل أساسًا لأغراض حماية الأموال، وإن كان التقرير يعطي لمحات قوية بأن بعض العملاء استخدموها للتهرب من التزاماتهم الضريبية. ووفقًا للتقرير، «حقق النشاط مبلغًا إجماليًا بلغ عدة مئات الآلاف من الدولارات بهذه الطريقة في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤». وتأكيدًا للأدلة التي برزت أثناء المقابلات الشخصية على أهمية الشبكات لمقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، اعتمد مقدم الخدمة هذا على أطراف أخرى في مختلف ولايات المراكز المالية الحرة القضائية للقيام بأدوار الوصي وحامي الاستئمان، ورئيس مجلس إدارة الشركات.

ومن الملاحظ أن مقدم الخدمة أكد في مراسلة بالبريد الإلكتروني في ٢٠١٠ أن إجراءاته للحيطة والحذر الواجبين في تشكيل الشركات (أو عدم وجودها) لم تتغير منذ ٢٠٠٥. ورغم أن وثائق إثبات الهوية، والمرجع المصرفي، وإثبات العنوان كانت مطلوبة لكل مصارف المراكز المالية الحرة، بالنسبة للشركات أو الصناديق الاستئمانية. وقام مقدم الخدمة بعرض خدماته إلى أي شخص – فيما عدا من تطوع بالمعلومات بأنهم يعملون في نشاط المصنفات الإباحية أو قادمين من جمهورية إيران الإسلامية أو كوبا.

الشكل ٤-٨ اشتراط تقديم وثائق إثبات الهوية عند تشكيل شركة (على مستوى العالم)

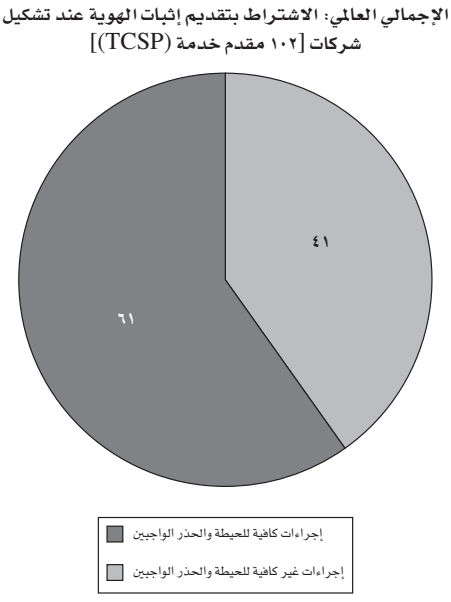

المصدر: تصوير المؤلفين.

٤-٣-٦- الأنماط الشائعة

يتمثل النمط الذي يبرز في أجلى صورة في بياناتنا في أن مقدمي الخدمات (TCSP) من عينة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (الشكل ٤-٦) لا تُجري الحيطة والحذر الواجبين إلى ذات المدى الذي يجري في بلدان أخرى (الشكل ٤-٧). وبينما أجرى ٤٧ من بين ٥٣ مقدم خدمة من هذه المجموعة الأخيرة قاموا بإجراءات سليمة للحيطة والحذر الواجبين، فمنهم ١٢ فقط من بين ٤٧ قاموا بذلك في عينة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد سبقت مناقشة بعض النماذج المحددة أعلاه فيما يتعلق بقضية شركة أندريه باسكال إنتربرايزيس (انظر الإطار ٣-٦). وشركة بي سي بي كونسوليديتد إنتربرايزيس (انظر الإطار ٣-١٤).

كانت النتائج الإيجابية عن إثبات الهوية مرتفعة بين هؤلاء المقدمين للخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات من ولايات قضائية عرَّفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كملاذات ضريبية في ٢٠٠٠ في إطار مبادرتها للمنافسة الضريبية الضارة (انظر الشكل ٤-٧). وقد صورت هذه الولايات القضائية على أنها تكشف سرية الشركات، وتخضع عامة لدرجة متدنية من التنظيم. وتثبت نتائج الدراستين العكس تحديدًا، أي أن مقدمي الخدمات (TCSP) من تلك الملاذات الضريبية لديهم معايير في شفافية الشركات، على الأقل في مرحلة تشكيل الشركات أعلى عن هؤلاء في البلدان الأخرى. ورغم أن العينة أضأل من أن تسمح بنتائج قوية، فإن النتائج لا تؤيد الافتراض (المعقول) بوجود علاقة بين ثروة البلد وصرامة ممارسات «اعرف عميلك» وأن

الامتثال هو إلى حد كبير مسألة قدرة وموارد وليس مسألة إرادة.[٦٨]

وكان أسوأ مؤدٍ من بين البلدان محل الاستعراض هو الولايات المتحدة. ومن بين ٢٧ مقدم خدمة (TCSP) تحت ولاية الولايات المتحدة ردوا ردًا صحيحًا، قال ٣ فقط بأنهم طلبوا أي شكل من أشكال وثائق إثبات الهوية، بينما كان غيرهم (٢٤) مستعدين لتشكيل شركات دون إجراء أي حيطة وحذر واجبين أيًا كان. ورغم أن غالبية مقدمي الخدمات أشاروا أن غير المقيمين كان يتعين عليهم الحصول على رقم تعريف لصاحب العمل (EIN)، فإن النماذج ذات الصلة بذلك مرة أخرى لم تطلب أي إثبات للهوية. وعلاوةً على ذلك، عرض بعض مقدمي الخدمات (TCSP) في ويومينج (Wyoming) ونيفادا فعلاً استخدام أرقامهم الخاصة للضمان الاجتماعي لإعفاء العملاء من ضرورة الحصول على الرقم التعريفي لصاحب العمل (EIN). ويؤيد هذا الحكم بقوة عدد من تقارير الحكومة الأمريكية،[٦٩] وبيانات حديثة من اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات بمجلس الشيوخ الأمريكي. وقد لاحظ رئيس اللجنة الفرعية السيناتور كارل ليفين خاصة في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩ أن «ولاياتنا الخمسين تشكل نحو مليوني شركة كل عام، وتقوم بذلك، في كل الحالات تقريبًا، دون الحصول على أسماء الأشخاص اللذين يسيطرون على تلك الشركات أو يستفيدون منها.»[٧٠]

يعتبر الظهور الضعيف مقلقًا بوجه خاص بالنظر إلى ضخامة عدد الكيانات القانونية المشكلة في الولايات المتحدة كل عام – أكثر بنحو ١٠ مرات من جميع ولايات الملاذات الضريبية القضائية الإحدى والأربعين مجتمعة. ونظرًا لقلة المعلومات التي يتم تقديمها عن الشركات بالولايات المتحدة، من المستحيل تحديد كم منها شركات وهمية وشركات غير عاملة، إلا أن هيئات إنفاذ القانون الأمريكية أشارت بصورة متسقة إلى أن العدد صار مرتفعًا بما يكفي لإثارة مخاوف خطيرة.[٧١] وتبين من مقابلاتنا مع مقدمي هذه الخدمات ومن الإعلانات، أن الشركات الوهمية الأمريكية تعتبر خيارًا شائعًا بين غير المقيمين بالولايات المتحدة.

من الممكن أن تنحرف الصورة الإيجابية لبلدان طلب فيها مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) معلومات إضافية عن العميل بسبب ما سماه البعض «رقصة الامتثال» – وهي مَيْل لدى الشركات لكيل المديح نفاقًا لكل تنظيم جديد يصدر، مع عدم القبول حقيقة بالمبرر المنطقي الكامن وراءه. ولو تفاعلنا بصورة أعمق مع مقدمي الخدمات المتوافقين (TCSP) في الظاهر، ربما اتضح لنا بسرعة تحريف الحقائق على هذا النحو، ولربما اكتشفنا مثلاً، طرق إنشاء كيان اعتباري بصورة مغفلة. ولا نعلم ذلك لأن مثل هذه الفحوصات

٦٨- من المعترف به أن حجم العينة – سواءً من حيث أعضاء مقدم الخدمة (TCSP) والبلدان محل العينة- لا يسمح بالتوصل إلى أية نتائج بشأن الامتثال داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل. وتؤكد هذه الخلاصة دراسة قيد النشر من إعداد أكاديميين من جامعات برجهام يانج وجريفيث لأكثر من ٣٥٠٠ مقدم خدمات للشركات. ونشير إلى الملحق «ب» لمزيد من المناقشة للطريقة المتبعة.

٦٩- "Company Formations: Minimal Ownership Information is Collected and Available" (Government Accountability Office, Washington, DC, 2006); "The Role of Domestic Shell Companies in Financial Crime and Money Laundering" (Financial Crimes Enforcement Network, Washington, DC, 2006); see also "Money Laundering Threat Assessment" (Money Laundering Threat Assessment Group, Washington, DC, 2005).

٧٠- "Statement of Sen. Carl Levin, D-Mich., on Business Formation and Financial Crime: Finding a Legislative Solution," November 5, 2009, متاح على http://levin.senate.gov/newsroom/speeches/speech/statement-of-sen-carl-levin-d-mich-on-business-formation-and-financial-crime-finding-a-legislativesolution/?section=alltypes (آخر زيارة للموقع في ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١١)

٧١- انظر على وجه الخصوص: "The Role of Domestic Shell Companies in Financial Crime and Money Laundering" (Financial Crimes Enforcement Network, Washington, DC, 2006). وانظر أيضا "Money Laundering Threat Assessment" (Money Laundering Threat Assessment Group, Washington, DC, 2005).

كانت خارج نطاق هذا المشروع. ورغم ذلك، فما يمكننا التأكد منه هو أن العكس ليس صحيحًا. ولأن مقدمي الخدمات (TCSP) ليس لديهم مبرر للادعاء بعدم الامتثال، بينما هم متوافقون سرًا، فإن ما نراه من المستوى المتدني من الامتثال من جانب مقدمي الخدمات (TCSP) في بعض البلدان، إنما يعكس بالتأكيد الموقف بدقة.

٤-٣-٧- عقبات أمام تقديم مقدمي الخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات للمعلومات

وافق جميع المحققين الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة على أن أي مقدم خدمات (TCSP) يؤسس كيانا اعتباريًا - لصالح عميل (أو يديره أو يؤدي أي دور آخر فيه) يكون في مركز جيد يسمح له بالحصول على معلومات ذات صلة عن هيكل الملكية والسيطرة (على الأقل في وقت إنشاء الكيان الاعتباري). ونتيجة لذلك، فلا يوجد سوى عذر قليل لعدم دقة المعلومات. وغالبًا ما تنظر هيئات إنفاذ القانون إلى قطاع مقدمي الخدمات (TCSP) بدرجة من الريبة رغم ذلك. وفي كثير من القضايا الجنائية ينحو المحققون إلى اعتبار مقدمي الخدمات (TCSP) ليسوا كمقدمي خدمات محايدين، بل على الأقل كمهملين في أداء إجراءاتهم للحيطة والحذر الواجبين، أو في أسوأ الأحوال متواطئين في سلوك إجرامي. ومن الواضح في الوقت ذاته أن المحققين لا يتوافر لديهم دائمًا فهم كافٍ للمبرر المنطقي الكامن وراء كثير من الإفشاءات التي تتضمن كيانات اعتبارية في عدة دول تؤدي أغراضًا مشروعة.

حصانة المحامي إزاء موكله

وبدون تباين، فقد ذكر تقريبًا كل من قابلناهم من المحققين لأجل هذه الدراسة أن إحدى العقبات أمام الحصول على معلومات من مقدمي الخدمات (TCSP) كانت حصانة المحامي إزاء موكله (الحصانة المهنية القانونية). وتفرض طبيعة العلاقة بين المحامي (مثل محامي الإجراءات أو المحامي التحضيري)، أو المحامي الموكَّل، أو *المحامي العادي*) واجب الحفاظ على السرية من جانب المحامي فيما يتعلق بموكله. وهذا من شأنه أن يشجع على الإفصاح الكامل عن المعلومات، دون خوف إفشائها إلى أطراف خارجيين. وتتجذر فكرة حصانة المحامي إزاء موكله في الحق الأساسي في التشاور، والحق في محاكمة عادلة، الذي يتمتع المدعي عليه بموجبه بالحق في التمثيل القانوني من قبل محام. ورغم تباين النطاق المحدد لهذه الحصانة من بلد إلى آخر (تنطبق هذه الحصانة في بعض البلدان أيضًا علىٰ العلاقة بين *الخبير المسئول* أو بين الموثِّق وموكله)، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا بين السلطات في معظم البلدان على أن هذه الحصانة ينبغي ألا تسري عندما يؤدي المحامي فقط خدمات فحص استئمانية للموكل.

وللتغلب على حصانة المحامي إزاء موكله، غالبًا ما يلزم تأسيس إجراءات قضائية. ففي كندا مثلاً، يشترط إجراء جلسة للحصانة يقوم فيها القاضي بمراجعة كل ورقة قبل تسليمها للشرطة؛ وفي الولايات المتحدة يتوجب رفع قضية لفحص ظاهر الأوراق، لو اشتبه في إساءة استخدام المحامي للحصانة. ولهذا السبب، ذكر محققون أنه كان عليهم الترجيح بدقة بين مزايا المعلومات التي قد تكون لدى المحامي على ضوء المخاطرة بأن يفشوا أسرار موكلهم للغير.

وأفاد محققون آخرون أنه، في حالة التذرع بالحصانة من أجل إحباط هيئات إنفاذ القانون، غالبًا ما يتوقف تقفي الأثر الاستقصائي. ففي البرازيل، حتى لو تمكن المحقق من العثور على مقدم خدمات صناديق الاستئمان

والشركات (TCSP)، الذي شكل الكيان الاعتباري، فغالبًا ما يكون مقدم الخدمات ذلك قد باع الشركة إلى مكتب محاماة، ويتذرع عندها بالحصانة لكي يتفادى الإفصاح عن اسم الشخص الذي اشترى الشركة. وفي ألمانيا، في حالة إذا ما طالب محام يتصرف نيابة عن كيان اعتباري ذي غرض خاص بالحصانة إزاء معلومات تتعلق بكيان ما، قام المحقق بتأسيس إجراءات قضائية لإعلان الإعسار تجاه الكيان، وتمكن من استرجاع المستندات المفرج عنها من المصفى. وفي إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص، عندما يثور شك في قيام أحد المحامين بتشكيل صندوق استئماني، وكان يحتفظ بصك أو معلومات هذا الصندوق في مكاتبه، يجب على المحقق استصدار أمر تفتيش، لكن محامي الإجراءات غالبًا ما يتذرع بالحصانة، وبذلك يجبر هيئة إنفاذ القانون على اللجوء للمحكمة. ومرة أخرى، ينبغي على المحققين أن يحددوا ما إذا الأمر يستحق تخصيص موارد للدفاع ضد ادعاء الحصانة، خاصة في الحالات التي لا يكونون فيها متأكدين تماما مما يبحثون عنه.

إن المحامين الذين يتصفون بمختلف الصفات، ويشتغلون في أي أنشطة معاملات معينة نيابة عن موكليهم، يكونون في مركز جيد يسمح لهم بالحصول على معلومات متعلقة بهيكل الملكية والسيطرة على الكيان الاعتباري.[٧٢] ولهذا السبب، أخضعت مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) المحامين وغيرهم من المهنيين القانونيين لالتزامات الحيطة والحذر الواجبين عند أدائهم خدمات معينة (التوصية ١٢)، وعندما يواجهون أمرًا مشبوهًا أثناء تقديم خدماتهم (المحددة بوضوح)، بالإبلاغ عن أية معاملات مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية. ورغم ذلك، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها في ظروف تخضع لحصانة المحامي إزاء موكله لا تخضع للالتزامات الإبلاغ ذاتها.

وقد نفذت البلدان هذا الالتزام بدرجات متنوعة، إلا أن الالتزام يعتبر متدنيًا في العموم (انظر الملحق «أ»). ولعل الالتزام بالإبلاغ الأوسع تناولاً بالمناقشة هو الالتزام المنصوص عليه في توجيه الاتحاد الأوروبي الثالث بشأن غسل الأموال، الذي يلزم المهنيين القانونيين المستقلين بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عند تنفيذ المعاملات لموكليهم. وتشمل هذه المعاملات، من بين أمور أخرى، إنشاء، أو تشغيل، أو إدارة صناديق استئمانية أو شركات، أو ما شابهها من هياكل.

ويعفي التوجيه تلك الفئات من المهن من الإبلاغ فيما يتعلق بالمعلومات التي يتلقونها أو يحصلون عليها بشأن أحد موكليهم، أثناء استيثاقهم من المركز القانوني لموكليهم، أو أدائهم واجبهم في الدفاع عن ذلك الموكل أو تمثيله في الإجراءات القضائية، أو بشأنها، بما في ذلك المشورة بشأن تأسيس أو تفادي الإجراءات، سواءً كانت مثل هذه المعلومات قد استلمت أو تم الحصول عليها قبل هذه الإجراءات أو أثنائها أو بعدها.

ولأن عديدًا من نقابات المحامين اعتبرت الالتزام بالإبلاغ تعديًا على الحق في محاكمة عادلة، وأن الإعفاء ليس واسعًا بما يكفي، فقد أقامت دعوى قضائية أمام محكمة العدل الأوروبية (ECJ) ضد المجلس الأوروبي. وفي حكم مهم،[٧٣] أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمًا ضدهم، ورد فيه ما يلي:

٧٢- كتاب العدل أو الموثقون والمهنيون القانونيون، انظر Third EU Directive (Directive 2005/ 60/ EC of the European Parliament and of the Council of October 26, 2005, on the prevention of the use of the financial system for the purpose of money laundering and terrorist financing), and FATF, "RBA Guidance for Legal Professionals" (October23,2008), available at: http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/5/58/41584211.pdf.

٧٣- انظر محكمة العدل الأوروبية، قضية رقم: C-305/05, *Ordre des barreaux francophones et germanophones and Others v Conseil des ministres*, judgment of 26 June 2007، متاح على الموقع التالي: http://eur-lex.europa.eu/

تسليمًا بأن ما ينطوي عليه الحق في محاكمة عادلة من اشتراطات يفترض مسبقًا، حسب تعريفه، وجود صلة بالإجراءات القضائية، ونظرًا لأن [الإعفاء الوارد أعلاه] يعفي المحامين، في الأحوال التي تتسم فيها أنشطتهم بمثل هذه الصلة، من التزامات المعلومات والتعاون التزام (STR) والالتزام بتقديم المعلومات عند طلبها من السلطات]، فإن تلك الاشتراطات واجبة الاحترام.

إدخال المحامين ضمن إطار مكافحة غسل الأموال

من بين الحجج المثارة ضد إدخال المحامين أو غيرهم من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) ضمن إطار مكافحة غسل الأموال أن المحامين أو مقدمي الخدمات (TCSP) عندما ييسرون سلوكًا إجراميًا، فإنهم نادرًا ما يفعلون ذلك دون علم. وفي تلك الظروف، ما هي الحكمة من فرض التزام بالإبلاغ عن معاملات مشبوهة؟ فمن غير المرجح أنهم سيبلغون عن أي شيء. ومن واقع استعراض القضايا في هذه الدراسة، كان من الصعب التحقق مما إذا كان مقدمو الخدمة (TCSP) متورطين عن علم في أنشطة غسل الأموال. وفي بعض القضايا تم التحقيق معهم ومحاكمتهم؛ وفي قضايا كثيرة لم يحدث ذلك. واعتبر المحققون أن مقدمي الخدمات (TCSP) أميل من عدمه إلى التواطؤ، لكنهم أشاروا إلى أن ذلك لم يكن يعني بالضرورة أنهم سيحققون معهم أو يحاكمونهم. وغالبًا ما كان عبء الإثبات مفرطًا بأكثر مما ينبغي، وكان المحققون يؤثرون بذل جهودهم في استهداف المرتكبين الأصليين، وليس الميسرين. وفي بضع قضايا، اعتبر مقدمو الخدمات (TCSP) المتورطون أبرياء. وبناءً على آراء المحققين، ومع مراعاة درجة تورط مقدمي الخدمات (TCSP) مع موكلهم، فإنه من القابل للجدل أن مقدم الخدمات (TCSP) غالبًا ما يكون متورطًا إما عن علم أو على الأقل مغمض العينين عمدًا عن السلوك الإجرامي الذي يقوم بتيسيره. وخلافًا للمصرف، حيث يتم تجهيز المعاملات آليًا دون تدخل بشري (ما لم يتم انتقاؤها من قبل نظام المصرف من أجل رصد المعاملات المشبوهة)، يقدم مقدمو الخدمات (TCSP) خدمات عادة ما تتطلب *بالفعل* مثل هذا التدخل البشري، حتى لو كانت بعيدة أو هامشية.

ورغم ذلك، فإن التورط (إلى درجة أكبر أو أقل أو مجرد إغماض العين عمدًا) لا يعني أن الإدماج ضمن إطار غسل الأموال لا معنى له. أولاً، إن أقلية من مقدمي الخدمات (TCSP) هي التي ستتورط وهم أبرياء وقد يقدمون تقريرًا لو اعتبروا معاملة ما مشبوهة. وذلك قد يكون مصدرًا قيمًا للمعلومات، ويجوز معاقبة المحامين وغيرهم من مقدمي هذه الخدمات الذين يثبت تواطؤهم على امتناعهم عن الإبلاغ. ومع ذلك، فالأهم من هذا أن الإدماج ضمن إطار مكافحة غسل الأموال ينطوي على أكثر من مجرد الالتزام بالإبلاغ. والأمر يتعلق أولاً وقبل كل شيء، بإجراء الحيطة والحذر الواجبين السليمين قبل الدخول في علاقة أعمال. وذلك يعني أن المحامين أو غيرهم من مقدمي الخدمات (TCSP) الذين ثبت تورطهم في مخطط لغسل الأموال أو الفساد لن يتمكنوا بعد ذلك من الادعاء، مع الإفلات من العقاب، بعدم علمهم بما كان يجري. ولم يعد إغماض العينين عمدًا خيارًا أمام المحامي أو مقدم الخدمات (TCSP) الراغب في الظهور على خلاف الحقيقة.

والمؤكد أن القضايا التي عوقب فيها مقدمو الخدمات على امتناعهم عن متابعة التزاماتهم بالحيطة والحذر الواجبين كانت غير متكررة، لكنها فعالة في التشجيع على الامتثال. وفي إحدى القضايا،[٧٤] حكمت إحدى

LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:62005J0305:EN:HTML.

٧٤- قضية بيل ضد المدعي العام، ٢٧ يناير/كانون ثان ٢٠٠٦، (61 JLR 2006).

محاكم الاستئناف في جيرزي لصالح المدعي العام بأن حالة وحيدة قابلة للإثبات أخفق فيها أحد مقدمي هذه الخدمات في التقييد بمعايير الحيطة والحذر الواجبين،[٧٥] تستوفي معايير المحاكمة بموجب قوانين الولاية القضائية لمكافحة غسل الأموال.[٧٦]

وفي ٨ مايو/آيار صدر حكم خاص من (محكمة *لكسومبورغ الخاصة*، برقم: ١٥٠٧/ ٢٠٠٦) من قبل محكمة *لكسومبورغ الجزئية، الغرفة السادسة عشرة*، حيث تم فرض غرامات مالية على أحد المحامين لامتناعه عن أداء التزامات الحيطة والحذر الواجبين من أجل رصد المالك المستفيد لعملاء من الهيئات الاعتبارية.[٧٧] وقد بعث الحكم رسالة قوية، لأن موكلي المحامي لم يثبت حتى انخراطهم في غسل أموال - بل كان خرقهم لالتزامات الحيطة والحذر الواجبين في ذاته كافيًا للإدانة.

٤-٤- المؤسسات المالية

أنشئ كثير من الكيانات الاعتبارية التي استخدمت في غسل الأموال لغرض وحيد هو توفير وسيلة نفاذ مجهولة إلى مؤسسات مالية. ويعتبر تقديم المؤسسات المالية خدمات قد تستخدم في تلقي عوائد غير مشروعة من الفساد، أو الاحتفاظ بها، أو نقلها، جزءًا حرجًا من عملية الغسل. وكل القضايا التي تم استعراضها تقريبًا تضمنت أصولاً محفوظة لدى مصارف: فغسل عوائد الفساد يصير مستحيلاً تقريبًا دون الاستفادة مما تقدمه المصارف من خدمات. ورغم أن غاسلي الأموال يمكنهم إنشاء كيانات وترتيبات قانونية للإيجار بحقيقة مزيفة، فإن تدفقات الأموال لا تكذب. وكما قال أحد قضاة التحقيق، فإن «تحويلات الأموال من خلال الجهاز المصرفي تترك دائمًا بصمات لا يمكن التلاعب فيها. وتشكل هذه التحويلات العمود الفقري لأي تحقيق في الجريمة الاقتصادية». وتكون المؤسسات المالية في مركز جيد على الخصوص يسمح لها بمعرفة ما يجري حقيقة.

٤-٤-١- *المعلومات التي تم تجميعها*

ظلت المؤسسات المالية، في كثير من الاقتصادات الصناعية، خاضعة لالتزامات الامتثال لمكافحة غسل الأموال بعضًا من الوقت. ويشمل هذا الحيطة والحذر الواجبين للعميل واشتراطات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وقد لاحظ المحققون ممن قابلناهم لهذه الدراسة، أنه، عبر العقد الماضي، تحسنت نوعية المعلومات التي أمكن الحصول عليها من المصارف في سياق التحقيقات الجنائية.

٧٥- الامتناع عن الامتثال للمادة ٢ (١) من الأمر المتعلق بغسل الأموال (جيرزي) للعام ١٩٩٩، خلافًا للمادة ٣٧ (٤) من قانون عوائد الجريمة (جيرزي) للعام ١٩٩٩.

٧٦- «الخدمات المالية- صون إجراءات مكافحة غسل الأموال- المخالفة- المخالفة الوحيدة من قبل مقدم الخدمات المالية للشرط الوارد في الأمر المتعلق بغسل الأموال (جيرزي) للعام ١٩٩٩، والمادة ٢ (١) (أ) بصون الإجراءات قد يشكل فعلا مجرما بموجب قانون عوائد الجريمة (جيرزي) للعام ١٩٩٩- الامتناع لا يشترط أن يكون شاملا للمنظومة- «الصون» يشترط إرساء الإجراءات، والحفاظ عليها في حالة تشغيل سليمة من أجل الحيلولة دون غسل الأموال، وقتما تشكل علاقة أعمال أو تنفذ معاملة مرة واحدة». (http://www.jerseylaw.je/Judgments/JerseyLawReports/Display.aspx?Cases/JLR2006/ JLR060061.htm)

٧٧- ارتأت محكمة لوكسمبورغ الجزئية- (الغرفة السادسة عشرة)، في القضية الجنائية ضد المحامي، الذي قدم خدمات عناوين مقار أعمال لكيانات اعتبارية، أن العقوبة على خرق الالتزامات المفروضة بموجب القانون المؤرخ ١٢ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٤، لا تشترط إثبات أن يكون الكيان الاعتباري الممنوح مقرًا للأعمال متورطًا بالفعل في عملية غسل أموال». http://www.antimoneylaundering.org/europe/luxembourg.aspx
منتدى مكافحة غسل الأموال لرابطة المحامين الدولية، لكسمبورغ (آخر زيارة للموقع في ١٦ أغسطس/ آب ٢٠١١).

وعادة ما تشمل معلومات الكيانات الاعتبارية التي تسجلها المؤسسات المالية توليفة مما يلي:

- ***في جميع الحالات تقريبًا:*** فحص بصري لصور طبق الأصل أو صور معتمدة أو موثقة من وثائق تحقيق الهوية، يمكن نسخها أو فحصها على قائمة مراجعة باعتبارها معززة ثم حفظها في ملف العميل.
- ***في جميع الحالات تقريبًا:*** عنوان عيني لحساب العميل، يستخدم في إرسال الإشعارات، يتم التأكد منه بطرق متنوعة، مثل إرسال خطابات بالبريد، أو التفتيش الميداني.
- ***في جميع الحالات تقريبًا:*** فحص بصري لصور طبق الأصل أو صور معتمدة أو موثقة من المستندات التي تمنح الفرد صفة تمثيل الكيان الاعتباري أي العميل (مثل، عقد، أو توكيل رسمي، أو مستند تنظيمي يعين الطرف المعني عضوًا أو رئيسًا لمجلس الإدارة، أو وكيل تنفيذي للشركة، أو صك استئمان يعين الشخص وصيًا... وهلم جرا).
- ***غالبًا:*** الشخص الطبيعي الذي يمتلك أكثر من نسبة مئوية معينة من النصيب الشرعي (أي: المالك المستفيد الرسمي).
- ***أحيانًا:*** بيانات الأشخاص الذين يكونون مختلف الأطراف الأخرى ممن لهم علاقة مهمة بالكيان الاعتباري من حيث الملكية والسيطرة (مثل الأسماء، وبطاقات إثبات الهوية، وعناوين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة).
- ***أحيانًا:*** سجلات (محاضر) اجتماع، تطلب أثناء فتح الحساب أو أعمال الحساب العادية (بما في ذلك الحاضرون).
- ***أحيانًا:*** سجل جيد التوثيق للامتثال، يدلل على المعرفة بالعميل، وفقًا لمعيار قوي يطبق بشكل موحد، يتضمن عادة مراجعة الأسماء، ومتابعة المعاملات، وتحليل الاتجاهات.
- ***أحيانًا:*** المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة للتحقق من المعلومات المقدمة من العملاء. وقد تشمل هذه المصادر ما يتصل بذلك من بيانات المسجل الخاصة بالولاية القضائية، والمواقع الإلكترونية النظامية على الشبكة العنكبوتية العالمية، والتصنيفات الائتمانية، وخدمات تجميع البحث على الشبكة العنكبوتية التي تتبع البحث على الإنترنت عن أسماء المنظمة وما يتصل بها من أشخاص.
- ***نادرًا:*** هوية المالك المستفيد على أساس موضوعي (إن كان أي شخص يمتلك أكثر من نسبة مئوية معينة من حقوق الملكية، يعتبر في كثير من المواقف المشروعة، المالك المستفيد على أساس موضوعي).

٤-٤-٢- نقاط القوة والضعف في البيانات المجمعة

رغم أن المشاركين في دراستنا يحبذون عمومًا رصد أي مالك مستفيد رسمي (أي: بناء على نسبة مئوية من ملكية الأسهم) إلا أن مسئولي متابعة الامتثال أشاروا إلى أن ذلك قد يكون منطقيًا على أساس الحساسية للمخاطر. وكثير مما يبذلونه من وقت وجهد في إجراء الحيطة والحذر الواجبين إنما ينصب على حسابات العملاء التي تخرج بشكل واضح عن نطاق مخاطر غسل الأموال، لكنها تتطلب الحيطة والحذر الواجبين حتى «تكون الأعمال الورقية سليمة». وفي الموقف المعاكس، عندما تكون هناك مخاطرة واضحة ذات مغزى بحدوث نشاط لغسل الأموال، فإن التوقف عند العقبة الدنيا لا يعتبر خيارًا يستحق الدفاع عنه. وكلما بلغت نسبة ملكية

الأسهم بالشركة ٢٥ في المائة واقتضى الأمر إصدار تقارير عن ملكية الانتفاع، سيقوم كل من يرغب في تفادي الإفصاح بإدراج خمسة مساهمين كل منهم يمتلك ٢٠ في المائة من الأسهم. وفي الحالات التي تكون فيها العتبة أو الحد الأدنى ٢٠ في المائة، سيقومون باستخدام ستة مساهمين كل منهم يمتلك ١٦,٧ في المائة من الأسهم. وسيتم دائمًا استخدام الملكية غير المباشرة لضمان إمكانية هزيمة أي نظام مقيس كميًا لملكية الانتفاع من قبل الأطراف الأعلى مخاطر من الجميع، أي من يفكرون في إخفاء ملكيتهم وسيطرتهم.

وفي إحدى الولايات القضائية، حيث لا تلزم المصارف فيها بموجب القانون أو بالتوجيهات برصد المالك المستفيد للعميل، فإنهم عادة لا يتطوعون بفعل ذلك، حتى لو لم تفعل مؤسستهم ذلك في دول أخرى يفرض فيها مثل هذا الالتزام.[٧٨]

وفي مسألة إثبات ملكية الانتفاع، تكرر ذكر عامل واحد من جانب المشاركين باعتباره لا يلقى اهتمامًا كافيًا – ألا وهو السيطرة على الكيان الاعتباري. ومن المرجح أن يؤدي نقص الفرز والفحص لرؤساء مجالس الإدارة، والمسئولين، والمخولين بالتوقيع (من يسيطرون يوميًا على الكيان الاعتباري أو حساباته) أن يؤدي إلى خلق بقع سوداء في تدابير الحيطة والحذر الواجبين، خاصة عندما يكون بعض من هؤلاء الأطراف كيانات اعتبارية وليسوا أشخاصًا طبيعيين. وإذا تعلمت من التجربة، صارت المصارف الآن تشترط فرز إجراءات الحيطة والحذر الواجبين عن العملاء فيما يتعلق بكل المخولين بالتوقيع عن الحساب (أو تشترط أن يكون المخول بالتوقيع جزءًا من الهيكل المعلن للملكية والسيطرة الذي قام المصرف بالفعل بفرزه).

وربما يتصل بنقص الاهتمام بالسيطرة أن الغالبية العظمى من المشاركين أشاروا إلى أن المرة الأولى التي راجعوا فيها ما إذا كان الشخص الطبيعي الذي يسعى إلى الدخول في علاقة تجارية معهم يتصرف نيابة عن شخص آخر، كانت في تلك الحالات التي كان يتوفر لديهم الشك في الاعتقاد بأن ذلك كان هو الحال.[٧٩] ولم يكن ذلك جزءًا لا يتجزأ من السؤال المبدئي المطروح على العميل المرتقب. وأشار مسئول متابعة الامتثال إلى أن المخالفات الجسيمة بوجه خاص «لنص القانون وليس روحه»، التي تُضعف جهودَ مكافحة غسل الأموال، تنشأ عندما يسمح للمصارف بموجب القانون باعتبار شخص ما (لكل المقاصد والأغراض) المالك المستفيد، عندما يكون معروفًا بأنه مجرد معين اسمًا.

وقد رصدت عيوب جديرة بالملاحظة في عمليات إثبات الهوية والتحقق، عند الاعتماد المفرط على بيانات يحتفظ بها سجل الشركة الخاضعة للإسناد الترافقي على ضوء بيانات معتمدة ذاتيًا مقدمة من العملاء. ويتمخض هذا الموقف عن تأثير سيئ الطابع يتمثل في مراجعة كلمة العميل كما قُدمَت للمؤسسة المالية في مقابل كلمة العميل كما قدمت لسجل الشركة. وهذا الفارق دفع أحد مسئولي متابعة الامتثال من مؤسسة دولية، عند مناقشة المشكلة المتكررة المتمثلة في عدم كفاءة معاملات الحيطة والحذر الواجبين للعميل إلى إبداء الملاحظة التالية: «العملية كلها مبنية من بيت من أوراق اللعب، جاهزة للتداعي في أي دقيقة».

٧٨- لأن هذه كانت فقط الحال في ولاية قضائية واحدة، فإن العينة أصغر من أن تستنبط من ذلك أية استنتاجات. ورغم ذلك، قد يوحي ذلك بأن الدافع إلى إجراء الحيطة والحذر الواجبين بشأن المالك المستفيد هو مجرد الالتزام، وليس بسبب خوف من التوسط في نشاط غسل أموال محتمل.

٧٩- بالنسبة للبعض، نظرًا لاستعداد المعينين اسمًا لانتحال شخصية المالكين المستفيدين الحقيقيين، فقد استنتجوا عدم جدوى تنفيذ اشتراط شامل لكنه «منزوع الأسنان» بأن يفصح مندوبو عملاء الكيان الاعتباري عن وجود علاقة بين المعينين اسمًا.

ليست هذه قضية افتراضية- فقد صوِّرت أخطار الاعتماد المفرط على معلومات سجل الشركة بوضوح في قضية في جنوب أفريقيا. فهناك اعتمدت عدة مصارف على معلومات قام بجمعها مكتب تسجيل الشركات والملكية الفكرية (CIPRO) (مسجل الشركات في جنوب أفريقيا) في التحقق من حسن نية أعضاء عصابة إجرامية دولية. فوفقًا للسجل المذكور كان رجال الواجهة هؤلاء ممثلين مخوَّلين لكيانات اقتصادية كبرى، وبذلك كانوا قادرين على فتح حسابات مصرفية بأسماء مطابقة أو مماثلة لتلك الشركات كجزء من عملية احتيال لرد ضرائب بعدة ملايين من الدولارات. ثم تم بعد ذلك غسل الأموال من خلال أنشطة أعمال مزيفة وعقود استشارية إلى حساب كيانات اعتبارية أخرى، وذلك بعد تغيير مسارها.[٨٠]

من بين الممارسات الفضلى التي وصفها من أجريت معهم مقابلات شخصية من أجل علاج هذا الاعتماد على الاعتماد الذاتي تضمن جمع معلومات عن العميل من أوسع نطاق ممكن من الموارد، لأغراض الإسناد الترافقي. وقد بينت المؤسسات المالية تفصيلاً تشكيلة من الفحوصات التي يجرونها بشكل روتيني بالاتفاق. وعند التعامل مع كيان عامل، على سبيل المثال، تضمنت فحوصاتها لمدى الامتثال الاطلاع على التصنيفات الائتمانية، والمواقع الإلكترونية العامة، والمواقع الإلكترونية للأعمال التجارية، والمعلومات المتاحة على الإنترنت مباشرة بشأن أنشطة أعمال الكيانات، من بين مصادر أخرى.

وقد تدفع الطلبات المقدمة بشأن كيانات اعتبارية تتعلق ببلدان معينة غير عادية معينة- المؤسسات المالية في بلدان أخرى إلى التوقف عن الأعمال - بسبب غرابة الشكل القانوني. وإذا كان نوع معين من الكيانات الاعتبارية غير موجود في ولايته القضائية، لا يحتمل أن تتوافر لدى مديري العلاقات ومسئولي متابعة الامتثال الخبرة اللازمة لتحديد انعدام شفافية هذه الكيانات[٨١]. وتعتبر تلك بوجه خاص مشكلة للمصارف المحلية التي لها وجود قوي في بلد واحد فقط. وقد اكتسب كثير من المصارف الأكبر معرفة فنية كبيرة بمختلف الكيانات الاعتبارية المتاحة حول العالم عن طريق تدعيم نطاق تغطيتها العالمية، والتأكد من قيام إداراتها القانونية ذات الموارد الجيدة بإعداد ملفات عما يتعاملون معه عادة من كيانات اعتبارية.

وتبدو أذرع متابعة الامتثال الداخلية التابعة للمصارف الأكبر متعددة الجنسيات (خاصة عندما تكون مجمعة تحت قيادة مركزية) فعالة تمامًا في الكشف عن السلوك المريب الممكن. وقد شكلت هذه المصارف فعليا «وحدات تحريات مالية داخلية» تقوم بتجهيز وتحليل الكم الكبير من المعلومات المفصح عنها طواعية من قاعدة عملائها، والسماح لها ببناء محاور تحريات. وهذه العملية تسمح للمصارف بتحديد أنماط ملفات معينة من عملائها من الكيانات الاعتبارية للتمكين من سرعة رصد الحالات الشاذة التي تستحق التحقيق في مدى الامتثال.

٨٠- انظر ، Hijacking of CIPRO Scares Banks, *Sunday Times* ٤ يوليو/تموز ٢٠١٠، متاح على الموقع التالي:.http://www.timeslive.co.za/sundaytimes/article532123.ece/ .

٨١- هناك مصرف هندي، مثلاً، يرفض التعامل مع مؤسسة *(Anstalt)* من ليختنشتاين، بصرف النظر عن الظروف، لأنهم لا يفهمون «ما هي، أو لماذا يستخدمها شخص ما، أو ما هي الأعمال التي تمارسها في الهند». وبالنسبة لكثير من المؤسسات المالية من بلدان تطبق القانون المدني، يتم رفع حسابات الاستئمان إلى درجة عالية المخاطر، حيث إنها غالبًا ما ينظر إليها على أنها غريبة بصورة لصيقة وبالتالي مشبوهة. ورغم أن مخاطر إساءة استخدام تلك الكيانات الاعتبارية بعينها في عمليات غسل الأموال، في هذه البنوك بعينها - متدنية، إلا أنه يمكن بالكاد القول أن المحصلة تعتمد على أي نوع من تحليل المخاطر مستند إلى الحقائق.

٤-٤-٣- بناء ثقافة الامتثال

حيث إن مديري العلاقات يشاركون في التفاعل الأول ذي المغزى مع العميل المحتمل، فمسئولية فهم هيكل ملكية العميل والسيطرة عليه تقع عليهم (إذا كان العميل كيانًا اعتباريًا). وأفاد جميع المؤسسات المالية المشاركة في هذه الدراسة إن اشتراط إكمال مديري العلاقات تدريبًا على الامتثال لمكافحة غسل الأموال بصورة منتظمة كان ممارسة معيارية داخل مؤسساتها. وعلى وجه الخصوص، يتلقي من يتعاملون مع عملاء من الكيانات الاعتبارية تدريبًا متخصصًا على التعامل مع حساباتهم بطريقة مناسبة، وفهم ما هي الموارد المؤسسية المتاحة لإدارة متطلباتها الأوسع للحيطة والحذر الواجبين للعميل، والوفاء بمسئولياتهم عن إتمام الحيطة والحذر الواجبين. وبغية تنمية المساءلة، تقوم المؤسسات بإنشاء ملفات كاملة للعملاء لبيان ما هي جهود البحث التي بذلت وما هي المتابعة التي تمت (بما في ذلك وقائع الامتثال). ويواجه مديرو العلاقات من وقت لآخر بعملاء يعتبرون الحيطة والحذر الواجبين بشأن ملكية الانتفاع تطلعًا مفرطًا. وهذا الإدراك يعتبر قضية موضع قلق متزايد، رغم ذلك، بسبب الوعي العالمي بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وثمة قضية أخرى في الحصول على معلومات عن العملاء تتمثل في أن مديري العلاقات، في حالات معينة، يقطعون جهود مؤسساتهم المالية في مجال الامتثال إما لأنهم يرون في الامتثال عقبة يتعين التغلب عليها، وإما لأنهم ينشطون في الالتفاف حول التزاماتهم بالامتثال، وهو أمر أكثر خطورة. وقد تتعامل المؤسسات المالية وإدارات متابعة الامتثال مع هذه المشكلة بالتأكد من إيجاد مكون قوي موجه للامتثال في تقارير تقييم أداء الموظفين (وبذلك يؤثر على الراتب)، أو بإجراء مراجعة لكامل محفظة مدير العلاقات عند اكتشاف انحراف أو الشك في الخطأ. وقد تكون مثل هذه التدابير تكميلية.

وتظل المخاطرة قائمة دائمًا في أن ينحدر نشاط ومتابعة الامتثال إلى عملية وضع قائمة للمراجعة، يتم بموجبها فقط التحقق من حسن نيات كبار المساهمين (المعلنة بالضرورة). وتحاول إدارات متابعة الامتثال التشجيع على التركيز على كشف مؤشرات تبدو غير متسقة مع المظهر النمطي لحساب يتماثل معه حساب الكيان الاعتباري بأكبر شكل طبيعي. (غالبًا ما يعرف هذا النقص في الاتساق، عندما يبدو أمر ما غريبًا، باللغة الدارجة «الرائحة الكريهة» للحساب). وإذا أخذنا هذه الخصائص بندًا بندًا، فقد تبدو غير ضارة، لكنها بوجه عام تكون موحية بسيطرة غير معلنة أو مخفية أو نشاط مريب.

وبغية التمكين من تحسين الكشف عن «الحالات الشاذة»، تقوم مصارف كثيرة بالاختيار بكثافة من بين المحققين المتمرسين ذوي الفطرة المصقولة بالممارسة فيما يتعلق بتلك الرموز الخاصة بغسل الأموال موضع اهتمام المؤسسة المالية. ويجب إبعاد عمليات الامتثال عن العقلية التي تفكر بطريقة المقدمة إلى النهاية المرتبطة بسجلات للشركات السلبية (وفي هذه الحالة تبني الافتراضات على ما يقرُّ به العميل أنه الحالة) وأن يوجه إلى العقلية التي تفكر بطريقة الخلف إلى النهاية التي يتقاسمها المحققون الساعون إلى فهم الظروف العامة لاستخدام الكيانات الاعتبارية. ويعتبر غرس هذا العنصر من التقدير في عقول مسئولي متابعة الامتثال أمرًا حيويًا في تقدير المخاطرة الحقيقية للكيان الاعتباري.

لجنة قبول العملاء

عند اختلاف أحد مديري العلاقات وأحد مسئولي متابعة الامتثال، أو حيرتهما إزاء مستوى المخاطر الحقيقي للعميل وما إذا كانت أعماله مقبولة، تقوم معظم المصارف برفع القرار إلى مستوى أرفع من المسئولية مثل لجنة

قبول العملاء (CAC). وبذلك تسعى المصارف إلى ضمان وضع الامتثال في مكانه المناسب من خلال تشكيلة من تدابير المساءلة. وقد ذكر عديد من المشاركين الاحتكاك بين أعمال المصرف وجداول أعمال الامتثال على هذا المستوى، وذكر أحدهم أن «أشياء سيئة تحدث عندما تمتلك الأعمال الكلمة الأخيرة، وعندما تحكم الأعمال قبضة قوية على إدارة متابعة الامتثال». وكان لدى معظم المشاركين ثقة كاسحة في إمكانية التغلب على مثل هذه القضايا بسياسة قوية لمكافحة غسل الأموال. فيما يلي بعض من الممارسات الحسنة للجنة قبول العملاء:

- اشتراط موافقة جميع أعضاء لجنة قبول العملاء المشاركين من قطاعي الأعمال والامتثال بالإجماع على قبول العميل؛
- إعطاء صلاحية الاعتراض المطلق لمنع قبول عميل ما لعضو لجنة قبول العملاء الأعلى رتبة من قطاع الامتثال؛
- اختيار أعضاء لجنة قبول العملاء لتمثيل قطاع الأعمال من البنك الذين يعملون في تخصصات أخرى للحسابات أو المنتجات، ضمانا لعدم قيامهم باكتساب منفعة مباشرة من العقول، وتمثيل وجهة نظر أكثر حيادية ولا مصلحة له؛
- تعزيز المساءلة باشتراط عقد اجتماعات مباشرة للجنة وجهًا لوجه، بدلاً من المراسلات المتبادلة بالبريد الإلكتروني بين أعضاء اللجنة.

٤-٥- الخلاصة والتوصيات

تحتل سجلات الشركات مصدرًا أساسيًا للمعلومات بالنسبة لسلطات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات في بحثها عن معلومات بشأن أشخاص مرتبطين بكيان قانوني بعينه. ويمكن لهذه السجلات، باعتبارها مستودعات لمعلومات أساسية معينة، أن تزود المحقق مباشرة بخيوط مفيدة. ويمكن تعزيز قيمة هذه السجلات بصورة كبيرة بثلاث طرق على الأقل:

- يمكن لتجهيزات النفاذ إلى الإنترنت مباشرة والبحث على الإنترنت أن توفر للمحقق وقته وجهده على السواء.
- إن الانتقال من الحالة التي يغلب عليها الطابع الأرشيفي والسلبي في السجلات الحالية إلى سلوك ذي طابع استباقي أفضل، موجَّه نحو إنفاذ التزامات التسجيل، من شأنه أن يزيد من دقة معلومات السجل (وإن كان ذلك سيعني، في معظم البلدان، احتياج الحكومات إلى إتاحة موارد إضافية لسجلاتها).
- في حالة استيفاء شروط معينة، قد ترى السجلات إدراج هوية المالك المستفيد.

بالإضافة إلى سجلات الشركات، يمكن لمصادر المعلومات الأخرى التي تحتفظ بها الحكومات توفير تفاصيل مفيدة بشأن الكيانات الاعتبارية، أهمها سلطات الضرائب وإقرارات الذمة المالية.

تثبت الأدلة المستقاة من قواعد بياناتنا عن قضايا الفساد الكبير أن مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) غالبًا ما يتورطون في إنشاء الكيانات الاعتبارية التي ترى في تحقيقات الفساد الكبير.

ونادرًا ما تنشأ ترتيبات أكثر تعقيدًا دون عنصر دولي. وعلى سبيل المثال، فمقدم الخدمة (TCSP) قد يدير شئون كيان اعتباري مؤسَّس أو مشكل وفقًا لقانون ولاية قضائية خلاف ولايته، أو نيابة عن عميل مقيم في ولاية قضائية أخرى. ورغم أن مستوى التعاقد معه أثناء عمر الكيان الاعتباري قد يتباين، إلا أن مقدمي الخدمات (TCSP) يكونون عمومًا في مركز يسمح لهم بالحصول على معلومات جيدة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يسيطرون في النهاية على الكيان الاعتباري. ويعتبر مستوى الامتثال من جانب مقدمي الخدمات (TCSP) حاليًا متدنيًا وإن تباين بين البلدان.

ويعتبر ما تقدمه المؤسسات المالية من خدمات حاسمًا في عملية غسل الأموال - إذ دونها يستحيل غسل أموال على نطاق كبير. ونظرة عامة على تدفق الأموال من شأنها أن توفر مؤشرًا جيدًا إلى الشخص (أو الأشخاص) الذي يسيطر حقيقة على الأموال. وهكذا تعتبر المؤسسات المالية مصادر مهمة للمحققين الساعين إلى اكتشاف أدلة عن المالك المستفيد لأموال بعينها. والسياسات المؤسسة لتحسين المعلومات المتاحة للمصارف لها تأثيرها. ومن المهم التأكد من أن عملية تجميع الحقائق من قبل المصارف لا تنحط إلى أن تصبح إجراء لوضع علامات (√ أو ×) على قيود معينة. وفي المواقف متدنية المخاطر، قد تضمن القواعد المبنية على الحد الأدنى (العتبة) لملكية الانتفاع، حدًا أدنى جيدًا لمستوى المعلومات، لكن الفاعلون الأصليون في المواقف مرتفعة المخاطر يمكنهم دائمًا تكسير هذه الحدود الدنيا. وربما بسبب مصطلح (*ملكية* الانتفاع) يولي اهتمام أكثر مما ينبغي بالملكية، وحقوق الملكية، على حساب التركيز على السيطرة.

التوصية ١. ينبغي الاحتفاظ بمعلومات أساسية معينة عن الكيانات القانونية في سجل الشركات.
يجب أن تكون هذه المعلومات الأساسية قابلة للاستيثاق منها بسهولة ولا لبس فيها. وكحد أدني، ينبغي الاحتفاظ بالمعلومات التالية:

- اسم الكيان (بما في ذلك الاسم التعريفي المخصص له من الحكومة والأسماء البديلة)
- تاريخ التأسيس، أو التشكيل، أو التسجيل
- نوع الكيان (يذكر إذا كان مثلاً، شركة ذات مسئولية محدودة، أو شركة مساهمة (Sociedad anónima)
- حالة الكيان (يذكر إذا كان مثلاً، عاملاً، غير عامل أو منحلاً - وإذا كان الكيان غير عامل أو منحل، يذكر تاريخ الحل، والسجلات القديمة للشركة)
- عنوان المكتب الرئيسي أو محل الأعمال
- عنوان المكتب المسجل (إذا كان مختلفًا عن المكتب الرئيسي) أو اسم وعنوان الوكيل المسجل
- بيانات مناصب السيطرة الرسمية، أي رؤساء مجالس الإدارة أو المديرين أو المسئولين (مثل، رئيس الشركة، أو أمين السر)

- إذا كان شخصًا طبيعيًا، يذكر اسمه بالكامل، وأي اسم سابق، وعنوان سكنه، وجنسيته، وتاريخ ميلاده
- إذا كان مؤسسة - يذكر اسم الكيان، وعنوان المكتب الرئيسي، وعنوان المكتب المسجل، وأي

تغيير في الوكيل المسجل، (إذا كان ذلك منطبقًا) بالنسبة للمؤسسات الأجنبية، المكتب المسجل في بلد منشأها.

- تاريخ الملفات المقدمة (مثل، مستندات التشكيل، والإقرارات السنوية، والملفات المالية المقدمة، وأية تغييرات في المكتب المسجل، أو في الوكيل المسجل، وهلم جرا)
- الإقرارات السنوية المطلوبة التي تثبت صحة كل بيان مطلوب تقديمه في النظام، حتى لو لم يتغير من آخر تاريخ للتقديم
- في حدود ما هو مجدٍ وملائم، صور إلكترونية من الملفات المقدمة والمستندات المرتبطة بالكيان القانوني (مثل، مستندات التشكيل، والإقرارات السنوية المقدمة، والملفات المالية المقدمة، وأي تغييرات في المكتب المسجل، وفي الوكيل المسجل، وهلم جرا).

التوصية ٢. حيثما يكون ذلك مجديًا، يكون تحول نظم الشركات من مجرد متلقين سلبيين للبيانات إلى عناصر أكثر نشاطًا في نظم الولايات القضائية لمكافحة غسل الأموال - محل تشجيع.

تشجع البلدان على توجيه مزيد من الموارد إلى سجلاتها الخاصة بالشركات لضمان امتثال المعلومات المقدمة للاشتراطات. وسوف تستفيد السجلات من تنفيذ مكون مستمر قوي لفحص الحقائق (حتى لو كانت تعتمد فقط على أخذ عينات عشوائية ذات مغزى إحصائي)؛ وتلك السجلات التي تبدي قدرة فعالة على إنفاذ غرامات مالية أو تدابير عقابية أخرى ضد الكيانات القانونية المسجلة التي لا تمتثل للنظام سوف تسهم في تحسين دقة البيانات. ونتيجة لذلك، ستتوافر للمحققين فرصة فورية للوصول إلى بيانات رفيعة المستوى بدلاً مما يواجهون به في معظم الأحيان من بيانات عفى عليها الزمن. واستثمارات القدرات في السجلات قد يحول مكتب السجلات، نظريًا (في حدود ما لا تراها الولايات القضائية بالفعل هكذا)، إلى جهاز لمكافحة غسل الأموال عن جدارة واستحقاق، وهو أمر أقرب الشبه إلى الكيفية التي تقوم بها توصيات الأوراق المالية في بعض الولايات القضائية بمتابعة التحقيقات ضد الشركات العامة.

التوصية ٣. ينبغي على الولايات القضائية توظيف استثمارات تقنية في نظم سجلاتها الخاصة بالشركات.

إذا أريد لسجل أن يصبح أداة ذات كفاءة لمكافحة غسل الأموال، ويشمل ذلك تحسين الموارد لهذا الغرض على وجه التحديد، وجب التخطيط بدقة لتطوير الموارد خصيصا لهذا الغرض. وبالنسبة للولايات القضائية الأقل نموًا، يفضل السجل المحوسب عن السجل الورقي؛ ويفضل السجل المتاح مباشرة على الإنترنت عن السجل الذي يعتمد على شبكة مغلقة. وهذه الاستثمارات ليست مرغوبة فحسب من منظور مكافحة غسل الأموال، بل إنها تجعل السجل أكثر ملائمة للأعمال.

التوصية ٤. فيما يتعلق بأغراض مكافحة غسل الأموال، من المهم التمكن من إجراء عمليات بحث بطريقة بولين في سجلات الشركات فيما يتعلق بأنواع معينة من المعلومات.

سواء كانت الولاية القضائية تسمح للسلطات الإشرافية، أو لمحققي مكافحة غسل الأموال، أو لمقدمي

الخدمات الاقتصادية، أو للجمهور العام بالبحث في سجلها، تمثل معايير معينة للبحث نقاط الانطلاق الأساسية لتعقب خيط معين. ويعتبر إدماج خاصية البحث بطريقة بولين تدبيرًا ذا مردود فعال على التكلفة يسمح بإدخال بنود متعددة من البيانات، وقد يسهم في كفاءة الفهرسة الترافقية للمعلومات المعروفة. ولذلك ينبغي على نظم السجلات عامة أن تسمح بالاستفسارات باستخدام ما يلي:

- الأشخاص الطبيعيون بالاسم أو الاسم الأخير (وبذلك يمكن استرجاع ما يتصل بهم من عناوين، وملفات، ومناصب في الشركات (مثل، رئيس مجلس الإدارة) وتفاصيل الشركات موضع البحث.
- أمين سر الشركة، أو المكتب أو الوكيل المسجل
- المساهمون
- العناوين
- نشاط الأعمال
- بلد التسجيل
- تاريخ التسجيل
- تاريخ التأسيس

التوصية ٥. ينبغي على البلدان أن تخصص أدوات تعريف فريدة للكيانات القانونية المؤسسة داخل حدود ولايتها.

من شأن هذا تمكين المحققين من تجميع الأدلة من وكالات محلية مختلفة داخل الولاية القضائية (مثل، سلطات الضرائب، أو التراخيص، أو البلديات) بأكبر قدر من الكفاءة. وهذا يتعلق بصفة خاصة بالكيانات العاملة، وفي حالة تبسيط عملية تلقي أداة تعريف فريدة بما يكفي، يجوز توسيع تطبيقها على جميع الكيانات القانونية داخل الولاية القضائية (بما فيها الكيانات القانونية الأجنبية، التي قد تكون لها صلة تشغيلية فقط أو تدار فقط من تلك الولاية القضائية).

التوصية ٦. ينبغي اعتبار مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات خاضعين لنظام امتثال لمكافحة غسل الأموال يتم إنفاذه بفاعلية.

إن التنظيم، من خلال الترخيص ووجود سلطة إشرافية، يوفر حاليًا تأكيدًا على امتثال مقدمي الخدمات (TCSP) لمعايير مكافحة غسل الأموال. وينبغي على الأقل فرض التزامات واضحة وصريحة موجهة لمكافحة غسل الأموال على مقدمي الخدمات (TCSP)، علاوةً على وأبعد من المعايير العامة للسلوك المهني من أجل رصد وتخزين معلومات ملكية الانتفاع المتعلقة بالكيانات الاعتبارية. ومثل هذه المقاربة سوف تتطلب قدرا أقوى وأشد من الإنفاذ في حالة ارتكاب مخالفات، بحيث تمثل رادعًا حقيقيًا لعدم الامتثال.

التوصية ٧. ينبغي على الولايات القضائية التأكد من قيام جميع مقدمي الخدمات للكيانات الاعتبارية - سواء في إنشائها، أو إدارتها، أو تقديم خدمات مالية لها - بتجميع معلومات عن ملكية الانتفاع عند إقامة علاقات أعمال.

بالنظر إلى الصعوبة في تحديد من هو المالك المستفيد بوضوح، ينبغي على مقدمي الخدمات أن يكونوا على علم بكل الأشخاص الذين يبدون وثيقي الصلة فيما يتعلق بكيان اعتباري بعينه، والذين مازالوا يمارسون السيطرة أو الملكية للكيان الاعتباري. ويجب أن تشير الالتزامات إلى ضرورة المتابعة المستمرة للعلاقات وتحديث المعلومات عن هؤلاء «الأشخاص وثيقي الصلة».

التوصية ٨. ينبغي الاحتفاظ بالبيانات الموثقة لتنظيم الكيان القانوني، بما فيها تلك التفاصيل التي تشير إلى ملكية الانتفاع والسيطرة[٨٢] ورقيًا أو إلكترونيًا داخل الولاية القضائية التي أنشأت بموجب قوانينها.

ويتمثل جذر مشكلة إساءة استخدام الكيانات القانونية في أن الأفراد يمكنهم تشكيلها في ولايات قضائية أجنبية. وهذا يجبر السلطات على الدخول في عمليات معقدة وغالبًا صعبة من التحقيقات عابرة الحدود (وليس الداخلية).[٨٣] إن التفويض بالإبقاء على مثل هذه المعلومات في متناول الصلاحيات الإلزامية لهيئات إنفاذ القانون من شأنه أن يسهل على الحكومات الوصول إليها فورًا فيما يتعلق بجميع الكيانات القانونية المحلية. إن الولايات القضائية التي تشترط تأسيس الكيانات الاعتبارية أو إدارتها من خلال مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) قد تفرض التزامات مثل تحقيق الهوية ومسك السجلات على قطاع مقدمي الخدمات (TCSP) بها. وكحل بديل، في الولايات القضائية التي يمكن فيها لأي شخص (أو أي مواطن) تأسيس شركة، يجوز التفويض بحيازة مثل هذه المستندات لرؤساء مجالس الإدارة أو الوكلاء المقيمين (الذين قد يكونون أعضاء مجلس إدارة فعليين للكيان الاعتباري، إذا أدوا وظيفتهم كمعينين اسمًا).

التوصية ٩. يجب إلزام غير المقيمين الذين يشكلون كيانا قانونيا أو يستفيدون لاحقًا بملكيتها بالانتفاع بالاستعانة بأحد مقدمي الخدمات العاملين تحت نظام مكافحة غسل الأموال للولاية القضائية المحلية.

يجب إلزام مقدم الخدمة بتجميع وحفظ مجموعة معيارية من المستندات بما في ذلك شهادة معتمدة من بطاقة الهوية وإثبات العنوان.

التوصية ١٠. على الولايات القضائية أن توضح ماذا تشمل حصانة المحامي إزاء موكله[٨٤] وما لا تشمله.

ينبغي على الولايات القضائية أن تسوي مسألة ما إذا كانت حصانة المحامي إزاء موكله تمتد إلى جميع ما يقدمه المحامي (سواء كان محامي إجراءات أو محاميا عاديًا) من خدمات، أو سواء كانت تشمل

٨٢- أوصى محققون بأنه، بالإضافة إلى المعلومات عن ملكية الانتفاع، ينبغي الاحتفاظ بكل المستندات المصرفية، إلى جانب جميع الصلاحيات الممنوحة لغير المسئولين، لدى العنوان المحلي المسجل للكيانات القانونية، بما يسمح لسلطات إنفاذ القانون بالعثور على كل المعلومات الضرورية في مكان واحد.

٨٣- حتى عندما يكون العمل من خلال سلاسل من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات في ولايات قضائية مختلفة خيارا فعالا، تعتبر التكلفة بالنسبة لكل رابط إضافي في السلسلة، لا مفر منها من حيث الوقت والجهد اللازمين للسلطات لكي تحصل على معلومات عن الملكية. يضاف إلى ذلك، أن هناك خطرا من أن ينكث مقدمي الخدمات المبعدين عن ولاياتهم القضائية الأصلية بتعهداتهم السابقة بتسليم معلومات عن ملكية الانتفاع.

٨٤- يرى المحققون أن إحدى العقبات الأكثر تواترا أمام الوصول إلى معلومات الكيانات الاعتبارية (مقابل عدم إتاحتها) هي استغلال حصانة المحامي إزاء موكله من أجل رفض إفشاء معلومات تتعلق بملكية كيان اعتباري معين والسيطرة عليه. وفي بعض الحالات، يقوم مقدمو الخدمات بالإعلان صراحة عن الحصانة بغرض جذب العملاء. ويشير المحامون إلى أن الحد الفاصل بين ما هو خاضع للحصانة وما لا يخضع لها قد يكون غير واضح، وفي حالات الشك، فإنهم يخطئون لصالح الموكل.

فقط المعلومات التي يتم الحصول عليها في سياق الخدمات المقدمة فيما يتعلق بعمليات مخاصمة أو تقاض، وسواء كانت تشمل جميع هذه المعلومات، بما في ذلك هوية العميل. ويجب أن تشمل الحصانة – على أقل تقدير – ليس أكثر من الخدمات المقدمة من المحامي بدافع عن موكله ولا تمتد إلى الخدمات المالية أو المشورة الاستئمانية. وينبغي فرض عقوبات واضحة على مقدمي الخدمات (TCSP) أولئك الذين يغضون الطرف عمدًا عن غرض الخدمات المطلوبة.

التوصية ١١. على الولايات القضائية التأكد من قيام المؤسسات المالية بتجميع معلومات عن ملكية الانتفاع وإعداد وحفظ ملفات كاملة للامتثال بملكية الانتفاع.

عندما يلتمس المحققون معلومات من مؤسسة مالية (من أجل بناء قضية لربط حساب ما أو كيان اعتباري، أو شخص ذي مصلحة، أو أية توليفة بعينها)، فإنه ينبغي معرفة متى تمت المدفوعات وإلى أين وجهت الأموال، ومن يتحكم في الحساب، ومن يسيطر على ذلك الشخص (إن وجد). ويمكن للمصارف أن تقدم إجابات على كل هذه الاستفسارات أو بعض منها، لو كانت قد نفذت نظامًا قويًا للامتثال – نظامًا قادرًا على ضمان رصد وحفظ المعلومات عن السيطرة في سجلات على نحو فعال ومتسق. ويعتبر مسك السجلات شرطًا مركزيًا. وقد تساعد بيانات مثل المراسلات عبر البريد الإلكتروني ومحاضر اجتماعات الأعمال مسئولي متابعة الامتثال وإنفاذ القانون في تحديد الأشخاص أصحاب المصلحة في نشاط الكيان الاعتباري.

التوصية ١٢. على الولايات القضائية أن تشجع مصارفها على وضع سياسات عامة للامتثال مبنية على مبادئ، مقابل سياسات إجبارية مبنية على قوائم مراجعة.

رغم أن موظفي المصارف سيطلبون درجة من اليقين في معرفة القواعد الواجب اتباعها، ينبغي على إدارات متابعة الامتثال مواصلة التأكيد على أن قواعد الحيطة والحذر الواجبين ما هي إلا توجيهات إرشادية، وأنها ليست مسألة أعمال ورقية تدفن في ملفات ثم تنسى. والمقصود من هذه القواعد والتوجيهات الإرشادية مساعدة الموظفين في تنمية فهم أعمق للعميل.

التوصية ١٣. ينبغي أن يكون هدف المؤسسات المالية من إجراء تدابير الحيطة والحذر الواجبين للعملاء هو الاستيثاق من الشخص الطبيعي الذي يمتلك السيطرة النهائية على حسابات الكيان الاعتباري.

لذلك، يجب على المؤسسات المالية التأكد دائمًا مما إذا كان عملاؤها يتصرفون بالأصالة عن أنفسهم أم نيابة عن آخرين والتأكد من فرز جميع المخوَّلين بالتوقيع أو غيرهم ممن يحملون وكالة عن الحساب. وقد يكون المستفيدون غير المبررَّين من مبالغ معتبرة الولايات القضائية مؤشرًا على وجود سيطرة من جهة خارجية وسببًا لمزيد من التحقيق.

التوصية ١٤. على الولايات القضائية التأكد من توفر ممارسات مستقلة بما يكفي لقبول العملاء لدى مؤسساتها المالية المحلية.

على المصارف، في إطار هيكلها التنظيمي، التأكد من قدرة إدارات متابعة الامتثال بها على إسماع صوتها على أعلى مستوى إداري. وبمجرد أن تعرب هذه الإدارة عن قلقها، يجب أن لا تكون لمديري العلاقات الكلمة الأخيرة في البت في قبول أحد العملاء.

الملحق «أ». الامتثال للتوصيات أرقام ٥، و١٢، و٣٣، و٣٤، الصادرة من مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال

كما تبين من تقييم ١٥٩ بلدًا (٢٤ بلدًا عضوًا في مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) و١٣٥ بلدًا غير عضو فيه)

نصوص التوصية ٥ والتوصية ١٢ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال[٨٥]

ب- التدابير الواجب اتخاذها من قبل المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية للحيلولة دون غسل الأموال وتمويل الإرهاب

التوصية ٥ : الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل ومسك السجلات

على المؤسسات المالية أن لا تمسك حسابات مغفلة بأسماء وهمية بصورة واضحة.

وعلى المؤسسات المالية إجراء تدابير الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل، بما في ذلك التعرف على هوية عملائها والتحقق منها في الحالات التالية:

- عند إقامة علاقات عمل؛
- عند إجراء معاملات عرضية: (١) أعلى من الحد الأدنى المعين الساري؛ أو (٢) تكون عبارة عن حوالات برقية في ظل الظروف المشمولة بالمذكرة التفسيرية للتوصية الخاصة ٧؛
- عند وجود شك في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛
- عندما يكون لدى المؤسسة المالية شك في صحة أو كفاية بيانات تحقيق هوية العميل السابق الحصول عليها.

تكون تدابير الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل الواجب اتخاذها كما يلي:

(أ) تحقيق هوية العميل والتحقق من هوية ذلك العميل باستخدام مستندات، أو بيانات، أو معلومات موثوقة ومن مصادر مستقلة.[٨٦]

٨٥- مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال «التوصيات الأربعون»، التوصيتان ٥ و١٢ متاحتان على الموقع التالي: www.fatf__gafi.org/dataoecd/7/40/34849567.pdf.

٨٦- الوثائق، أو البيانات، أو المعلومات الموثوقة ومستقلة المصادر سيشار إليها فيما بعد بعبارة «بيانات تحقيق الهوية».

(ب) تحديد المالك المستفيد، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية المالك المستفيد بحيث تطمئن المؤسسة المالية إلى معرفتها بمن هو المالك المستفيد. وبالنسبة للأشخاص والترتيبات الاعتبارية يجب أن يتضمن ذلك قيام المؤسسات المالية باتخاذ تدابير معقولة لفهم هيكل ملكية العمل والسيطرة عليه.

(جـ) الحصول على معلومات عن غرض علاقة الأعمال وطبيعتها المقصودة.

(د) إجراء تدابير مستمرة للحيطة والحذر إزاء علاقة الأعمال وتمحيص المعاملات التي تجري طوال تلك العلاقة لضمان اتساق المعاملات التي يتم إجراؤها مع معرفة المؤسسة بالعميل، ووضع أعماله ومخاطره، بما في ذلك إذا لزم الأمر، مصدر الأموال.

وعلى المؤسسات المالية تطبيق كل تدبير من تدابير الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل الواردة تحت الفقرات من (أ) إلى (د) عاليه، لكن يجوز لها تقرير مدى مثل هذه التدابير على أساس مراعاة المخاطر حسب نوع العميل أو علاقة الأعمال أو المعاملة. ويجب أن تكون المعاملات التي يتم إجراؤها متسقة مع ما تصدره السلطات المختصة من توجيهات إرشادية. وفيما يتعلق بالفئات الأعلى مخاطر، يجب على المؤسسات المالية إجراء تدابير محسنة للحيطة والحذر الواجبين. وفي ظروف معينة، عندما تكون المخاطر متدنية، يجوز للبلدان أن تقرر جواز تطبيق المؤسسات المالية تدابير مخفضة أو مبسطة.

وعلى المؤسسات المالية التحقق من هوية العميل والمالك المستفيد قبل أو أثناء علاقة أعمال أو إجراء معاملات لحساب عملاء عارضين. ويجوز للبلدان السماح للمؤسسات المالية بإنجاز التحقق بمجرد أن يكون ذلك قابلاً للتنفيذ عقلاً عقب إنشاء العلاقة، حيث تخضع مخاطر غسل الأموال لإدارة فعالة، وحيث يكون ذلك ضروريًا حتى لا يتم تعطيل مسار الأعمال المعتاد.

وفي حالة عدم تمكن المؤسسة المالية من الامتثال للفقرات من (أ) إلى (جـ) عاليه، يجب عليها عدم فتح الحساب، أو بدء علاقات الأعمال، أو تنفيذ المعاملة؛ أو يجب عليها إنهاء علاقة الأعمال، ويجب عليها النظر في إعداد تقرير معاملات مشبوهة فيما يتعلق بالعميل.

ويجب تطبيق هذه الاشتراطات على كل العملاء الجدد، رغم أنه يجب على المؤسسات المالية تطبيق هذه الاشتراطات على العملاء الموجودين، على أساس النسبية والخطورة، وعليها إجراء الحيطة والحذر الواجبين إزاء هذه العلاقات القائمة في أوقات مناسبة.

التوصية ١٢ : الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل ومسك السجلات

تنطبق اشتراطات الحيطة والحذر الواجبين المبينة في التوصيات ٥، و٦، ومن ٨ إلى ١١ على مؤسسات ومهن غير مالية محددة في المواقف التالية:

(أ) نوادي القمار- عندما ينخرط العملاء في معاملات مالية تعادل أو تجاوز الحد المعين الساري.

(ب) الوكلاء العقاريون- عندما يتورطون في معاملات لصالح عملائهم بشأن شراء وبيع عقارات.

الشكل أ-١ التوصية ٥ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال

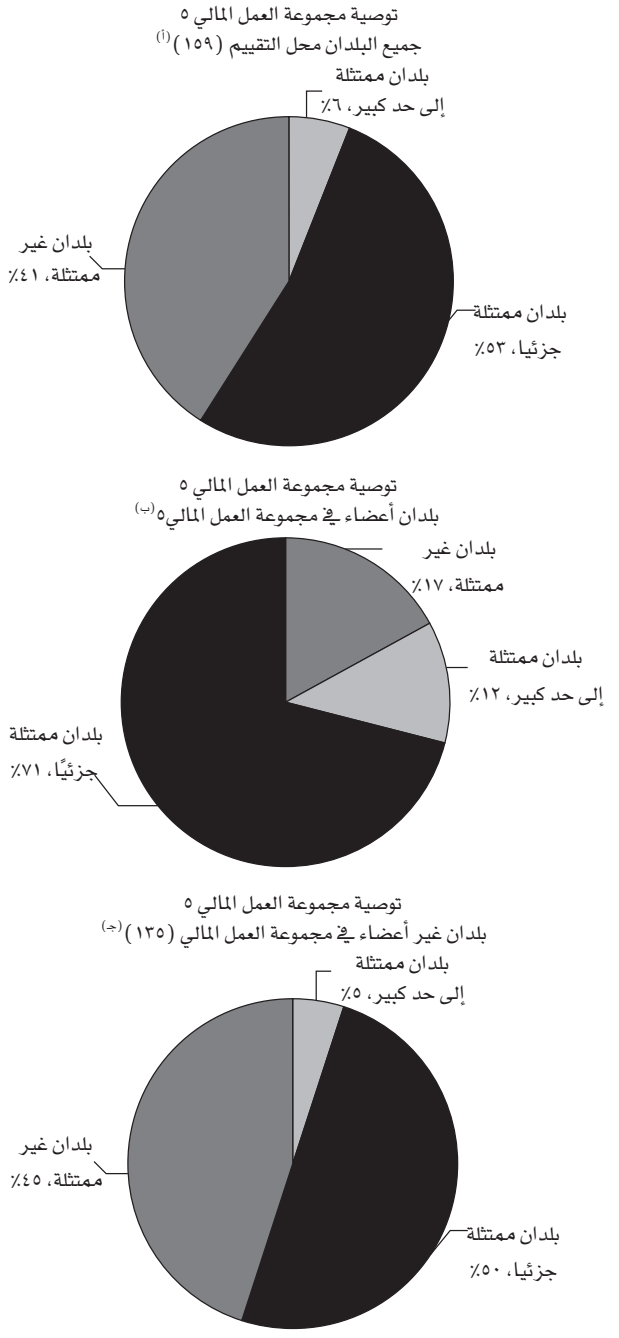

المصدر: إعداد وتصوير المؤلفين.

(أ) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» وهذا التصنيف لا يظهر في الشكل.

(ب) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» وهذا التصنيف لا يظهر في الشكل.

(جـ) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» وهذا التصنيف لا يظهر في الشكل.

(جـ) المتعاملون في المعادن الثمينة والمتعاملون في الأحجار الكريمة- عندما ينخرطون في أية معاملات نقدية مع أحد العملاء تعادل أو تتجاوز الحد المعين الساري.

(د) المحامون، وكتاب العدل (الموثقون القانونيون)، وغيرهم من المهنيين القانونيين، والمحاسبون - عندما يعدون أو ينفذون معاملات لحساب عملائهم بشأن الأنشطة التالية:

- شراء أو بيع عقارات؛
- إدارة أموال العميل، أو الأوراق المالية، أو غيرها من الأموال؛
- إدارة حسابات المصارف، أو الادخار، أو الأوراق المالية؛
- تنظيم مساهمات لإنشاء شركات، أو تشغيلها، أو إدارتها؛
- إنشاء شخصيات أو ترتيبات اعتبارية، أو تشغيلها، أو إداراتها، وشراء وبيع كيانات أعمال.

(هـ) مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) - عندما يعدون أو ينفذون معاملات لحساب أحد العملاء بشأن أنشطة مدرجة في التعريف الوارد في المسرد.

نصوص التوصية ٣٣ والتوصية ٣٤ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال

جـ- التدابير المؤسسية والتدابير الأخرى اللازمة في النظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

التوصية ٣٣ : استخدام الكيانات الاعتبارية؛ ملكية الانتفاع

على البلدان اتخاذ تدابير لمنع الاستخدام غير المشروع للشخصيات الاعتبارية من جانب غاسلي الأموال. وعلى البلدان ضمان توفر معلومات كافية ودقيقة وفي حينها عن ملكية الانتفاع والسيطرة على الشخص الاعتباري، يمكن للسلطات المختصة الحصول عليها أو الوصول إليها في حينه. وعلى البلدان، خاصة التي لديها كيانات اعتبارية قادرة على إصدار أسهم لحاملها، أن تتخذ تدابير ملائمة لضمان عدم إساءة استخدامها في غسل الأموال، وأن تكون قادرة على إثبات كفاية تلك التدابير. وقد تنظر البلدان في اتخاذ تدابير لتيسير الوصول إلى معلومات عن ملكية الانتفاع والسيطرة من قبل المؤسسات المالية التي تتولى الاشتراطات المبينة في التوصية ٥.

التوصية ٣٤ : الشفافية للترتيبات الاعتبارية / الصناديق الاستئمانية

على البلدان اتخاذ تدابير لمنع الاستخدام غير المشروع للترتيبات الاعتبارية من جانب غاسلي الأموال. وعلى البلدان، على وجه الخصوص، ضمان توافر معلومات كافية ودقيقة وفي حينها عن الصناديق الاستئمانية الصريحة، بما في ذلك معلومات عن الواهب، والحارس، والمستفيدين، يمكن للسلطات المختصة الحصول عليها أو الوصول إليها في الوقت المناسب. وقد تنظر البلدان في اتخاذ تدابير لتيسير الوصول إلى معلومات عن ملكية الانتفاع والسيطرة للمؤسسات المالية التي تتولى الاشتراطات المبينة في التوصية ٥.

الشكل أ-٢ التوصية ١٢ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال

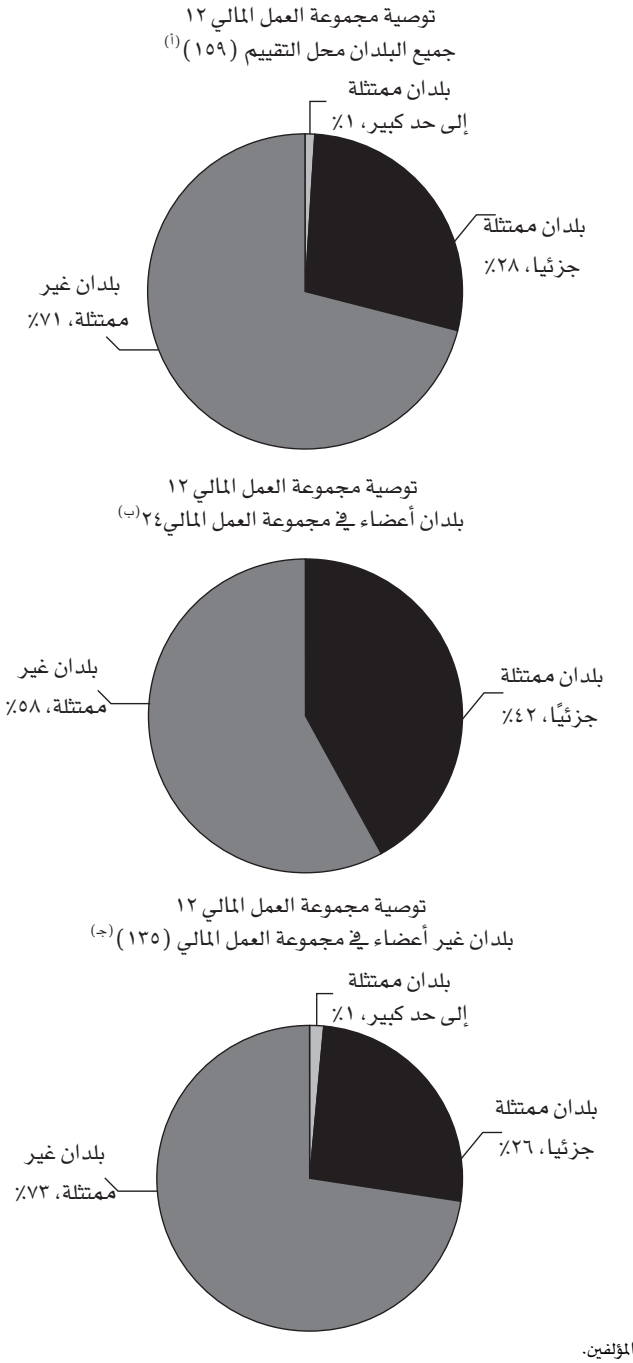

المصدر: إعداد وتصوير المؤلفين.

(أ) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» وهذا التصنيف لا يظهر في الشكل.

(ب) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» أو «ممتثلة إلى حد كبير» وهذا التصنيف لا يظهر في الشكل.

(ج) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» وهذا التصنيف لا يظهر في الشكل.

الشكل أ-٣ التوصية ٣٣ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال

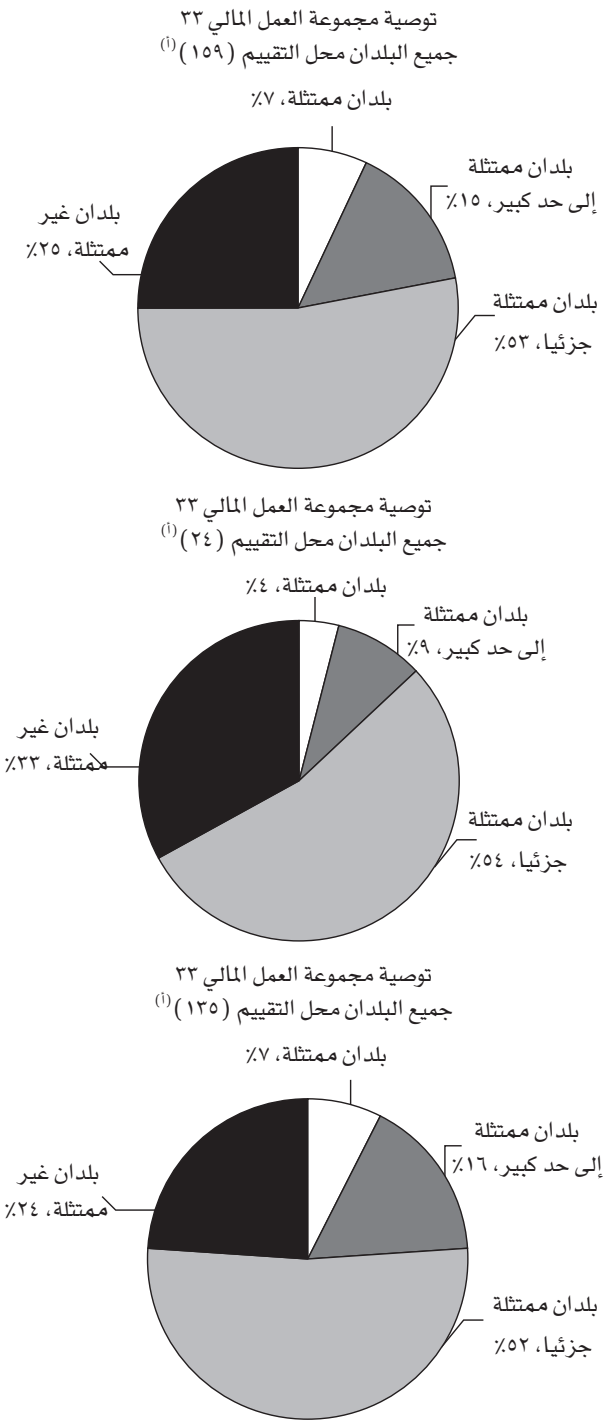

المصدر: إعداد وتصوير المؤلفين.

الشكل أ-٤ التوصية ٣٤ لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال

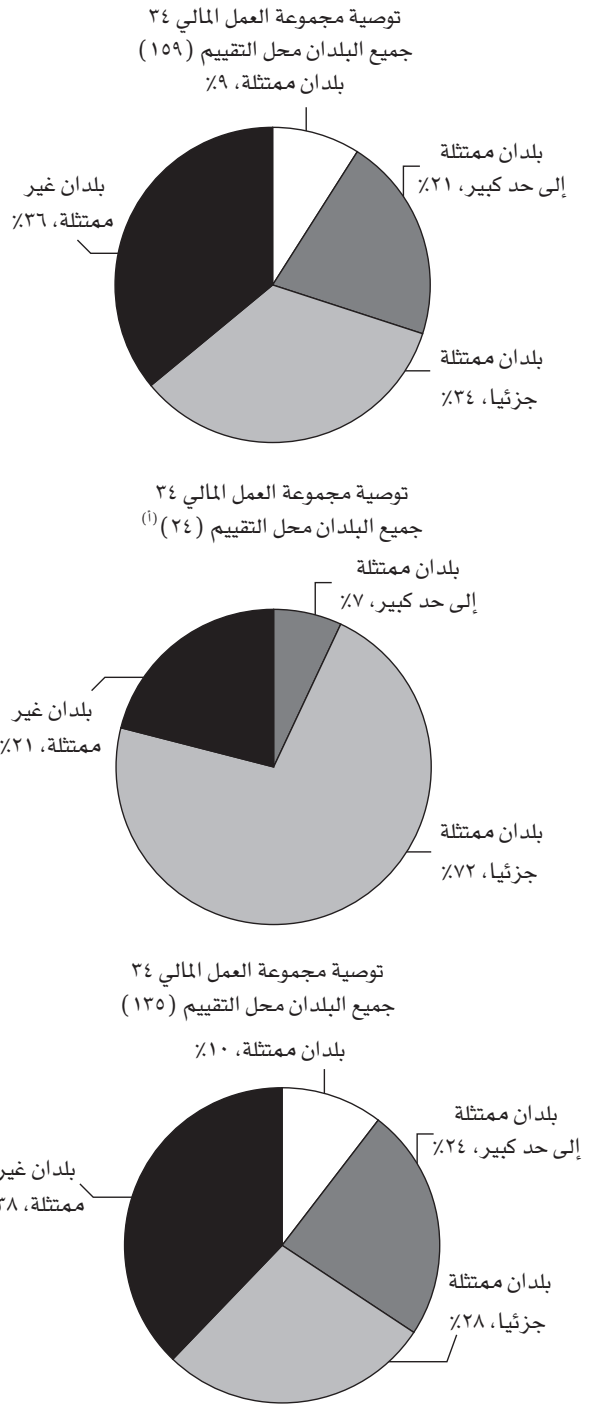

المصدر: إعداد وتصوير المؤلفين.

(أ) لم تصنف أية بلدان «كممتثلة» وهذ التصنيف لا يظهر في الشكل.

الملحق «ب». مشروع المكونات الخمسة: المنهجية وموجز النتائج

المشروع الأول. مشروع قاعدة بيانات الفساد الكبير

١-١- خلفية

من أجل مشروع قاعدة بيانات الفساد الكبير، تم فحص ٢١٣ حالة من تحقيقات الفساد الكبير تتضمن موظفين عموميين أو أشخاصًا لديهم القدرة على ممارسة سلطة أو نفوذ مهم. وقد نتجت هذه التحقيقات من ٨٠ بلدًا مختلفًا حول العالم. وقد كشفت الاستقصاءات المدنية عن ١٥٠ حالة من حالات تورط كيان اعتباري واحد - جزئيًا على الأقل - في إخفاء ملكية الانتفاع. وقد بلغت عوائد الفساد الإجمالية التقريبية في هذه القضايا المائة والخمسين نحو ٥٦,٤ مليار دولار أمريكي، وتشمل ٥١ قضية تنطوي على أقل من مليون دولار أمريكي، وتشمل ١٥ قضية تنطوى على أقل من مليون دولار أمريكي، ٦٧ قضية تنطوي على ما بين مليون و٢٠ مليون دولار أمريكي، و٦٨ قضية تنطوي على أكثر من ٢٠ مليون دولار أمريكي.[٨٧]

١-٢- المنهجية

تم وضع معايير معينة لتحديد ما هي القضايا التي تعتبر في حكم «قضايا فساد عظيم تتضمن إساءة استخدام كيانات اعتبارية». ولابد أن يكون المخطط قد تضمن إساءة استخدام كيان اعتباري واحد على الأقل أقيمت الحجة على استخدامه، جزئيًا على الأقل على ما قدمه لمالكيه المستفيدين من تستر. وكان التركيز على أولئك الأطراف الفاسدين الذين أرادوا التعتيم على تورطهم باستخدام كيان اعتباري وليس التركيز على أولئك الذين سعوا إلى استغلال السمات القانونية للكيان الاعتباري لتحصين أنفسهم ضد الالتزامات الضريبية أو لحماية أصولهم. وقد وضعت ثلاثة محددات إضافية على مجمع المرشحين. ولابد من أن يكون المخطط قد تضمن موظفًا عموميًا رفيع المستوى أو شخصًا يتولى منصبًا عموميًا هامًا أو أي طرف آخر، كان قادرًا على ممارسة نفوذ مهم على أية عملية سياسية أو بيروقراطية لتنفيذ المخطط. علاوةً على ذلك، استخدمت قاعدة البيانات أفقًا زمنيًا واسعًا رجع ٣٠ عامًا إلى الوراء إلى ١٩٨٠، للسماح بالتحليل الممكن للاتجاهات على مر الزمن. وأخيرًا، لا بد أن يكون المخطط قيد البحث قد تضمن ما يعادل أكثر من مليون دولار أمريكي (عند وقت

٨٧- هذه الأرقام تمثل تقريبا من جانبنا؛ ففي الحالات التي تضمنت أدق البيانات المتاحة طائفة من عوائد الفساد المشبوهة، لجأنا إلى الطرف الأدنى من الطيف. وتمثل النقود المشار إليها هنا أموالا عامة مختلفة (عن طريق السرقة الصريحة والتعامل الذاتي في عقود حكومية خارج الأعراف الحكومية المقبولة) وكأموال خاصة تم تلقيها بالمخالفة للواجبات الاستئمانية على المسئولين العموميين تجاه دولهم (مثل، الرشا، أو العمولات السرية، أو استغلال المنصب، إلخ).

المخطط). وقد سمح ببضع استثناءات على هذه القاعدة، بما في ذلك حالات كان فيها المخطط قابلاً للتوسع أو مبتكرًا، أو إذا لم يستوفِ المجموع الحاصل الحدَّ الأدنى وقدره مليون دولار أمريكي لكنه كان يمثل قوة شرائية حقيقية في اقتصاد ولاية قضائية بعينها كانت أكبر بصورة غير متناسبة عما يمثله مبلغ المليون دولار أمريكي في أجزاء أخرى من العالم.

جرى تجميع معلومات عن القضايا المختارة أولاً من خلال مصادر ثانوية متاحة علنًا، بما فيها محركات البحث على الإنترنت، والأدبيات الأكاديمية، والتقارير من هيئات وطنية ودولية تتعلق بمكافحة الفساد. في أعقاب ذلك، تم السعي للحصول على وثائق المحاكم وغيرها من الوثائق المعتمدة من الحكومات (مثل، البيانات الصحفية الحكومية الرسمية، وتقارير جلسات الاستماع الاستقصائية) استكمالاً وتأكيدًا لما تم تجميعه من معلومات. ورغم أن كثيرًا من هذه الوثائق تم الحصول عليه من خلال مراجع بحثية قانونية،[٨٨] فقد تم إجراء بحوث ميدانية كبيرة لتأمين وثائق ذات صلة من خلال مصادر المعلومات مثل وكلاء النيابة، والمحامين المشتغلين بالقضايا، ومكاتب البنك الدولي القطرية، ووكالات مكافحة الفساد، ودور المحاكم المحلية.[٨٩]

وفي عدد لا بأس به من الحالات، كشفت عملية جمع المعلومات أن الوصول إلى الوثائق (حتى عندما يزعم أنها في الميدان العام) ثبت، لأسباب متنوعة، أنه عملية صعبة ومحدودة. وفي بضع ولايات قضائية، لم تنشر المحكمة المعنية القرار المطلوب. مثال ذلك، أنه عند إجراء اتصال ميداني بخبراء إقليميين متنوعين للحصول على قرار بعينه من محكمة ابتدائية، أبلغ الفريق بأن قرارات المحاكم الابتدائية لم تكن تنشر في ذلك البلد. إضافة إلى ذلك، وفي محاولة للحصول على وثائق محكمة من قضية أخرى، أبلغ أحد المحامين الفريق أن المحاكم عمومًا في ذلك البلد لم تنشر ولم توزع القرارات العامة، ورغم وجود قانون لحرية المعلومات، فإن الحصول على الوثائق من دور المحاكم قد يكون مثيرًا للتحدي. وفي حالات أخرى، كان الحصول على وثائق المحاكم مقيدًا بالحساسيات المحيطة. وأخيرًا، كانت وثائق المحاكم المتعلقة ببعض القضايا ببساطة غير متاحة لأن التقاضي كان جاريًا، وكانت الإجراءات القضائية مغلقة في وجه الجمهور. وقد أعاقت هذه العوامل سعى الفريق للحصول على وثائق من المحاكم في حالات عدة. وبسبب عدم توفر فرص الوصول في مجالات أخرى (أو عدم توفر المهارات اللغوية ذات الصلة لدى الفريق) فإن معظم الحالات التي تمت دراستها جرى توثيقها أو الإبلاغ عنها باللغة الإنجليزية والإسبانية، والفرنسية، والألمانية، والصينية إلى درجة أقل)، وكانت نسبة كبيرة منها وثائق من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومن القابل للجدل أن انحياز الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ينبع في شق منه من وجود عدد ذي دلالة من الدعاوى القانونية الجنائية والمدنية ضد حالات فساد عظيم وقعت في هذه الولايات القضائية. وهذا يقربنا قليلاً من تفسيرات ارتفاع معدل ظهور هذه الولايات القضائية في الجدول ب– ٣. ورغم هذه العوائق، فقد ثبت عمومًا أن الجهود الميدانية المستمرة آتت أكلها. إذ كان معظم وكلاء النيابة وغيرهم من المحامين الذين تم الاتصال بهم مستعدين للمعاونة في العملية الميدانية، سواء كان ذلك بتوفير وثائق المحاكم، أو بإرشاد الفريق إلى مصدر معلومات بديل، أو بعرض رؤى مستبصرة قيمة مباشرة في خبراتهم بالعمل على قضايا فساد عظيم.

٨٨- مثل، LexisNexis، ومكتبة البنك الدولي القانونية، ومكتبة الكونغرس القانونية (الولايات المتحدة).

٨٩- كل جهد من هذه الجهود الميدانية تم تتبعه وتسجيله للرجوع إليه مستقبلاً.

ولأن الأمر يستغرق سنوات عدة قبل أن يطفو الشك في الفساد على السطح، ثم تمر سنوات أكثر قبل نظر القضايا في آخر الأمر، فإن مسار التتبع الوثائقي كان غالبًا ما يشير إلى سلوك سبق تاريخ الوثائق بعدة سنين. وبهذا المعنى، فإن قاعدة البيانات التي تعتمد فحسب على الوثائق الرسمية محكوم عليها بأن تكون انعكاسًا لواقع أقدم كثيرًا. وقد أدرجت قضايا ربما لم يُدن فيها موظف عمومي، لكن صدر فيها تعزيز قضائي لإساءة استخدام كيان اعتباري أقر بوجود عنصر أو شبح فساد عظيم. وفي القضايا التي تمت تبرئة الموظفين ذوي العلاقة من كل ذنب بموجب قرارات قضائية نهائية (ليست موضع طعن بموجب دعاوى قضائية في ولايات قضائية أخرى)، اعتبرت مثل هذه القضايا غير مندرجة في حيز اختصاص الدراسة، ولذلك تم استبعادها.

وعند ملء قاعدة البيانات، حيثما أمكن، تم تسجيل النموذج الصحيح لكل كيان أو ترتيب قانوني (الاسم ونوع الكيان، والدولة) ثم تصنيفها إلى أنواع مبسطة للكيانات بناءً على خصائصها. ولم يتسنَ التحقق من الولاية القضائية التي تنتمي إليها كل الكيانات الاعتبارية والحسابات المصرفية المستخدمة. كان هذا في معظم الحالات ناتجًا عن عدم التحديد في مستندات المصدر ذات الصلة. وتضمن اثنان من السيناريوهات الأكثر شيوعًا التي ووجهت في هذه المسألة نقص «التحديد» بخصوص «الشركات» و«الصناديق الاستئمانية». وغالبًا ما كانت وثائق المحاكم تورط «شركة» ما في ولاية قضائية ما لها عدة تنويعات؛ دون أية أدلة أخرى مستقلة على ما هو نوع الشركة التي قد تحددها المحاكم. وفي مسألة الصناديق الاستئمانية، كانت هذه الترتيبات القانونية محددة في بعض الأحيان على أنها تعود إلى ولاية قضائية بعينها، لكن ليس في أحوال كثيرة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ولايات قضائية كثيرة لديها توصيات من كل من القانون العام والتنويعات المقننة؛ ومرة أخرى، وفي غياب أدلة محددة، لم تطرح أية افتراضات.

وقد تم استبعاد القضايا التي لم تتوفر عليها أدلة على إساءة استخدام كيانات اعتبارية من القضايا المختارة؛ وبناء عليه، لم يدرج في قاعدة البيانات بعض من القضايا الأكثر إثارة والمعروفة عالميًا من قضايا الفساد الكبير، حيث إن تفاصيل إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية لم تكتشف في المحاولات المبدئية لجمع البيانات. وهذا لا يعني بالضرورة أن الكيانات الاعتبارية لم تستخدم في تلك القضايا. وأي جهد واعٍ لالتماس قضايا من كل المناطق الجغرافية (خاصة في المراحل المتأخرة من البحث) يعني أن القضايا المائة والخمسين لم تكن بالكامل «عشوائية». وكان ذلك يعتبر ضروريًا بالنظر إلى أن رموزًا معينة لغسل الأموال قد تكون سائدة بشكل أكبر (أو ربما تحدث فقط) في مواقف إقليمية معينة، وأن مثل هذه الحالات من السهو ترجح أي قلق من إنتاج طريقة فحص صارمة علميًا. وكما هو الحال في أية دراسة مبنية على قضايا جنائية، فإن البيانات التي يعتمد عليها التحليل قد لا تعكس تمامًا كل جوانب السلوك الإجرامي ذي الصلة والمدى الكامل للمخطط، وقد حاولنا إعطاء حساب أمين للمدى الذي تفاعلت فيه البرغماتية والمواءمة مع النتائج التي توصلنا إليها.

ورغم هذه المحاذير، فقد تم هضم المعلومات وتصنيفها للوقوف على الاتجاهات بين القضايا، واختبار الفرضيات إزاء العلاقة المتبادلة بين العوامل. وقد تم تسجيل عدد لا بأس به من العوامل تتعلق، من بين أمور أخرى، بدول الأطراف، والكيانات الاعتبارية، والحسابات المصرفية موضوع البحث، والطرق المحددة المستخدمة لتعزيز التستر والتعقيد، والمدى الذي توبعت ونفذت إليه التحقيقات والمحاكمات.

١-٣- موجز النتائج

الجدول ب-١	قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: موجز القضايا
أسماء الحقل	
اسم القضية	
بلد الموظف العمومي	
السنة التي بدأ فيها المخطط	
السنة التي انتهى فيها المخطط	
منصب الموظف العمومي أثناء المخطط	
قيمة الأموال بالدولار الأمريكي	
البيان	
نوع النشاط غير المشروع الذي اشترك فيه الموظف العمومي	
العقبات أمام التحقيق	
أحدث الدعاوى القضائية ضد الموظف العمومي؟	
دعاوى قضائية أخرى/ محاكمات أخرى	
هل هناك قضية منظورة أو مستأنفة؟	
الولاية القضائية التي أقيمت فيها الدعوى (الدعاوى) القانونية	
المصادر	

المصدر: إعداد المؤلفين.

الجدول ب-٢	قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: الكيانات الاعتبارية
أسماء الحقل	
اسم القضية	
اسم الكيان الاعتباري	
الولاية القضائية التي تأسس فيها الكيان الاعتباري	
الشكل القانوني الفعلي لنوع الكيان الاعتباري لكل ولاية قضائية (مثلاً، شركة مساهمة (Sociedad anónima)، مؤسسة (Anstalt)، مؤسسة (Stiftung)، شركة مساهمة (Aktiengesellschaft)، إلخ)	
نوع الكيان الاعتباري: شركة عامة، صندوق استئمان، مؤسسة، شركة ذات مسئولية محدودة، تضامنية	
كيان وهمي؟	
غير هادفة للربح؟	
المالك المستفيد	
علاقة المالك المستفيد بالموظف العمومي: هو نفسه، معين اسمًا، رجل واجهة، كيان اعتباري، غير معلومة	
المالك القانوني:	
علاقة المالك القانوني بالموظف العمومي: هو نفسه، معين اسمًا، رجل واجهة، كيان اعتباري، غير معلومة	
مدير الكيان الاعتباري	

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول ب-٢	قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: الكيانات الاعتبارية *(تابـــع)*
علاقة المدير بالموظف العمومي: هو نفسه، معين اسمًا، رجل واجهة، كيان اعتباري، غير معلومة	
هل أسس الكيان الاعتباري الموظف العمومي، أو وسيط مهني، أو رجل واجهة؟	
سنة تأسيس الكيان الاعتباري	
هل الولاية القضائية للكيان الاعتباري هي ذاتها ولاية الموظف العمومي؟	
الولاية القضائية للحساب المصرفي (اسم المصرف، اسم الحساب)	
هل الولاية القضائية للمصرف هي ذاتها ولاية الموظف العمومي؟	
هل الولاية القضائية للمصرف هي ذاتها ولاية الكيان الاعتباري؟	
استخدام أو دور الكيان الاعتباري	

المصدر: إعداد المؤلفين.

يبين الجدول ب-٣ الإحصاءات الرئيسية لقاعدة البيانات كما تم إعدادها نهائيًا.

الجدول ب-٣	قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: إحصاءات رئيسية			
العدد الإجمالي للقضايا	١٥٠	**العدد الإجمالي للكيانات الاعتبارية**		٨١٧
إجمالي الأموال المقدر دخولها في القضايا[أ]	٥٦,٤ مليار دولار أمريكي			
المخططات عبر الوطنية	١١٢[ب]	**العدد الإجمالي للأشخاص المتهمين و/ أو المدانين**		١١٨[جـ]
الولايات القضائية للتأسيس المشمولة/ للكيانات (أعلى ٢٠)	**الولاية القضائية**	**عدد الكيانات الاعتبارية المؤسسة**	**الولاية القضائية**	**عدد الكيانات الاعتبارية المؤسسة**
	الولايات المتحدة[د]	١٠٢	برمودا	١٢
	جزر العذراء البريطانية	٩١	جيرزي	١٢
	بنما	٥٠	قبرص	١١
	ليختنشتاين	٢٨	إندونيسيا	٨
	جزر البهاما	٢٧	تنزانيا	٨
	المملكة المتحدة	٢٤	ترينداد وتوباغو	٨
	إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	٢٤	الإمارات العربية المتحدة	٨
	نيجيريا	٢٠	الهند	٧
	جنوب أفريقيا	١٦	جزيرة مان	٧
	جزر كايمان	١٥	سويسرا	٧

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول ب-٣	قاعدة بيانات قضايا الفساد الكبير: إحصاءات رئيسية *(تابع)*			
أنواع الكيانات المشمولة	**نوع الكيان**			**عدد الكيانات في قاعدة البيانات**
	شركة (مثلاً: شركة عامة، شركة ذات مسئولية محدودة، شركة *مساهمة* (Sociedad anónima)، إلخ)			٥٩٣
	صندوق استئمان			٤٣
	مؤسسة			٤٠
	تضامنية			٩
	غير معلومة الهوية/ متنوعة			١٣٢
الولاية القضائية للحساب المصرفي (أعلى ١٠)	**الولاية القضائية**	**عدد الكيانات الاعتبارية التي لديها حساب في هذا المكان**	**الولاية القضائية**	**عدد الكيانات الاعتبارية التي لديها حساب في هذا المكان**
	الولايات المتحدة[هـ]	١٠٧	قبرص	١٥
	سويسرا	٧٦	إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	١٤
	المملكة المتحدة	١٩	أنتيغوا وباربودا	١١
	نيجيريا	١٧	جيرزي	١١
	جزر البهاما	١٨	ليختنشتاين	١٠
قضايا فيها وسطاء	**٧٢**[و]	**قضايا موكل عنها محامون**	**٣٢**[ز] **قضايا تتضمن أسهم حاملة**	١٠

المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظات: (أ): تم أخذ تقدير الطرف الأدنى في القضايا التي تضمنت نطاقًا مقدرًا من المبالغ.

(ب) اعتبرت القضايا مخططات عبر وطنية في الحالات التي عرف فيها أن أموال الرشا الناشئة من ولاية قضائية تختلف عن ولاية الموظف (الموظفين) العموميين.

(جـ) تشمل المحاكمة والدعاوى المدنية، واتفاقات الدفوع.

(د) الولايات الأمريكية الخمس الأولى في تأسيس الكيانات الاعتبارية، هي: فلوريدا (٢٠)، وكاليفورنيا (١٨)، ونيويورك (١٣)، وديلاوير (١٣)، وميرلاند (٦).

(هـ) الولايات الأمريكية الخمس الأولى في الحسابات المصرفية للكيانات الاعتبارية، هي: فلوريدا (٣١)، ونيويورك (١٦)، وكاليفورنيا (١٦)، ومقاطعة كولومبيا (٣)، وفيرجينيا (٣)، وجزر العذراء الأمريكية (٣)، ولويزيانا (٣).

(و) مقدم خدمة مهنية إما أسس كيانًا اعتباريًا أو تولى منصبى ملكية أو إدارة من خلال خدمات معين اسمًا؛ ومن بين القضايا المائة والخمسين، كانت هناك ٥٩ قضية لم تكن بها معلومات كافية لتحديد ما إذا كان الأمر يتضمن وسيطا، بصورة قاطعة.

(ز) مستشار قانوني مهني، أو محامي إجراءات، أو محامي منصة، إما أسس كيانًا اعتباريًا، أو تولى مناصب ملكية أو إدارة.

المشروع الثاني. مشروع ملكية الانتفاع للمصارف

٢-١- *خلفية*

أجريت هذه الدراسة بغرض التوصل إلى رؤية مستبصرة واضحة لما تستخدمه المصارف من إجراءات لإثبات ملكية الانتفاع، عند تقديم خدمات مالية لعملائها من الكيانات الاعتبارية. وقد تم استخراج آراء المصارف بشأن ما يمكنها فعله أو ما تفعله لكي تحدد ملكية الانتفاع، وما تستخدمه من طرق، وكيف يمكن تحسين تلك الطرق، أو ما يمكن للأطراف الأخرى أن تفعله لضمان الارتقاء بنوعية المعلومات التي تحصل عليها المصارف.

اعتبرت وجهة نظر المؤسسات المالية ذات قيمة خاصة في إلهام هذا التقرير، وخاصة بشأن المسائل موضع الجدل المتمثلة في قضية ملكية الانتفاع، وموقعها في المعايير العالمية. ومنذ اعتماد التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) بشأن غسل الأموال في ٢٠٠٣، كانت الإصلاحات التنظيمية المصممة لفرض الامتثال على الأطراف المالية الفاعلة من بين التغيرات الأولى المطلوب اتخاذها. ونتيجة لذلك، تحسن تنفيذ تدابير ملكية الانتفاع للهيئات الاعتبارية تحسنًا ذا دلالة، حسب قول الممارسين، رغم أنه حتى الآن لم تحصُل إلا ثلاثة بلدان من بين ٣١ بلدًا من البلدان الأعضاء في مجموعة العمل المالي التي تم تقييمها على تصنيف «ممتثل إلى حد كبير» فيما يتعلق بالتوصية رقم: ٥ (التي تتعلق بهذه المسألة).

٢-٢- المنهجية

بغية التوصل إلى رؤية الممارسين المستبصرة، تم استحداث استبيان متعدد الأوجه (انظر الشكل ب-١). ومر الاستبيان بعدة جولات من التنقيح بالتشاور مع خبراء مكافحة غسل الأموال وإنفاذ الأحكام التنظيمية. ويمس الاستبيان جوانب كثيرة من قضية ملكية الانتفاع. وسعى فريق المشروع– على وجه الخصوص– إلى استكشاف ما تعتبره المصارف التزامات عليها إزاء ملكية الانتفاع (التي تفرضها ولاياتهم القضائية والمصارف ذاتها)، وكيف تصمد هذه الالتزامات على مستوى الممارسة، بدءًا من الاتصال المبدئي مع العميل وطيلة أية علاقات أعمال مستمرة لاحقة. وتضمن الاستبيان فحصًا لهياكل عمليات تقييم عملاء المصارف، ومتابعتها، ومراجعتها ومحاولة للوصول إلى رؤية فنية مستبصرة إلى الكيفية التي تتناول بها السيناريوهات المعقدة المتعلقة بالكيانات الاعتبارية.

ورغم أن الاستبيان قدم بيانات حول الكيفية التي تعامل بها عدد معين من اللاعبين العالميين مع قضية ملكية الانتفاع، إلا أن المقصود منه كان تيسير حوار، يعقد في وقت لاحق، بين ممارسي الامتثال بالمصارف وفريق المشروع. وبعد تلقي تصريح أو إقرار من وحدة التحريات المالية أو المصرف المركزي لكل ولاية قضائية، تم إرسال دعوات إلى ١١ دولة كانت إما معروفة بكونها من اللاعبين الكبار في النظم المالية العالمية (أو إقليم محدد) أو ورد ذكر نظمها المالية في مشروع قاعدة البيانات. وفي كل ولاية قضائية، تم استجلاب معطيات من مؤسستين أو ثلاث مؤسسات مالية منفصلة بغرض: (أ) الأخذ في الاعتبار حقيقة أن بنوكًا مختلفة لديها محاور أسواق واحتمالات مخاطر مختلفة، و(ب) الوقوف على نقاط التفاهم المتنافرة للالتزامات التنظيمية المشتركة، أو المقاربات المتنافرة. وقد قبل جميع الأطراف المدعوون الدعوة، وشارك ٥٠ من موظفي متابعة الامتثال من ٢٥ مصرفًا فرديًا في هذا التمرين.

عند تسلم الاستبيانات المستوفاة، تم إجراء مقابلات شخصية لاستيضاح الإجابات المتلقاة ومتابعة الخطوط ذات الصلة للاستقصاء بدقة أكثر. ولتنشيط المبادلات الصريحة، حاول فريق المشروع زيادة أكبر عدد ممكن عمليًا من الموظفين المشاركين لإجراء مقابلات شخصية وجهًا لوجه. وفي النهاية، تمت هذه الاجتماعات مع مشاركين من ٨ ولايات من بين ١١ ولاية قضائية. وتمت كل المقابلات الشخصية الأخرى بالهاتف أو الفيديو كونفرنس. وبالنظر إلى مختلف الحساسيات التي ينطوي عليها الموضوع، تم تقديم ضمان للمشاركين بشأن خصوصيات إسهاماتهم، لزيادة تيسير التبادل الصريح.

المنظمة: _____

الوظيفة/ المسمى: _____

عدد سنوات الاشتغال بقضايا مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب: _____

المدينة/ البلد: _____

التاريخ: _____

يرجى ملاحظة ما يلي لأغراض هذا الاستبيان:

- تشير عبارة *علاقة العمل* إلى أي أنشطة أو ترتيبات أو جميعها، التي يمكن لمؤسستكم المالية الانخراط فيها، مع أو نيابة عن أحد العملاء، في الحالات التي تسري عليها بروتوكولات اعرف عميلك، والحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء (يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أنشطة فتح وخدمة الحسابات، والإدارة، ومعاملات المرة الواحدة، إلخ).
- تشير عبارة *الكيان القانوني* إلى أية منظمات تعتبر، لأغراض قانونية، قادرة على الانخراط في أنشطة ومعاملات بمقتضى حقها الخاص، بمعزل عن أي شخص طبيعي يمتلكها.
- تشير عبارة «صندوق استئمان» إلى كل الترتيبات المسماة بصورة سليمة، والترتيبات المماثلة التي تفصل بين الملكية القانونية للأصل وملكيته بالانتفاع.
- تشير عبارة «تحديد هوية» شخص ما إلى عملية التأكد من شخص ما دون الحصول على مزيد من المستندات.
- تشير عبارة «التحقق من هوية» شخص ما إلى عملية الاستعانة بمستندات عادة ما تصدرها الحكومة، لتعزيز معلومات الهوية.
- تشير عبارة «التحقق المستقل» إلى عملية إجراء التحقق بناءً على مستندات لا يوردها العملاء أو ممثلوهم.

يرجى- في كل سؤال- اختيار كل الأسئلة المنطبقة، ولك الحرية في تعديل طول مساحة الإجابة حسبما يلزم لإجابتك:

١. هل تشترط التشريعات الداخلية، في إطار عملية الحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء، أن يكون لدى المؤسسات المالية إجراءات للتعرف على المالك (المالكين) المستفيد عند إقامة علاقة عمل مع عميل ما؟

☐ نعم

☐ القوانين واللوائح لا تشترط ذلك، لكن سياساتنا الداخلية تشترطه

☐ القوانين أو اللوائح أو السياسات الداخلية لا تشترط ذلك

(تابـــع)

٢. كيف تعرف التشريعات الداخلية المالك المستفيد لأغراض عملية الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل لدى مؤسستكم؟

- ☐ الشخص الطبيعي (الطبيعيون) الذي يمتلك أو يسيطر على الكيان القانوني
- ☐ الشخص الطبيعي (الطبيعيون) الذي يتمتع بمزايا امتلاك الورقة المالية أو العقار، بصرف النظر عمن يكون حق الملكية باسمه
- ☐ أي شخص طبيعي يمتلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من _____ في المائة (يرجى التحديد) من الأسهم في شركة ما أو يمكنه ممارسة سيطرة معادلة
- ☐ آخرون (يرجى بيان ما إذا كانت الملكية أو السيطرة محددة بصورة مختلفة أو غير الوارد أعلاه):

---

٣. هل تعرف التشريعات الداخلية المالك المستفيد بصورة محددة بما يكفي حتى يتسنى لك تطبيقها على مستوى الممارسة؟ أم أن مؤسستك (أو المجموعة التي تنتمي إليها) تقوم بتوضيح التعريف والتوسع فيه؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف؟

- ☐ تعريف المالك المستفيد في التشريعات الداخلية محدد بما يكفي للسماح لإمكان التطبيق المباشر
- ☐ تعريف المالك المستفيد في التشريعات الداخلية، في حد ذاتها، ليست محددة بما يكفي للسماح لإمكان التطبيق المباشر. ومع ذلك، فإن توجيهات الولاية القضائية وضحت ملكية الانتفاع (يرجى تحديد السلطة التي أصدرت التوجيهات) على أن تعني:

- ☐ عرفت مؤسستنا المالك المستفيد كالتالي: (يرجى ذكر التعريف المؤسسي):

---

٤. ما هي التدابير التي تستخدمها مؤسستك لتحديد ملكية الانتفاع (مثلاً سؤال العميل، أو اشتراط مستندات استدلالية و/ أو إقرار موقَّع من العميل، أو مراجعة المعلومات المتاحة علنًا، إلخ)؟ إلى أي مدى تجد فائدة في المعلومات المتاحة علنًا (مثل تلك الموجودة في سجلات الشركات) في تحديد ملكية الانتفاع، إذ كنت تستخدمها؟

(تابـــع)

٥. هل تقوم مؤسستك المالية بتحديث معلومات ملكية الانتفاع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تتصرف إزاء ذلك؟

☐ لا

☐ فقط في ظروف معينة (يرجى تحديد الظروف واشرح كيف):

☐ نعم، (يرجى تفسير كيف):

---

٦. هل تستخدم مؤسستك مقاربة مبنية على المخاطر لتعديل إجراءات ملكية الانتفاع؟ إذا كان الأمر كذلك، فسر ما يلي: (١) ما هي العوامل المستخدمة في تصنيف علاقات العمل تلك مع الكيانات القانونية أو صناديق الاستئمان إلى مستويات مختلفة من المخاطر؟ (٢) ما هي تدابير الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل لتحديد ملكية الانتفاع التي تتأثر بهذا التصنيف؟ (٣) ما هي النسبة المئوية من علاقات العمل التي تندرج عادة تحت كل فئة؟

☐ لا

☐ نعم، (يرجى البيان):

---

٧. عند بدء علاقة عمل جديدة مع عميل هو عبارة عن كيان قانوني أو يمثل شركة استئمان، هل هناك أية مواقف لا تتعرف فيها مؤسستك على المالك (المالكين) المستفيد (مثلاً، عندما يقر أحد الوسطاء، مثل محام أو مقدم خدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، بأنه تحقق بصورة مرضية من هوية المالك المستفيد)؟

☐ لا

☐ نعم (يرجى البيان)

---

٨. إذا كانت التشريعات الداخلية أو سياسات مؤسستك الداخلية تشترط التحقق من هوية المالك (المالكين) المستفيد للعملاء من الكيانات القانونية، هل ينطبق هذا الشرط على هؤلاء العملاء أم ينطبق فقط على بعضهم (مثلاً، علاقات العمل عالية المخاطر أو فئات أخرى محددة)؟

☐ لا يشترط

☐ جميع علاقات العمل مع العملاء باسم كيانات قانونية

☐ فقط بعض علاقات العمل باسم كيانات قانونية، (يرجى التحديد):

(تابـــع)

٩. ما هي أطراف صناديق الاستئمان (المستفيدون أو غيرهم، مثل الواهب، أو الوصي، أو المحامي) التي يشترط عليك تحديد هويتهم بموجب تشريعاتكم الداخلية أو سياسات مؤسستك الداخلية؟ هل يطبق هذا الشرط على كل هؤلاء العملاء أم على البعض فقط (مثلاً، كأن يشترط لعلاقات العمل عالية المخاطر، ولا يشترط لشركات استئمان وحدات، إلخ)؟

☐ يشترط لتحديد كل علاقات العمل مع العملاء باسم صناديق استئمان. يرجى تحديد أطراف صندوق الاستئمان – المستفيدون أو غيرهم، مثلاً، الواهب، أو الوصي، أو الحامي – التي يُشترط عليك تحديد هويتهم بموجب تشريعاتكم الداخلية أو سياسات مؤسستك الداخلية:

☐ يشترط التحديد فقط عند الدخول في علاقات عمل باسم صناديق استئمان معينة (يرجى التحديد). يرجى تحديد أطراف شركة الاستئمان (المستفيدون أو غيرهم، مثلاً، الواهب، أو الوصي، أو الحامي) التي يشترط عليك تحديد هويتهم بموجب تشريعاتكم الداخلية أو سياسات مؤسستك الداخلية:

---

١٠. عند إقامة علاقة عمل، هل تحدد مؤسستك دائمًا ما إذا كانت تلك العلاقة المراد إنشاؤها نيابة عن شخص آخر خلاف الشخص الذي تتعامل معه مؤسستك؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف؟

☐ لا

☐ فقط إذا كان هناك مبرر للاعتقاد بأن العلاقة تنطوي على أطراف خارجيين

☐ نعم، (فسر كيف):

---

١١. عند التعامل مع وسيط يتصرف نيابة عن كيان قانوني رئيسي أو اعتباري، هل تقوم مؤسستك بالتحقق من وجود توكيل؟

☐ نعم، بطلب التوكيل الأصلي أو نسخة معتمدة/ أو موثقة منه

☐ نعم، بطلب نسخة غير معتمدة/ أو غير موثقة من التوكيل

☐ نعم، بسؤال الوسيط عما إذا كان يحمل (تحمل) توكيلاً ساري المفعول للتصرف نيابة عن الكيان القانوني (دون طلب أية مستندات أخرى)

☐ أخرى، (يرجى التفسير):

---

١٢. ما هي الحالات التي تشترط فيها التشريعات الداخلية أو سياسات مؤسستك الداخلية عليكم *التحقق* من معلومات هوية المالك (المالكين) المستفيد/ أو المالكين المستفيدين المقدمة من العملاء؟

☐ في جميع الحالات

☐ لا يشترط في أية حالة

(تابـــع)

☐ في بعض الحالات فقط (مثل، علاقات العمل عالية المخاطر أو علاقات العمل الأجنبية؛ يرجى التحديد والبيان):

---

١٣. ما هي أنواع المعلومات، أو المستندات، أو سلاسل الإجراءات الضرورية التي تطلبها مؤسستك عادة حتى تتحقق من المعلومات عن هوية المالك (المالكين) المستفيد المقدمة من العملاء؟

---

١٤. ما هي الحالات التي تلتزم فيها مؤسستك بموجب التشريعات الداخلية أو سياساتها الداخلية مؤسستك بإجراء عملية تحقق *مستقلة* من المعلومات عن هوية المالك (المالكين) المستفيد/ أو المالكين المستفيدين المقدمة من العملاء؟

☐ في جميع الحالات

☐ لا تلزم في أية حالة

☐ في بعض الحالات فقط (مثل، علاقات العمل عالية المخاطر، أو علاقات العمل الأجنبية؛ يرجى التحديد والبيان):

---

١٥. ما هي الاعتبارات المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مؤسستك تحتاج إلى تجميع معلومات إضافية عن هوية المالك المستفيد من *العميل*؟

☐ عندما نشك أو لا نرضى عن المعلومات المقدمة

☐ عندما يعتبر الكيان القانوني أعلى مخاطر أو مشبوهًا (يرجى التفسير):

☐ مواقف أخرى، (يرجى التفسير):

---

١٦. ما هي مصادر وأنواع المعلومات التي تستخدمها مؤسستك عادة في إجراء عملية تحقق *مستقلة* من المعلومات عن ملكية الانتفاع المقدمة من العميل؟

(تابـــع)

١٧. هل تجري مؤسستك أية فحوصات زائدة عن صحة المستندات الأجنبية (مثل، عقد التأسيس، ومستندات التسجيل، والتوكيلات)؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي أنواع الفحوصات؟

☐ لا، يستحيل علينا فعل ذلك

☐ نحاول فعل ذلك عندما نعرف نظيرا لنا في بلد آخر يمكنه مساعدتنا

☐ نتحقق من صحة الترخيص الأجنبي، وشهادة تسجيل الكيان أو صندوق الاستئمان

☐ نتحقق مما إذا كان الكيان خاضعًا للتنظيم

☐ أخرى، (يرجى التفسير):

---

١٨. هل هناك أية ولايات قضائية بعينها أو أية أنواع بعينها من الكيانات القانونية، أو صناديق الاستئمان أو غيرها من الترتيبات التعاقدية تشكل عمومًا أو دائمًا تحديًا من حيث تحديد هوية المالك (المالكين) المستفيد؟

---

١٩. كم عدد المرات تقريبًا التي تقرر فيها مؤسستك عدم إقامة علاقة عمل لأنك غير مطمئن إلى قيامك بتحديد هوية المالك المستفيد؟

☐ نادرًا جدًا (مرة واحدة- مرتان كل عام)

☐ نادرًا (ثلاث- ست مرات كل عام)

☐ أحيانًا (مرة واحدة- مرتان كل شهر)

☐ غالبًا (عدة مرات كل شهر)

☐ كثيرًا جدًا (يوميًا)

٢٠. إذا كانت التشريعات الداخلية تلزمك بتحديد ملكية الانتفاع، هل السلطات الإشرافية على المؤسسة المالية في بلدك تقوم بتقييم الامتثال لتلك الاشتراطات أثناء أعمال التفتيش الميداني؟

☐ نعم، هذا مكون معياري من أعمال التفتيش الميداني

☐ نعم، لكن نادرًا فقط

☐ لا

٢١. هل سبق لمؤسستك أن خضعت لإجراء إشرافي (في شكل خطابات إنذار، أو غرامات، إلخ)، لعدم امتثالها لهذا الشرط؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى بيان أية إجراءات إشرافية أو إجراءات علاجية داخلية نفذت نتيجة لذلك.

☐ لا

☐ نعم، (يرجى البيان):

(تابـــع)

٢٢. كم من الوقت تمضيه من قبل الموظفين في مؤسستكم في البحث عن معلومات عن ملكية الانتفاع بشأن عملاء محتملين أو قائمين (بما في ذلك تدابير مستمرة للحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء في حالة استمرار علاقات العمل)؟

---

٢٣. هل تعتقد أن الوقت المنفق للحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل *للتحقق* من هوية ملكية الانتفاع مفيد في تقليل مخاطر الجرائم المالية المتصلة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب؟

---

٢٤. بشكل عام، وبناءً على خبراتكم كمسئول لمتابعة الامتثال في التعامل مع قضايا مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، هل يمكنك النظر في أي تعديلات في تشريعات ولايتك القضائية، أو إجراءات ملكية الانتفاع لدى مؤسستك – من شأنها تحسين الفاعلية؟

---

٢٥. بشكل عام، وبناءً على خبراتكم كمسئول لمتابعة الامتثال في التعامل مع قضايا مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، هل يمكنك النظر في أي تعديلات في المعايير الدولية بشأن تحديد ملكية الانتفاع من شأنها تحسين الفاعلية؟

---

٢٦. ما هي العقبات الأكثر إزعاجًا و/أو المتكررة التي تصادفها مؤسستك عند تحديد ملكية الانتفاع للكيانات القانونية و/أو صندوق الاستئمان، وما هي المواقف الأكثر شيوعًا التي تبرز فيها هذه القضايا؟

---

٢٧. يرجى بيان أية «ممارسات حسنة» تطبقها مؤسستك عند تحديد ملكية الانتفاع للكيانات القانونية و/أو صندوق الاستئمان:

شكرًا على مشاركتك. يرجى إعادة الاستبيان المكتمل إلى إميل فان دير دوز دي فيليبوا، رئيس فريق المشروع.

بمجرد تجميع الإجابات من جميع المشاركين، سنتصل بك لترتيب مقابلة وجهًا لوجه بالفيديو كونفرنس لمناقشة ما توصلنا إليه من نتائج والتماس رد فعلك. وسيكون لطفًا منك أن ترفق صورًا من التوجيهات الإرشادية ذات الصلة بالحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء وتحديد ملكية الانتفاع التي تنفذها مؤسستك، إذا كان مسموحًا بذلك في مؤسستك المالية. وسوف تستخدم هذه المادة للمساعدة في ضمان ملائمة المسائل التي نوقشت أثناء مقابلاتنا هذه وإن لم يكن ذلك ضروريًا لاستكمال هذا المسح.

* * *

٢-٣- *موجز النتائج*

الأسئلة- ١-٣: معايير ملكية الانتفاع

- ذكر العاملون في متابعة الامتثال المشاركون أن قوانين دولهم، باستثناء ولاية قضائية واحدة، تشترط اتخاذ تدابير للاستيثاق من المالك المستفيد للكيانات الاعتبارية في جميع حالات الدخول في علاقات مع العملاء من الكيانات الاعتبارية. وفي الولاية المستثناة، تعتبر مثل هذه التدابير ضرورية فقط في ظروف معينة.

- ذكر جميع العاملين في متابعة الامتثال أن المالك المستفيد يعتبر في ولاياتهم القضائية أنه يشير فقط إلى الأشخاص الطبيعيين؛ إلا أن مشاركين (من الولاية ذاتها) أشارا إلى أن معايير الصناعة الوطنية لدى دولتها تسمح، خلافًا لتعريف مجموعة العمل المالي، باعتبار الكيانات الاعتبارية مالكة بالانتفاع. وتركز معايير ملكية الانتفاع المفروضة من الحكومة، أو الصناعة، أو المؤسسة بوجه عام على النسبة المئوية للحد الأدنى (وهو عادة في حدود ٢٠– ٢٥ في المائة) من حقوق الملكية أو السيطرة (مثلاً، حيازة الأسهم، أو حقوق التصويت في الشركة). وقد شعر جميع العاملين في متابعة الامتثال أن مؤسساتهم لديها توجيهات كافية بشأن موضوع ملكية الانتفاع، وإن أعرب عدد قليل تمامًا عن رأي مفاده أن المعايير المطبقة، داخل البلدان، قد تتباين تباينًا واسعًا بين المؤسسات. والأرجح أن المصارف الدولية هي التي لديها تعريفات واسعة لملكية الانتفاع مفروضة ذاتيًا، وتخضع للتعديل عن طريق تقدير مبني على المخاطر للعميل.

الأسئلة من ٤ - ٩، و١٢ - ١٨: تجميع بيانات ملكية الانتفاع والتحقق منها

- ذكرت المصارف بأنها تعتمد على أدلة مقدمة من العملاء إلى حد كبير. ورغم ذلك، فمعظمهم يؤكد بأنهم لا يعتمدون على ذلك وحده، بل أنهم يلتمسون أدلة تشاركية ومؤيدة متاحة من مصادر متعددة.

- تحمس مسئولو متابعة الامتثال للتصديق على فكرة نماذج الإقرارات (سواء قدمت مباشرة إلى المصرف أو إلى السجل الحكومي الذي يتصل به المصرف). وقد أعدت نماذج ملكية الانتفاع تأسيسًا على فكر جيد، مع التحذير من أنها يجب أن تكون سهلة الفهم للعميل، وأكثر من ذلك أن تكون مبنية على تعريف النسبة المئوية للحد الأدنى المتعلق بملكية الانتفاع (عادة ٢٥ في المائة). وذلك تجنبًا لإساءة التأويل العرضي. وبناء عليه، فإن كثيرًا من العملاء المحتملين من الكيانات الاعتبارية لا يكون لهم مالكون مستفيدون بهذا المعنى الأكثر فنية (سواء كان ذلك بالظرف الطبيعي أو غير المشروع)، مما يسفر عن عدم تجميع مثل هذه المعلومات. وفي إحدى الدول، توفر للمشاركين فرصة كاملة للوصول إلى حيازات المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة التي يتوجب على الشركات المحلية تقديم ملفاتها إلى

الحكومة، مما أدى إلى منحهم تفاصيل أكثر كثيرًا من نماذج ملكية الانتفاع المعيارية بصورة أكبر (وإن ظلت غير شائعة بين الممارسين).

- ذكر المشاركون أن هناك اعتمادًا كبيرًا على سجلات الشركات للفحص الترافقي للبيانات المقدمة من العملاء. وهناك احترام عالٍ للسجلات الداخلية على نطاق واسع. ويرجع ذلك أحيانًا إلى كم أو نوعية المعلومات التي تضمها، ومع ذلك، ففي حالات أخرى، وإن كان يرجع إلى أنها توفر فرصًا أيسر للاطلاع على ما تحتويه من مواد، خلافًا للسجلات الأجنبية، التي يصعب الوقوف أو الاطلاع عليها. والمصارف ذات الحضور متعدد الجنسيات غالبًا ما يكون لديها مشكلة أبسط مع الكيانات الاعتبارية الأجنبية، لأنها تستطيع الاعتماد على مصرف شقيق في دولة أجنبية (حسب وجود شركتها في الولاية القضائية) لتمرير المعلومات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من مراجعات السجل. وقد تعتمد في بعض الأحيان على معرفة إضافية من المصرفيين المحليين) بشأن التفاصيل أو الأشخاص المشمولين. ورغم استخدام مصادر أخرى (مراجعات ائتمانية أو مواقع إلكترونية لشركات، أو مراجع مهنية، أو محققون متعاقد معهم) بدرجات متباينة، تعتبر سجلات الشركات، بالنسبة لجميع المؤسسات المالية، المصدر الأساسي لمعلومات الملكية والسيطرة المقدمة من العملاء.

- تستخدم المؤسسات المالية حول العالم على نطاق واسع التقييم المبني على المخاطر الذي يتضمن عادة أشخاصًا يتولون مناصب عمومية هامة، والأثرياء (أصحاب الملايين)، وولايات قضائية معرضة للخطر. وصناعات معرضة للخطر. كما تستخدم نشاط المعاملات اللانمطي أيضًا كمؤشر للمخاطر، مع وجود بضع مؤسسات مالية أكبر التى ترصد حجم الأعمال هي الأخرى، ومعدل دوران الحسابات، وغيرها من أنشطة المعاملات للكيانات الاعتبارية. وتقارن هذه المؤسسات أنشطة الكيانات الاعتبارية بمؤشرات الصناعة أو المعاملات الوسيطة بناء على شركات ذات حجم ووضع مماثل يمكنها إجراء معاملات معها. وتشيد معظم المصارف بالتقييم المبني على المخاطر باعتباره أكفأ الطرق لإحباط غسل الأموال؛ ويبدو أيضًا أنه العامل الرئيسي في تجاوز المعايير المخولة وطنيًا لتحقيق هوية العميل في جهود الحيطة والحذر الواجبين.

- تعتبر معايير تحديد صناديق الاستئمان أكثر صرامة بين المصارف الراغبين في ممارسة الأعمال مع صناديق استئمان دولية أو أجنبية. وقد أشارت مصارف أصغر حجمًا أو محلية في الأساس من الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني إلى أن قبول هكذا صناديق استئمان كعملاء عادة ما يكون الاستثناء وليس القاعدة. (هناك أقلية أعربت عن المخاوف ذاتها إزاء المؤسسات، مشيرين في ذلك إلى مغايرات هذه المؤسسات المقننة بالقوانين، وليس المنظمات غير الهادفة للربح ذات الطابع العام والتي قد يشير إليها المصطلح). وأوضح كثير من العاملين في متابعة الامتثال أن فكرة ملكية الانتفاع لا تمثل خيارًا جيدًا لشركة الاستئمان العميلة، لأن الأطراف المعنية بالانتفاع هي (عادة) أطراف مختلفة عن المسيطرين على شركة الاستئمان أو شاغلي المناصب بها (أي، الأشخاص الذين يبدون الأكثر احتمالاً لإساءة استخدام الحساب). وقد أشارت كل المصارف للحاجة إلى تحديد هوية الواهبين، والأوصياء، والمستفيدين، وشاغلي المناصب المعلنين، بالإضافة إلى الحاجة للاستيثاق من مصدر أموال الواهبين وثروتهم. ولم يذكر أحد قلقًا بشأن «الواهبين الاقتصاديين» (الأشخاص غير المنتمين قانونًا إلى شركة استئمان، وإن كانوا رغم ذلك يسهمون بأصول في الترتيب الاعتباري).

- تبين عمومًا أن اشتراطات التحقق من المستندات بشكل مستقل ليست طاغية بالقدر الكافي، وتعتمد أساسًا على سجلات الحكومة. وعندما يتبين عدم توافر هذه الاشتراطات، يتم عادة قبول مستندات الكيانات الاعتبارية «المُعاينَة» أو المنسوخة (لإحدى الشخصيات أو الترتيبات الأجنبية) بشرط أن تكون صورة موثقة أو معتمدة. وشكا كثير من المشاركين من نقص المواد التي تمكنهم من تعزيز الأدلة المقدمة من العملاء. والواقع أن هذه المصارف التي تضغط أكثر أوضحت أنها نادرًا ما تتمكن من حيازة إثبات دامغ لا يقبل التفنيد على ملكية الانتفاع للعميل من (الكيانات) الاعتبارية. وبدلاً من ذلك، تلتمس الاطمئنان قدر الإمكان عن طريق تتبع تيارات من المعلومات لا صلة لها بالعميل بالقدر الذي يمكن العثور عليه، لضمان قيام المصارف بتقديم رواية متماسكة لكل هذه المصادر.

السؤالان ١٠- ١١ : التحقق من مسوغات أو علاقة ممثل العميل المباشر وجها لوجه

عندما تواجَه المصارف بممثل لكيان اعتباري بأوراق اعتماد سليمة، فإن قلة من المصارف هي التي تستقصي عما إذا كان ذلك الشخص يتصرف في النهاية نيابة عن طرف غير معلوم (لمصلحته النفعية). والسبب الأكثر شيوعًا الذي يقدم هو أن هذا الموقف عادة ما يبرز عندما تقوم المصارف بمراجعة أوراق الاعتماد المقدمة. وأوضح عدد قليل من العاملين بمتابعة الامتثال أن طالبي فتح الحسابات «الوهميين» (والوسطاء عديمي الضمير العارضين) يتسمون بعقلية تسمح لهم بتصوير أنفسهم زورًا بأنهم لا يتصرفون نيابة عن طرف غير معلوم. بعبارة أخرى، إنهم يدخلون مستعدين للكذب، أيًا كانت الأسئلة المطروحة. وفي ولاية قضائية بعينها، أشارت المؤسسات المالية أن التوجيهات الوطنية من شأنها أن تسمح لهم باعتبار مَن يمثُل أمامها «المالك المستفيد» للحساب، أيًا كانت الأطراف التي تمتلك أو تسيطر فعلاً على الكيان الاعتباري الذي (التي) يمثلها فقط طالما كانت السلطة القانونية مثبتة بوضوح.

- عمومًا، في أي وقت يمارس فيه طرف صلاحية من خلال توكيل على حساب ما، يتم تمحيص التوكيل بدقة، ويجب أن يكون موثقًا بشكل سليم، ويحفظ صورة منه في الملف. وإدراكًا لاحتمال إساءة استخدام التوكيل في التعتيم على الملكية والسيطرة من أجل النفاذ والسيطرة على الحسابات المالية، ذكر العديد من العاملين بمتابعة الامتثال أن مؤسساتهم لا تقبل حاملي التوكيلات العامة، أو التي تشمل جميع الأغراض، أو الفئات كأشخاص مخولين بالتوقيع على حسابات الكيانات الاعتبارية (ما عدا هؤلاء الذين هم مقدمو خدمات لصناديق استئمان والشركات الأخرى المُعتادون من ولايات قضائية مقبولة).

السؤال ١٩ : رفض بدء علاقات العملاء

- تمسك بضع مؤسسات سجلات بهذه البيانات، ومعظم المساهمين يطرح تقديرات ذات أعداد متدنية جدًا في جميع الأحوال. وعادة ما يعزون هذه التقديرات المتدنية إلى التدابير المبدئية للحيطة والحذر الواجبين التي قد «تصيب اللاعبين السيئين بالذعر» في مرحلة الاستقصاء، أو إلى المخاطر المتدنية المتأصلة في صلب غسل الأموال في مجموعتهم العامة من المنتجات والخدمات.

السؤال ٢٠ : التفتيش الإشرافي

- يشير جميع العاملين بالمؤسسات المالية إلى أن مؤسساتهم المالية تخضع لتفتيشات وتقييم ميداني من قبل السلطات الإشرافية المخولة.

السؤال ٢١ : التدابير العقابية والاحترازية

- رغم حقيقة أن العديد من العاملين في متابعة الامتثال يمثلون مصارف اتهمت في مخططات كبرى لغسل الأموال، إلا أن واحدًا فقط هو الذي أقر بأنه تلقى أي شكل من أشكال التأنيب. ومن المحتمل أن يعزى ذلك إلى حقيقة أن الفرع أو الإقليم الخاص لمعظم المجيبين على الاستبيان يتميز عن الشركة الشقيقة المعنية، التي تورطت في مثل هذه القضايا. والمجيب الوحيد الذي أقر بحالة من العقوبة الرسمية أشار إلى أنها كانت بمثابة دعوة فعالة لتنظيمها لتقوية ممارسات ملكية الانتفاع القائمة. ويؤكد ممثلو السلطات المالية الذين تمت مقابلتهم أن اللوم العلني (المسبب للإضرار بالسمعة)، والغرامات العقابية (المسببة لأضرار مالية)، والأكثر من ذلك توسيع نطاق التعليم والتدريب (وإن كانت أيضًا حاسمة) كلاهما يعتبران من أكثر الطرق فعالية التي يمكن من خلالها ضمان أخذ أهداف الامتثال مأخذ الجد.

السؤالان من ٢٢ إلى ٢٤ : كفاءة استخدام موارد الامتثال المحدودة

- لا تستطيع المؤسسات المالية عامة تقدير متوسط الفترة الزمنية المبذولة بشأن الامتثال لكل حساب، بالنظر إلى التباين الذي قد يسود داخل أية مجموعة معينة من العملاء، وحقيقة أن هذه الجهود غالبًا ما يتم إدماجها ضمن الأنشطة العامة لفتح الحسابات (وإن لم تكن بوجه خاص قابلة للتقييم بشكل منفصل عنها). وهي تعتبر عمومًا أن هذا الوقت أنفق على نحو فعّال في تحسين المؤسسة والنظام المالي المحلي، وإن كان البعض يشكو من أنه عندما يتوجب توزيع الموارد الشحيحة بالتكافؤ، دون أخذ متغيرات المخاطر في الاعتبار، فإن عدم الكفاءة الناتجة قد تمنع التركيز السليم على الكيانات الاعتبارية عالية المخاطر.

السؤالان ٢٥ - ٢٧ : توجيهات عامة

تمخضت هذه الأسئلة عامة عن مناقشات للدروس المستفادة، والتزام الشركات بأهداف مكافحة الفساد، والممارسات الناجعة لقبول العملاء، وتدريب للموظفين في البداية، وتنمية موارد المعلومات الداخلية، والتنفيذ الناجع لاستراتيجيات مكافحة غسل الأموال المبنية على المخاطر، وترد الإجابات في الإطار ٣-١٣ من هذا التقرير (تنمية «عملية التصيد» للكشف عن التعقيد غير الملائم).

المشروع الثالث. مشروع مقدمي الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات

٣-١- خلفية

يركز هذا المشروع على دراستي تدقيق تضمنت دعوة لتقديم عروض لشركات وهمية من مجموعة من مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP). وقد استكملت هذه البيانات بمقابلات شخصية معمقة

أجريت مع مقدمي الخدمات (TCSP). وليس من المعتاد استخدام مقاربة مباشرة لاختبار الامتثال التنظيمي في شكل دراسة تدقيق. وقد استند تجميع البيانات بطلب عروض لشركات وهمية إلى منطق بسيط يتمثل فيما هو من *باب أولى*: أي أنه إذا كان من الممكن لأشخاص هم أساسًا هواة أن يحصلوا على كيانات اعتبارية مغفلة مقابل بضعة آلاف من الدولارات عن طريق الإنترنت، فلن يواجه المشاركون في مخططات للفساد الكبير، وغاسلو الأموال المحترفون، وآخرون أية صعوبة كانت. ويخدم المشروع غرضين: من جهة، يكمِّل هذا الجهد بيانات المشروعات الأخرى من خلال منظور «ماذا يجري في الواقع» إزاء ما يجري حقيقة عندما يسعى شخص ما للحصول على كيانات اعتبارية لأغراض غير لائقة. ومن جهة أخرى، يعالج هذا المنظور أيضًا قضية إضافية هي نقص المعلومات المرجعية عن دور مقدمي الخدمات (TCSP) في قضايا الفساد الكبير بسبب تدني صورتهم الجانبية الإجمالية (نسبيًا) عند تورطهم في مساعدتهم لغاسلي الأموال في الحصول على كيانات اعتبارية. وهكذا، فإن المقاربة المعتمدة في مشروع مقدمي الخدمات (TCSP) تتناسب مع تركيز هذا التقرير على تجاوز مجرد فحص ما قد يوجد من هذه القواعد المسجلة في الكتاب. كل الحقائق المجمعة لهذا المشروع تم إجراؤها بشكل مستقل من مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) في الفترة من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٨ إلى أغسطس/آب ٢٠١٠.

٣-٢- المنهجية

أسفر البحث في هذا المكون عن تكوين قاعدة استدلالية كبيرة تراكمت من خلال الأسلوب الأكثر مباشرة وقوة للحكم على مدى توافر الشركات التي تترك هوية المالك المستفيد غير معلومة: قدّم البحث عن مثل هذه الكيانات، وفي ثلاث حالات، شراء الكيانات موضع البحث. وهذه المقاربة تقدم إجابات على سؤالين رئيسيين:

١- إلى أي مدى يسهل أو يصعب على من ينتوي الإجرام أو غيره شراء شركات مع إخفاء ما يكمن وراء ذلك من مصلحة حاكمة؟

٢- هل تُحدث التوصية بضرورة التمكين من ربط جميع الكيانات الاعتبارية بمالكيها المستفيدين حقيقةً أي تغيير؟

وحتى لو كانت بضع ولايات قضائية هي التي تخفق في التقيد بالمعايير السليمة (الامتثال لتوصيتي مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) ٣٣، و٣٤) فيما يتعلق بتجميع ملكية الانتفاع، قد تغطى الاستثناءات تمامًا على القاعدة. وفي يوليو/تموز ٢٠٠٨، لاحظ رئيس مجموعة العمل المالي (FATF) ما يلي:

«نحن نعيش في عالم يتزايد ترابطًا، وسوف يستغل غاسلو الأموال وممولو الإرهاب أية ثغرات بين البلدان. ومن الضروري التطبيق المتسق للمعايير الدولية المعترف بها. إن أضعف حلقة هي التي تعطي القوة للسلسلة».[٩٠]

وبفضل نظم التأسيس من خلال الإنترنت مباشرة، من المحتمل أن يستطيع ببساطة المجرمون ومقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) عديمي الضمير المراجحة بتشكيل شركات في الولايات القضائية التي تشترط أقل قدر من تحديد الهوية والتحقق منها (إن وجد) فيما يتعلق بالمالكين المستفيدين. وقد تصبح صرامة الكثرة غير ذات صلة بفعل تراخي القلة.

٩٠- مجموعة العمل المالي e-news الإصدار، ٥ يوليو/تموز ٢٠٠٨، متاحة على الموقع التالي: http://www.oecd.org/dataoecd/57/19/41094921.pdf

وفي وقت مبكر من مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، تم التوصل إلى قرار طلب عروض عن طريق مقدمي الخدمات (TCSP) سيكون موجهًا نحو الحصول على كيانات وهمية (أي الشركات العامة، أو الشركات ذات المسئولية المحدودة، أو الأشكال المغايرة لها في الولاية القضائية). وبسبب اعتبارات نفعية (برغماتية) متعلقة بضمان قابلية هذا المكون الفرعي للتطبيق، فإن إغفال الأشكال الأخرى من الكيانات الاعتبارية (صناديق الاستئمان، المؤسسات، التضمانيات، إلخ) له ما يبرره لسببين: (١) أن الأعداد الإجمالية لهذه الأشكال المتبادلة للكيانات الاعتبارية أصغر في حجمها مقارنة بإجمالي كل أنواع الهيئات الاعتبارية القائمة (عند الطرف الأعلى)، يقدر عدد الكيانات الاعتبارية[٩١] في ليختنشتاين بـ ٤٠,٠٠٠ مؤسسة فقط، و٢٦،٠٠٠ مؤسسة في بنما)[٩٢]، و(٢) إن الرجوع إلى نتائج مشروع قاعدة البيانات يوحي بأن إساءة استخدام الكيان الاعتباري في قضايا الفساد الكبير جرت الشركات إلى هذه الجرائم في أكثر المرات.

وقد استهدت القرارات بشأن من هم مقدمو هذه الخدمات (TCSP) الواجب الاتصال بهم إلى حد ما بتوزيعات مقدمي الخدمات (TCSP) والكيانات الاعتبارية حول العالم. بدايةً، هناك ملاحظة طفيفة لابد من إبدائها بشأن ما يتضمنه تحديد من هي الجهة أو الشخص الذي يعتبر مقدمًا لخدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) من صعوبة نظرية. ليس من الممكن عادة وضع خط فاصل صارم بين مقدمي الخدمات والمؤسسات المالية، ومؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، لأن مؤسسة الأعمال قد تقدم هذه الخدمة كوظيفة أساسية، والخدمة (أو الخدمات) الأخرى كخدمة فرعية، أو قد يسوِّقون أنفسهم كمقدم خدمة يؤدي كلتا الوظيفتين (أو الثلاث كلها) من خلال نافذة واحدة بقدر مساوٍ. ومن الأسهل قياس كم مقدمي الخدمات (TCSP) هؤلاء الذين يخضعون لاختصاص ولاية قضائية لديها نظام منظم لمقدمي هذه الخدمات (الذي يوجد عادة في «المراكز المالية الحرة» - أي تلك الولايات القضائية التي تستخدم كياناتها الاعتبارية بشكل أساسي من قبل غير مقيمين)، لأن من يسعون إلى الاشتغال بتقديم مثل هذه الخدمات لابد من أن يكونوا مرخصين،[٩٣] سواء كانت وظائفهم أساسية أم فرعية. وعادة ما يبلغ عدد مقدمي الخدمات (TCSP) المرخصين في المراكز المالية الحرة الأكبر ما بين ٨٠ - ١٢٠، و٦ - ٢٠ في المراكز الأصغر. وتبين أن محاولات إحصاء مقدمي الخدمات (TCSP) العاملة فيما يسمى بالولايات القضائية المنضبطة تنظيميًا (تلك الولايات القضائية التي يُستخدم مقدمو الخدمات فيها أساسًا من قبل أفراد محليين) تكتنفها مشكلات أكبر، حيث إن معظم هذه الولايات القضائية المنضبطة تنظيميًا لا تشترط على مقدمي الخدمات (TCSP) الحصول على تراخيص في إطار تنظيمي، وغالبًا ما تستطيع أية طائفة من الأفراد، أو الشركات، أو مؤسسات الأعمال والمهن المالية وغير المالية المحددة، أو القطاعات غير المرتبطة بها الاشتغال بإنشاء وبيع هذه الكيانات الاعتبارية كخدمة أساسية أو فرعية لعملائها.

يتخذ بعض من أكبر مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) مقرات رئيسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبنما، وجزيرة مان، وإقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص.[٩٤] وقد تعرض

٩١- بناء على مقابلة شخصية أجراها رئيس فريق مشروع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان في ٢٠٠٧.

٩٢- وفقًا لمسح شركات استثمار المراكز المالية الحرة في ٢٠٠٩.

٩٣- حتى في هذه الولايات القضائية، نادرًا ما تخضع الترتيبات الاعتبارية للتنظيم إلى مثل هذا الحد - ربما باستثناء بعض المغايرات المقننة. وهناك بضع بلدان تسجل شركات الاستئمان. وهناك استثناءات ثلاثة هي: ليختنشتاين، وجنوب أفريقيا، والبحرين.

٩٤- وفقًا لمقابلات شخصية مع مقدمي خدمات في المملكة المتحدة، وبنما، وجزيرة مان، وإقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص، وسيشيل، وساموا، وجزر العذراء البريطانية.

الشركات الأكبر لتقديم الخدمات (TCSP) كل على حدة (مثل، شركة أوفشور إنكوربوريشنز ليمتد (Off shore Incorporations Limited [OIL])، وشركة أوفشور كومباني ريجيستريشين إيجنتس (Off shore Company Registration Agents [OCRA])، وشركة موساك فونسيكا (Mossack Fonseca)، إلخ) خدمات لتأسيس وإدارة الشركات فيما يصل إلى ٣٠ ولاية قضائية مختلفة، وهي مسئولة عن تأسيس آلاف من الكيانات الاعتبارية كل عام. وغالبًا ما توجد اختلافات بين مقدمي الخدمات بالجملة، ومقدمي الخدمات (TCSP) بالتجزئة - حيث تشكل الأولى شركات بالجملة والثانية تبيع أو تؤسس كيانات اعتبارية فرادى لعملاء بعينهم.

تعتبر أعداد شركات الأعمال الدولية القائمة في المراكز المالية الحرة معروفة نسبيًا: فجزر العذراء البريطانية تستأثر بنحو ٤٠ في المائة من السوق حيث توجد بها نحو ٥٠٠,٠٠٠ شركة عاملة، وتشكَّل فيها نحو ٧٠,٠٠٠ شركة جديدة كل عام. وتأتي بنما في المركز الثاني حيث يبلغ إجمالي الشركات العاملة نحو ٣٢٠,٠٠٠ ثم بيليز، وسيشيل، وجزر البهاما، وجزر كايمان، حيث يبلغ إجمالي الشركات العاملة بكل منها ٥٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠[٩٥] ويمكن الافتراض ونحن مطمئنون نسبيًا أن معظم هذه الشركات شركات وهمية، وكلها مملوك لغير مقيمين. وتشير قلة تعداد سكان هذه الولايات القضائية، والحظر القانوني على ممارسة شركات الأعمال الدولية الأعمال محليًا إلى أنها مملوكة لغير مقيمين، كما يوحي بذلك اسم شركة أعمال دولية. وتتأكد هذه النقطة بالإجماع في كل من الوثائق العامة والمقابلات الشخصية مع مقدمي خدمات للشركات ومنظمين في هذه الولايات القضائية. والأقل سهولة في تحديدها هي البيانات عن تلك الشركات الوهمية المختلطة بالأعداد الهائلة من الكيانات الاعتبارية المشكَّلة في ولايات قضائية منضبطة تنظيميًا. وعلى سبيل المثال، قدرت اللجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات بمجلس الشيوخ الأمريكي أن مليوني شركة عامة يتم تشكيلها *كل عام* في الولايات المتحدة،[٩٦] وهناك أكثر من ١٨ مليون شركة عامة وشركة ذات مسئولية محدودة عاملة حاليًا.[٩٧] كما يُشكل عدد كبير من الشركات في المملكة المتحدة كل عام، بمقدار ٣٦٢,٠٠٠ شركة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.[٩٨] وتوحي الأدلة المستقاة من المقابلات الشخصية مع مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) والمواد الإعلامية أن نسبة لا بأس بها جرى تشكيلها كشركات وهمية، وغالبًا ما يشكلها غير مقيمين وبذلك تكون معادلة وظيفيًا للكيانات الاعتبارية التقليدية المنشأة في المراكز المالية الحرة. وخير تصوير لذلك هنا هو شركة أندريه باسكال André Pascal في إنجلترا وويلز (انظر الإطار ٣-٦) التي أنشئت في إطار الدراسة التدقيقية الأولى.

ونظرًا للشكوك وانعدام اليقين في عالم مقدمي الخدمات (TCSP) والكيانات والهيئات الاعتبارية، ما كان لعينة مقدمي الخدمات التي تم اختيارها أبدًا أن تشكل عينة ممثلة إحصائيًا. وكان التركيز الأكبر على تلك الولايات القضائية التي لم يكن فيها مقدمو الخدمات (TCSP) خاضعين لالتزامات محددة ذات صلة بمكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بالتحقق من ملكية الانتفاع. وقد أوليَ الاعتبار، رغم ذلك، لاحتمال أن تثبت القواعد

٩٥- مسوحات تشكيل شركات الاستثمار بالمراكز المالية الحرة ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٩٦- أخذ الرقم الأمريكي من جلسة استماع لجنة الأمن الداخلي ولجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ في ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، بشأن قانون شفافية التأسيس ومساعدات إنفاذ القانون، القسم ٥٦٩.

٩٧- J. W. Verret, "Terrorism Finance, Business Associations and the Incorporation Transparency Act," *Louisiana Law Review* 70, no. 3 (Spring 2010): 857–910.

٩٨- *Companies House: Annual Report and Accounts 2009/ 10*, p.

التي تسود نظريًا عدم فعاليتها وانعدام صلتها بالموضوع (مثلاً، بسبب إخفاقات الإنفاذ أو التنفيذ مدفوعة بنقص القدرة أو الإرادة السياسية) في التأثير على السلوك الفعلي للأفراد. وهكذا، حتى في الحالات التي يكون فيها مقدمو الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP) كيانات خاضعة للتنظيم، وخاضعة لشروط مكافحة غسل الأموال، قد تؤدي الإخفاقات في التنظيم إلى جعل هذه الشروط غير فعالة بالمثل. وقد تم اختيار مزيج من المجموعتين من ولايات قضائية حول العالم، مع رصد مقدمي خدمات معينين من إعلانات في وسائل إعلامية استثمارية متخصصة، ومنافذ إعلام عامة، وبحوث مخصصة على الإنترنت مباشرة.

وبمجرد رصد مقدمي الخدمات (TCSP) المقرر إدخالها في الدراسة، كانت الخطوة الأولى من العنصر العملي من هذا التمرين هو إنشاء عنوان بريد إلكتروني يمكن الدخول إليه بعبارة مختصرة، بالاستعانة بحسابات أنشئت لهذا الغرض. وصمِّم هذا الخطاب بحيث يحاكي الصورة الجانبية لوغد مرتقب ممثل للحالة، بناءً على عناصر متكررة رصدت في تقارير متنوعة. وفي طريقة قصد بها إطلاق «إشارات تحذير»، ركز هذا البريد الإلكتروني على الحاجة إلى السرية، والتقليل قدر الإمكان من الضرائب كجزء من مشروع استشارات دولي، حيث إن الأتعاب الاستشارية غالبًا ما تستخدم كمبرر مستساغ في التدفقات غير المشروعة عبر الحدود.

وفي جولتين من الاختبارات، تم الاتصال بعدد ٢١٧ من مقدمي الخدمات، أعاد ١٠٢ منهم إجابات صالحة.[٩٩] كانت الإجابة الصالحة تتألف من توصيات مقدم الخدمة بهيكل اعتباري واحد أو أكثر يمكنه تحقيق الأهداف المبينة في خطاب الاتصال، إلى جانب جدول تسعير. وتضمنت الإجابات عامة نشرة تحدد الخدمات الأخرى وتحث على مزيد من الاتصال، الذي كان ينفذ - حيثما كان ذلك ممكنًا - عن طريق البريد الإلكتروني.

وتم تجميع الإجابات وترميزها من حيث طبيعة ومقر عمل هذا الكيان الاعتباري المعروض، سواءً كان مقدم الخدمة سيورد مثل هذ الكيان الاعتباري، أو ما هي المستندات المطلوبة من قبل مقدم خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) الأخرى لكي يتحقق من هوية المالك المستفيد لكي تمضي قدمًا في المعاملة. بعد ذلك أجري التحليل من أجل فهم ما قد يقع من تباين في المعايير (وفي أية ظروف): عبر البلدان، بين مختلف أنواع البلدان (مثل، المراكز المالية الحرة مقابل الولايات القضائية المنضبطة قانونًا)، أو بما يتماشى مع الأنظمة المختلفة في التنظيم (مثلاً، إذا كان الشرط موجودًا لرخصة مقدم الخدمات (TCSP) وهكذا، يطرح احتمال تقديم تشخيص أفضل لأين تكمن نقاط الضعف القائمة واقتراح الحلول الممكنة.

وكخطوة نهائية، تم إجراء مقابلات شخصية معمَّقة مع مقدمي خدمات من ست ولايات قضائية كبرى في تشكيل الشركات. وقد تم في هذه المقابلات فحص والتحقق من نتائج المكوّن الخاص بمقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP) من الدراسة، بالإضافة إلى الاستنتاجات الأكثر عمومية. وقد تم التركيز بوجه خاص على ما إذا كان مقدمو الخدمات هؤلاء قد أجروا فحوصات للحيطة والحذر الواجبين تمشيًا مع معايير ولايتهم القضائية الأم، أو وفقًا لمعايير الولاية القضائية التي تأسست فيها الشركات، أو ما إذا ما كانت خاضعة لمجموعة منفصلة من المعايير.

وكما حدث في مشاورات الممارسين الآخرين، تم التأكيد على السرية الصارمة لضمان المشاركة الصريحة.

٩٩- في الجولة المبدئية من الاختبارات، التي عقدت في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، جرى الاتصال بعدد ٥٤ مقدم خدمة، أعاد ٤٥ منهم إجابات صالحة؛ وفي الجولة الثانية (٢٠١٠) تم الاتصال بعدد ١٦٣ مقدم خدمة، أعاد ٥٧ منهم إجابة صالحة. ويرجى ملاحظة أن دراسة قيد النشر من جامعة بريغام يانج وجامعة جريفيث لأكثر من ٣٥٠٠ مقدم خدمات لشركات تؤكد النتائج المشروع مقدمي الخدمات (TCSP) الحالي.

٣-٣ موجز النتائج

نوجز في الجداول من ب–٤ إلى ب–٦ نتائج مشروع مقدمي الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات الأخرى (TCSP) (التدقيقان الأول والثاني والنتائج المجمعة).

الشكل ب - ٤	النتائج الكاملة للدراسة التدقيقية الأولى			
مقدم الخدمة	الولاية القضائية للشركة الوهمية	هل تحقيق الهوية مطلوب؟	المصرف	هل تحقيق الهوية مطلوب؟
جزر البهاما	أنغويلا	نعم		
جزر البهاما	جزر البهاما	نعم		
جزر البهاما	جزر البهاما	نعم		
بيليز	بيليز	نعم		
برمودا	برمودا	نعم		
جزر العذراء البريطانية	جزر العذراء البريطانية	نعم		
جزر كايمان	جزر كايمان	نعم		
جزر كايمان	جزر كايمان	نعم		
قبرص	جزر العذراء البريطانية، سانت فينسنت وجزر غرينادين	نعم		
جمهورية التشيك	جزر العذراء البريطانية، سيشيل	نعم		
الدومينكان	الدومينكان	نعم		
جبل طارق	جزر ترك وكيكوس	نعم		
جبل طارق	جزر العذراء البريطانية، ديلاوير، جبل طارق، بنما، ويومينج، إلخ	نعم		
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	جزر العذراء البريطانية	نعم		
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	جزر العذراء البريطانية، إقليم هونج كونج الصيني الإداري الخاص سيشيل، إلخ	نعم		
إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص	جزر العذراء البريطانية	نعم		
لبوان (ماليزيا)	لبوان	نعم		
ليختنشتاين	ليختنشتاين	نعم		
نورو	نورو	نعم		
بنما	بنما	نعم		
بنما	بنما	نعم		
بنما	بيليز، نيفيس، بنما، سيشيل فانواتو، إلخ	نعم		
ساوتومي وبرينسيبي	ساوتومي وبرينسيبي	نعم		
سيشيل	جزر العذراء البريطانية، سيشيل	نعم		
سنغافورة	جزر البهاما، جزر العذراء البريطانية، ديلاوير	نعم		
سنغافورة	سنغافورة	نعم		

(تابع الصفحة القادمة)

الشكل ب - ٤	النتائج الكاملة للدراسة التدقيقية الأولى *(تابـــع)*			
	الولاية القضائية للشركة	هل تحقيق الهوية		هل تحقيق الهوية
مقدم الخدمة	الوهمية	مطلوب؟	المصرف	مطلوب؟
سويسرا	جزر العذراء البريطانية، ديلاوير، بنما	نعم		
بيليز	بيليز	لا	بيليز	نعم
كندا	جزر العذراء البريطانية، أونتاريو، بنما، ويومينج، إلخ	لا	لاتفيا، بنما	نعم
إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص	ديلاوير	لا	إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص	نعم
سنغافورة	جزر العذراء البريطانية، إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص، سيشيل (غروبو ٢٠)	لا	قبرص	نعم
إسبانيا	بيليز	لا	بيليز	نعم
المملكة المتحدة	بيليز، جزر العذراء البريطانية إنجلترا، نيفادا، بنما، إلخ	لا	جزيرة مان	نعم
المملكة المتحدة	بيليز	لا	إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص	نعم
المملكة المتحدة	قبرص	لا	قبرص	نعم
المملكة المتحدة	بيليز، جزر العذراء البريطانية، ديلاوير، إنجلترا، إلخ	لا	إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص	نعم
المملكة المتحدة	إنجلترا (إيه باسكال)	لا	لاتفيا	لا (قبل ٢٠٠٧)، نعم
أورغواي	سيشيل	لا	إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص، بنما	نعم
الولايات المتحدة	ويومينج	لا	الولايات المتحدة	نعم
الولايات المتحدة	نيفيس	لا	بيليز	نعم
ليختنشتاين	الصومال	نعم	الصومال	نعم (غير موثقة)
المملكة المتحدة	بيليز، جزر العذراء البريطانية، ديلاوير، نيفادا، بنما، إلخ	لا	سانت فينسنت وجزر غرينادين	نعم (غير موثقة)
المملكة المتحدة	سيشيل	لا	مونتينغرو	نعم (غير موثقة)
الولايات المتحدة	نيفادا (بي سي بي كونسوليديتد)	لا	الولايات المتحدة	نعم (غير موثقة)
الولايات المتحدة	ويومينج	لا	الولايات المتحدة	لا (قبل ٢٠٠٨)، نعم (غير موثقة)

المصدر: إعداد المؤلفين.

الشكل ب - ٥	النتائج الكاملة للدراسة التدقيقية الثانية (الإجابات غير الممتثلة بالحروف المائلة)	
الولاية القضائية لمقدمي خدمات الشركات	الولاية القضائية للمرفق الاعتباري	هل تحقيق الهوية مطلوبة؟
ماليزيا	جزر العذراء البريطانية	نعم
المملكة المتحدة	*سيشيل، جزر العذراء البريطانية، إنجلترا*	لا
جيرزي	جيرزي	نعم
الولايات المتحدة	صندوق استئمان غير أمريكي	نعم
المملكة المتحدة	صندوق استئمان بريطاني	نعم
سنغافورة	سنغافورة	نعم
كوستاريكا	سيشيل، بيليز	نعم
المملكة المتحدة	سيشيل، جزر العذراء البريطانية، بيليز	نعم
الولايات المتحدة	*نيفيس، بيليز، جزر البهاما*	لا
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	*نيفيس*	لا
تايلند	تايلند	لا*
الدومينكان	الدومينكان	نعم
بنما	بنما	نعم
موريشيوس	موريشيوس	نعم
نيوزيلندا	صندوق استئمان نيوزيلندي	نعم
الدومينكان	الدومينكان	نعم
قبرص	سيشيل، قبرص	نعم
المملكة المتحدة	سيشيل	نعم
بربادوس	بربادوس	نعم
بيليز	بيليز	نعم
المملكة المتحدة	جزر العذراء البريطانية	نعم
الدومينكان	*الدومينكان*	لا
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الولايات المتحدة	*ويومينج*	لا
الولايات المتحدة	ديلاوير	نعم
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الفلبين	الفلبين	نعم
سيشيل	سيشيل	نعم
نيوزيلندا	فانواتو	نعم
بنما	بنما	نعم
جزر الأنتيل الهولندية	جزر الأنتيل الهولندية	نعم
موريشيوس	موريشيوس	نعم

(تابع الصفحة القادمة)

الشكل ب - ٥ النتائج الكاملة للدراسة التدقيقية الثانية (الإجابات غير الممتثلة بالحروف المائلة) *(تابـــع)*

الولاية القضائية لمقدمي خدمات الشركات	الولاية القضائية للمرفق الاعتباري	هل تحقيق الهوية مطلوبة؟
موريشيوس	موريشيوس	نعم
نيوزيلندا	نيوزيلندا	نعم
نيوزيلندا	*نيوزيلندا*	لا
الولايات المتحدة	نيفادا	نعم
الولايات المتحدة	نيفادا	لا
الولايات المتحدة	*نيوميكسيكو*	لا
الولايات المتحدة	*كاليفورنيا*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
الولايات المتحدة	*نيفادا*	لا
سنغافورة	سنغافورة	نعم
سنغافورة	سنغافورة	نعم
سيشيل	سيشيل	نعم
سيشيل	سيشيل	نعم
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	نعم
الولايات المتحدة	*ديلاوير*	لا

المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظة: * لم يشترط مقدم الخدمة التايلندي بطاقة هوية لكنه اشترط زيارة شخصية.

الشكل ب - ٦ النتائج المجمعة

	الإجابات الصالحة	ممتثلة	غير ممتثلة
١. عينات من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**٤٧**	**١٢**	٣٥
(أ) الولايات المتحدة	٢٧	٣	٢٤
(ب) بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	**٢٠**	**٩**	١١
٢. بلدان أخرى	**٥٥**	**٤٩**	٦
(أ) ملاذات ضريبية[أ]	**٣٦**	**٣٤**	٢
(ب) ملاذات غير ضريبية	**١٩**	**١٥**	٤
٣. الإجمالي على مستوى العالم	١٠٢	٦١	٤١

المصدر: إعداد المؤلفين مع بعض البيانات من مقال: *J. C. Sharman, "Shopping for Anonymous Shell Companies: An Audit Study of Financial Anonymity and Crime," Journal of Economic Perspectives 24 (Fall 2010): 127–140.*

ملاحظة: (أ) عُرّفت تلك الولايات القضائية كملاذات ضريبية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٠.

المشروع الرابع- مشروع السجلات

٤-١- خلفية

يهدف مشروع السجلات إلى توفير مزيد من الوضوح بشأن نظام سجل الشركات المركزي ودوره في توفير معلومات عن هيئات اعتبارية معينة. وبناءً على نص توصيتي مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) ٣٣ و٣٤، فقد شكلت العناصر التالية الإطار القائم لهذا المشروع وهو: الاطلاع في الوقت المناسب على معلومات كافية ودقيقة عن ملكية الانتفاع. ويجب أن تؤخذ هذه العناصر على أنها تعني ما يلي:

- تشير كفاية المعلومات إلى وجود تسجيل مبدئي لمعلومات تكفي لتحديد هوية المالك المستفيد.
- تشير دقة المعلومات إلى وجود فحوصات مناسبة أجريت للتحقق من دقة المعلومات المسجلة.
- يشير التوقيت المناسب للمعلومات إلى تحديث المعلومات عند حدوث تغييرات في الملكية، والصلاحيات باتخاذ إجراءات في حالة عدم تقديم معلومات.
- يشير الاطلاع في الوقت المناسب إلى القدرة والسهولة التي يمكن بها للسلطات المختصة الحصول على المعلومات أو الاطلاع عليها في الوقت المناسب.

وبالإضافة إلى معلومات ملكية الانتفاع، امتدت هذه العناصر بحيث تشمل الشروط التشريعية، وتوفر فئات تكميلية من المعلومات المحفوظة لدى السجل، وقد تكون مفيدة في أحد التحقيقات. وكانت هذه الفئات كما يلي: (أ) الوضع والوجود القانوني، و(ب) الملكية القانونية، و(جـ) الإدارة، و(د) الأشكال الأخرى من السيطرة، و(هـ) خصائص أخرى.

٤-٢- المنهجية

بغية اختيار مجموعة الولايات القضائية التي نركز عليها تقديرنا، قام الفريق بالاتصال بأكثر من ٣٠ من المحققين ومسئولي متابعة الامتثال من ذوي الخبرة من مؤسسات مالية والذين تبين أن لديهم رؤي مستبصرة بشكل خاص. وطلب الفريق من كل منهم أسماء من خمس إلى عشر ولايات قضائية يرغب في أن تتاح له معلومات عن سجلات الشركات الخاصة بها، وضمنا بذلك أن يسفر المشروع عن أداة كانت مفيدة للممارسين ولبَّت حاجة حقيقية. وتمثل الولايات القضائية الأربعين الأولى، والتي ذكرها الممارسون أكبر عدد من المرات دولة العينة المحددة. وقد شملت القائمة النهائية للولايات القضائية (دون قصد) مزيجًا طبيعيًا من البلدان المتقدمة والنامية، والبلدان الأعضاء وغير الأعضاء في مجموعة العمل المالي (FATF)، والبلدان التي تطبق القانون المدني وتلك التي تطبق القانون العام.[١٠٠]

١٠٠- كانت الدول الأربعين الأولى هي:أنغويلا، وأستراليا، وإقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص، والمملكة المتحدة، وأنتيغوا، وأوراغواي، وأوكرانيا، وأونتاريو (كندا)، وبنما، وبرمودا، وبيليز، وجبل طارق، وجزر ترك وكيكوس، وجزر الأنتيل الهولندية، وجزر البهاما، وجزر سيشيل، وجزر العذراء البريطانية، وجزر كوك، وجزر كايمان، وجزيرة مان، وجمهورية التشيك، وجنوب أفريقيا، وجيرنزي، ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، وديلاوير (الولايات المتحدة)، وسانت فينسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس، وسانت لوتشيا، وسنغافورة، وسويسرا، وغيرزي، وفلوريدا (الولايات المتحدة)، وقبرص، ولاتفيا، وليختنشتاين، ولوكسمبورغ، وموريشيوس، ونيفادا (الولايات المتحدة)، ونيفيس، ويومينج (الولايات المتحدة).

كانت الأشكال القانونية الصحيحة المختارة من أجل التحليل ولايات قضائية متباينة من الأشخاص والترتيبات الاعتبارية الموثقة عمومًا في مشروع قاعدة بيانات الفساد الكبير تشمل شركات، وتضامنيات، وصناديق استئمان، ومنظمات غير هادفة للربح. وتم تحليل تسعة أشكال قانونية في المتوسط لكل ولاية قضائية.

وضع هيكل التقييم التشريعي كقاعدة بيانات، تشكلت من أربع وثائق مصممة على برنامج إكسيل (Excel) مقسمة إلى الكفاية، والدقة، والتوقيت المناسب، والاطلاع في الوقت المناسب. ثم أُجري بحث واسع على الإنترنت لتجميع التشريعات الحالية لصناديق الاستئمان والشركات لكل ولاية قضائية، واستخراج الأحكام السارية ذات الصلة بكل من العناصر الأربعة وتوثيقها في قاعدة البيانات. وبعد إتمام قاعدة البيانات، تم إرسال النتائج التشريعية لمراجعتها من الولاية القضائية المعنية للتحقق من دقة تقييمها لاشتراطاتها وممارسات تسجيلها. ثم قام الفريق بتنظيم المعلومات المستخرجة في تقارير لكل بلد على حدة، بناء على النتائج. وتمت صياغة الوثائق النصية بصورة موحدة وتشكيلها باستشهادات قانونية.

وبالإضافة إلى إعداد التقارير التشريعية، قام الفريق بصياغة استبيان مختصر لاستيعاب الرؤى المستبصرة الطرائفية في ممارسات حسنة للسجلات، وأي تحديات قد تواجهها بصورة يومية. وقد صِيغ الاستبيان حول العناصر المحددة الإرشادية للدراسة، وهي: التوقيت المناسب، والاطلاع في الوقت المناسب على المعلومات. وفي غضون ذلك، وأثناء عملية الصياغة، داوم الفريق على إجراء زيارات ميدانية واسعة لكل ولاية قضائية لتحديد الشخص المناسب في السجل للعمل معه في الدراسة. وبمجرد إقامة العلاقة مع المسجل، أرسلت حافظة من المستندات لكل ولاية قضائية تحتوي على صحيفة تعليمات، والتقرير التشريعي الفردي لمراجعته وتعديله حسبما يلزم والاستبيان. وفي معظم الحالات، كانت المتابعة مطلوبة. وفي البعض الآخر، لم يكلل ذلك بالنجاح. وإجمالاً فقد أعيد ما مجموعه ٢٢ تقريرًا واستبيانًا. وفي بعض الحالات، نُظمت متابعة إضافية لاستيضاح إجاباتهم.

وبمجرد إعادة التقرير المعدل والاستبيانات المستوفاة، قام الفريق بتعديل نتائجه في قاعدة بيانات التقييم وفقًا لتصحيحات الولاية القضائية. وتم فرز المعلومات لانتقاء نتائج كمية بشأن كل عنصر من الدراسة – مع التركيز على الأرقام التي قد تبين مغزى شرط بعينه، ومدى توافر معلومات معينة موجودة في السجل، أو طغيان سمة معينة. وأخيرًا، قام الفريق بإعداد الاستبيانات المختبرة كنتائج كمية بشأن التحديات والممارسات الحسنة للنظر فيها. وقد استخدمت توليفة من النتائج الرقمية والطرائفية لدعم صياغة هذا التقرير وما تلاه من توصيات.

المشروع الخامس- مشروع المحقق

٥-١- خلفية

يشمل مصطلح «المحققين» المستخدم طيلة هذا التقرير مجموعة متسعة ومتنوعة من الخبراء الذين استشرناهم أثناء الدراسة. وتشمل المحققين بالمعنى التقليدي للكلمة: من يعملون حاليًا أو كانوا يعملون في السابق في وكالات إنفاذ القانون، أو غيرها من الهيئات الاستقصائية الحكومية، مثل مفوضيات مكافحة الفساد، ووحدات التحريات المالية. كما تشمل أيضًا وكلاء النيابة، إدراكًا لحقيقة مفادها أن وكلاء النيابة في بعض الولايات القضائية يقودون التحقيقات أو يشاركون في المسئولية عن ذلك مع المحققين. وتمت استشارة محاسبين

شرعيين وخبراء فحص قضايا الاحتيال المعتمدين، لأنهم يلعبون أدوارًا جوهرية في تحقيقات الجرائم المالية. وأخيرًا، تمت استشارة ممارسين مدنيين في مجال الاحتيال الدولي والجرائم الماليين. ومنهم ذوي الخبرة في النجاح في استرداد أصول منهوبة نيابة عن عملائهم من الحكومات وضحايا آخرين.

وكان كثير من المحققين في دراستنا لديهم خبرة في التحقيق في جرائم الفساد الكبير تتضمن إساءة استخدام هياكل الكيانات الاعتبارية عبر الوطنية. وهناك محققون آخرون لم تكن لديهم خبرة مباشرة في قضايا الفساد الكبير، لكننا آمنّا أن تجاربهم وخبرتهم الفنية في التحقيق في إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية عبر الوطنية في سياق الجرائم المالية الأخرى، مثل الاتجار في المخدرات، والتهرب الضريبي، والاحتيال، كانت وثيقة الصلة في استقصائنا – وهو أمر يتعلق في جوهره- بفهم كيفية إماطة اللثام عن هياكل الكيانات الاعتبارية من أجل الكشف عن مالكيها المستفيدين.

وإضافة إلى التنوع في الخلفيات والمهارات المهنية، سعينا إلى تحقيق التنوع الإقليمي بين الخبراء الذين استشرناهم من ناحيتي الولايات القضائية التي وجد فيها المحققون والولايات القضائية موضع خبرتهم في إجراء التحقيقات.

٥-٢- المنهجية

تم تجميع المعلومات من المحققين أساسًا عن طريق استبيان سري. (انظر الشكل ب–٢) وتم إرسال مشروع استبيان مبدئي إلى مختلف المحققين ذوي الخبرة لتلقي إفادة منهم. وبناءً على مُدخَلاتهم، تم وضع الاستبيان في شكله النهائي وإرساله بالبريد الإلكتروني إلى نحو ٢٠٠ مجيب مرتقبًا في ٥١ ولاية قضائية من مارس/ آذار إلى يونيو/حزيران ٢٠١٠. وتم تلقي ما مجموعه ٤٢ إجابة من ٢٥ ولاية قضائية. وسعت تلك الاستبيانات إلى الحصول على رؤى مستبصرة من المحققين بشأن ما يواجهونه من عقبات، بالإضافة إلى أدوات ومصادر المعلومات التي يجدونها أكثر فائدة في رصد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية المتورطة في فساد عظيم وجرائم مالية أخرى. كما طلب الفريق من المحققين «كشوف رغباتهم»، وما يستخدمونه من ممارسات حسنة للكشف عن ملكية الانتفاع للكيانات الاعتبارية المتورطة.

ورغم أن المحققين فرادى أكملوا الاستبيانات، فإن عددًا منهم التمسوا وأدرجوا رؤى مستبصرة من زملائهم في الوكالات التي ينتمون إليها. وأشار بعض المجيبين إلى أنهم كانوا قد تلقوا تدريبًا متخصصًا على التحقيق في إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، بينما ذكر آخرون في إجاباتهم أنهم تلقوا تدريبًا «على رأس المال». ومعظم المجيبين كانوا يمتلكون عقدًا إلى عقدين من الخبرة، وكان لبعضهم ثلاثة عقود من الخبرة أو أكثر في المجال، مما منح الفائدة من وجود منظور تاريخي في هذه القضية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم اجتماع مناقشات مائدة مستديرة إقليميين في واشنطن العاصمة (أبريل/نيسان ٢٠١٠)، وفي ميامي بولاية فلوريدا (مايو/آيار ٢٠١٠) مع محققي إنفاذ القانون. وضم هذان الاجتماعان محققين من: البرازيل، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأورغواي، وبنما، وجامايكا، وجزر العذراء البريطانية، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهولندا. كما عقد اجتماع ثالث في موريشيوس (مارس/ آذار ٢٠١٠) مع أعضاء من الممارسين المدنيين، على هامش اجتماع للشبكة المعنية بالاحتيال التابعة للغرفة

التجارية الدولية (Fraudnet)، وهي شبكة خاصة من مكاتب محاماة كبرى على مستوى العالم تعمل في مجال الجرائم المالية.[١٠١] وقد اختير هؤلاء الممارسون المدنيون من كلٍّ من الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني والتي تطبق القانون العام (جزر البهاما، وإسرائيل، والبرازيل، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأوكرانيا، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، وليختنشتاين، ولوكسمبورغ، وموريشيوس، ونيجيريا) وكانوا يمتلكون خبرة مباشرة في العمل في قضايا الفساد الكبير التي تتضمن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، وسبق التعاقد معهم من قبل الحكومات المتضررة أو غيرها من الضحايا. وخلال الفترة من يناير/كانون ثان إلى يونيو/حزيران ٢٠١٠، عقد باحثو الدراسة أيضًا اجتماعات شخصية ومؤتمرات عبر الإنترنت (تلي كونفرنس) مع المحققين وغيرهم من الخبراء لاختبار النتائج المبكرة من الاستبيانات المكتملة، واجتماعات مناقشات المائدة المستديرة. وتمت استشارة ما مجموعه أكثر من ٧٧ محققًا وخبيرًا من ٣٣ ولاية قضائية.

١٠١- (FraudNet) الشبكة المعنية بالاحتيال هي منظمة خاصة تابعة لخدمات الجرائم التجارية للغرفة التجارية الدولية التي تتخذ من باريس مقرا لها. وتكون العضوية في المجموعة بالدعوة وتقتصر فقط على مكاتب المحاماة التي تمثل ضحايا الاحتيال أو الجرائم المالية الأخرى. يمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن الشبكة على الموقع التالي: http://www.icc-ccs.org/index.php?option=com.content&view=article&id=1& Itemid=11.

تعهد بالحفاظ على السرية : *يرجى الاطمئنان إلى أننا سوف نحافظ على السرية الصارمة لمشاركتك وإجاباتك.*

مسائل مبدئية :

يرجى تعبئة ما يلي:

الاسم: _____

المسمى الوظيفي: _____

المنظمة: _____

العنوان: _____

الهاتف: _____

البريد الإلكتروني: _____

عدد سنوات العمل كمحقق أو وكيل نيابة: _____

يرجى وصف خبراتك وتدريبك على التحقيق مع الكيانات الاعتبارية المتورطة في قضايا الفساد الكبير (أو قضايا الجرائم المالية الأخرى):

مسرد خاص بالاستبيان:	
الفساد الكبير	طائفة عريضة من الأفعال المجرمة، بما فيها الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، وسوء استغلال أموال الدولة، والإثراء غير المشروع، وسوء استغلال المنصب، والتي يرتكبها الموظفون العموميون رفيعو المستوى أو كبار موظفي الكيانات المملوكة للدولة.
الكيانات الاعتبارية	مفهوم متسع يشير إلى كل أشكال الكيانات القانونية والترتيبات الاعتبارية (مثل، الشركات العامة، وصناديق الاستئمان، والتضامنيات، والمؤسسات، إلخ)
المالك المستفيد	شخص طبيعي يمتلك أو يسيطر على الكيان الاعتباري بشكل نهائي، أو يستفيد من أصولها، و/أو الشخص الذي تُجرى إحدى المعاملات نيابة عنه. ويشمل أيضًا هؤلاء الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية نهائية على شخص أو ترتيب اعتباري.

(تابـــع)

الشكل ب - ٢	(تابـــع)
مؤسسات أعمال ومهن غير مالية معينة	تشمل الوكلاء العقاريين والمحامين، موظفو الشهر العقاري (الموثقين القانونيين)، وغيرهم من أرباب المهن القانونية والمحاسبين المستقلين.
مقدمو خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)	أي شخص أو نشاط أعمال يقدم أيّا من الخدمات التالية للغير: القيام بدور وكيل تشكيل للأشخاص الاعتباريين؛ أو القيام بدور رئيس مجلس إدارة أو أمين سر، لشركة، أو شريك في تضامنية، أو منصب مماثل فيما يتعلق بأشخاص اعتباريين آخرين، (أو الترتيب لذلك)، أو توفير مكتب مسجل، أو عنوان عمل، أو سكن، أو عنوان مراسلة أو عنوان إداري لشركة ما، أو تضامنية، أو أي شخص أو ترتيبات اعتبارية أخرى؛ والقيام بدور الوصي على صندوق استئمان صريح، (أو الترتيب لذلك نيابة عن شخص آخر)، والقيام بدور المساهم المعين اسمًا لشخص آخر، (أو الترتيب لذلك نيابة عن شخص آخر).

تعليمات: يرجى الإجابة على الاستبيان بناء على خبراتك في السنوات العشر الماضية في التحقيق في قضايا الفساد الكبير التي تتضمن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية.

القسم الأول. تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية

١- ما مدى تواتر ما قابلته من عقبات في تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية المتورطة؟ يرجى التأشير في الخانة التي تناسبك بأكثر ما يمكن:

بصورة غير متواترة	بعض الأحيان	بصورة متواترة	بصورة دائمة تقريبًا/دائمًا

٢- ما هي أنواع الكيانات الاعتبارية الثلاثة التي واجهت فيها أكثر التحديات من حيث تحديد مالكيها المستفيدين؟ يرجى الوصف:

	الولاية (لتكوين الكيان الاعتباري أو التأسيس)	**نوع الهيئة الاعتبارية (الشكل القانوني المحدد إذا كان معروفا)**	**العقبة / العقبات التي صادفتك**
	(مثلاً: ديلاوير)	*شركات ذات مسئولية محدودة*	*لا توجد معلومات عن رئيس مجلس الإدارة أو حاملي الأسهم في سجل الشركة*
١			
٢			
٣			

(تابـــع)

القسم الثاني: عقبات تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية

٣- يرجى استعراض الخصائص التالية التي قد تستخدم في التعتيم على ملكية الانتفاع للكيانات الاعتبارية، ويرجى التحديد:

أ. كم مرة قابلت فيها هذه الخاصية؛

ب. إلى أية درجة مثلت هذه الخاصية عقبة؛

جـ. ما إذا تمكنت من التغلب على العقبة؛

د. كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب على العقبة.

خصائص الكيانات الاعتبارية	مدى تواتر العقبة	درجة العقبة	هل تمكنت من التغلب عليها؟ (نعم/ لا)	يرجى تحديد كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب على العقبة (العقبات)
	غ م= لم تطرأ/لا تنطبق؛ ١ = الأقل، ٥ = الأكثر			
أسهم لحاملها				
مساهمون معينون اسمًا				
أعضاء في مجلس إدارة معينون اسمًا				
أعضاء مجلس إدارة اعتباريون				
أسهم يحملها صندوق استئمان				
توكيل				
استخدام وسطاء للتأسيس، أو الامتلاك، أو الإدارة				
استخدام ولايات قضائية متعددة (مثل، الملكية الاعتبارية، أو الإدارة أو السيطرة/التسجيل في ولاية قضائية تختلف عن ولاية التأسيس)				

٤- **عقبات أخرى**: يرجى التحدث عن العقبات الأكثر إزعاجًا وتكرارًا التي قابلتها، وغير المدرجة في السؤال ٣، وسبب (أسباب) أنها شكلت عقبات، واشرح كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب عليها:

	العقبة	يرجى شرح لماذا شكلت لك عقبة	يرجى تحديد كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب على العقبة (العقبات)
	(مثلاً، ادعاء الحصانة القانونية)	*حددت مكان مقدم الخدمة (TCSP) الذي أسس الكيان الاعتباري وقابلته لكنه كان قد باع الكيان الاعتباري لمكتب محاماة، تذرع بدوره بادعاء الحصانة القانونية في حبس اسم المالك المستفيد.*	
١			
٢			
٣			

(تابـــع)

٥- صناديق الاستئمان والمؤسسات: يرجى التحدث عما واجهته من عقبات خاصة بتحديد الأشخاص الطبيعيين المرتبطين بصناديق الاستئمان والمؤسسات المتورطة، بما في ذلك المالكون المستفيدون. يرجى شرح لماذا شَكّلت عقبات، وتحديد كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب عليها:

عقبة (عقبات) خاصة بـ:	يرجى شرح لماذا شكلت عقبة	يرجى تحديد كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب عليها
صناديق استئمان: ١. ٢.		
مؤسسات خاصة: ١. ٢.		

القسم الثالث: أدوات ومصادر لتحديد ملكية الانتفاع

٦- بناءً على تحقيقاتك بشأن تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية، يرجى تقدير كل من أدوات ومصادر المعلومات التالية من حيث مدى ما وجدت فيها **فائدة** ومدى **مناسبة** توقيت الاطلاع عليها، بالنسبة لك:

الأدوات والمصادر	مدى الفائدة	مدى مناسبة توقيت الاطلاع
	غ م= غير مستخدم/غير متاح ١ = الأقل فائدة ومناسبة في التوقيت، ٥= الأكثر فائدة ومناسبة في التوقيت	
- سجلات الشركات		
- السجلات العامة (لا تشمل سجلات الشركات) *(مثل، سجلات الأراضي، والتراخيص، إلخ)*		
- التفتيش و/أو الملاحظة الشخصية *(مثل، الزيارات الميدانية إلى عنوان لهيئة اعتبارية مدرج في نموذج التأسيس)*		
قواعد بيانات إنفاذ القانون		
تقاسم المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون الداخلية، بما فيه وحدات التحريات المالية والسلطات الضريبية		
الصلاحيات الإلزامية لإنفاذ القانون *(مثل، ضبط سجلات النشاط ومقابلة مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP))*		
المرشدون المستترون		
التنصت على الاتصالات/المراقبة الأمنية		
منظمات إنفاذ القانون الإقليمية والدولية *(مثل، إيغمونت، والشرطة الدولية)*		
وكالات إنفاذ القانون الأجنبية – من خلال القنوات غير الرسمية		

وكالات إنفاذ القانون الأجنبية – من خلال القنوات الشرعية *(مثل، معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، ومذكرات التفاهم، وخطابات الإنابة القضائية)*		

٧- **الأدوات والمصادر الفضلى:** يرجى التحدث عن الأدوات والمصادر (مثل، تحديد صلاحيات السجلات العامة خاصة أو الإلزامية) التي تعتبرها الأكثر فائدة وتوفر أسرع وقت للوصول إليها عند تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية، ويرجى تحديد السبب (الأسباب):

	الأدوات و/ أو المصادر	السبب
١-		
٢-		
٣-		

٨- بناء على خبرتك، كيف يمكن لما يلي أن يكون مصادر أفضل للمعلومات بحيث تكون *أكثر فائدة، وتوفر لك وسيلة أسرع في الاطلاع* والمساعدة في تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية؟

مصادر المعلومات	يرجى تحديد كيف يمكن جعل المصدر أكثر فائدة ويوفر لك وسيلة أسرع في الاطلاع
سجلات للشركات	
مقدمو الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP)	
مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المعينة اسمًا	

معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة

٩- ما هي العقبات القانونية أو العملية، التي واجهتها (إن وجدت) في سبيل التماس و/ أو الحصول على مساعدة من وكالات أجنبية لإنفاذ القانون من خلال معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (MLAT)؟

١٠- ما هي أنواع المساعدات الدولية التي ترتبت على حصولك على أكثر المعلومات نفعا في تحديد هوية المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية المتورطة؟

القسم الرابع: الحسابات المصرفية للكيانات الاعتبارية المتورطة:

١١- يرجى الحديث عن ثلاث ولايات قضائية مثلت أكبر التحديات أمامك في تحديد مكان الحسابات المصرفية للكيانات الاعتبارية المتورطة، وفي تحديد هوية المالكين المستفيدين الحسابات. يرجى إدراج الولاية القضائية، وصِفْ العقبات التي واجهتها، واشرح كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب عليها:

(تابـــع)

الشكل ب - ٢ *(تابـــع)*

	الدولة	العقبات	يرجى تحديد كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب على العقبة (العقبات)
	(مثل، بنما)	*المصرف الذي أنشئ لديه الحساب لم تكن لديه معلومات عن مالكه المستفيد النهائي لأن المصرف لم يكن مطالبًا قانونًا بجمعها كجزء من الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل*	*تمكنت من الحصول على معلومات عن المخول بالتوقيع على الحساب المصرفي الذي تبين أنه المالك المستفيد*
١-			
٢-			
٣-			

١٢- ما هي العقبات التي واجهتها (إن وجدت) عندما أنشئت الحسابات المصرفية في ولاية قضائية تختلف عن الولاية التي تم تأسيس الكيان الاعتباري أو إنشاؤه؟ كيف تمكنت أو لم تتمكن من التغلب على هذه العقبات؟

١٣- يرجى تعريفها بمصارف الولاية القضائية التي وفرت أنفع سبل الاطلاع على المعلومات عن المالكين المستفيدين للحسابات المصرفية المتورطين، والأفضل مناسبة في التوقيت، واشرح ذلك:

١٤- بناء على خبرتك، ما الذي يمكن عمله لجعل المصارف مصادر أفضل لمعلومات مفيدة وفي حينها بخصوص ملكية الانتفاع للحسابات المصرفية؟

القسم الخامس: «كشف الرغبات» والممارسات الحسنة لتحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية

١٥- «**كشف رغبات**» **بأدوات ومصادر المعلومات:** بناء على خبرتك، حدثنا عن كشف رغباتك بأدوات ومصادر المعلومات التي تساعدك في تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية، استنادًا إلى الفئات التالية أو غيرها:

أ. الأدوات

ب. مصادر المعلومات

جـ. تعديلات على الإطار أو المعايير القانونية/ التنظيمية الداخلية أو الدولية

د. التدريب

هـ. طرق تقاسم المعلومات (داخلية، وإقليمية، ودولية)

الشكل ب - ٢ *(تابـــع)*

	بند «كشف الرغبات»	السبب (الأسباب)
-١		
-٢		
-٣		

١٦- الممارسات الحسنة: نرجو أن تحدثنا عن الممارسات الحسنة التي استخدمتها (أو رأيت محققين آخرين يستخدمونها) في تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية المتورطة في قضايا الفساد الكبير (أو غيرها من قضايا الجرائم المالية):

	الممارسات الحسنة	الشرح
-١		
-٢		
-٣		

مسائل ختامية

١٧- هل أنت حريص على المشاركة في أية جهود متابعة تتعلق بهذا الاستبيان، بما في ذلك المساعدة في مراجعة نتائجها المبدئية أو مقابلة باحثي الدراسة؟

_____ نعم

_____ لا

_____ يرجى الاتصال بي على _____ للتناقش.

١٨- هل أنت مستعد لتتقاسم أسماء المحققين المتمرسين في قضايا الفساد الكبير (أو الجرائم المالية) التي تتضمن إساءة استخدام كيانات اعتبارية، حتى يتسنى لنا دعوتك للمشاركة في هذا الاستبيان؟

_____ نعم، أسماؤهم ومعلومات الاتصال بهم هي: _____

_____ لا

_____ يرجى الاتصال بي على _____ للتناقش.

شكرًا على مشاركتك، ويرجى إعادة الاستبيان بالبريد الإلكتروني.

٥-٣- موجز النتائج

نورد أدناه موجزًا لنتائج مشروع المحقق. وتشمل الإجابات أربعة مجالات اهتمام رئيسية: (١) العقبات التي تطرأ بصورة متكررة؛ و(٢) مصادر المعلومات، و(٣) الأدوات والممارسات الحسنة، و(٤) التوصيات.

٥-٣-١- العقبات التي تطرأ بصورة متكررة

واجه المحققون بصورة متكررة عقبات في تحديد المالكين المستفيدين للكيانات الاعتبارية المتورطة.

- **الاستشهاد بالولايات القضائية للكيانات الاعتبارية باعتبارها العقبة الأكثر إثارة للتحدي**

شملت كلا من الولايات القضائية التي تمثل «ملاذات ضريبية والولايات التي لا تمثل ملاذات ضريبية، إذ ينبع التحدي من حقيقة مفادها أن الكيان الاعتباري المتورط قد شكِّل خارج الولاية القضائية. وجاء الاستثناء من هذا في إجابات من محققين من الولايات المتحدة قاموا بحصر تلك الكيانات الاعتبارية التي شُكِّلت في ولايات أمريكية، ولم يتم تجميع معلومات ملكية الانتفاع عنها وقت التأسيس. كما مثل نقص توفر معلومات عن ملكية الانتفاع في ولاية قضائية بعينها تحديًا أساسيًا مشتركًا بين المحققين. واعتبر المحققون في حكم التحديات أيضاً: القوانين الصارمة للولاية القضائية بشأن سرية المصارف أو غيرها من قوانين التستر التي عوقت، أو منعت على الإطلاق، فرص حصولهم على معلومات عن ملكية الانتفاع قد تحتفظ بها المصارف، أو مقدمو الخدمات للشركات، أو الأطراف الثالثة الأخرى.

- **الاستشهاد بأنواع الكيانات الاعتبارية باعتبارها الأكثر إثارة للتحدي**

أشار المحققون إلى أن أنواعًا معينة من الكيانات الاعتبارية، مقرونة بمناخ قانوني وتنظيمي يسمح بالتعتيم على معلومات ملكية الانتفاع، تمثل تحديًا خاصًا. وأدرجوا الكيانات الاعتبارية مثل شركات الأعمال الدولية، التي لا يشترط أن يكون لها وجود عيني في الولاية القضائية التي شكلت فيها، والشركات ذات المسئولية المحدودة التي تسمح هياكلها البسيطة بتشكيلها بعدد ضئيل من الأعضاء قد يصل إلى عضو واحد. كما أشار المحققون كذلك إلى الطابع الخاص لصناديق الاستئمان، الذي يجعلها مثيرة للتحدي بوجه خاص عند التحقق من وجودها، أو تحديد مكان صك الاستئمان أو المستند اللازم لإثبات هويات واهبيها، والمستفيدين منها، أو الأوصياء عليها.

- **عقبات في تحديد ملكية الانتفاع للكيانات الاعتبارية**

كان من العقبات الرئيسية التي استشهد بها المحققون نقص توافر معلومات ملكية الانتفاع في المقام الأول لأنه يشترط تجميعها وحفظها من قبل سجل الشركات أو أحد مقدمي الخدمات للشركات، أو لأنه رغم اشتراط تجميعها، لكن لم تكن تجمع بسبب الإهمال أو التغاضي عمدًا من قبل المصرف أو مقدم الخدمة مثلاً. وفي أحيان أخرى، يكون التحدي هو أن تكون قادرًا على النفاذ إلى أشخاص لديهم معرفة مباشرة أو أطراف ثالثة قد تكون لديها معلومات عن ملكية الانتفاع.

- ***خصائص استغلت في التعتيم على ملكية الانتفاع***

في البلدان التي مازالت الأسهم لحاملها مسموحًا بها، رأى المحققون أنها تمثل واحدة من العقبات التي يثير التغلب عليها أكبر التحديات. وكان استخدام المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة المعينين اسمًا بمثابة عقبات أمكن للمحققين التغلب عليها من حيث إنهم يتضمنون أشخاصًا طبيعيين. ولم يكن استخدام أعضاء اعتباريين في مجالس الإدارة، مع كونه أكثر إثارة للتحدي، حيث إنه يتضمن طبقة أخرى من الكيانات الاعتبارية، بالضرورة عقبة لا يمكن التغلب عليها من قبل المحققين. وإذا لم يكن عضو مجلس الإدارة الاعتباري قاطنًا في ولاية قضائية تختلف عن الكيان الاعتباري المتورط الأصلي، فإن القدرة على التغلب على هذه العقبة تتوقف على مدى توافر معلومات عن ملكية الانتفاع والوصول إليها في تلك الولاية القضائية، بما في ذلك القدرة على الحصول على مساعدة من هيئات إنفاذ القانون المناظرة في الولاية القضائية الأجنبية. وقد يتراوح استخدام الوسطاء في تشكيل كيانات اعتبارية من رجال وهميين غير رسميين، مثل أفراد الأسرة، أو شركاء مقربين إلى أشخاص معينين اسمًا رسميًا، بما في ذلك الوسطاء المهنيين الذين قد يكونون وكلاء أبرياء في المخطط. وفي بعض الأحيان، يحوز الوسطاء معلومات عن ملكية الانتفاع ويفصحون عنها للمحققين. لكن المحققين أيضًا أشاروا إلى أن الوسيط قد يكون شريكًا متدني المستوى قد لا يقدم سوى معلومات لا فائدة منها مثل رقم هاتف محمول أو عنوان بريد إلكتروني تم تغييره. وحتى لو توفر لدى هؤلاء الأشخاص حافز للتعاون مع التحقيق، لما أمكن لهم أن يقدموا سوى مساعدة قليلة في الوصول إلى المالك المستفيد.

- ***تشكيل طبقات من الهيئات الاعتبارية واستخدامها في ولايات قضائية متعددة***

مثلها مثل استخدام أعضاء مجالس الإدارة الاعتبارية، تم الاستشهاد بتشكيل طبقات من الهيئات الاعتبارية والولايات القضائية المتعددة باعتباره من بين العقبات التي يمثل التغلب عليها أكبر التحديات. وهناك عاملان رئيسيان في هذا الصدد هما الوقت والموارد اللازمة لتفكيك طبقات الإخفاء. وإضافةً إلى ذلك، أنه عندما تتجاوز الكيانات الاعتبارية ولايات قضائية متعددة، لابد للمحققين من أن يعتمدوا على مساعدة وتعاون من نظرائهم الأجانب، وهو ما لا يكون متاحًا دائمًا في التوقيت المناسب، إن وجد أصلاً. وقد يرجع هذا النقص في التعاون إلى نقص في الأساس القانوني للتعاون أو حواجز عملية، مثل العجوزات في قوة العاملين اللازمين لتنفيذ المساعدة المطلوبة.

- ***نقص التوافق بين المعايير الدولية***

مثَّل نقص التوافق بين المعايير الدولية بشأن الكيانات المشمولة ضمن نظم مكافحة غسل الأموال يمثل ثغرة مكنت المجرمين من استغلال الفرصة ببساطة بالانتقال إلى ولايات قضائية تراخت في اشتراطات الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل ومسك السجلات، أو بالعمل مع مهنيين لم يكونوا مشمولين. وقد تكرر الاستشهاد باستخدام حصانة المحامي إزاء موكليه، ونقص شروط الإبلاغ عن الأموال المحولة من خلال حسابات صندوق الاستئمان بين المحامي وموكله باعتبارها حواجز أو حتى أسوارًا لا يمكن التغلب عليها في تحقيق.

٥-٣-٢- مصادر المعلومات

يطلع المحققون ويستفيدون من طائفة واسعة من المعلومات، منها المعلومات المتاحة علنًا، وقواعد بيانات إنفاذ القانون، والمعلومات التي تحتفظ بها وحدات التحريات المالية، والمعلومات المستمدة من أفراد على علم بالكيانات الاعتبارية محل الاهتمام. كما يطلع المحققون، إلى المدى الممكن، على المعلومات التي تحتفظ بها الكيانات المشمولة، مثل مقدمي خدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)، والوسطاء الماليين، بالإضافة إلى المصارف وغيرها من المؤسسات المالية.

- **المصارف كمصادر للمعلومات**

اتجهت الولايات القضائية التي تمتلك أكثر المعلومات نفعًا إلى أن تكون تلك الولايات القضائية باشتراطات اعرف عميلك المهمة التي نفذت بصرامة تضع شروطًا مهمة على معرفة المصرف لعملائه، ويتم إنفاذها إنفاذًا صارمًا؛ وثمة ولايات قضائية تكرر فيها مواجهة العقبات، وشملت تلك الدول التي لديها قوانين صارمة السرية المصرفية أو النقص في حفظ السجلات.

- **سجلات الشركات كمصدر للمعلومات**

غالبًا ما تكون سجلات الشركات نقطة الانطلاق في التحقيقات، وإن كان المهم إدراك القيود المتلازمة لحقيقة مفادها أن جميع معلومات سجلات الشركات تقريبًا معلومات لم يتم التحقق منها. ومن شأن الدخول إلى الإنترنت مباشرة أن يمكن المحققين من النفاذ إلى المعلومات على نحو أسرع وأكثر مباشرة، مثلما يمكنهم توفر مزيد من المعلومات، مثل أسماء أعضاء مجالس الإدارة، والمساهمين، والقدرة على البحث عن طريق أسماء رؤساء مجالس الإدارة أو حملة الأسهم وليس فقط اسم الكيان الاعتباري. وقد يكون من المفيد إطالة فترة استبقاء السجلات. فضلاً عن ذلك، لاحظ بعض المحققين أن معلومات ملكية الانتفاع، بالإضافة إلى صورة من بطاقة هوية صادرة من الحكومة، قد تساعد في منع عمليات التأسيس الجماعية حتى وإن لم تردع الانتهاكات.

٥-٣-٣- الأدوات والممارسات الحسنة

تمثلت أكثر الأدوات نفعًا للمحققين في الصلاحيات الإلزامية، مثل صلاحيات أوامر الاستدعاء، وأوامر التفتيش والضبط والإبراز، بالإضافة إلى أوامر الامتناع عن الإفصاح «التكميم» أو «الامتناع عن إفشاء الأسرار»، من أجل الحيلولة دون تسرب معلومات عن التحقيقات. وبالنسبة للممارسين المدنيين، فإن أدوات القانون العام، مثل أوامر نورويتش فارماكال وبنكرز ترست (*Norwich Pharmacal* and *Bankers Trust*) بشأن الإفصاح، بالإضافة إلى أوامر تفتيش أنطون بيلر (*Anton Piller*)، وإجراءات الإعسار القضائية ضد كيان اعتباري ما (التي قد تمكن الضحية من الانتقال إلى دور الحارس القضائي/المصفي) كانت وسائل مساعدة قوية.

- **المساعدة القانونية المتبادلة**

ذُكرت المساعدة القانونية المتبادلة باعتبارها الوسيلة الأكثر نفعًا – بل وحسمًا – في تحقيقات المخططات عبر الوطنية لإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية. وفي بعض الحالات، يمكن الحصول

على معلومات وثيقة الصلة من خلال قنوات غير رسمية مع نظراء أجانب لإنفاذ القانون، إلا أنه إذا أريد استخدام المعلومات كأدلة في محاكمة، فلابد من أن تكون متأتية من خلال عملية المساعدة القانونية المتبادلة وذُكرت التأخيرات المطولة أو انعدام الاستجابة التام من جانب الولاية القضائية متلقية الطلب باعتبارها عقبات، وأشار المحققون إلى ضرورة زيادة قدرات كل من الولايات مرسلة الطلبات والمتلقية لها من أجل رفع فاعلية عملية المساعدة القانونية المتبادلة.

- ***ممارسات حسنة***

اقترح المحققون ممارسات حسنة كثيرة، تتراوح بين نصائح استقصائية بأفكار لمهام منهجية مثل ما يلي: (١) إنشاء فرق مهام مشتركة بين الوكالات، تعمل على جلب رؤى ومهارات مختلفة إلى التحقيقات؛ و(٢) زيادة التعاون بين المحققين من الولايات القضائية المختلفة، بما في ذلك زيادة الاتصال والمساعدة غير الرسمية إلى المدى الذي يسمح به القانون الداخلي، وترسيخ صلات رسمية في صميم وكالات إنفاذ القانون الأجنبية المناظرة؛ و(٣) زيادة التنسيق بين التحقيقات التي تمتد إلى ولايات قضائية متعددة، بما فيها التحقيقات المشتركة التي ستعمل فيها الولايات القضائية معًا منذ البداية من أجل توزيع المسئوليات واستنباط ترتيبات لتقاسم المعلومات.

٥-٣-٤- التوصيات

أخيرًا، قدم المحققون عددًا من التوصيات منها ما يلي:

- التغلب على تقيد بعض المصارف، ومقدمي الخدمات للشركات وغيرهم بتعريف جامد لمفهوم المالك المستفيد، ومناهضة إصرارهم على الوفاء بالتزامات الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل عند التعرف على مالكي ملكية معينة بحد أدنى من النسبة المئوية، دون أية محاولة حقيقية لفهم الكيان الاعتباري أو ملكيته أو السيطرة عليه.
- التشجيع على زيادة تقاسم المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون والوكالات التنظيمية الداخلية، بما في ذلك إزالة الحواجز القانونية والعملية أمام تقاسم المعلومات.
- إنشاء صناديق داخل وكالات التحقيقات لتغطية نفقات سفر المحققين، لأن التحقيقات في إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية عبر الوطنية، كما قال أحد المحققين، تشبه عملية تجميع قطع لعبة الأوراق المقطعة، حيث يمسك المحققون في ولايات قضائية مختلفة بقطعة معينة من اللعبة. واللقاءات المباشرة تمكّن من تبادل المعلومات اللازمة لتجميع كامل اللعبة معًا.
- توفيق المعايير الدولية، وخاصة، سد الثغرة الراهنة حيث يخضع مهنيون معينون لالتزامات بالحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل وحفظ السجلات في بلد ما بينما لا يخضعون لها في بلد آخر.
- مد مزيد من المساعدة الدولية، بما في ذلك النظر في اتخاذ تدابير غير قسرية حتى عند عدم الوفاء بمعيار التجريم المزدوج. أو توخي المرونة إزاء إيجاد أساس آخر لتقديم المساعدة المطلوبة، في حالات عدم توافر المساعدة القانونية المتبادلة.
- بناء القدرات الاستقصائية – في كل من المعرفة والقوى العاملة – المطلوبة للاضطلاع بتحقيقات إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية متزايدة التعقيد.

الملحق «جـ». وصف موجز لكيانات اعتبارية مختارة

الأشخاص الطبيعيون

قبل القرن العشرين، كانت معظم أنشطة الأعمال والتجارة، تقوم بها شركات فردية أو تضامنيات. ولازالت تلك سمة لها دلالتها للمشهد الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

وتمثل الشركة الفردية الاعتراف القانوني بفرد يمارس نشاطًا اقتصاديًا، مثل تقديم خدمة أو منتج لمشترٍ مقابل عِوَض، أو الاستثمار في توليد دخل، دون الحاجة إلى إنشاء هيكل كيان رسمي، أو الانخراط في ترتيبات قانونية مثل صندوق استئمان. وتمثل الشركة الفردية أبسط طريقة لممارسة الأعمال. وليس على الفرد أي اشتراطات رسمية للتسجيل، أو رسوم تقديم، ولا يحتاج إلى إنشاء اتفاق تشغيل، أو الخضوع للمساءلة أمام أي شخص، ويقدم إقرارًا ضريبيًا كجزء من واجباته الشخصية.

شركات التضامن البسيطة العامة

تُشكل شركات التضامن العامة عندما تتفق مجموعة من أكثر من شخص واحد على الانضمام معًا لممارسة نشاط أعمال. ويعتبر هذا الاتفاق السمة المحددة التي تفرض ما إذا كانت المحكمة ستعترف بوجود شركة التضامن. وتسمح ولايات قضائية كثيرة بوجود شركة التضامن إذا كانت: (أ) مبنية على اعتراف صريح من جانب الشركاء بالدخول في تعهد مشترك، أو (ب) مبنية على استنباط مستقى مما اتخذ من إجراءات. وهذا يعني أنه قد توجد شركة تضامن قائمة دون أي مستندات أو إقرار من جانب الشركاء يؤكد ذلك. وتفتقر القوانين العالمية إلى الاتساق الذي يفرض ما هي الشخصية الاعتبارية المستقلة التي قد تكسبها شركة التضامن، متميزة عن شركائها الأفراد. ومن ولاية قضائية إلى أخرى، أو حتى بين أنواع مختلفة من شركات التضامن في الولاية ذاتها، يجوز الاعتراف قانونًا بأي شكل مفترض لشركات تضامن ذات نظام أساسي محدد باعتبارها، وبصورة متباينة، (أ) شخصًا اعتباريًا، أو (ب) علاقة قانونية بين أفراد، أو (جـ) هجينًا من الاثنين، أي علاقة قانونية تسمح بحيازة «شخصية قانونية ناقصة» أي مجموعة ناقصة من تلك القدرات التي تخصص عادة للأشخاص الاعتباريين (مثل، حق تملك العقارات، أو المقاضاة، أو الخضوع للمقاضاة، وهلم جرا).[١٠٢]

---

١٠٢ – نظرًا لقيود المساحة، نحيل القراء إلى تقرير مشترك من إعداد المفوضية القانونية لإنجلترا وويلز، والمفوضية القانونية الاسكتلندية (الدعوة إلى محاولة للتوفيق بين قوانين شركات التضامن المتعارضة لولاياتهم القضائية المختلفة) للاطلاع على القضايا المحيطة بالتركيب القانوني لشركات التضامن، المعالجة بصورة شاملة في سياق عملي وخاص بكل ولاية قضائية. The Law Commission and The Scottish Law Commission. (LAW COM No 283) (SCOT LAW COM No 192).*Partnership Law. Report on a Reference under Section 3(1)(e) of the Law Commissions Act 1965. Presented to the Parliament of the United Kingdom by the Lord High Chancellor by*

الشكل جـ-١ تركيبة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الولايات المتحدة وأكده جهاز الضرائب كبيانات ضريبية

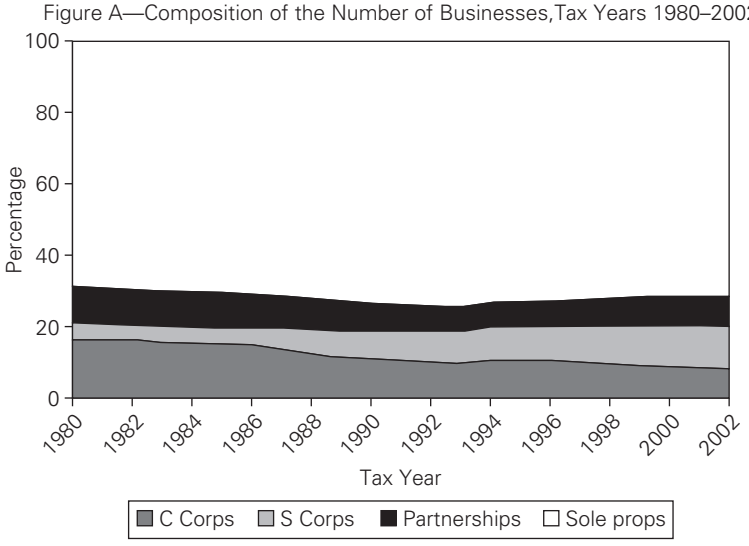

المصدر: الرسم البياني: Tom Petska, Michael Parisi, Kelly Luttrell, Lucy Davitian, and Matt Scoffi c, *An Analysis of Business Organizational Structure and Activity from Tax Data,* U.S. Internal Revenue Service, http://www.irs.gov/pub/irs-soi/ 05petska.pdf (تم الدخول إلى الموقع في ١٥ أغسطس/آب ٢٠١٠).

ملاحظة: «الشركة (C)» هي شركة تحاسب ضريبيًا على مستوى الشركة ومرة أخرى على مستوى العضو عندما توزّع الأرباح؛ و«الشركة (S)» هي شركة تحصل الضرائب عليها من دخول أعضائها، أي أن الأعضاء فقط هم الذين يخضعون للضريبة؛ ولا يعترف جهاز الضرائب الداخلي بالولايات المتحدة رسميًا بالشركات ذات المسئولية المحدودة، لذلك يجوز تصنيفها (حسب تقدير مرسل الطلب، مع مراعاة القيود) إما كشركة (S)، أو كيان مغفل (في حالة الشركات ذات المسئولية المحدودة المكونة من عضو واحد، يقدم العضو إقراره الضريبي كما يقدمه فرد في شركة فردية، بينما في الشركات ذات المسئولية المحدودة متعددة الأعضاء، يقدم كل عضو إقراره الضريبي كما يقدمه الشركاء في شركة تضامن).

تسند هذه الأشكال غير المشهرة من نشاط الأعمال بالضرورة كلاً من ملكية أصول الشركة والسيطرة عليها للشركاء، ما لم تحدد العقود مع الغير (الدائنين) خلاف ذلك.[١٠٢] وفيما يتعلق بشركات التضامن، يبرم عقد بين الشركاء يقسم الحقوق النسبية لكل شريك إلى الملكية والسيطرة. ومع ذلك، لا يشترط أن يكون الشركاء أشخاصًا طبيعيين. ولا تشترط البلدان التي تطبق القانون العام على شركات تضامن الأعمال أن تسجل نفسها لدى هيئة حكومية أو محكمة، أو أن يصاغ العقد الحاكم في مستند خطي. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي تطبق القانون المدني عامة تشترط كليهما. ورغم أنه من شأن استعراض اتفاقات شركات التضامن وأية

Command of Her Majesty. Laid before the Scottish Parliament by the Scottish Ministers November 2003. http://www.lawcom.gov.uk/docs/lc283.pdf (آخر زيارة للموقع في ١ أغسطس/آب ٢٠١٠).

١٠٢- في معظم الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، تعتبر شركات التضامن، وإن لم تكن أشخاصًا اعتباريين منفصلين، «كيانات» منفصلة، من حيث أنها يجوز لها امتلاك أموال وإبرام عقود بأسمائهم الخاصة وليس فقط بأسماء الشركاء أنفسهم. وذلك يخلق مشكلات إضافية في تحديد الملكية والسيطرة من حيث إن «شركة التضامن أ ب جـ» يجوز لها امتلاك الحق القانوني في الأموال، مع تفعيل القانون الذي يمد تلك الملكية بحيث تشمل الشركاء أنفسهم.

عقود مع الغير أن يساعد في تحديد الملكية والسيطرة بين الشركاء والدائنين، إلا أن هذه المستندات، في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، عادةً ما لا تتاح علنًا، هذا إن وجدت أصلاً. وكانت هذه الأشكال من الشركات تاريخيًا لا تقصر مسئولية المالكين أو الشركاء على دائني الشركة، مما خلق حافزًا للاستثمار. وردًا على ذلك، أنشأ القانون التجاري الفرنسي الأصلي للعام ١٨٠٧ شكلاً جديد من شركات التضامن سمح بشريك عام (يتحمل المسئولية العامة قبل الدائنين) وشركاء محدودين (تقتصر مسئوليتهم على قدر استثماراتهم). إلا أن القانون حدد بصورة بارزة حقوق الشركاء الموصين في السيطرة. وفي معظم حالات شركات التوصية المحدودة الحديثة، يكون الشريك العام شركة لديها بضعة أصول قابلة للحجز كحماية ضد ما يرفعه الدائنون من قضايا. وبسبب قضايا المسئولية اللصيقة بشركات الأشخاص، أو شركات التضامن، فقد سعى أشخاص كثيرون مشتغلون بالأعمال إلى إنشاء شركات.

شركات التوصية المحدودة

الشركات البسيطة المحدودة هي شركات تضامن تمنح فيها مسئولية محدودة لشركاء معينين وليس لآخرين. ويعتبر هذا الشكل النظامي لشركة التضامن، التي لا يمكن إخراجها إلى حيز الوجود إلا من خلال عملية رسمية تشمل تحرير اتفاق تضامن، الأكثر نفعًا كوسيلة لتشجيع شركاء الاستثمار الخاملين (أولئك الأشخاص الذين يسهمون برأس المال فى نشاط تجارى لكنهم لا يتصرفون بشكل هادف في إدارتها أو عملياتها). وهذه المسئولية المحدودة مشروطة، حيث يجوز اعتبار الشركاء المحدودين الذين يقومون بدور أنشط مما ينبغي في أعمال شركة التضامن مخالفين لوضعهم المحدود، ويجوز اعتبارهم مسئولين منفردين ومتضامنين إلى جانب الشركاء العامّين عن الوفاء بالتزامات الدائنين الناتجة عن الأفعال الجنائية أو المسيئة أو غيرها من الأفعال المدنية. وفي معظم الولايات القضائية، تضفي شركات التضامن ذات المسئولية المحدودة وضع المسئولية المحدودة على جميع الشركاء.[١٠٤] وخلافًا للشركة التضامنية العامة، التي لا يوجد سوى قدر قليل من الاتساق بين الدول بشأن ما إذا كانت تمثل كيانًا قانونيًا متميزًا، تكون لشركات التضامن المحدودة وشركات التضامن ذات المسئولية المحدودة شخصية اعتبارية وكاملة ومستقلة عن مالكيها. وتأتي جاذبية هذا الدرع الواقي من المسئولية على حساب حالة الإغفال أو التستر، رغم ذلك، حيث إن شركات التضامن هذه تخضع لنظم التسجيل والإشراف التي تشبه تمامًا النظم المتعلقة بالشركات. وفي مشروع قاعدة بيانات الفساد الكبير (انظر الملحق «ب») لم يتبين استخدام هذه الأشكال التضامنية خصيصًا لتحقيق عتامة ملكية الانتفاع.

الشركات

تعتبر الشركات المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في العالم. وكل ولاية قضائية في العالم تقضي بنوع أو أكثر من الشركات المحلية بشكل واحد أو آخر. وكما ذكر اعتبار رئيسي في معظم تصميم مشروع مقدمي الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP) (انظر الملحق «جـ»)، توجد الشركات بأعداد أكبر في

١٠٤- Arthur O' Sullivan and Steven M. Sheffrin, *Economics: Principles in Action* (Upper Saddle River, NJ:Pearson PrenticeHall, 2003), p. 190.

حجمها عن كل الأشكال الأخرى من الأشخاص الاعتباريين. ويقدر عدد المؤسسات في بنما بـ ٢٦,٠٠٠ مؤسسة (وهو بالفعل أكبر عدد من ذلك النوع من الكيانات في أية ولاية قضائية بعينها)، إلا أن العدد يتضاءل مقارنة بإجمالي عدد الشركات العاملة بها وهو ٣٢٠,٠٠٠. وقد تكون الترتيبات الاعتبارية مثل صناديق الاستئمان سائدة بقدر الشركات، لكن لأنه عمليًا لا يوجد بلد في العالم يسجّل هذه الترتيبات، فليس لدينا طريقة دقيقة لتحديد عددها الإجمالي.

كان التصور الأصلي للشركات بغرض حماية المستثمرين والدائنين. وكان الفصل القانوني بين الفرد والأموال الموكلة لشركة ما وسيلة لتحقيق هذه الحماية. وفي القرن الحادي والعشرين، صار هذا الفصل بين الفرد والأموال غاية في حد ذاته، فصار مطلوبًا ليس فقط من أجل حماية المصلحة بل من أجل التمويه. والشركات هي أكثر صورة موثقة لإساءة استخدام كيان اعتباري في إطار هذه الدراسة. ولأن هناك كثيرًا جدًا مما يمكن قوله بشأن إساءة استخدامها، فقد تم تقسيم تلك القضايا التي تتعلق بالشركات إلى فئتين: الأولى تتعلق بالشركات العامة، وتتعلق الأخرى بالشركات الخاصة. ولأغراض هذا التقرير، ستُدرج الشركات ذات المسئولية المحدودة في تلك الفئة الأخيرة. وفي تقريرها عن العام ٢٠٠١، استبعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[١٠٥] الشركات ذات المسئولية المحدودة، بملاحظة مختصرة مفادها أنها كانت وقت كتابة التقرير، ظاهرة حديثة وفي طور الانتشار، الأمر الذي يطرح احتمال إساءة استخدامها لتعزيز طابع الإغفال أو التستر. والآن، بعد مرور ١٠ سنوات، فإن الحضور الملموس للشركات ذات المسئولية المحدودة في قاعدة بيانات مخططات الفساد الكبير يعزز هذا الاحتمال (انظر الملحق «ب»).

ورغم أن ولايات قضائية مختلفة لديها قوانين مختلفة للشركات (وما يتصل بها من قوانين للأوراق المالية) إلا أنها تتقاسم عناصر رئيسية مماثلة فيما يتعلق بالملكية والسيطرة.

وتشترط كل الولايات القضائية تسجيل الشركات لدى وكالة حكومية أو محكمة. ويفصل قانون الشركات الأساسي، بوجه عام، بين الملكية (من خلال الأسهم) والسيطرة (من خلال مجلس الإدارة). وعادة ما تشترط الولايات القضائية حدًا أدنى معينًا لعدد أعضاء مجلس الإدارة. وتنقسم الأسهم إلى نوعين أساسيين: الأسهم التي تمنح حقوقًا تصويتية وتلك التي لا تمنحها. والأسهم التي تُمنح حقوقًا تصويتية يمكن أن تنقسم إلى فئتين مختلفتين، حيث تتمتع الأسهم من الفئتين المختلفتين بحقوق تصويتية مختلفة. وعمومًا، يقوم المساهمون ذوو الحقوق التصويتية بانتخاب أعضاء مجلس إدارة يباشرون مهامهم هذه لفترة محددة، عادة ما تكون من عام إلى ثلاثة أعوام. ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بوضع سياسات عامة للشركة، واختيار مسئولي الشركة، الذين يديرون العمليات اليومية للشركة. ورغم أنه يجوز للمساهمين تولي مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين، فإن المساهمين أصحاب الحصص الحاكمة، في كثير من الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، لا يجوز لهم ذلك، لأن ذلك قد يشكل خرقًا للفصل بين الملكية والسيطرة. وهناك قرارات رئيسية تشمل عادة عمليات الاندماج، والانقسام، وأحيانًا توزيعات أرباح الأسهم يتعين المصادقة عليها بأغلبية أصوات المساهمين.

١٠٥- انظر: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Behind the Corporate Veil: Using Corporate Entities for Illicit Purposes* (Paris: OECD, 2001), p. 23.

وفي الغالبية العظمى من الولايات القضائية، تلزم الشركات بحفظ سجل للأسهم بحيث يمكنها الرجوع إلى المساهمين وقت اللزوم، وحتى يمكنها معرفة من ندفع لهم أرباح الأسهم عند الإعلان عن ذلك. وفي بعض الحالات، يسمح بالأسهم الصافية لحاملها (أي، في حالات عدم وجود ضرورة «لتجميد حركتها» في أيدي حارس قضائي)؛ وهنا، ينبغي على المساهمين. الاتصال بالشركة لمباشرة أية حقوق للمساهمين. وتشترط معظم قوانين الشركات حرية تداول الأسهم وإمكانية تحويلها، بمعنى أنه لا يجوز لحملة الأسهم تشكيل اتفاقات من شأنها إنكار قابلية الأسهم لتحويل. كما تشترط القوانين ضرورة إتاحة معلومات معينة، مثل أسماء أعضاء مجالس الإدارة والمسئولين، للمساهمين.

تقسم الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني عادة الشركات إلى نوعين: (أ) الشركات العامة، التي تعرف عادة بأنها تتجاوز حدًا أدنى لعدد المساهمين، و(ب) الشركات الخاصة. ففيما يتعلق بالشركات العامة، تسري عليها قواعد إضافية معينة، أهمها قوانين الأوراق المالية وقواعد سوق الأوراق المالية، المصممة بحيث تحمي مصالح جمهور المستثمرين. ومن بينها اشتراطات بأن يقدم المساهمون طواعية إقرارات الذمة المالية عندما يسيطرون على نسبة معينة من إجمالي الحقوق التصويتية للشركة، أو عندما يقدمون عطاءات (عروضًا لشراء جميع الأسهم) لباقي المساهمين. والبلدان التي تطبق القانون العام لا تفرق عادة بين العام أو الخاص على مستوى الشركة، لكنها تقوم بهذا بناءً على ما إذا كانت الأسهم مطروحة على عامة الجمهور.

وفي معظم الولايات القضائية (تلك التي لا تسمح بالأسهم الصافية لحاملها)، من السهل تحديد ما إذا كان أحد مساهمي السجل بمفرده يمتلك ما يكفي من الأصوات لكي يسيطر على انتخابات مجلس الإدارة وكي يوافق (أو يعترض) على القرارات المهمة للشركة، بالإضافة إلى تحديد تركيب المجلس والمسئولين، وذلك عن طريق معاينة سجلات الأسهم وقوائم مجلس الإدارة أو المسئولين. إلا أن مثل هذا الفحص لن يرصد من هو الشخص الطبيعي النهائي الذي يسيطر على أصوات الأسهم ذات الحقوق التصويتية في التصويت لأن الأغلبية العظمى من أسهم الشركة مملوكة من أشخاص أو ترتيبات اعتبارية أخرى، بما فيها شركات، وصناديق استئمان، ومؤسسات. ونتيجة لذلك، يستحيل على أية شركة أن تعرف يقينًا من يتحكم في الأسهم ذات الحقوق التصويتية للشركة ما لم يبلغ المساهمون الشركة بذلك. حتى لو كان للمرء أن يرصد الشخص الطبيعي الذي يهيمن على أغلبية الأسهم ذات الحقوق التصويتية، قد يتعرض المساهمون، وأعضاء مجلس الإدارة، والمسئولون لقيود شديدة في قدرتهم على صنع القرار. وقد تتنازل الشركات عن كثير من سلطاتها للغير عن طريق عقد. وهناك نموذج نمطي يتضمن تمويل الشركة: فغالبًا ما تقيد تعهدات القروض ما يجوز للشركات فعله لكي تضمن سداد الدين. ولذلك، فحتى يتسنى تحديد مدى سيطرة أحد المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة، من الضروري تحديد ما إذا كان أي من هذه التعهدات يسمح بالتنازل عن السيطرة للغير. وتكون هذه المستندات عادة متاحة للمساهمين لأنها تعتبر في حكم مسائل «السيطرة» وليس «الملكية».

في كل الولايات القضائية، تخص ملكية أصول الشركة للشركة كشخص اعتباري منفصل. ويتمتع الأشخاص ممن لهم مطلوبات على الشركة (مثل الدائنين) بحق الامتياز على تلك الأموال في حدود قيمة المطلوبات: فإذا كان لأحد الدائنين حق في الأملاك، فإنها تأتي قبل مطلوبات الدائنين الآخرين (غالبًا ما تكون هناك بعض الاستثناءات بموجب السياسة العامة بالنسبة للحكومة أو الموظفين). ويجوز لرؤساء مجالس الإدارة صرف

مبالغ للمساهمين في شكل أرباح على الأسهم، أو أسهم معاد شراؤها، وإن كانت بعض الولايات القضائية تقصر مثل هذه المدفوعات على الأرباح المتراكمة أو تلك الأرباح زائدًا نسبة مئوية من الأموال غير الضعيفة، أي، غير المغطاة بضمان). ويجوز لفئات مختلفة من المساهمين التمتع بحقوق مختلفة في صرف الأرباح أو الممتلكات الأخرى. وفي حالة حل أو تصفية الشركة، تشترط معظم الولايات القضائية سداد مستحقات الدائنين قبل توزيع ما يتبقى من الممتلكات على المساهمين.

الشركة ذات المسئولية المحدودة

ما طفقت الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC) وبسرعة تحل محل شركات التضامن وشركة التوصية المحدودة (LP). وتطبق الشركة ذات المسئولية المحدودة النمطية قاعدة شركات التضامن - أي أن حقوق الملكية والسيطرة تتحدد بموجب عقد، غالبًا ما يشار إليه بعبارة اتفاق التشغيل- على أن تكون المسئولية محدودة فيما يتعلق بالمستثمرين في حقوق الملكية (رأس المال)، ويعرفون باسم الأعضاء. إلا أن الشركات ذات المسئولية، خلافًا لشركات التضامن النمطية الخاضعة للقانون العام، ينبغي أن تسجل لدى إحدى الوكالات الحكومية، وتكون عبارة عن أشخاص اعتباريين منفصلين عن أعضائها. وكما هو الحال في شركات التضامن، يجوز أن يكون الأعضاء أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين.

يجوز تنظيم الشركة ذات المسئولية المحدودة إما كشركة يديرها الأعضاء (أي أن الأعضاء يديرون معًا الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC)، كما يحدث في شركة تضامن نمطية) أو شركة يديرها مديرون (يختار الأعضاء المديرين مثلما يختار مساهمو الشركة أعضاء مجلس الإدارة). وأهم سمة للشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC) هي أنها نتاج عقد. وذلك العقد - وهو اتفاق التشغيل - يعرف حقوق أعضاءها ومسئولياتهم. وقد منح هذا أعضاء الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC) حرية وحدودًا استثنائية في تحديد كيف ينبغي على الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC) تقسيم الملكية والسيطرة فيما بينهم. وقد تكون اتفاقات التشغيل مختصرة أو قد تقع في مئات من الصفحات؛ وقد تطرح تمييزات بسيطة بشأن الملكية والسيطرة أو قد تعرِّف هذه العلاقات بتفصيل دقيق. ومن الطبيعي أن تتزايد مسائل الملكية والسيطرة تعقيدًا بسبب اتفاقات الدائنين من الغير التي لا تكون جزءًا من اتفاق التشغيل.

تستخدم الشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC) لأغراض شرعية كثيرة. وبالإضافة إلى تنظيم شركة ذات مسئولية محدودة، لكنها تتمتع بمرونة فيما يتعلق بالإدارة والمزايا، وتستخدم الشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC) غالبًا في إنجاز معاملات أعمال وعمليات إعادة التنظيم. كما تستخدم الشركة هذه الشركات، في الواقع، في مد المسئولية المحدودة (LLC) بحيث تشمل الأفراد. مثال ذلك، أن الأطباء داخل الولايات القضائية الصديقة للمدعين بوقوع أفعال سيئة عليهم في الولايات المتحدة غالبًا ما يستخدمون الشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC) لحماية أصولهم من استيفاء أحكام الإساءة خارج ما يوفره التأمين ضد المسئولية. وهم في الواقع ينقلون ملكية الأموال، التي عادةً ما تحفظ للشركة ذات المسئولية المحدودة مباشرة (مثل، المساكن، والاستثمارات). وبوجه عام، تمنع قوانين الولايات المتحدة مثل عمليات النقل هذه بمجرد وقوع فعل مسيء وبدء الإجراءات القضائية، لكنها لا تمنع عمليات النقل قبل ذلك.

وولاية ديلاوير الأمريكية بصدد التحول بسرعة إلى أهم ولاية قضائية في الولايات المتحدة في تشكيل الشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC). والقواعد العامة بشأن الطابع المركزي لاتفاق التشغيل في ديلاوير هي ذاتها في معظم الولايات القضائية. ومع ذلك، فإن إنشاء واستدامة شركة ذات مسئولية محدودة في ديلاوير عملية غير مكلفة وسهلة بصورة خاصة. والرسم المبدئي ٩٠ دولارًا أمريكيًا، والرسم السنوي ٢٥٠ دولارًا، ويمكن إتمام التسجيل عن طريق الإنترنت مباشرة، مع منح الموافقة خلال أقل من ٢٤ ساعة. ورغم أن ديلاوير تشترط الإفصاح عن وكيل للإعلان بالإجراءات القضائية، إلا أنها لا تشترط الإفصاح عن أسماء الأعضاء أو المديرين. وفي الواقع، ينص قانون ديلاوير على جواز إدراج أسماء الأعضاء أو المديرين، في سجل الشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC) لكنه لا يشترط ذلك.[١٠٦] إضافة إلى ذلك، لا يُلزم الوكلاء بحفظ أية معلومات عن الأعضاء، أو المالكين المستفيدين لأي شركة ذات مسئولية محدودة (LLC)، ولا تشترط ديلاوير الإفصاح عن هوية المالك المستفيد للوكيل.

المؤسسات الخاصة

المؤسسة (بناءً على مبدأ الكتلة الواحدة في القانون الروماني) تعادل صندوق استئمان في القانون العام، في أنها قد تستخدم لأغراض مماثلة. فالمؤسسة تتطلب تقليديًا ممتلكات من جهة مانحة تخصص لغرض بعينه أو أغراض لفترة رئيسية غير محددة. ويستخدم الدخل المتأتي من الأموال الرئيسية (مقابل الأموال ذاتها) عادة في الوفاء بالغرض النظامي. وتعتبر المؤسسة كيانًا اعتباريًا، ويجوز لها، بهذه الصفة، الانخراط في الأعمال وإجراؤها. ويتحكم في المؤسسة الخاصة مجلس إدارة وليس لها مالكون. وفي معظم الولايات القضائية، يجب أن يكون غرض المؤسسة معلنًا. وفي بعض الولايات، يجوز رغم ذلك إنشاء، مؤسسات لأغراض خاصة. وتعكس مختلف التعريفات القانونية إما تقاليد القانون العام، مع التركيز على الوصاية أو تقاليد القانون المدني والتمييز بين الكيانات المعتمدة على العضوية وتلك غير المعتمدة على العضوية (انظر الإطار «جـ»– ١ و«جـ»– ٢ للاطلاع على نماذج في ليختنشتاين وبنما).

الترتيبات الاعتبارية

تستخدم عبارة «الكيانات الاعتبارية» في هذا التقرير للإشارة إلى التشكيلات الاعتبارية التي يمكنها الاشتغال بالأعمال، أي وفقًا لمصطلحات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) «الكيانات الاعتبارية» و«الأشخاص الاعتباريون»:

> «تشير الترتيبات الاعتبارية» إلى صناديق الاستئمان الصريحة؛ وغيرها من الترتيبات الاعتبارية المماثلة، بما فيها ما يسمى بـ (*fiducie* و*treuhand* و*fideicommiso*). ويشير «الأشخاص الاعتباريون» إلى الهيئات الاعتبارية، والمؤسسات (foundation)، أو *(المؤسسات) (Anstalten)*، أو التضامنيات (partnerships)، أو الجمعيات (associations)، أو أية هيئات أخرى مماثلة يمكنها أن تقيم علاقة عمل دائمة مع مؤسسة مالية أو تمتلك أية ممتلكات بطرق أخرى».[١٠٧]

١٠٦- قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة في ديلاوير، الأقسام ١٨–١٠٢.

١٠٧- انظر *Methodology for Assessing Compliance with the FATF 40 Recommendations and the FATF 9 Special Recommendations,* p. 67, متاحة على الموقع التالي: http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/16/54/40339628.pdf.

الإطار «جـ»-١ المؤسسة في ليختنشتاين

المؤسسة (*Anstalt*) هي شكل اعتباري مرن خاص بليختنشتاين، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمشروع الاستئماني (*treuunternehmen*)، لكنها تتميز عن *المؤسسة* (*stiftung*) أو *الاستئمان* (*treuhanderschaft*). وهي شكل غير معتاد في ولاية قضائية تطبق القانون المدني، إذ إن لها تاريخ طويل نسبيًا في الإمارة يرجع إلى ١٩٢٨.

وخلافًا لصندوق الاستئمان، تتمتع المؤسسة (Anstalt) بشخصية اعتبارية مثل الشركة أو المؤسسة، ويجوز تقسيم رأسمالها إلى أسهم أو حصص؛ إلا أنها نادرة الوجود؛ لأنها تتحمل التزامًا بدفع الضرائب عند المنع بسبب ذلك. ويمكن تشكيل المؤسسة خلال ثلاثة إلى خمسة أيام، عندما يقوم المؤسس، الذي قد يكون شخصًا اعتباريًا أو طبيعيًا، بتحويل الحقوق في الأموال إلى مجلس الإدارة بموجب قرار تكليف. ويجب أن يسدد بالكامل رأسمال لا يقل عن ٣٠،٠٠٠ فرنك سويسري أو ٣٠،٠٠٠ دولار أمريكي، ويتم إنشاء المؤسسة بقيدها في السجل العام. ويقوم مجلس الإدارة، الذي قد يتألف من عضو واحد، بإدارة *المؤسسة*، وفقًا للوائحها الداخلية. ولا يشترط تسجيل اللائحة الداخلية، ويجوز إلغاؤها أو تعديلها من قبل المؤسس، الذي يعتبر أيضًا المستفيد منها، ما لم تحدد اللوائح الداخلية خلاف ذلك. وتاريخيًا أمكن استخدام المنشآت إما لأغراض تجارية أو غير تجارية، وإن كانت الأغراض التجارية قد تم تقييدها مؤخرًا. ومنذ ١٩٨٠ ألزمت المؤسسات (Anstalten) التي تمارس نشاطًا تجاريًا بتقديم حسابات مراجعة سنويًا. وأما تلك التي تستخدم كشركة قابضة فملزمة أيضًا بتعيين ممثل محلي لها في ليختنشتاين، يكون عادة عضو مجلس الإدارة، رغم أن الممثل قد يكون شركة محلية. وغالبًا ما يكون شخصًا من مقدمي الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP) هو القائم بإنشاء المنشأة هو العضو الوحيد لمجلس الإدارة والممثل معًا. ويتقاضى مقدمو الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP) في حدود ٥٠٠٠ فرنك سويسرى لتشكيل المؤسسة، زائدًا ٣٠٠٠ فرنك سويسري سنويًا عن الإدارة. وتُفرض على المؤسسة، ضرائب سنوية بنسبة ٠،١ في المائة من رأس المال، أو ١٠٠٠ فرنك سويسري، أيهما أكبر.

المصدر: مقتبس من ATU *Allgemeines Treuunternehmen* (international trust company) specialist brochure, "Forms of companies in the Principality of Liechtenstein" (Liechtenstein, 2010) and Caroline Doggart, *Tax Havens and Their Uses* (London: Economic Intelligence Unit, 2002).

الإطار «جـ»-٢ المؤسسة في بنما

تأسست المؤسسة الخاصة البنمية (واسمها الرسمي مؤسسة المصالح الخاصة البنمية Panama Private Interest Foundation) بموجب تشريع صدر في ١٩٩٥، وصممت بحيث تجمع بين نماذج المؤسسة في ليختنشتاين، والشركة العامة البنمية، وصندوق الاستئمان في القانون العام. وقد صممت المؤسسات ليس من أجل ممارسة العمليات التجارية بل لاستخدامها في تخطيط الشركات، أو امتلاك الأسهم والعقارات، أو حماية الأموال، أو الأغراض الخيرية. يتم إنشاء المؤسسة عندما يقوم المؤسس بإحالة الأموال إلى المؤسسة، التي تصير المالك القانوني لهذه الأموال. ويحدد المؤسس الغرض من المؤسسة في نظام أساسي (وثيقة عامة) أو في اللوائح الداخلية (التي تكون خاصة). ويمارس مجلس المؤسسة إدارة الأموال. ويحدد النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية واحدًا أو أكثر من المستفيدين الذين قد يشملون المؤسس وتشبه المؤسسة فى هيكلها الذي يجمع بين المؤسس والمؤسسة والمجلس والمستفيدين- صندوق الاستئمان في القانون العام بترتيبها الذي يجمع بين الواهب والوصي والمستفيد. وخلافًا لشركات إدارة الأموال، تعتبر المؤسسات شأنها شأن الشركات أشخاصًا اعتباريين.

(تابع الصفحة القادمة)

الإطار «جـ»-٢ *(تابـــع)*

ومع فصل المؤسس عن الملكية القانونية للأصول المحوّلة إلى المؤسسة، تجمع هذه الهيئة الاعتبارية مستوى عاليًا من السيطرة مع السرية المُحكمة. ويجوز أن يكون المؤسسون، وأعضاء مجلس المؤسسة والمستفيدون منها هيئات اعتبارية من أية ولاية قضائية، قد تكون للمؤسس سيطرة عليها. علاوةً على ذلك، من الشائع استخدام مؤسسين معينين اسمًا (عادة ما يكون مكتب المحاماة في بنما، ويجب أن يتصرف باعتباره الوكيل المسجل)، بحيث تبقى هوية المؤسس الأصلي، التي كان المفروض لولا ذلك إدراجها ضمن وثيقة النظام الأساسي المعلن، غير مسجلة. وبصرف النظر عن وضع القواعد الحاكمة للمؤسسة من خلال النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية، قد يكون المؤسس عضوًا بمجلس المؤسسة، أو مستفيدًا، أو حاميًا، ويجوز تخويل حاميًا بنقض قرارات معينة لمجلس المؤسسة. ولا تدفع المؤسسات أية ضرائب في بنما، وهي غير مشمولة تحديدًا بقوانين الإرث الأجنبية.

والفارق المميز بين الاثنين هو حقيقة أن الشخص الاعتباري يمكن له الانخراط في الأعمال بالأصالة عن ذاته، مع تمتعه بالحقوق والالتزامات، في حين أن الترتيب الاعتباري، كما يوحي بذلك المصطلح، يعتبر بدلاً من ذلك علاقة بين أناس مختلفين، والسمة الأساسية له أن شخصًا واحدًا يتمتع بالحق القانوني، بينما يتمتع شخص آخر بحق الانتفاع. والترتيب الاعتباري أو ما يسمى بالأسبانية (*fideicommiso*) مثلاً، هو ترتيب مستخرج من القانون الروماني، تستخدم - في قانون الوصايا - في الوصية بتركة لشخص واحد، يُعهد إليه بتوريثها لشخص آخر. وحق *الانتفاع* يحقق شيئًا مماثلاً، فغالبًا ما يستخدم للسماح للأرملة الباقية على قيد الحياة بالتمتع بكامل مزايا التركة، بينما يظل الحق موكلاً للأطفال. وتعتبر شركة إدارة الأعمال الترتيب الاعتباري الأكثر نمطية وبالتأكيد الأكثر تعرضًا للمناقشة عندما يتعلق الأمر باستخدام الكيانات الاعتبارية في أغراض غير مشروعة - هي صندوق الاستئمان.

صناديق الاستئمان

أنشئت علاقة صناديق الاستئمان أصلاً من قبل محكمة العدل الإنجليزية. وفي صناديق الاستئمان النمطية يقوم المانح أو الواهب بتحويل الحق القانوني في الملكية (الحق في السيطرة على الملكية) لوصي، وحق الانتفاع (الحق في التمتع بمنافع الملكية) لمستفيدين. وتحدد آجال هذا التحويل في *سند* الاستئمان. وإذا كان الوصي هو ذاته المستفيد، اعتبر الحق القانوني وحق الانتفاع مندمجين، وانقضى وجود صندوق الاستئمان. وكقاعدة عامة (لكن انظر أدناه، المناقشة حول بعض الاستثناءات)، فإن الفصل بين المصالح القانونية ومصالح الانتفاع يمنع دائني المستفيد من الحجز على أصول صندوق الاستئمان استيفاءً للديون.

ويدين الأوصياء للمستفيدين بواجب الولاء أي أنه، فيما يتعلق بعلاقة الاستئمان، ينبغي عليهم أن يفضلوا مصالح المستفيدين على مصالحهم الخاصة. وقد تنشأ علاقة الاستئمان تطوعيًا في الحالات التي يكون لشخص ما ادعاء بحق في الممتلكات أو منافعها لكن في حالة تحويل الحق القانوني يكون مستحيلاً لبعض الأسباب. وهذا ما يسمى الاستئمان الحكمي أو الاستدلالي. وفي معظم الولايات القضائية، يجوز للمانح اختيار القانون الذي يحكم تشغيل صندوق الاستئمان. ورغم أن صندوق الاستئمان نتاج لمحكمة العدالة المطلقة الإنجليزية، إلا أن بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني قد تبنت نظمًا أساسية معينة لصناديق الاستئمان. كما عدلت معظم الولايات القضائية التي تطبق القانون العام قانون الاستئمان بموجب النظم الأساسية.

وأضافت ولايات قضائية كثيرة إلى دور الوصي نوعًا من الوصي «الممتاز» يعرف باسم حامي صندوق الاستئمان. وفي حالات كثيرة، يختار المانحون مديرين مهنيين كأوصياء، ويكون حامي صندوق الاستئمان صديقًا مقربًا للوصي أو محامي الوصي. ورغم أن الحامي لا يدير العمليات اليومية لصندوق الاستئمان إلا أنه يلعب دورًا إشرافيًا إلى حد ما على صندوق الاستئمان، وغالبًا ما يمنح الحق في استبدال الوصي أو تغيير القانون الحاكم لصندوق الاستئمان.

وتتميز صناديق الاستئمان والترتيبات الاعتبارية المماثلة عن غيرها من الكيانات الاعتبارية في أنها عادة لن تمتلك شخصية اعتبارية منفصلة مثل الشركة أو المؤسسة في القانون المدني. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن صندوق الاستئمان لا يجوز له أن يملك عقارات أو أن يشتغل بالأعمال، أو الدخول طرفًا في عقود.

تستخدم الغالبية العظمى من صناديق الاستئمان في أغراض مشروعة، مثل تخطيط تركة الأسرة، وإدارة الهبات الخيرية، ومختلف الوظائف الاعتبارية (مثلاً، قد يستخدم الاستئمان في عزل تمويل خطط معاشات التقاعد للموظفين عن أصول الشركة القابلة للحجز). وقد يكون الواهب، والوصي، والمستفيد، والأموال، شركات أو غيرها من الكيانات الاعتبارية. ورغم أن كثيرًا من الولايات القضائية قد تقدمت نحو مستويات أكبر من الشفافية في مجال الحكم (العلني غالبًا) والنفاذ إلى المعلومات عن الأشخاص الاعتباريين، مثل المؤسسات، والشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC)، إلا أن صناديق الاستئمان كانت تُمنح دائمًا السرية. ولا توجد ولاية قضائية واحدة في العالم، باستثناء واحد أو اثنين تشترط حاليًا تسجيل صناديق الاستئمان في سجل يمكن الاطلاع عليه علنًا. وسن كثير من الولايات القضائية قوانين صارمة السرية، تمنع الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بصناديق الاستئمان. ففي بنما مثلاً، لو قام أحد الأوصياء، أو الوكلاء الحكوميون، أو أي شخص يجري تعاملات مع صندوق الاستئمان بإفشاء معلومات عنه، فيما عدا ما يقضي به القانون، يعاقب ذلك الشخص بالسجن مدة تصل إلى ستة أشهر وغرامة تصل إلى ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي.[١٠٨]

وتستخدم علاقات الاستئمان أيضًا في حماية أصول شخص ما من دائنيه. فقد رأى كثير من الأطباء مثلاً، أن يضعوا أصولهم الشخصية (مثل، المنازل والاستثمارات) في صندوق استئمان بحيث لا يمكن للمرضى الذين تصدر لصالحهم أحكام للتعويض عن الممارسة السيئة تتجاوز قيمة التأمين – الحجز مباشرة على تلك الأموال استيفاءً لتلك الأحكام. وقد أنشئت بعض صناديق استئمان في الأساس لحفظ أسهم شركات ما بغرض محدد هو الاحتفاظ بالسيطرة على الشركة إما بعد وفاة المانح، أو أن تكون بمثابة صندوق استئمان لحماية الأموال، إذا كان على قيد الحياة. وأدى ذلك إلى حدوث بعض الصعوبات في الولايات القضائية التي تتبع القانون الإنجليزي. فقد يوصي واجب إدارة الأموال لمنفعة المستفيد ببيع الأسهم مثلاً إذا كانت الشركة تخسر أموالاً، أو تصويت الأصوات ذات القوة التصويتية على نحو قد يكون مخالفًا لرغبات المانح، الذي قد يكون رئيسًا لمجلس إدارة الشركة. وفي الولايات المتحدة ليست هذه مشكلة، لأن المحاكم تعلي شروط سند الاستئمان على قواعد الواجب الاستئماني العامة، التي يجوز أن تشترط استبقاء الأسهم أو تمنع تصويت الأسهم بما يخالف رغبات المانح. وقد تتبنى كثير من المراكز المالية الحرة التابعة للكومنولث (كثير منها تابعة لبريطانيا أو أقاليم ما وراء البحار) قاعدة مماثلة بالنظام الأساسي، وبذلك أنشأت ما يسمى صندوق استئمان وفقًا لقانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء (VISTA) (انظر الإطار جـ– ٣).

١٠٨– القانون البنمي رقم: ١، المادة ٣٧.

الإطار جـ-٣ صناديق الاستئمان وفقًا لقانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية

تطرح صناديق الاستئمان المنشأة بموجب قانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية لعام ٢٠٠٢ (VISTA) نموذجًا حديثًا لهيكل اعتباري متطور. والغرض الرئيسي لهذا النوع من الصناديق هو تقديم المزايا التقليدية لصندوق الاستئمان (مثل، حماية الأموال وتخطيط الإرث) مع منح الواهبين سيطرة على أنشطة الأعمال المنفذة داخل الهيكل أكبر مما يمكن داخل حدود صندوق الاستئمان التقليدي.

ويجب أن يتألف هيكل صندوق الاستئمان من هذا النوع من عنصرين أساسيين: (أ) الصندوق ذاته، و(ب) شركة قائمة تابعة لجزر العذراء البريطانية أسهمها مملوكة بالكامل من قِبل صندوق استئمان. ويجب أن يكون الوصي في هذا النوع من صناديق الاستئمان مقدم خدمة مرخَّص في جزر العذراء البريطانية. ويكون مقدم الخدمة هذا مسئولاً عن تجميع وحفظ سجلات الحيطة والحذر الواجبين إزاء العميل ويؤدي الواهبون عادة وظيفة أعضاء في مجالس إدارة الشركات الأساسية. ويحتفظ الواهبون بالسيطرة على الأعمال، لأن الأوصياء مُعفَون من واجب الاستئمان العادي لمتابعة أداء الشركة المملوكة من صندوق استئمان، والمسئولية عن تعظيم قيمة أسهم الشركة (قاعدة رجل الأعمال الحصيف). وبذلك يتم فصل الأوصياء عن الإدارة الفعلية للشركة والتوجيه التشغيلي لأعمالها، حتى درجة منعهم من تغيير مديري الشركة. وبصرف النظر عن دورهم كمديرين للشركة الأساسية، يجوز للواهبين الحفاظ على السيطرة من خلال تعيين حام، يجوز له نقض قرارات معينة من جانب الأوصياء، أو حتى استبدالهم.

تظل ملكية الشركة الأساسية في ذمة صندوق الاستئمان رغم ذلك، وتتمتع الشركة بالحماية ضد التعدي على أصولها. وقد تأتي هذه التعديات في شكل إرث محل نزاع أو منازعة تجارية مع دائنين . وقد تصبح صناديق الاستئمان وفقًا لقانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية (VISTA) مفيدة بوجه خاص بالنسبة لرئيس مؤسسة أعمال عائلية يرغب في التخطيط مستقبلاً للتوارث مع الاحتفاظ بالسيطرة العملية على أنشطة التشغيل في الوقت ذاته. فهم قد يكونون مكرَّسين لأغراض خيرية، في حالة عدم تسمية مستفيد اسمًا. فصناديق الاستئمان وفقًا لقانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية (VISTA) قد تكون هيكلاً شاملاً أكثر تعقيدًا. مثال ذلك، أن الشركة الأساسية المملوكة لصندوق استئمان وفقًا للقانون الخاص بها في جزر العذراء البريطانية (VISTA) قد تكون شركة استئمان خاصة تقوم بدور الوصي على واحدة أو أكثر من صناديق الاستئمان الأخرى العادية غير الخاضعة لقانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية، التي بدورها قد تمتلك الأسهم في شركات عاملة أخرى.

ورغم أن سرية صناديق الاستئمان تؤدي وظائف شرعية كثيرة، إلا أنها أدت إلى تصور شائع عن صناديق الاستئمان والترتيبات الاعتبارية المماثلة بأنها وسائل مفيدة بصفة خاصة للأنشطة غير المشروعة.[١٠٩] وبصورة عامة، يمكن استخدام صناديق الاستئمان في المساعدة في غسل عوائد الفساد (أو الجرائم الأخرى) بطريقتين رئيسيتين: (أ) من خلال التمويه على عوائد الفساد، و(ب) خلق حواجز أمام استرداد هذه الأموال.

١٠٩- «صارت صناديق الاستئمان التي تخفي هوية المانحين والمستفيدين جزءًا معياريًا من ترتيبات غسل الأموال»، انظر Jack A. Blum, Esq., Prof. Michael Levi, Prof. R. Thomas Naylor and Prof. Phil Williams, *Financial Havens, Banking Secrecy and Money Laundering*, United Nations Office for Drug Control and Crime Prevention, Global Programme Against Money Laundering (1998), p. 95. See also European Commission and Transcrime, University of Trento (Italy),*Euroshore: Protecting the EU financial system from the exploitation of financial centres and off-shore facilities by organized crime*, January 2000, p. 46 («يمكن استغلال صناديق الاستئمان بسهولة في أغراض غسل الأموال، بالنظر إلى القواعد التي تحكمها، مثل عدم اشتراط الإفصاح عن هوية المستفيد أو الواهب، وتلك التي لا تتطلب أي ترخيص حكومي لتشغيلها، وتلك التي تسمح بشروط للقرار تمكن الوصي من نقل صندوق الاستئمان إلى ولاية قضائية مختلفة في حالة وجود تحقيق جنائي») انظر أيضًا تقرير دراسة رموز مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال بشأن إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية بما فيها مقدمو الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات ١٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٦، ص: ٦١ « تؤيد الإجابات على الاستبيانات [المرسلة لأغراض هذه الدراسة] الاستنتاج بأن صناديق الاستئمان والشركات الخاصة هي الكيانات الأكثر قابلية لإساءة الاستخدام».

ومع الإقرار بطبيعة صك الاستئمان كوثيقة خاصة تسمح للكيانات الاعتبارية بالدخول أطرافًا في كل جوانب صناديق الاستئمان، وغالبًا وبعد أن تكون قد تفادت تنفيذ أي شرط لتسجيل بيانات الاستئمان، غالبًا ما يصعب على الولاية القضائية (والمحققين على وجه الخصوص) تحديد ما إذا كان صندوق الاستئمان موجودًا من الأساس، ناهيك عن «من» يخصها، و«ماذا» يخصها.[١١٠] وفي مثل هذا الموقف، يتم تمويه الأموال، بحيث تبدو كأنها ممتلكات فاقدة الأهلية للوصي، الذي لا يمكنه التطوع بالإعلام بأنه وصي على أي طرف بعينه، دون أن توجد أية صلة يمكن التأكد منها بسهولة بمانحي الأموال أو المتمتعين بها. ومن حيث خلق حواجز أمام استرداد الأموال، فبمجرد تشكيل صندوق الاستئمان، تنقطع الصلة قانونًا بينها وبين الواهب والأطراف المستفيدة، وإن كان الوصي محملاً بواجب استئماني لإدارة الأموال نيابة عن آخر. وبعد فصل الملكية القانونية وملكية الانتفاع، يصعب على الأطراف الخاصة أو العامة الأخرى إنفاذ الدعاوى ضد هذه الأموال، ما لم يمكن إثبات أن صندوق الاستئمان أنشئ خصيصًا لقهر المدعين الشرعيين بالحقوق (مثل، الدائنين).

وصناديق الاستئمان المنشأة لحماية الأموال لا تحول دائمًا دون رفع دعوى ضد الواهب أو المستفيد. فيجوز للمحاكم مثلاً، أن تأمر الوصي بالإفراج عن الأموال للدائنين إذا تبين لها أن تحويل الأموال إلى صندوق الاستئمان انتهك نظامًا أساسيًا بعينه، أو كان بخلاف ذلك محاولة احتيالية من جانب المحيل للتهرب من المسئولية. إلا أن المحكمة، حتى يتسنى لها ذلك، يجب أن تكون لها الولاية على الوصي (أو الحامي، لو كان له أو لها مثل هذه الصلاحيات) لإنفاذ الإفراج عن الأموال تحت التهديد بالعقاب على ازدراء المحكمة. وتوقيًا ضد مثل هذه الاحتمالات أنشئ كثير من صناديق الاستئمان بشروط محددة متعلقة بالفرار من وجه العدالة أي: في حالة مقاضاة الصندوق أو الوصي (عادة ما يكون ذلك نيابة عن أحد الدائنين)، يُلزم الوصي بتحويل تلك الأموال إلى ولاية قضائية أخرى. وبمجرد إتمام هذا التحويل، يتوجب على المتقاضي رفع دعوى في المكان الجديد صاحب الولاية على الوصي الجديد. وقد أدى وضع أمر التجميد (أمر *ماريفا*(Mareva)) (وما شاكله من أساليب في الولايات المتحدة) إلى التقليل من فاعلية شرط الفرار من وجه العدالة. ومما قلل أيضًا من فاعلية هذا الشرط أمر التجميد (أمر *ماريفا*)، الذي يجوز للمحكمة بموجبه أن تأمر الأوصياء بعدم تحويل الأموال (أو نقلها بطرق أخرى)، وأمر التجميد (أمر *ماريفا*) بالإنذار، وهو أحدث عهدًا، ويقوم بموجبه أحد الدائنين بإنذار الوصي بأنه سيرفع دعوى قضائية، معلنًا قيام استئمان حكمى حكمية لصالح الدائنين، بالإعمال التلقائي للقانون. ومثل هذه الأوامر القضائية قد تحول دون تحويل الأموال قبل إتمام الاشتراطات القانونية. وفي حالات كثيرة، صارت شروط الفرار من وجه العدالة تستبدل بشروط إعادة توطين الحماة، التي منحت الحامي صلاحية نقل الأموال على نحو يمكن تنفيذه بطريقة أسهل وأسرع، ويجعل من إحباط دعاوى التجميد *(ماريفا)* أمرًا أكثر سهولة.

١١٠- هناك بعض التحفظات على هذه المقولة نعالجها بشكل أشمل في الجزء الرابع من هذه الدراسة.

الملحق «د». الفساد الكبير: ١٠ دراسات حالة

دراسة الحالة الأولى: بروس رابور وتسوية دين آي إتش آي

نظرة عامة

في ١٩٩٠، منحت حكومة أنتيغوا وبربودا، في عهد رئيس الوزراء الأسبق ليستر بيرد (Lester Bird)، سفيرها بروس رابور (Bruse Rappaport)،[١١١] السلطة للتفاوض مع شركة إيشيكاواجيما–هاريما (Ishikawjima-Harima) للصناعات الثقيلة المحدودة.[١١٢] ووفقًا للشكوى الإدارية المقدمة في فلوريدا بالولايات المتحدة من جانب حكومة أنتيغوا وبربودا، فإن رابور تلاعب بأرقام تسوية الدين، بحيث وافقت حكومة أنتيغوا وبربودا فعلاً على تسديد دفعات دورية زائدة لشركة تسوية دين آي إتش آي (IHI) المحدودة، وهي شركة مملوكة لرابور بالانتفاع، ويزعم أنها كانت تستخدم في إدارة شروط الدين.[١١٣] وتطلب دين آي إتش آي دفعات شهرية بمبلغ ١٩٩,٧٤٠,٢٥ دولارًا أمريكيًا لشركة آي إتش آي لمدة ٢٥ عامًا؛ وكان يزعم أن رابور تلاعب في الأرقام بحيث كان على حكومة أنتيغوا وبربودا أن تسدد بدلاً من ذلك ٤٠٣,٣٣٤ دولارًا أمريكيًا شهريًا لمدة ٢٥ عامًا.[١١٤] وبدأت الحكومة بالفعل السداد في ٣١ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٦، قبل أن يدعي رابور بأنه توصل إلى اتفاق مع آي إتش آي بثمانية شهور.[١١٥] ونتيجة لهذا المخطط، تم خداع حكومة أنتيغوا وبربودا بحيث سددت دفعات بالزيادة قدرها ١٤ مليون دولار أمريكي.[١١٦] وكما سنبين لاحقًا بمزيد من التفصيل، تمكنت حكومة أنتيغوا وبربودا في النهاية من استرداد غالبية هذا المبلغ من خلال تسوية مع شركة دين آي إتش آي وبروس رابور.[١١٧]

١١١- كما ورد في الشكوى الإدارية المعدلة الثانية المقدمة من حكومة أنتيغوا وباربودا في فلوريدا، ذكرت شركة «وورلدتشيك»، وهي شركة رائدة تقدم معلومات استخباراتية لمجتمع المال، والتي تتبعت هويات العملاء الماليين المعروفين بمخاطر جسيمة، بمن فيهم غاسلو الأموال، والمحتالون، والإرهابيون، والأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة، والمجرمون المنظمون... وأعدت تقريرًا أن رابور يرتبط بأمور خلافية مالية متنوعة على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، منها تحقيق في علاقته مع بنك نيويورك وإنتر- ماريتايم بنك». الشكوى المعدلة الثانية–١٢–١٣ قضية أنتيغوا وباربودا ضد رابور، رقم: .(11th Fla. Cir. Ct. March 21, 2006) 25 CA 03560-06

١١٢- المصدر السابق.

١١٣- المصدر السابق، ص: ١٥.

١١٤- المصدر السابق، ص: ١٥، ١٧.

١١٥- المصدر السابق، ص: ١٦.

١١٦- المصدر السابق، ص: ٣.

١١٧ - بيان صحفي من حكومة أنتيغوا وباربودا «حكومة أنتيغوا وباربودا تسترد ١٢ مليون دولار أمريكي في القضية ضد مسئولين سابقين وآخرين» (١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٩). على الموقع التالي:/http://www.ab.gov.ag/gov_v2/government/pressreleases/pressreleases2009 prelease_2009Feb10_1.html (تم الدخول إلى الموقع في ١٠ يوليو/ تموز ٢٠١٠).

واعتبارًا من ديسمبر كانون أول ١٩٩٦ إلى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣ تم سداد الدفعات الشهرية في حساب مصرفي لشركة تسوية دين آي إتش آي لدى مصرف إن تي بترفيلد (N.T. Butterfield) في برمودا.[١١٨] وبعد نقل الأموال إلى حساب شركة تسوية دين آي إتش آي، أثبتت مستندات المحكمة أن رابور سرب الدفعات المسددة بالزيادة المنهوبة إلى شبكة عنكبوتية من كيانات اعتبارية مختلفة أخرى يملكها هو بالانتفاع مع عدد من المسئولين الحكوميين الآخرين، زعم أن من بينهم كبير موظفي بيرد أسوت مايكل (Asot Michael) وأمه جوزيت مايكل (Josette Michael).[١١٩] ومن بين الكيانات الاعتبارية التي ورد اسمها في الشكوى كانت شركة من جزر كايمان، جيدي المحدودة (Giddie Ltd)، وشركة بنمية هي بيلوود (Bellwood) للخدمات (شركة مغفلة).[١٢٠]

كان هذا المخطط يستند إلى إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية. ونتيجة لوضع رابور كسفير، والتورط المزعوم من جانب مسئولين حكوميين نافذين مثل بيرد ومايكل، كان نجاح المخطط معتمدًا كلية على التخفي الكامل.[١٢١] وبالاختباء خلف درع الكيانات، كان المسئولون قادرين على تحويل الأموال من كيان اعتباري إلى آخر دون ظهور أسماء الأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة في التحويلات.[١٢٢] وكان هناك أمران ملحوظان في هذه القضية هما اختيار الولايات القضائية المستخدمة في المخطط، واستخدام الشركات الراكدة.

اختيار الولايات القضائية: من إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص، إلى ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة

أنشئت شركة تسوية دين آي إتش آي التي كانت الشركة التي خلفت شركة إدارة تسوية الديون ذات المسئولية المحدودة المملوكة لرابور (التي تناولناها بالنقاش في قسم «استخدام الشركات الراكدة») - في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص بواسطة بروس رابور أو زوجته روث رابور (Ruth Rappaport).[١٢٣] ورغم أن كليهما كان مقيدًا كمدير على الإقرار الضريبي السنوي للشركة عن العام ٢٠٠٦، إلا أن توقيع روث رابور وحدها هو الذي ظهر على الإقرار.[١٢٤] ووفقًا للإقرار السنوي، أصدرت شركة تسوية دين آي إتش آي أسهمًا قيمتها ٢٠٠ دولار هونغ كونغ (HKD)، مع شركتين أخريين - دريدسون المحدودة (Dredson) وجريجسون المحدودة (Gregson) - أدرجتا كمساهمين رئيسيين.[١٢٥] وتشاركت شركات تسوية دين آي إتش آي ودريدسون وجريجسون جميعها في المكتب المسجل ذاته وأمين سر الشركة في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص.[١٢٦]

١١٨- الشكوى في ٢٢، قضية أنتيغوا وباربودا ضد رابور، رقم: CA 03560-06 (11 th Fla. Cir. Ct. March 21, 2006).

١١٩- المصدر السابق، ص ص: ٦، ٢٢-٢٤.

١٢٠- المصدر السابق، ص ص: ٩-١٠.

١٢١- المصدر السابق، ص: ٤.

١٢٢- المصدر السابق، ص ص: ٢٢-٢٥.

١٢٣- المصدر السابق، ص: ٩، ١٢.

١٢٤- شركة تسوية دين آي إتش آي المحدودة، الإقرار الضريبي السنوي (نموذج الإقرار الضريبي السنوي ١) ص: ٩ (٢٩ مايو/ آيار ٢٠٠٦)، (هونغ كونغ).

١٢٥- المصدر السابق، ص: ٣.

١٢٦- المصدر السابق، ص: ١. *انظر أيضًا* دريدسون المحدودة الإقرار الضريبي السنوي (نموذج الإقرار الضريبي السنوي ١) ص: ١ (٣١ يوليو/تموز

وفي أواخر ٢٠٠٣، تحرك المكون المصرفي من المخطط من برمودا إلى فلوريدا.[١٢٧] وفي ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، تشكلت شركة إدارة تسوية الديون (DSA) ذات المسئولية المحدودة في فلوريدا.[١٢٨] وادعت حكومة أنتيغوا وبربودا أن شركة إدارة تسوية الديون أنشئت بغرض وحيد هو تيسير وإدارة الاحتيال على الحكومة المذكورة. وفي أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣، قامت شركة تسويه دين آي إتش آي بتحويل ٥٦٩٧٦٧٩٢ دولارًا أمريكيًا برقيًا من حسابها المصرفي في برمودا إلى الحساب المصرفي لشركة إدارة تسوية الديون (DSA) في فلوريدا. وبعد شهر، بدأت حكومة أنتيغوا وبربودا بالقيام بدفعات مالية إلى الحساب المصرفي لشركة إدارة تسوية الديون (DSA) وبذلك كانت شركة إدارة تسوية الديون أساسًا تتولى دور شركة تسوية دين آي إتش آي في المخطط حيث كان على الشركة الأولى أن تحول دفعات قدرها ٢٥, ١٩٩٧٤٠ دولارًا أمريكيًا إلى آي إتش آي.[١٢٩]

ويلاحظ أن الحماية الواسعة من الدائنين وأحكام المحاكم المدنية بموجب إعفاء المقار السكنية الوارد في دستور ولاية فلوريدا قد تجعل من الولاية مقصدًا جاذبًا لطالبي إنشاء الشركات الساعين إلى حماية الأموال.[١٣٠]

استخدام الشركات الراكدة

كانت شركات تسوية دين آي إتش آي، ودريدسون، وجريجسون كلها شركات راكدة. وكانت الشركة الأولى قد تأسست باسم أوفشور سرفيسز لميتد (Off shore Services Limited)[١٣١] في ١٩٧٠. ولم تكن الشركة قد غيرت اسمها إلى شركة تسوية دين آي إتش آي حتى سبتمبر/أيلول ١٩٩٧.[١٣٢] أما الشركتان الأخريان – دريدسدون وجريجسون – فقد تم تأسيسهما في ١٩٧٢، أي قبل ١٧ عامًا من تسميتهما كمساهمين رئيسيين في شركة تسوية دين آي إتش آي.[١٣٣]

وقد يختار الناس استخدام الشركات الراكدة لأسباب متنوعة. منها خلق مظهر للشرعية يتأتى بمرور الزمن. وثمة سبب آخر قد يكون هو التحايل على اشتراطات المعلومات اللازمة عند التأسيس. وكما قالت جينيفر شاسكي التي كانت حينئذ مستشارة أولى لوزارة العدل في الولايات المتحدة:

«يمكن للمجرمين بسهولة تضليل المحققين بعيدًا عن المسار الصحيح بشراء شركات راكدة، ثم الامتناع مطلقًا عن نقل الملكية رسميًا. وفي مثل هذه الحالات، غالبًا ما يفضي التحقيق إلى وكيل تشكيل يكون قد باع الشركة منذ مدة طويلة بلا سجلات للمشتري وبلا إلزام بالتنويه إلى تغير الملكية.»[١٣٤]

٢٠٠٦)، (هونغ كونغ). *انظر أيضًا* جريجسون المحدودة، (نموذج الإقرار الضريبي السنوي ١) ص: ١ (٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٦)، (هونغ كونغ).

١٢٧- الشكوى في ٢٢، قضية أنتيغوا وباربودا ضد بروس رابور، رقم: 06-03560 CA 25 (11 th Fla. Cir. Ct. March 21, 2006).

١٢٨- شركة إدارة تسوية الديون ذات المسئولية المحدودة، المواد الإلكترونية للمنظمة (٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣).

١٢٩- الشكوى في ٢٢، قضية أنتيغوا وباربودا ضد بروس رابور، رقم:06-03560 CA 25 (11th Fla. Cir. Ct. March 21, 2006)

١٣٠ - دستور ولاية فلوريدا- القسم ٤ (١٩٦٨)، http://www.fl senate.gov/Statutes/index.cfm?Mode=Constitution&Submenu= 3&Tab=Statutes#A10S04 (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/ تموز ١٩٧٠).

١٣١- أوفشور سيرفيسز ليمتد- شهادة تأسيس (٢٩ مايو/ آيار ١٩٧٠) (هونغ كونغ).

١٣٢- أوفشور سيرفيسز ليميتد- شهادة تأسيس بخصوص تغيير الاسم (٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧) (هونغ كونغ).

١٣٣- انظر *الهامش* ١٢٦. *وانظر أيضًا*: دريدسون ليمتد، شهادة التأسيس (٢١ يوليو/ تموز ١٩٧٢) (هونغ كونغ)، *وانظر أيضًا* جريجسون ليمتد- شهادة التأسيس (٢١ يوليو/تموز ١٩٧٢) (هونغ كونغ).

١٣٤- تكوين الشركات والجريمة المالية: إيجاد حل تشريعي أمام لجنة شئون الأمن الداخلي والشئون الحكومية بمجلس الشيوخ الأمريكي (٢٠٠٩) (بيان

التحقيق واسترداد الأموال

كانت إحدى العقبات المحتملة في هذه القضية تتعلق بكيانات إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص، هي هيكل ملكية الشركات. فقيد شركتي جريجسون ودريدسون كمساهمين رئيسيين في شركة تسوية دين آي إتش آي أضفى طبقة أخرى من التستر والغفلية، ربما سمحت لآل رابور بمزيد من الفصل بين ملكيتهم وبين الكيان الاعتباري.[١٣٥]

وثمة عقبة محتملة أخرى أمام المحققين هي حقيقة أنه[١٣٦] – فيما يتعلق بكل من الشركات العامة، والشركات ذات المسئولية المحدودة (LLC)، المشكَّلة في فلوريدا – لا يشترط الإفصاح عن معلومات الملكية عند التأسيس؛ ولا يشترط الإفصاح عنها في التقارير السنوية المقدمة للولاية.[١٣٧] أما معلومات الملكية القانونية فيشترط حفظها فقط لدى الشركة العامة أو الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC).[١٣٨] وتعتبر المعلومات عن هيكل الملكية حاسمة في معرفة من يسيطر في النهاية على المخطط– أو، على الأقل، الكيان الاعتباري بعينه. وعندما لا تتوافر هذه المعلومات علنًا، يصير الحصول عليها من الشركة عن طريق الإجراءات القضائية هو الخيار الوحيد.

ومن حسن حظ حكومة أنتيغوا وبربودا أنها كانت قادرة على استرداد بعض الأموال المنهوبة رغم هذه العقبات. ففي مارس/آذار ٢٠٠٦، تقدم المدعي العام لحكومة أنتيغوا وبربودا جوستين سايمون (Justin Simon) بدعوى مدنية بشأن آي إتش آي أمام المحكمة العليا لأنتيغوا وبربودا مطالبًا بتعويضات خاصة بمبلغ ١٤،٤١٤،٩٠٤ دولارات أمريكية فضلاً عن الفوائد، إضافة إلى تعويضات عامة وتعويضات على سبيل العبرة والردع عن تحريف الحقائق والاختلاق الاحتيالي ومخالفة القانون في المناصب العامة.[١٣٩] كما قامت حكومة أنتيغوا وبربودا برفع دعوى مماثلة أمام محكمة الدائرة القضائية الحادية عشر في مقاطعة ميامي– دادي بولاية فلوريدا لاسترداد الأموال هناك.[١٤٠] وإلى جانب رابور وشركة تسوية دين آي إتش آي، جاء بيرد، وأسوت مايكل، وبيلود، وشركة إدارة تسوية الديون (DSA).[١٤١] وقد حصلت حكومة أنتيغوا وبربودا على

جينفر شاسكي المستشارة الأولى حينئذ لنائب المدعي العام لوزارة العدل بالولايات المتحدة).

١٣٥– *الهامش* ١٢٦.

١٣٦– نظام فلوريدا الأساسي. القسم ٦٠٧،٠٢٠٢

١٣٧– المصدر السابق. Fla. Stat. §607.1622 (2009), http://www.leg.state.fl .us/statutes/index.cfm?App_mode=Display_Statute&Search_String=&URL=Ch0607/SEC1622.HTM&Title=->2009->Ch0607->Section%201622#0607.1622 (accessed July 3, 2010). Fla. Stat. § 608.407(2009),http://www.leg.state.fl.us/statutes/index.cfm?App_mode=Display_Statute&Search_String=&URL=Ch0608/SEC407.HTM&Title=->2009->Ch0608->Section%20407#0608.407 (accessed July 3, 2010) . Fla.Stat. § 608.4511 (2009), http://www.leg.state.fl .us/statutes/index.cfm?App_mode=Display_Statute&Search_String=&URL=Ch0608/SEC4511.HTM&Title=->2009->Ch0608->Section%204511#0608.4511> (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٠).

١٣٨– Fla. Stat. §608.4101 (2009), http://www.leg.state.fl .us/statutes/index.cfm?App_mode=Display_Statute&Search_String=&URL=Ch0608/SEC4101.HTM&Title=->2009->Ch0608->Section%204101#0608.4101 (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٠).

١٣٩– بيان صحفي، انظر *الهامش* ١١٧.

١٤٠– الشكوى المعدلة الثانية في ١٢ – ١٣، قضية أنتيغوا وبربودا ضد رابور، رقم:.CA25 06-03560(11th Fla. Cir. Ct. March 21, 2006)

١٤١– بيان صحفي، انظر *الهامش* ١١٧.

خدمات محقق شرعي هو السيد/ روبرت ليندكويست (RobertLindquist) لإعداد تقرير استقصائي عن هذا الشأن.[١٤٢] وقد ثبت أن التعاون بين حكومة أنتيغوا وليندكويست كان ضروريًا للتوصل إلى تسوية مع رابور.

في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٩، وافق بروس رابور على تسوية الدعوى المدنية المقامة ضده هو وشركة تسوية دين آي إتش آي بدفع مبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي لحكومة أنتيغوا وبربودا.[١٤٣] وكانت التسوية نتيجة شهور من المفاوضات الصعبة بين حكومة أنتيغوا وبربودا وآل رابور بناءً على ما ورد من معلومات في تقرير السيد/ ليندكويست.[١٤٤] وتم تقديم إخطار بوقف الدعوى إلى المحكمة العليا لحكومة أنتيغوا وبربودا فيما يخص المدعى عليهما الاثنين، وتمخض هذا الإخطار عن إبلاغ المحكمة والتماس إذنها في وقف الدعوى المدنية ضد المدعى عليهما، مع الاستمرار في الدعوى المدنية ضد اثنين من المدعى عليهم الآخرين.[١٤٥] وتم تقديم إخطار مماثل إلى محكمة ميامي بفلوريدا.[١٤٦]وحتى وقت كتابة هذه السطور، ما زالت القضية ضد بيرد ومايكل والمدعى عليهم المسمينَ الآخرين منظورة.[١٤٧]

دراسة الحالة الثانية: تشارلز ورويك رايد

نظرة عامة

وصل تشارلز ورويك رايد (Charles Warwick Reid)، وهو محام من نيوزيلندا، إلى إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص[١٤٨] للالتحاق بغرف المدعي العام في ١٩٧٥، وفي نهاية المطاف شق طريقه لكي يصبح مستشار التاج الرئيسي، ورئيس وحدة الجرائم المالية بإقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص.[١٤٩] وبحلول ١٩٨٩، كان قد استحوذ على السيطرة على أصول بلغت نحو ١٢،٤ مليون دولار هونغ كونغ.[١٥٠] وفي أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٩، أوقف رايد عن العمل ثم اعتقل من قبل المستشار المستقل لمكافحة الفساد (ICAC) في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص حينئذ بشبهة الفساد.[١٥١] وبعد ذلك بشهرين، اختفى رايد بعد الإفراج عنه بكفالة، وفر عبر مكاو[١٥٢] والصين قبل القبض عليه في الفلبين ثم ترحيله منها.[١٥٣] وبعد قبول رايد اتفاق مع المدعين العموميين في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص، اعترف بجرمه في تهمة واحدة بحيازة موارد نقدية لا يمكن تعليلها وممتلكات لا تتناسب مع مكافآته الرسمية في الحاضر والماضي.

١٤٢- المصدر السابق.

١٤٣- المصدر السابق.

١٤٤- لعب السيد/ روبرت ليندكويست دورا فعالا في التحقيق الشرعي في فضيحة مطار بياركو الدولي في ترينداد وتوباغو، المصدر السابق.

١٤٥- المصدر السابق.

١٤٦- إخطار المدعي بإسقاط أطراف معينة – قضية أنتيغوا وباربودا ضد رابور، رقم:(06-03560 CA 25(11th Fla.Ct.February20

١٤٧- بيان صحفي انظر *الهامش* ١١٧.

١٤٨- حاليا إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص.

١٤٩- في شأن رايد (١٩٩٣) رقم: (H.K) 4¶ ,CACV149/1993.).

١٥٠- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٤] (P.C.) 324 .A.C 1) (أخذ الاستئناف من نيوزيلندا) (نيوزيلندا).

١٥١- في شأن رايد (١٩٩٣) رقم: (H.K.) 5¶ ,CACV149/1993. المستشار المستقل لمكافحة الفساد كان هو الجهاز السابق لمفوضية هونغ كونغ المستقلة لمكافحة الفساد حاليًا.

١٥٢- حاليا إقليم مكاو الإداري الصيني الخاص.

١٥٣- المصدر السابق ص: ٦-٩.

وشهد في المحاكمات التي جرت بعدة محاميي جلسات ومحاميي إجراءات شاركوا في أنشطته الفاسدة بأن الأموال حقيقةً كانت عبارة عن رشا تلقاها لتعطيل المحاكمات لصالح مجرمين معينين.[١٥٤] وقضى رايد أربع سنوات ونصف سنة من محكوميته التي بلغت ثماني سنوات ثم رُحِّل إلى نيوزيلندا، حيث وصلها في ٣٠ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٤.[١٥٥] ورغم تجريده من وضعه وسمعته، إلا أن رايد تورط في فضيحة رشوة بُعيد عودته إلى نيوزيلندا.[١٥٦]

ورغم فوات أوانها، إلا أن قضية تشارلز ورويك رايد تعتبر حافلة بالمعلومات نظرًا لما استخدمه من استراتيجيات جديرة بالذكر في سبيل الحفاظ على إخفاء هويته من خلال استخدام كيانات اعتبارية للبقاء بعيدًا عن غسل أموال الرشاوى، أي إساءة استخدامه للترتيبات الاعتبارية. إضافةً إلى ذلك، تطرح التحديات التي تطرأ في استرداد المكاسب غير المشروعة، وتعاون رايد الظاهري مع عملية الاسترداد، رؤى مستبصرة قيمة أيضًا.

إساءة استخدام الترتيبات

تثبت الأدلة المقدمة في مختلف المحاكمات التي تضمنت رايد الاستخدام المتكرر للترتيبات الاستئمانية من جانبه من أجل التعتيم على ملكية أصوله غير المشروعة والسيطرة عليها. كان رايد يحتفظ بأمواله على سبيل الأمانة لدى صندوق استئمان لمحامييه المحليين،[١٥٧] وكانت أسرته تعيش في منزل مسجل قانونًا باسم المحامي مارك موللوي، الذي كان يقوم بدور الوصي.[١٥٨] وفي أعقاب ترحيله من هونغ كونغ إلى نيوزيلندا اُتهم رايد بتلقي مبلغ رشوة إضافي للمساعدة في إحباط محاكمة أخرى، مع قيام محاسب رايد بإنشاء صندوق استئمان، وقيام الراشي بدور الواهب، والمحاسب بدور الوصي، ورايد وأسرته بدور المستفيدين. وقد حولت أموال صندوق الاستئمان إلى حساب مصرفي أجنبي وأديرت منه.[١٥٩]

مر وقت قصير بين الإفراج عن رايد من السجن في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص إلى قيامة بإنشاء صندوق استئمان جديد. وخلال فترة جاوزت بقليل أسبوعًا واحدًا استحوذ رايد مرة أخرى على أصول فاسدة تدفقت من ولاية قضائية أجنبية إلى نيوزيلندا ومنها إلى ولاية قضائية أجنبية أخرى.[١٦٠] وقد تغيرت الظروف في نيوزيلندا منذ عمل رايد.[١٦١] إلا أن مخاطر غسل الأموال الناجمة عمّا استخدمه من تكتيكات (تحويل

١٥٤- المصدر السابق، ص: ١١، ص ص: ١٣-١٤.

١٥٥- قضية شينج بوه ضد كبير المسئولين التنفيذيين لإقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص ٢٠٠٢، رقم: HCAL182/2002, ¶74 (H.K.).

١٥٦- المصدر السابق.

١٥٧- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٢]. الاستئناف رقم: ٤٤ للعام ١٩٩٢ في ١٠-٢٧ (أسباب حكم بنلينجتون) (نيوزيلندا).

١٥٨- المصدر السابق.

١٥٩- قضية شينج بوه ضد كبير المسئولين التنفيذيين لإقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص ٢٠٠٢، رقم: HCAL182/2002, ¶74 (H.K.).

١٦٠- المصدر السابق.

١٦١- في ١٩٩٦، دخل قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية حيز التنفيذ، ورغم ذلك ذكر التقييم المتبادل بين مجموعة العمل المالي ونيوزيلندا في ٢٠٠٩ عيوبًا معينة مع نظام نيوزيلندا لمكافحة غسل الأموال: «حتى لو لم يكن ذلك مذكورا صراحة، فإن تطبيق قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية يمنع المؤسسات المالية من مسك حسابات مغفلة الاسم أو حسابات بأسماء وهمية، لكن اشتراطات الحيطة والحذر إزاء العملاء التي يفرضها هذا القانون لا تسري على الحسابات المفتوحة قبل دخول القانون حيز التنفيذ في ١٩٩٦. يضاف إلى ذلك أن المطلوب إيضاحات عن اشتراطات التحقق لضمان إمكانية التعويل على المستندات المستخدمة وصدورها عن مصدر مستقل، *تقرير التقييم المتبادل، لمجموعة العمل المالي ومجموعة آسيا – والمحيط الهادئ الموجز التنفيذي، الفقرة: ١٨ (٢٠٠٩)*.

الأموال إلى المؤسسات المالية للولاية القضائية ومنها، من خلال صناديق الاستئمان، والترتيبات المماثلة، خاصة باستخدام الوكلاء، والمحامين، والأشخاص الوهميين) ما زالت قائمة.[١٦٢] وكما يحدث في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، تواجه نيوزيلندا غيابًا خطيرًا للضمانات التنظيمية وضمانات الحيطة والحذر الواجبين المصممة خصيصًا للكشف عن مخاطر هذه الانتهاكات والتخفيف منها.[١٦٣]

تطور نظرية الاستئمان الحكمي

نتيجة لجريمة رايد، اضطر المدعي العام لهونغ كونغ إلى خوض معركة أرست سابقة تحتذى من خلال محاكم نيوزيلندا الابتدائية حتى وصل في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية لمجلس الملكة في لندن. وكانت هذه الخطوات لازمة لاسترداد أجزاء من أموال الرشوة والتي تقارب ١٢،٤ مليون دولار هونغ كونغ، التي تم تحويلها إلى عقارات بعد مرورها عبر كيانات اعتبارية ومالكين قانونيين مختلفين في نيوزيلندا نيابة عن رايد.[١٦٤]

كانت القضية محل النزاع هي أن حكومة هونغ كونغ ادعت أن لها مصلحة في وقف التعامل على العقارات المملوكة لرايد في نيوزيلندا، حيث إنها كانت تمثل عوائد متأتية من الرشوة، في حين أن رايد تخلى عن واجباته الاستئمانية باعتباره موظفًا عموميًا. وسلم حكم مجلس الملكة بأن عقارات نيوزيلندا تم شراؤها بأموال تقاضاها رايد من الرشوة، وأن كلاً من السيد/ رايد والسيد/ مولوي لم يكونا مشتريين حسني النية لعقارات قانونية دون إنذار.[١٦٥]

اعتمد حكم مجلس الملكة على مبدأ الإنصاف، الذي يعتبر «كل ما كان ينبغي أن يفعل أمر منته». وقرر المجلس أن الأموال التي تلقاها رايد كرشًا مدفوعة كان ينبغي أن «تدفع أو تحول بدلاً من ذلك إلى الشخص الذي عانى من الإخلال بالواجب».[١٦٦] وهذه النقطة لها عاقبة كبيرة على العلاقات القانونية القائمة بين المستأمن متلقي الرشوة والطرف الذي تعرض لخيانة الأمانة؛ وهي توفر وسيلة لرد الاعتبار.[١٦٧] وبسبب حكم مجلس الملكة، فإن القانون العام الإنجليزي (ونظمًا قانونية أخرى كثيرة) يعترف بأن العقارات التي تم الاستحواذ عليها –

١٦٢- المصدر السابق، الجدول ١.

١٦٣- وفقًا لتقرير المتابعة والتقييم (MER)، «تحدث معظم عمليات غسل الأموال من خلال النظام المالي، إلا أن درجة التعقيد تعتمد عادة على مدى تطور الجناة المتورطين فيها. ويبدو أن هناك درجة من التطور في غسل عوائد الجريمة الآن أعلى مما كان في السنوات الماضية. فمنذ ٢٠٠٧، صار شراء العقارات، واستخدام الخدمات المهنية والمتعاملين في النقد الأجنبي وسائل شعبية لغسل الأموال، المصدر السابق، الفقرة: ٤. ووفقًا لتصنيفات تقرير المتابعة والتقييم للامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي، تم تصنيف نيوزيلندا بأنها غير ممتثلة للتوصيات ٥، ٦، ٩، و١٢، و٣٤، إذ وجد أنها كانت تحظى بتدابير موضوعية «رصينة جدًا» تتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب– المصدر السابق، الجدول ١. لشرح لهذه التوصيات ذات الصلة، يرجى الاطلاع على توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال الأربعين + تسع.

١٦٤- بشأن رايد، [١٩٩٣]، رقم: (H.K.) 4¶ ,1993 /CACV149 .

١٦٥- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٤] (P.C.) 1 A.C. 324 (أخذ الاستئناف من نيوزيلندا) (نيوزيلندا).

١٦٦- المصدر السابق.

١٦٧- لو أن قضية رايد لم تكن قد قلبت السابقة بشأن معاملة الرشاوى، لكان غياب مثل هذا التدبير ذي الصلة بالممتلكات يعني أن حكومة هونغ كونغ كان ينبغي عليها أولاً أن تستصدر أمرًا شخصيًا يرد الشيء إلى أصله والعمل على إنفاذه من أجل استرداد الأموال. وكان ذلك من شأنه أن يعني أن الخيار الوحيد أمام الحكومة سيكون هو متابعة دعوى شخصية ضد المستأمن. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان المستأمن المخالف مفلسًا، توجب على الطرف المتضرر (أي صاحب الدين) أن يتنافس مع أي دائنين آخرين غير مشمول بضمان على ما يتاح من أموال. قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٢] استئناف رقم: ٤٤ للعام ١٩٩٢، ص: ٥٠–٥١ (C.A) (أسباب حكم بنلينجتون) (نيوزيلندا).

سواء بطريقة بريئة أو إجرامية – من خلال خيانة الأمانة تنتمي من حيث الملكية إلى المستفيد من الاستئمان، وبعبارة أخرى، فإن الأشخاص الذين يحوزون مثل هذه العقارات إنما يفعلون ذلك على أساس الاستئمان الحكمي لصالح المالك الحقيقي.[١٦٨] وصارت نظرية الاستئمان الحكمي، رغم ما تعرضت له من جدل، وسيلة نافعة لمن يسعون إلى الحيلولة دون تبديد أموال الفساد، واسترداد عوائد أنشطة الفساد، مثل الرشوة.

التحقيق

استخدمت في مخططات الرشوة التي انخرط فيها رايد، عدة كيانات اعتبارية، وأشخاص وهميون، وتوليفة من الحسابات المصرفية الأجنبية والمحلية للتهرب من الكشف. وحال رايد دون لصق اسمه بأموال الرشوة، حيث تم تحويل الأموال إلى صناديق استئمان سرية، وتم تحويل أجزاء منها إلى مشتريات عقارية. وهذه الطرق المتعددة خلقت عقبات أمام التحقيقات، وتم استخدامها عبر نطاق من الولاية القضائية، والأشخاص، والحسابات، والعقارات، امتد عبر إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص، وسنغافورا؛ وفانواتو؛ ونيوزيلندا.

وبسبب وضع رايد الأجنبي والمحلي المزدوج، نشأت عقبة إضافية أمام التحقيقات. واستغل رايد حقيقة أنه أثناء إقامته في إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص أثناء خدمته كموظف عمومي، ظل مواطنًا نيوزيلانديًا.[١٦٩] وكما ذكرنا، ظلت أمواله المتأتية من الرشوة بعيدة عن اسمه وخارج إقليم هونغ كونغ، وهناك بدا كما لو كان لا يتحصل على مثل هذه الأموال على الإطلاق. ولو سارت الأمور كما كان مخططًا لها، لظلت الأموال في انتظاره حتى يتقاعد عائدًا إلى وطنه الأم.[١٧٠]

كان إثبات كل حالة من حالات الرشوة مهمة مثيرة للتحدي للادعاء العام. وتمكن المستشار المستقل لمكافحة الفساد (ICAC) من الاستناد إلى حكم يتعلق «بالإثراء غير المشروع» من مرسوم منع الرشوة بالقانون الجنائي لهونغ كونغ للتحقيق مع رايد واعتقاله[١٧١]. وقوانين الإثراء غير المشروع، وإن لم تتبناها كل الدول،[١٧٢] فهي مدرجة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).[١٧٣] وبإدانة رايد بناءً على تهمة الإثراء غير المشروع، كان المستشار المستقل لمكافحة الفساد (ICAC) قادرًا على دعم عرض بالحصانة من مزيد من المحاكمة وذلك للحصول على بيان مفصل للأفعال المشينة لرايد وغسل الأموال،[١٧٤] مع إصدار حكم ضده بالسجن ثماني سنوات ورد أموال قيمتها ١٢،٤١٥،٩٠٠،٧٢ دولار هونغ كونغ.[١٧٥]

١٦٨- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٤] (P.C.) 324 .A.C 1 (أخذ الاستئناف من نيوزيلندا) (نيوزيلندا).

١٦٩- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد (١٩٩٢)، استئناف رقم: ٤٤ للعام ١٩٩٢، ص ١٦ (C.A) (أسباب حكم القاضي بنلينجتون (نيوزيلندا).

١٧٠- أقر رايد بتقاضيه مكافآت رسمية بمبلغ ٤٧٩٥١٢٣،٧٧ دولار هونغ كونغ على مدى ١٤ عامًا من خدمته في هونغ كونغ، وتقريبًا فقد أنفق كل هذه الأموال غير المشروعة على مصاريف معيشتة هو وأسرته، المصدر السابق، ص ٢٧.

١٧١- المصدر السابق، الفقرة: ٣٤.

١٧٢- رفضت الولايات المتحدة وكندا اعتماد أحكام الإثراء غير المشروع، على أساس أن مثل هذه الأحكام لن تتوافق مع مبادئها الدستورية ونظمها القضائية. الولايات المتحدة ب – ٥٨: اتفاقية الأمريكيتين لمكافحة الفساد، انظر الموقع التالي: http://www.oea.org/juridico/english/sigs/b-58.html. (تم الدخول إلى الموقع في ١/ يوليو/ تموز ٢٠١٠)

١٧٣- طبقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنص على ما يلي: «يتعين على كل دولة طرف، تخضع لدستورها والمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، أن تنظر في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد موظف عمومي إثراءً غير مشروع، أي بزيادة أمواله زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسًا إلى دخله المشروع» قرار الجمعية العامة ٥٨/ ٤ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، المادة ٢٠، وثيقة الأمم المتحدة A/ RES/ 58/ 4.

١٧٤- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد (١٩٩٢)، استئناف رقم: ٤٤ للعام ١٩٩٢ ص ٢٦ (C.A) (أسباب حكم القاضي بنلنيجتون (نيوزيلندا).

١٧٥- المصدر السابق، ص ١٩.

استرداد الأموال

في مايو/آيار ١٩٩٠، التمست حكومة إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص استصدار أوامر بوقف التصرف في الممتلكات في نيوزيلندا، مدعية وجود أصول أو مصلحة لها في الممتلكات المقيدة على أنها تخص رايد وزوجته ومحاميه. وتم قبول أوامر منع التصرف وتم تسجيلها من قبل مساعد مسجل الأراضي.[١٧٦] وفي ديسمبر/كانون أول ١٩٩٠ وفبراير/شباط ١٩٩١، حاول رايد والآخرون تسجيل صكوك رهن على الممتلكات محل أوامر وقف التصرف – وكان من شأن هذا الطلب أن يؤدي إلى انقضاء أمر وقف التصرف ما لم يحصل طالب وقف التصرف على أمر من المحكمة العليا النيوزيلندية.[١٧٧] وفي صيف ١٩٩١، حكمت المحكمة العليا النيوزيلندية لصالح رايد،[١٧٨] برغم إقراره بقوة ادعاءات المدعي العام لإقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص بأن ما تلقاه رايد من أموال رشوة قد تم تسريبها داخل العقارات، وأن المالكين الاسميين كانوا على علم بهذه الوقائع.[١٧٩] وقد تم تأييد هذا الحكم من محكمة الاستئناف في ديسمبر/كانون أول ١٩٩١.[١٨٠] وعند الاستئناف النهائي لدى مجلس الملكة، رغم ذلك، تم التوصل إلى حكم المدعي العام في ١ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٩٣، مستردًا بذلك ادعاء التاج بمصلحة في ملكية الانتفاع في ممتلكات رايد.[١٨١] وبهذه الطريقة، ومن خلال الإجراءات القضائية المدنية، تم استرداد الأموال.[١٨٢]

دراسة الحالة الثالثة: ديبريي ألاميسيغا

نظرة عامة

تم اعتقال ديبريي ألاميسيغا (Diepreye S. P. Alamieyeseigha) في مطار هيثرو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ من قبل شرطة لندن الكبرى بشبهة عمليات غسل أموال مجرمة.[١٨٣] وكشف تفتيش «شقته» (التي كانت مسجلة باسم شركة) عن وجود ما قيمته مليون جنيه من العملات البريطانية والأوروبية والأمريكية.[١٨٤] وبعد اعتقاله، فر من المملكة المتحدة وعاد إلى نيجيريا، حيث تم استجوابه كموظف عمومي ثم فصل من منصبه كمحافظ لولاية بايلسا.[١٨٥] خلال أول ولايتين لألاميسيغا في منصب عمومي في نيجيريا من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥، ادعت جمهورية نيجيريا الاتحادية أنه، بمشاركته في أنشطة فساد، كوَّن لنفسه ثروة قيمتها عشرات الملايين

١٧٦- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٢]، استئناف رقم: ٤٤ للعام ١٩٩٢، فقرة: ٧ (C.A) (بيان وقائع المدعي عليهم (نيوزيلندا)).

١٧٧- المصدر السابق، فقرة: ٨.

١٧٨- المصدر السابق، فقرة: ١٢.

١٧٩- المصدر السابق، فقرة: ١٤.

١٨٠- المصدر السابق، فقرة: ١.

١٨١- قضية المدعي العام لهونغ كونغ ضد رايد [١٩٩٤] 1AC. 324– (P.C) أخذ الاستئناف من نيوزيلندا (نيوزيلندا).

١٨٢- جدير بالذكر أنه لم تسترد أبدًا أية أموال في الحساب عندما هرب رايد من هونغ كونغ. انظر الهامش ١٤٩. وعلى سبيل التدبر بالحدس في أسباب جهود رايد القانونية المطولة للحيلولة دون مصادرة الأموال ذكر اللورد تيمبلتون دون مواربة في حكمه: «حيث أنه قد صدر أمر لم يتحقق ضد السيد/ رايد في محاكم هونغ كونغ لسداد مبلغ ١٢,٤ مليون هونغ كونغ، فإن غرضة من معارضة ما التمسته [حكومة هونغ كونغ في ذلك الوقت] من إنصاف في نيوزيلندا، يعكس الأمل في إمكانية بيع الممتلكات، وتسريب العوائد الفاسدة بحركة خاطفة بعيدًا إلى شخص خفي يدس أموال الرشوة وغيرها من أموال الفساد في حسابات مصرفية معدودة. المصدر السابق.

١٨٣- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز- (المحكمة) ٣٠٥٣، فقرة: ٦ (إنجلترا).

١٨٤- المصدر السابق.

١٨٥ - المصدر السابق.

من الدولارات المحفوظة على المستوى الدولي في أصول نقدية وممتلكات عقارية مسجلة في الغالب باسم كيانات اعتبارية.[١٨٦]

قام ألاميسيبغا بإنشاء خمس كيانات اعتبارية على الأقل فصلت اسمه ومصلحته بالانتفاع عن الملكية والسيطرة القانونية على مختلف الأموال المالية والعقارية. وأسوة بالاتجاهات النمطية لإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية، كانت الغالبية شركات محدودة خاصة في ولايات قضائية متنوعة (مملوكة ومدارة من خلال مقدمي خدمات صناديق استئمان (TCSP) مصرفيين وإداريين هم: شركة سانتولينا للاستثمار المؤسسة في سيشيل (Santolina Investment Corporation)، وسولومون وبيترز المحدودة (Solomon & Peters Limited) (المؤسسة في جزر العذراء البريطانية)، وشركة فالكون فلايتس إنك (Falcon Flights, Inc.) (المؤسسة في جزر البهاما)، وشركة رويال الباتروس بروبيرتيز ٦٧ المحدودة (Royal Albatross Properties 67) (المؤسسة في جنوب أفريقيا).[١٨٧] وكانت شركة فالكون فلايتس إنك (Falcon Flights, Inc.) المملوكة لصندوق استئمان في جزر البهاما أنشأها باعتباره الواهب، لصالح زوجته وأطفاله.[١٨٨] وكما سنبين في قسم «إساءة استخدام صناديق الاستئمان للتعتيم على ملكية الانتفاع للكيانات الاعتبارية والأموال»، كانت إساءة استخدام هذا الاستئمان للتعتيم على ملكية الانتفاع لهذه الكيانات الاعتبارية تمثل جزءًا أساسيًا من مخططه.

إساءة استخدام صناديق الاستئمان للتعتيم على ملكية الانتفاع للكيانات الاعتبارية، والأموال

في مايو/آيار ٢٠٠١، بناء على مشورة من مصرف ألاميسيبغا اتحاد المصارف السويسرية (UBS)،[١٨٩] وهب المذكور «استئمان سالو» (the Salo Trust) لمنفعة زوجته وأطفاله.[١٩٠] واعترف في وقت لاحق بأنه أحد المستفيدين من الاستئمان، لكنه ذكر أنه لم يكن يدري أنه كان هو نفسه مقيدًا كمستفيد إلى جانب زوجته وأطفاله.[١٩١] وكان الأوصياء على استئمان سالو قد استردوا أو أسسوا شركة فالكون فلايتس إنك (Falcon Flights, Inc.) وفقًا لشروط اتفاق الاستئمان.[١٩٢]

وفي الدعوى الأولى التي أقيمت ضد ألاميسيبغا وشركائه في أوائل ٢٠٠٧، رأت المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (دائرة الشركات) أنه تبين لها إما كأساس مشترك أو ثابت بلا ريب بالمستندات أنه في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ فتح ألاميسيبغا حسابًا بالدولار الأمريكي لدى اتحاد المصارف السويسرية (UBS) في لندن (رقم: ٠٣٢٣٩٤,٠١)، بإيداع مبدئي قدره ٣٥٠٠٠ دولار أمريكي، وبلغ رصيده ٥٣٥,٨١٢ دولارًا أمريكيًا في ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٥، عُزي إلى مصادر متنوعة. وقد سجل منشئ الأموال ببساطة «كإيداع نقدي أجنبي».[١٩٣] وأفاد ألاميسيبغا بأن

---

١٨٦ – قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز– إنجلترا (المحكمة) ٤٣٧، فقرة: ١.

١٨٧– قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز – (المحكمة) ٣٠٥٣، فقرة: ٦.

١٨٨– المصدر السابق، في الفقرة ٣٤. قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز– (المحكمة) ٤٣٧، ص: ٤، ١٣، ٣٩.

١٨٩– (UBS AG) بنك سويسري. اتحاد المصارف السويسرية (UBS AG) بنك سويسري تمت تسميته كمدعى عليه تاسع في القضية المدنية في لندن. قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز– إنجلترا (المحكمة) ٤٣٧، فقرة: ١.

١٩٠– دفاع المدعى عليه الثالث: [١,١٠] قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٤٣٧ ، فقرة: ٠١.

١٩١– دفاع المدعى عليه الثالث، فقرة: ٣٧.

١٩٢– دفاع المدعى عليه الثالث، فقرة: ٢,١٠ .

١٩٣– قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز – (المحكمة) ٤٣٧ فقرة: ٦، فقرة: ٣٨ (إنجلترا).

أموال الحساب لدى اتحاد المصارف السويسرية (UBS) كانت تمثل «تبرعات من أصدقاء، وشركاء سياسيين من أجل تعليم أطفالي»، وهو ادعاء اعتبرته المحكمة في وقت لاحق مريبًا على ضوء تفسيرات المحافظ غير المتناسقة والمتغيرة لأسباب دخول الأموال إلى الحساب.[١٩٤] وأفاد دفاع ألاميسيغا بأن وضع حساب مصرف (UBS) كحساب وصي دفعه إلى عدم إدراج الحساب بنموذج إقرار الذمة المالية الواجب تقديمه من جميع محافظي نيجيريا.[١٩٥]

كان الأثر الصافي للأدلة السابقة هو أن ألاميسيغا قدم نفسه أو اعترف بتمتعه بصفات متنوعة: (أ) صفته كواهب، رغم ادعائه بأن التسويات الاقتصادية الحقيقية جاءت من «أصدقاء» لم يتذكرهم على وجه التخصيص؛ و(ب) صفة الوصي، في الحدود التي اعتبر فيها الحساب لدى مصرف (UBS) المفتوح والخاضع قانونًا للسيطرة باسمه حساب استئمان، و(جـ) صفة المستفيد، وهو تنازل قدمه دفاعه. وقد فصل وجودُ الاستئمان ألاميسيغا عن الملكية والسيطرة القانونية والانتفاعية على الأموال الموجودة في الحساب، وأضاف طبقة أخرى من التعقيد لكل من حاول أن يكتشف أنه يمتلك هذه الأموال في الحقيقة.

إضافة إلى ذلك، ورد لهذا الحساب أموال بمبلغ نحو ١،٥ مليون دولار أمريكي، من خلال وديعتين أودعتا في ٢٠٠١ من قبل على أبو بكر (aliyu Abubakr) (الذي وصف في موضع آخر في الحكم بأنه «الروح المحركة» خلف الشركة المسماة إيه جروب بروبيرتي (A Group property) التي حصلت على عقود من ولاية بايلسا إما في ٢٠٠١ أو ٢٠٠٢).[١٩٦] وكان أبو بكر، وهو مقاول بالولاية، قد تعرف على ألاميسيغا قبل عام واحد فقط، في ٢٠٠٠[١٩٧]. وتم فورًا تحويل هذه الودائع إلى سندات، ثم حولت إلى ممتلكات محفظة الأوراق المالية العائدة لشركة فالكون فلايتس إنك (Falcon Flights, Inc.) (الشركة الخاصة التي اشتراها الاستئمان) في يناير/كانون ثانٍ ٢٠٠٢، وبذلك تم فعليًا التستر على ألاميسيغا في الأموال في ثنايا هيكل متداخل لكيانات اعتبارية[١٩٨].

التحقيق

كما ذكرنا سابقًا، قامت شرطة لندن الكبرى باعتقال ألاميسيغا في المملكة المتحدة في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، للاشتباه في غسل أموال، وفر من البلاد بعد الإفراج عنه بكفالة. وفي ٩ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٥ وفورًا، عقب توجيه اتهام له كموظف عمومي – وبالتالي تجريده من الحصانة الحكومية – اعتقل من قبل مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية النيجيرية (EFCC). وقد اتهمت إلى جانبه الشركات الخاصة التالية: سولومون وبيترز المحدودة Solomon & Peters Limited، وشركة سانتولينا للاستثمار Santolina) (Investment Corporation، وبيسال نيجيريا المحدودة (Pesal Nigeria Limited)، وسالومين

١٩٤- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز- إنجلترا (المحكمة) ٣٠٥٣، فقرة: ٧٠ (إنجلترا).

١٩٥- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز- إنجلترا (المحكمة) ٤٣٧، فقرة: ٣٩. كما ذكرنا سابقًا، كان دفاع ألاميسيغا ضد التهمة أنه كان لا يدري بأنه المستفيد من الاستئمان، رغم حقيقة أن الحساب لدى اتحاد المصارف السويسرية كان مفتوحًا باسمه. دفاع المدعى عليه الثالث، فقرات: ١، ١٠، ٣٧.

١٩٦- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧]. المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٤٣٧، فقرات: ١٤، ٤٠ (إنجلترا).

١٩٧- المصدر السابق.

١٩٨- المصدر السابق، فقرات ٢٦ و٢٨ و٣٨.

وشركاؤه (نيجيريا) المحدودة Salomein & associated (Nig) limited)، وكبيديفا نيجيريا المحدودة (Kpedefa Nigeria Limited)، وجيتي بروبيرتي المحدودة Jetty Property Limited، وهيربيدج جلوبال سيرفيسز المحدودة (Herbage Global Services Limited).[١٩٩]

وبالتزامن مع الإجراءات الجنائية في نيجيريا، توجهت حكومة نيجيريا الاتحادية إلى الخارج لضبط أصول مشبوهة في عدد من الولايات القضائية. وكان أهم محاولة في هذا الصدد التماس قدم لاستصدار حكم مستعجل في قضية مدنية لاسترداد الأموال إلى المحاكم العليا بالمملكة المتحدة للمطالبة بممتلكات نقدية وعقارية مختلفة محددة في ذلك البلد.[٢٠٠] وقد عقدت جلسة الاستماع في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٧، وصدر الحكم في ٧ مارس/آذار ٢٠٠٧.[٢٠١] ومع التسليم بأن جمهورية نيجيريا الاتحادية قدمت حججًا قوية لهذا الحكم، إلا أن المحكمة خلُصت إلى أنه مع الاكتفاء بتقديم حجج استنتاجية فقط، تعتمد على شهادات شهود مشتبه بهم، ومع غياب إدانة جنائية من الولاية القضائية الأم، فإن أي تحرك لحرمان المدعى عليه من الحق في المحاكمة بضبط أصوله سيكون في غير موضعه.[٢٠٢]

في يوليو/تموز ٢٠٠٧، اعترف ألاميسيغا بجرمه أمام محكمة عليا في نيجيريا في ست تهم بتقديم إقرار مزيف بذمته المالية وحمل شركائه على الاعتراف بجرمهم في ٢٣ تهمة بغسل الأموال. وقد حكم على ألاميسيغا بالسجن عامين، وأمرت المحكمة بضبط الأموال في نيجيريا. كما اعترف ألاميسيغا أيضًا بالجرم نيابة عن شركة سولومون وبيترز المحدودة، وشركة سانتولينا للاستثمار، وهما كيانان اعتباريان استخدمهما كجزء من مخططه لغسل الأموال (توقيع المحافظ على الاعتراف بالجرم يعتبر إشارة على السيطرة لوحظت أهميتها في منتصف ٢٠٠٧).[٢٠٣] وقد ثبتت إدانة كل الشركات محل الاتهام وتمت فيما بعد تصفيتها ومصادرة أصولها لحساب الحكومة.[٢٠٤] وهذا التغير في الظروف دمر أية إمكانية لدى ألاميسيغا لتقديم دفاع عن نفسه في القضية، وبناءً عليه سمحت دائرة الشركات (بالمحكمة العليا) بجلسة ثانية لسماع الحكم المستعجل الذي أصدر *لصالح نيجيريا نيابة عنها*.[٢٠٥] ورفعت دعاوى ضد عقارات ألاميسيغا في جنوب أفريقيا.

استرداد الأموال

تمكنت نيجيريا من استرداد كمية لا بأس بها من أصول ألاميسيغا الملوثة المبعثرة بين كيانات اعتبارية وحسابات مصرفية حول العالم. وقامت الحكومة البريطانية بإعادة مبلغ مليونى دولار أمريكي تخص ألاميسيغا إلى

١٩٩- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار، [٢٠٠٦] ، رقم: CA/ L/ 01/ 2006، فقرات ١ – ٢ (نيجيريا).

٢٠٠- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار، [٢٠٠٧] ، المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٤٣٧ ، فقرة: ١ – (إنجلترا).

٢٠١- كان أساس الحكم المستعجل هو توفير الوقت والمال اللازم للدخول في محاكمة كاملة في تلك الحالات التي لا يكون فيها أمام المدعى عليه فرصة حقيقية للنجاح في الدفاع عن المسألة، ويجب البت فيه بناء على هذه الأسس، ما إذا كان ممكنًا البت في هذه المسألة دون إجراء «محاكمة مصغرة» لتقرير مدى معقولية الدفاع. المصدر السابق.

٢٠٢- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار، [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٤٣٧ فقرات: ٧٢ – ٧٤ (إنجلترا).

٢٠٣- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار ، [٢٠٠٧]، رقم: FHC/ L/ 328C/ 05 في ٣-٤ (نيجيريا). قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار، [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٣٠٥٣ الفقرات: ٣ -٥ (انجلترا).

٢٠٤- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار، رقم: [٢٠٠٧] رقم: FHC/L/328C/05 فى: ٦ (نيجيريا).

٢٠٥- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار، [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٣٠٥٣ ، الفقرات: ٥٢ – ٥٤ (إنجلترا).

نيجيريا[٢٠٦] وتضمن حكم محكمة لاجوس العليا للعام ٢٠٠٧ أمرًا صريحًا بالضبط لصالح الحكومة لتولي السيطرة على أصول بملايين الجنيهات لمختلف الكيانات الاعتبارية المتورطة في أفعال ألاميسييغا المشينة، بالإضافة إلى ١٠ عقارات موجودة في نيجيريا وخارجها.[٢٠٧] ونتيجة للدعوى المدنية في لندن، استردت الحكومة ثلاثة عقارات سكنية في لندن (مسجلة باسم شركة سولومون وبيترز) وأصولاً محفوظة لدى مصرف زي رويال بنك أوف سكوتلند (the Royal Bank of Scotland) (في حسابات شركة سانتولينا للاستثمار).[٢٠٨]

بلغت عملية الاسترداد ذروتها في يوليو/تموز ٢٠٠٩، في حفل شارك فيه الرئيس الحالي لمفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) في حفل تسليم قامت فيه الحكومة الاتحادية بتحويل الأموال المختلسة إلى ولاية بايلسا. وقد بلغ إجمالي تلك الأموال ٣١٢٨٢٣٠٢٩٤,٨٣ نيرة نيجيرية، و٤٤١,٠٠٠ دولار أمريكي، و٧٠٠٠ يورو، و٢٠٠٠ جنيه إسترليني.[٢٠٩]. بالإضافة إلى تحويل السيطرة على عقارين غير مباعين (تقدر قيمتهما على التوالي بـ ٢,٨ مليار و٢١٠ ملايين نيرة نيجيرية) إلى ولاية بايلسا. وفي مايو/آيار ٢٠١١، أعلن لاني بروير (Lanny Breuer) مساعد المدعي العام للولايات المتحدة أن مبادرة استرداد الأموال من الحكام اللصوص بوزارة العدل الأمريكية قدمت في مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠١١ دعويين مدنيتين للمصادرة من أجل استرداد أكثر من مليون دولار من العوائد غير المشروعة المزعومة المتأتية لألاميسييغا في الولايات المتحدة. ووفقًا لخطاب بروير في مايو/آيار في ولاية ميريلاند، كانت وزارة العدل تسعى لمصادرة مقر سكني خاص تربو قيمته على ٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ومصادرة حوالي ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حساب سمسرة في ولاية ماساشوستس.[٢١٠]

دراسة الحالة الرابعة: فريدريك شيلوبا

نظرة عامة

كان د. فريدريك تيتوس شيلوبا (Dr. Frederick Jacob Titus Chiluba) رئيسًا لجمهورية زامبيا في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٧.[٢١١] وفي ٢٠٠٧ رفع المدعي العام لزامبيا دعوى مدنية خاصة في المملكة المتحدة نيابة عن جمهورية زامبيا لاسترداد أموال سبق تحويلها من وزارة المالية الزامبية للاستخدام الخاص للرئيس شيلوبا حينئذ – وشركاء آخرين متنوعين في المؤامرة.[٢١٢] ورغم أن قضية المملكة المتحدة كانت تتألف من ثلاث

٢٠٦- دميلولا أويديلي، النص مختار من جرائد *اليوم*، ومنشور على الموقع الإلكتروني لمفوضية الجرائم الاقتصادية المالية «المملكة المتحدة تعيد لنيجيريا أموالاً مسروقة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه إسترليني يونيو / حزيران ٢٠٠٨). على الموقع التالي: http:// efccnigeria.org/ index.php?option=com_content&task=view&id=102&Itemid=34 (تم الدخول إلى الموقع في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١١).

٢٠٧- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] ، رقم: FHC/ L/ 328C/ 05 ، الفقرات ٦ – ٨ (نيجيريا).

٢٠٨- قضية نيجيريا ضد شركة سانتولينا للاستثمار [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٢٠٥٣ الفقرات ٧ – ٨ و٥٢ – ٥٤ (إنجلترا).

٢٠٩- مؤتمر صحفي، مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية، «ملاحظات الرئيس التنفيذي، السيدة فريدة وزيري AIG (RID) في حفل التسليم في شيلسي» (١٤ يوليو/ تموز ٢٠٠٩) على الموقع التالي: http://efccnigeria.org/index.php?option=com_content&task=view&id=667&Itemid=34= (تم الدخول إلى الموقع في ١ يوليو/تموز ٢٠١٠).

٢١٠- وزارة العدل الأمريكية، «مساعد المدعي العام للشعبة الجنائية لاني بروير يتحدث في محاضرة فريتز- هيرمان برونر التذكارية في البنك الدولي»، ٢٥ مايو/ آيار ٢٠١١، متاحة على الموقع التالي: www.justice.gov/criminal/pr/speeches/2011/crm_speech_110525.html (تم الدخول إلى الموقع في ٢ يونيو/ حزيران ٢٠١١).

٢١١- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٩٥٢، الفقرة: ٥، (الموجز التنفيذي) (إنجلترا).

٢١٢- المصدر السابق، الفقرة ٣ .

مجموعات مختلفة من الاتهامات، إلا أن تركيز هذه الدراسة يقتصر على مؤامرة زامتروب ومؤامرة بي كيه.[٢١٣] فكلا المخططين كان معقدًا، ويتضمن عشرات من الأشخاص، والكيانات الاعتبارية، والوسطاء، حيث كان يتم استلاب عشرات الملايين من الدولارات من الخزانة الزامبية. وقد وجهت اتهامات ضد ١٨ مدعى عليه، وكان متورطًا كذلك ٧٦ فردًا وشركة أخرى في الشبكة الملتوية من الأنشطة غير المشروعة في أفعال الرئيس شيلوبا المشينة.[٢١٤]

تمركزت مؤامرة زامتروب حول سوء الاستخدام المزعوم لجزء لا بأس به من مبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي من أموال وزارة المالية الزامبية ، التي سبق تحويلها إلى حساب مصرفي (عرف باسم زامتروب) (Zamtrop) لدى المصرف التجاري الوطني المحدود الزامبي في المملكة المتحدة.[٢١٥] تم فتح هذا الحساب في ديسمبر/ كانون ثانٍ ١٩٩٥ من قبل خافيير فرانكلين شونجو (Xavier Franklin Chungu)، وهو شريك مقرب من الرئيس شيلوبا ورئيس الاستخبارات الأمنية الزامبي (ZSIS).[٢١٦] وقد ملئت نماذج فتح الحساب بطريقة غير سليمة، وكان تشونجو، في أوقات مختلفة على مدى عمر الحساب، هو المخول الوحيد بالتوقيع عليه.[٢١٧] ودخلت الأموال الصادرة من وزارة المالية الزامبية الحساب من موازنة الدولة الرسمية نتيجة لسداد ديون بالزيادة نشأت عن عقود احتيالية مع شركتي وليبين تكنولوجي إنك (Wilbain Technology, Inc.)، وسيستمز إنوفيشنز إنك (Systems Innovations, Inc.) - وهما شركتان مقرهما في ولايتي ديلاوير وفيرجينيا على التوالي في الولايات المتحدة.[٢١٨] تم تمرير الأموال حينها من خلال شركة أكسيس فاينانشيال سيرفيسز المحدودة (Access Financial Services Limited)، وهي مؤسسة مالية غير مصرفية زامبية، ومنها إلى سيطرة أفراد وشركات مختلفة لصرف مبالغ وإجراء مشتريات نيابة عن المتآمرين. وتبين أن الاختلاسات من خلال المؤامرة بلغت ٢٥٧٥٤٣١٦ دولارًا أمريكيًا.[٢١٩]

كانت مؤامرة بي كيه مخططًا مماثلاً، حيث زُعم أن الرئيس شيلوبا وتشونجو وآخرون انتهكوا في إطارها واجباتهم الاستئمانية تجاه جمهورية زامبيا.[٢٢٠] ففي ١٩٩٩، أُبرم اتفاق تمويل احتيالي يتضمن قرضا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة ١٠ سنوات بغرض شراء معدات عسكرية لزامبيا.[٢٢١] ورغم أنه لم توجد أي أدلة على مثل هذه الصفقة، فقد دُفع مبلغ ٢٠٢٠٠٧١٩ دولارًا أمريكيًا في حسابات مصرفية في بلجيكا وسويسرا أنشئت لهذا الغرض. وخلصت المحكمة العليا لانجلترا وويلز (دائرة الشركات) إلى أن الأموال قد «تم تبديدها»

٢١٣- تعرف المكونات المنفصلة الثلاثة كلا على حدة «بمؤامرة زامتروب»، و«مؤامرة بي كيه»، و«دعوى وزارة المالية والتنمية الاقتصادية». ودراسة الحالة هذه لا تتعمق في ادعاءات بالإخلال بالأمانة الواردة في دعوى الوزارة، حيث رفضها القاضي المكلف. المصدر السابق، الفقرات: ٣، ٥١.

٢١٤- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٩٥٢ (الشخصيات المسرحية) (إنجلترا).

٢١٥- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٩٥٢، الفقرات: ٢ و١٢٣ (إنجلترا).

٢١٦- المصدر السابق، الفقرة: ١٢٧، قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز ٩٥٢ (الشخصيات المسرحية) (إنجلترا).

٢١٧ - قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز المحكمة ٩٥٢، الفقرات ١٢٧-١٢٨ (إنجلترا) .

٢١٨- المصدر السابق، الفقرة: ١٥١، قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة)٩٥٢ الشخصيات المسرحية (إنجلترا).

٢١٩- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز٩٥٢، الفقرات: ٤٠ - ٤٢ (الموجز التنفيذي) (إنجلترا).

٢٢٠- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز٩٥٢، الفقرة: ١٠٥٤ (إنجلترا).

٢٢١- المصدر السابق، الفقرات: ١٠٥٦- ١٠٥٩.

لصالح المتآمرين.[٢٢٢]

وكان الموضوع الشائع في كلا المخططين هو استخدام وسطاء مهنيين، تعرف لولا ذلك باسم الأعمال والمهن غير المالية المحددة "DNFBP". وهناك جانبان مهمان آخران للقضية هما إساءة استخدام كيانات قابلة للتداول علنًا والمسافة بين المتآمرين والكيانات الاعتبارية.

سوء سلوك الوسطاء من الأعمال والمهن غير المالية المحددة

برز بصورة واضحة، في كل من مؤامرتي زامتروب وبي كيه، مكتبان لمحاميين إنجليزيين هما: ميير كير آند ديساي (Meer Care & Desai) ، وكيف مالك (Cave Malik) وشركاؤه، بالإضافة إلى مكتبه الفرعي في زامبيا كيف مالك آند ندولا، زامبيا (Cave Malik & Ndola, Zambia).[٢٢٣] كلتا الشركتين ساهمتا في إنشاء وإدارة عدد من الكيانات الاعتبارية وحساباتها البنكية لصالح اثنين من المتآمرين.[٢٢٤]

أبرم إقبال ميير (Iqbal Meer)، الشريك في مكتب ميير كير آند ديساي، اتفاقًا مع تشونجو للتصرف نيابة عن شركة أكسيس فاينانشيال سيرفيسز المحدودة في قبض وصرف أموال الجمهورية في أعمال جهاز الاستخبارات الأمنية الزامبي.[٢٢٥] وقام مكتب ميير كير آند ديساي من خلال ميير «بغسل» الأموال الحكومية غير المشروعة من خلال حسابات موكليهم.[٢٢٦] ورغم أن ميير وشركة ميير كير آند ديساي لم يحققا إلا كسبًا قليلاً أو أي كسب على الإطلاق عن اشتراكهم في هذه الأنشطة،[٢٢٧] إلا أن تشونجو خصّ ميير بهذا الدور بسبب حساسيته المدركة لمزايا الارتباط بالشخصيات القوية سياسيًا.[٢٢٨]

وأمام المحكمة، ادعى ميير أنه ألزم نفسه بمستوى أخلاقي مهني أرفع، وحظى بمرجعية لشخصيته من نيلسون مانديلا، وهو عميل آخر.[٢٢٩] ورغم ذلك، رأت المحكمة أن مسئوليات ميير المهنية، وكذلك دهاءه الدولي كان ينبغي أن يمنعه من تنفيذ المعاملات المريبة التي قام بها دون شك.[٢٣٠] وقد قضى بمسئولية ميير كير آند ديساي وكيف مالك عن التآمر والمساعدة غير الأمينة من خلال أحكام صدرت ضدهما بعدة ملايين من الدولارات الأمريكية لكل منهما، وإن كان الحكم ضد ميير كير آند ديساي قد ألغي في وقت لاحق على أساس أن القاضي قد أحدث قفزة غير ملائمة بين الإهمال والمساعدة غير الأمينة.[٢٣١]

٢٢٢- المصدر السابق، الفقرات: ١٠٥٨- ١٠٦٩.

٢٢٣- قضية جمهورية زامبيا ضد ميير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز ٩٥٢ (الشخصيات المسرحية) (إنجلترا).

٢٢٤- المصدر السابق.

٢٢٥- قضية جمهورية زامبيا ضد ميير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٩٥٢، الفقرة: ٥٤٤ (إنجلترا).

٢٢٦- المصدر السابق، الفقرة: ٤٣٥.

٢٢٧- يمكن للوسطاء المهنيين، بسبب ما يتمتعون به من معرفة، وقدرات، وما يحظون به من توفير، أن يساعدوا أطرافًا في الفساد الكبير في شق طريقهم بسلاسة عبر النظم المالية في العالم. ويؤكد القاضي سميث هذه الخاطرة في قراره، قائلاً: «الشيء المحزن، رغم ذلك، هو تداول قضايا كثيرة في المحاكم، تم توريط مهنيين في أفعال احتيالية مقابل ميزة شخصية تافهة أو بلا مقابل. وغالبًا ما يقدمون على الاحتيال رغبة منهم في إرضاء العملاء الذين يرغبون في إثارة إعجابهم. وقد يطريهم أحيانًا أن أشخاصًا مشهورين أو نافذين يستعينون بهم. المصدر السابق، الفقرات: ٥٥٦-٥٦١.

٢٢٨- المصدر السابق، الفقرة: ٥٦١.

٢٢٩- المصدر السابق، الفقرة: ٥٤٣.

٢٣٠- المصدر السابق، الفقرات: ٥٦٤ – ٥٦٥.

٢٣١- المصدر السابق، الفقرات: ١٢٨–١٢٩، و١٣٣–١٣٤.

المسافة بين المتآمرين الأساسيين والكيانات الاعتبارية

زعم المدعي العام لزامبيا أن كلتا المؤامرتين كانتا تخصان عينيًا الرئيس شيلوبا وتشونجو. فقد كانا، في قضية مؤامرة زامتروب، مهندسيها الأساسيين؛ وفي شأن بي كيه، أخلّا بواجباتهما الاستئمانية تجاه الجمهورية، وتقاضيا عن علم أموالاً ملوثة.[٢٣٢] وأعربت المحكمة عن اعتقادها بأن جو السرية المحيط بتشونجو وجهاز الاستخبارات الأمنية الزامبي (ZSIS) تم استخدامهما «كمحرك للاحتيال على حساب الجمهورية» لتحصين أنشطة المتآمرين غير المشروعة من الطعن عليها أو التحقيق فيها.[٢٣٣] كما أن تشونجو حبذ شخصية أخرى في المؤامرة للتصرف نيابة عنه وهو فوستين كابوي (Faustin Kabwe)، صديقه منذ الطفولة.[٢٣٤]

سعى المتآمرون الأساسيون إلى الحفاظ على أكبر مسافة ممكنة بينهم وبين النشاط غير الشرعي بإدراج أصدقاء وشركاء بينهم وبين المعاملات المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوجدوا مزيدًا من المسافة باستغلال هيبة جهاز الاستخبارات الأمنية الزامبي (ZSIS) وما يتمتع به من مزايا خاصة للسرية في إقناع آخرين بمساعدتهم دون طرح أسئلة أكثر مما ينبغي. وكما ذكرنا، حتى يتسنى لتشونجو إدارة مختلف الكيانات الاعتبارية وحساباتها المصرفية، فقد بحث عن وسطاء حافظ من خلالهم على درجة من الفصل على المستوى الشخصي.[٢٣٥]

إساءة استخدام كيان قابل للتداول علنًا

كانت من بين المدعى عليهم الثماني عشر في هذه المسألة شركة بلجيكية هي بلسكوير ريزيدنس إن. في. (Belsquare Residence N.V.).[٢٣٦] كانت شركة بلسكوير حلقة في سلسلة من الكيانات الاعتبارية، من نوع (Naamolze Vennootschap)، وهو المعادل للشركة العامة ذات المسئولية المحدودة، وهي مملوكة بالكامل من شركة جربان إس إيه (Jarban S.A.) اللكسمبورغية، والتي كانت بدورها مملوكة من شركة هاربتري هولدينجز (Harptree Holdings)،[٢٣٧] وهي شركة أعمال دولية من جزر العذراء البريطانية بأسهم لحاملها. وتم تأسيس كلتا الشركتين، هاربتري هولدينجز وجربان، بمعرفة إقبال مير من مكتب مير كير آند ديساي لمصلحة فوستين كابوي/جهاز الاستخبارات الأمنية الزامبي (ZSIS).[٢٣٨]

ولأن الشركات المتداولة علنًا تخضع عادة لعدد من لوائح الإفصاح، فإن حالات الإبلاغ عن إساءة استخدام هذه الكيانات تكون نادرة. ورغم ذلك، فمن خلال هذه السلسلة من الكيانات الاعتبارية، فإن أي شخص ينخرط في فساد كبير يستطيع، عن طريق حيازة سهم لحامله في يده، الاستحواذ على السيطرة على كيان بلجيكي مملوك ملكية عامة وقد حول هذا الكيان أموال وزارة المالية المختلسة إلى مشتريات عقارية أوروبية.[٢٣٩]

٢٣٢- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٩٥٢، الفقرات: ٨٧ و١٠٥٤ (إنجلترا).

٢٣٣- المصدر السابق، الفقرتان: ١٤٥ و١٥٠.

٢٣٤- المصدر السابق، الفقرة: ٤٨٦.

٢٣٥- كان إقبال مير صديقا لفوستين كابوي لأكثر من ٢٠ عامًا، لكن لم يثبت أن له صلة شخصية بتشونجو. المصدر السابق.

٢٣٦- المصدر السابق، الفقرات: ٥٩٣ – ٥٩٧. قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة) ٩٢٥ (الشخصيات المسرحية) (إنجلترا).

٢٣٧- المصدر السابق.

٢٣٨- المصدر السابق.

٢٣٩- تصلح الكيانات المملوكة ملكية عامة عادة لتدابير مبسطة للحيطة والحذر الواجبين من جانب المؤسسات المالية (إشراف أقل)؛ كما أن استخدام العقارات في غسل الأموال، رغم كونه ممارسة شائعة ومعروفًا من الناحية النظرية، فهو لا يعتبر حتى الآن عالي المخاطر بوجه خاص. المصدر السابق.

التحقيق واسترداد الأموال

تنحى الرئيس شيلوبا عن السلطة في ٢٠٠١، وتقاعد خافير تشونجو في ٢٠٠٢ بعد انتخاب ليفي موانواسا إس سي (Levy Mwanawasa SC).[٢٤٠] وبدأت المخططات التي اقترفها الرجلان وغيرهما من المتآمرين تحظى بدعاية واسعة الانتشار بعد أن نشرت جريدة ذي بوست *(The Post)* الزامبية مقالاً أماط اللثام عن أنشطة حساب زامتروب. وقد ألصقت بشيلوبا وتشونجو، وكابوي، ومير كير آند ديساي، وكيف مالك، تهمة تلقي أموال زامتروب.[٢٤١] وبعد ذلك بوقت قصير، غادر تشونجو زامبيا.[٢٤٢]

وفي ١١ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤، شرعت زامبيا في إجراءات جنائية ضد شيلوبا، وكابوي، والمدير التنفيذي السابق لشركة أكسيس فاينانشيال سيرفسيز المحدودة آرون تشونجو، مع التركيز على الاتهامات بالسرقة وحيازة أموال منهوبة (من جانب موظف عمومي في حالة شيلوبا؛ ومن جانب مواطنين أفراد في حالة كابوي وتشونجو).[٢٤٣] وقد استمرت هذه المحاكمة فقط أقل من خمس سنوات، انتهت بصدور حكم نهائي بتبرئة شيلوبا على أساس أن الادعاء عجز عن الإثبات دون أي شك معقول بأن أيًّا من الأموال التي أرجعت إلى شيلوبا كان مصدرها الأموال المنهوبة.[٢٤٤] وقد قضى بإدانة كابوي وآرون تشونجو بثلاث تهم تتعلق بالسرقة.[٢٤٥] وارتأى القاضي أن دحض حجة الادعاء العام جاء بسبب عجزه عن إحضار خافير تشونجو، الذي حال فراره دون أية فرصة للحصول على شهادته.[٢٤٦]

وبالتزامن مع هذه الإجراءات الجنائية، شرع المدعي العام لزامبيا في قضية مدنية في المملكة المتحدة. وبدأت المحاكمة في ٣١ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٦، وصدر الحكم النهائي فيها في ٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٧.[٢٤٧] وقد تمت إدانة المجموعة الكاملة من المدعى عليهم المتورطين في مؤامرتي زامتروب وبي كيه والمؤامرات الفرعية وحُمِّلوا متضامنين بالمسئولية عن نحو ٢٥ مليون دولار أمريكي (من مؤامرة زامتروب)، و٢٠ مليون دولار (من مؤامرة بي كيه)؛ كما حُكم بتعويضات عن خيانة الأمانة والمساعدة غير الأمينة.[٢٤٨] وحتى وقت كتابة هذا التقرير، مازالت المحكمة العليا الزامبية تراجع مدى إمكانية تسجيل حكم لندن محليًا.

دراسة الحالة الخامسة: جاك أبراموف

نظرة عامة

في ٢٠٠٦، اعترف جاك أبراموف (Jack Abramoff) بالذنب في اتهامات بالاحتيال والرشوة والتهرب

٢٤٠- المصدر السابق، الفقرات: ٢٢٢ – ٢٢٤.

٢٤١- المصدر السابق، الفقرات: ٢٢٦ – ٢٢٧.

٢٤٢- المصدر السابق، الفقرة: ٧٥.

٢٤٣- قضية الشعب ضد شيلوبا (٢٠٠٩)، رقم: SSP/124/2004، في ١ (زامبيا).

٢٤٤- المصدر السابق، الفقرة: ١٧٨.

٢٤٥- المصدر السابق، الفقرات: ١٧٩ – ١٨٠.

٢٤٦- المصدر السابق، الفقرة: ١٧٨.

٢٤٧- قضية جمهورية زامبيا ضد مير كير آند ديساي [٢٠٠٧] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (المحكمة)٩٥٢، الفقرات: ٤٩ و٥٣ (إنجلترا).

٢٤٨- المصدر السابق، الفقرات: ١١١٩ – ١١٣٦. كما قال القاضي سميث: «إن شعب زامبيا سوف يعرف أنه وقتما يظهر شيلوبا وهو يرتدي حلة أنيقة مصنوعة يدويا، وزوجا من أحذيته «الموقَّعة» (من الطرز المشهورة) أنه قد اشتراها بسرقة أموال شعب تعيش غالبيته عند حد الكفاف». المصدر السابق.

الضريبي.[٢٤٩] وفي وقت لاحق صدر في حقه أمر بدفع ما يزيد على ٢٣ مليون دولار أمريكي ترد إلى ضحاياه، ومعظمها ذهب إلى أصحاب صالات القمار المقامة في مجمعات هندية أو أراضي تخضع لسيادة القبائل الأصلية التي احتال عليها من خلال مخطط سري للرشوة مع شريكه في المؤامرة مايكل سكانلون (Micehael Scanlon).[٢٥٠] ووفقًا لاتفاق دفوع أبراموف، فقد قام هو وشركاؤه «بعرض سيل من الأشياء القيِّمة على مسئولين عموميين (رفيعي المستوى)[٢٥١] – كانوا عمومًا أعضاء من الكونجرس وأعضاء مكاتبهم – مقابل أعمال رسمية ونفوذ مواتٍ لأهداف أبراموف. وخلصت لجنة الشئون الهندية بمجلس الشيوخ الأمريكي، التي أجرت تحقيقًا استمر لعامين – في القضية إلى أن استخدام أبراموف وسكانلون للهيئات الاعتبارية والمنظمات غير الهادفة للربح من أجل «تلقي الأموال [و] إخفاء مقصدها» كان أحد الثوابت في مخططهما.[٢٥٢]

واعتبارًا من أغسطس/آب ٢٠٠٩، كان ٢٠ فردًا لهم صلة بأبراموف قد أدينوا، أو اعترفوا بجرمهم، أو كانوا في انتظار المحاكمة.[٢٥٣] وكان من بينهم مايكل سكانلون، أحد كبار المساعدين السابقين لتوم ديلاي (Tom DeLay) رئيس مجلس النواب حينئذ،[٢٥٤] وعضو الكونجرس روبرت نيي (Robert Ney)؛[٢٥٥] ومسئولون قدامى في الإدارة ومساعدون تشريعيون قدامى، وأعضاء جماعات ضغط.[٢٥٦] وقد استقال رئيس مجلس النواب توم ديلاي من الكونجرس بعد أن اعترف كبير مساعديه توني رودي (Tony Rudy) بثلاثة أيام. وقد اعترف رودي بجرمه فيما يتعلق بفضيحة أبراموف في ٢٠٠٦.[٢٥٧]

وتثير قضية أبراموف مسألتين رئيسيتين تتعلقان بإساءة استخدام الكيانات الاعتبارية: (أ) دور إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة في المخطط، و(ب) دور المستشار الضريبي في تيسير إساءة استخدام أبراموف لمؤسسة خيرية خاصة.

إساءة استخدام مؤسسة وهمية غيرهادفة للربح من ديلاوير

في تقرير لمكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي لعام ٢٠٠٠ يبحث استخدام مؤسسات وهمية في ديلاوير من جانب كيانات تابعة للاتحاد الروسي في أنشطة محتملة لغسل الأموال، خلص المكتب إلى «أنه من السهل نسبيًا

٢٤٩- اتفاق الدفوع والأساس الوقائي لدفاع جاك أبراموف، قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: (06-cr-001-ESH,D.D.C ، ٦ يناير/كانون ثان ٢٠٠٦).

٢٥٠- قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: (.06-cr-001-ESH, D.D.C ، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) (الأمر برد الحقوق إلى أهلها).

٢٥١- اتفاق الدفوع، ص: ٩، قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: D.D.C 06-cr-001-ESH،٣يناير/ كانون ثان ٢٠٠٦).

٢٥٢- المصدر السابق. *انظر أيضًا* لجنة الشئون الهندية- الدورة ١٠٩ للكونجرس، "Gimme Five"– التحقيق في أمور الضغوط السياسية القبلية (٢٠٠٦).

٢٥٣- بيان صحفي، وزارة العدل الأمريكية «إدانة مسئول حكومي سابق بتهم فساد عمومي تتعلق بالتحقيق الجاري مع أبراموف (٢١ أغسطس/ آب ٢٠٠٩). وقد اعترف أبراموف نفسه بجرمه في يناير/كانون ثان ٢٠٠٦ في اتهامات بالتآمر لارتكاب احتيال على الخدمات الأمينة، والتهرب الضريبي، وحكم عليه في سبتمبر /أيلول ٢٠٠٨ بالسجن ٤٨ شهرا. المصدر السابق.

٢٥٤- اتفاق الدفوع، والمرفق أ: الأساسي الوقائي لدفاع مايكل. بي. إس سكانلون، قضية الولايات المتحدة ضد سكانلون، رقم: -05-cr-411 (D.D.C. 11 ESH)) نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥).

٢٥٥- اتفاق الدفوع والمرفق: الأساس الوقائي لدفاع روبرت. دبليو نيي قضية الولايات المتحدة ضد نيي (D.D.C، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦).

٢٥٦- وزارة العدل الأمريكية، تقرير إلى الكونجرس عن أنشطة وعمليات قسم النزاهة العامة للعام ٢٠٠٩، ص ص: ٢٢–٢٣ (٢٠٠٩).

٢٥٧- اتفاق الدفوع والمعلومات، قضية الولايات المتحدة ضد رودي، رقم: (.06-cr-082، D.D.C، ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٦) *انظر أيضا* مقال «جوناثان وايزمان وكريس سيلزا» ديلاي يستقيل من الكونجرس، *واشنطن بوست*، ٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

لأفراد أو كيانات أجنبية إخفاء هوياتهم، مادام ممكنًا تشكيل مؤسسات وهمية يمكن استخدامها لغرض غسل الأموال.»[٢٥٨]

ورغم أن أبراموف وسكانلون استخدما عددًا من الكيانات التي امتلكاها أو سيطرا عليها هما أو شركاؤهما كجزء من مخططهما، إلا أن (لجنة الشئون الهندية بمجلس الشيوخ) التي كانت تحقق في المخطط، نقبت في استخدام الرجلين للمركز الدولي الأمريكي (AIC)، وهو دار خبرة مفترض مقره شاطئ ريهوبوث بولاية ديلاوير. ووفقًا للمعلومات المسترجعة من سجل شركات ولاية ديلاوير، فقد شُكِّل المركز الدولي الأمريكي (AIC)، في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠١ كمؤسسة محلية غير هادفة للربح. ووكيلها المسجل مقيد باسم المركز الدولي الأمريكي، الكائن برقم: ٥٣ جادة بلتيمور، شاطئ ريهوبوث بيتش، ولاية ديلاوير ١٩٩٧١.[٢٥٩]

ووفقًا للتقرير الاستقصائي للجنة الشئون الهندية بمجلس الشيوخ في ٢٠٠٦، «مع وجود اثنين من رفاق سكانلون على الشاطئ في عضوية مجلس إدارة المركز الدولي الأمريكي (AIC)، كان غرض المركز هو فعليًا تحصيل رسوم تتصل بالأنشطة التي يقوم بها آخرون، وتغيير مسار تلك الرسوم، في بعض الحالات، إلى كيانات مملوكة أو تحت سيطرة سكانلون أو أبراموف. وبعبارة أخرى، كان المركز الدولي الأمريكي (AIC) كيانًا وهميًا.»[٢٦٠] ويستطرد تقرير مجلس الشيوخ قائلاً: «في أوائل ٢٠٠١، استدعى سكانلون صديقه رفيق دراسته منذ مدة طويلة ديفيد غروش (David Grosh) وسأله إن كان يرغب في أن يكون عضوًا في مجلس إدارة 'مؤسسة دولية.' وظن غروش، الذي كان يعلم تمامًا أن خلفيته لا تتناسب مع مثل هذا المنصب، أن تلك كانت مُزحة، لكنه وافق في النهاية.»[٢٦١] وقد تقاضى غروش راتبًا بلغ ٥٠٠ دولار شهريًا للعمل كعضو في مجلس إدارة المركز الدولي الأمريكي (AIC) وكان عضو مجلس الإدارة الآخر للمركز،[٢٦٢] زميل غروش بريان مان (Brian Mann)، وهو معلم يوغا.[٢٦٣]

وفي إطار دوره في إبراز صورة المركز الدولي الأمريكي (AIC) ككيان شرعي، بعث أبراموف، في ١٩ يناير/كانون ثاني ٢٠٠٢، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى بنجامين ماكلر (Benjamin Mackler) من ستوديوهات ماك ديزاين (Mack Design Studios) يقول فيها: «بين، أريد إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية العالمية

٢٥٨- مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي: *الأنشطة المصرفية المشبوهة: احتمال غسل الأموال من خلال تشكيل مؤسسات أمريكية لكيانات روسية* ١١ (٢٠٠٠). وفي تقرير لاحق لاحظ مكتب المحاسبة الحكومي أن ولاية ديلاوير أتت في المركز الرابع في ٢٠٠٤ بين كل الولايات الأمريكية لأكبر عدد من المؤسسات المحلية والمؤسسات ذات المسئولية المحدودة التي شكلت داخل ولايتها القضائية. *مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي، تشكيل الشركات: تجميع وإتاحة معلومات الملكية الدنيا* ١٣ (٢٠٠٦).

٢٥٩- انظر الموقع التالي: https://delecorp.delaware.gov/tin/GINameSearch.jsp اطبع "American International Center" في خانة: "Entity Name"؛ اتبع رابط "American International Center, Inc.hyperlink" (تم الدخول على الموقع في ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٠).

٢٦٠- لجنة الشئون الهندية، الدورة ١٠٩ للكونجرس "Gimme Five,"، الهامش ٢٥٢، ص: ١٢.

٢٦١- المصدر السابق، ص: ٢٥٧.

٢٦٢- المصدر السابق.

٢٦٣- قال غروش لمحققي مجلس الشيوخ أن «سكانلون أغرى مان و[غروش] بالعمل لحساب المركز الدولي الأمريكي بتعهده، من بين أمور أخرى، بأن يتحمل المركز تكلفة رحلات كليهما في جزيرة سانت بارتس. المصدر السابق في ٢٥٩. ونوه تقرير مجلس الشيوخ إلى أنه خلال الفترة بين فبراير/شباط، ويوليو/تموز ٢٠٠١، لم يكن هناك مكتب للمركز الدولي الأمريكي؛ وكان عنوان الأعمال للمركز هو المنزل الشاطئي الذي استأجره [غروش] و[معلم اليوغا بريان مان] في شاطئ ريهوبوث». وكان سكانلون لديه جهاز هاتف مركب «أمر غروش بأن لا يرد عليه أبدًا». المصدر السابق، في ٢٥٨. وقال غروش ومان لمحققي مجلس الشيوخ أن المركز الدولي الأمريكي عقد أقل من خمسة اجتماعات لمجلس إدارته، وأن سكانلون وصف هذه الاجتماعات بكونها رسميات ورقية». المصدر السابق، في ٢٦٠. كما أدلى الاثنان بشهادتهما أمام لجنة مجلس الشيوخ بأنهما لم يفعلا إلا قليلاً أو لم يفعلا شيئًا بصفتهما «أعضاء مجلس إدارة». وأنهما كانا - حسب علمهما - الموظفين الوحيدين بالمركز الدولي الأمريكي. المصدر السابق، في: ٢٦١.

للمركز الدولي الأمريكي، ينبغي أن يضم كل أنواع المظاهر التي تجعله يبدو حقيقيًا.»[٢٦٤] وقد عرض موقع المركز الدولي الأمريكي (AIC) على الشبكة العنكبوتية العالمية بيان رسالة المركز بأنه «مؤسسة مقرها ولاية ديلاوير بغرض عالمي الفكر لتعزيز طرق التمكين للأقاليم، وروابط الشعوب، والأمم ذات السيادة في حوزة الولايات المتحدة وفي داخلها.»[٢٦٥]

وفي الواقع، لعب المركز الدولي الأمريكي (AIC) ثلاثة أدوار رئيسية في مخطط أبراموف وسكانلون: (أ) باعتباره قناة لتمرير أكثر من ٤ ملايين دولار أمريكي في صورة مدفوعات من قبائل أمريكية أصلية لتوصيلها إلى كيانات يسيطر عليها صديق سابق وشريكهما في الأعمال، الذي كان يقوم بأعمال ضغط سياسي من القواعد الشعبية نيابة عن القبائل، لكنه لم يرغب في الارتباط علنًا بالقبائل؛[٢٦٦] و(ب) باعتباره ستارًا لكيان محلي، لتلقي دفعات من عملاء حكومات أجنبية كوسيلة للتحايل على اشتراطات الإفصاح بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA)،[٢٦٧] الذي كان ينبغي تقديمه إلى الكونغرس بخصوص أنشطة الضغط السياسي للكيانات الأجنبية؛ و(جـ) باعتباره وسيلة لسكانلون لتسريب ١,٣ مليون دولار أمريكي في دفعات القبائل الأمريكية الأصلية من المركز الدولي الأمريكي إلى شركته الخاصة كابيتول كمبين استراتيجيز (Capitol Campaign Strategies) ثم تنفيذ «مسحوبات المساهمين» لاستخدام هذه الأموال في المصروفات الشخصية، بما في ذلك تجديد منزله الشاطئي.[٢٦٨]

دور المستشارة الضريبية لأبراموف في تيسير إساءة استخدام مؤسسة

طرح تقرير مجلس الشيوخ رؤى مستبصرة في الدور الذي لعبته المستشارة الضريبية لأبراموف في إساءة استخدام مؤسسة العاصمة الرياضية (Capital Athletic Foundation)، وهي ما يبدو أنها المؤسسة الخيرية الخاصة التي شكلها وأدارها أبراموف. وكان هو وزوجته عضوي مجلس الإدارة الوحيدين لتلك المؤسسة. وكانت رسالة المؤسسة المعلنة هي تنشيط «الروح الرياضية» بين الشباب المحرومين في منطقة واشنطن العاصمة، لكن لجنة مجلس الشيوخ ذكرت أن «أبراموف تعامل مع مؤسسة العاصمة الرياضية كصندوق شخصي مخصص لمصروفات الفساد، مستعينًا بها في الظاهر للتهرب من الضرائب، وتمويل أنشطة الضغط السياسي مثل رحلة للعب الجولف إلى اسكتلندا، وشراء معدات شبه عسكرية، ولأغراض أخرى لا تتسق مع وضع المؤسسة المعفاة من الضرائب ورسالتها المعلنة.[٢٦٩]

ومثال ذلك، أن ثالث أكبر متلقٍ لتمويل مؤسسة العاصمة الرياضية في ٢٠٠٢، كان مؤسسة «كوللیل أوهيل

٢٦٤- المصدر السابق، ص: ٢٦٢.

٢٦٥- قال غوش ومان لمحققي مجلس الشيوخ: أنهما «لم تكن لديهما أية فكرة عما يعنيه ذلك»، ذلك رغم حقيقة أن موقع المركز الدولي الأمريكي ذكر أن المركز «دار خبرة دولية ممتازة، أنشئ، تحت الإدارة القوية لديفيد إيه غروش وبريان مان». المصدر السابق، في ٢٦٤.

٢٦٦- المصدر السابق، في ٢٧٠. كان صديقه وشريكه في مجال الأعمال رالف ريد، المدير التنفيذي الأول ذو النفوذ السياسي للتحالف المسيحي. وكانت الكيانات التي يسيطر عليها ريد سينشري إستراتيجيز، وكابيتول ميديا. المصدر السابق، ص: ٢٩٠.

٢٦٧- المصدر السابق، ص: ٢٦٦–٢٦٧. اعتبارًا من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، كان المركز الدولي الأمريكي أكبر عميل لأبراموف في أعمال الضغط السياسي، دفع له وجرينبيرج تروريج ١,٧ مليون دولار أمريكي كأتعاب عن أعمال الضغط السياسي. وفي العام ٢٠٠٢ وحده، دفع المركز إلى جرينبرج تروريج ٨٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي، مما جعله خامس أكبر عميل لديه في ذلك العام. المصدر السابق، ص: ٢٥٥ .

٢٦٨- المصدر السابق.

٢٦٩- المصدر السابق، ص: ٢٧٨.

تيفيرت (Kollel Ohel Tieferet)، التي يزعم أنها مؤسسة تعليمية في إسرائيل؛ ووفقًا للإقرار الضريبي للمركز عن ٢٠٠٢، كان مفترضًا أن المنحة تستخدم في أغراض التعليم والرياضة والأمن». ورغم ذلك، فقد تبين للجنة مجلس الشيوخ بعد المراجعة أن «مؤسسة كوليل أوهيل تيفيرت لم تكن أكثر من كيان مشكل على الورق لإخفاء المتلقي النهائي لمنح مؤسسة العاصمة الرياضية (CAF) وهو شوميل بين زفاي Shumel Ben) (Zvi» صديق أبراموف أيام المدرسة الثانوية الذي انتقل إلى إسرائيل[٢٧٠]. والحقيقة، أن تقرير مجلس الشيوخ يستطرد في تفصيل الدور الذي لعبته جايل هالبيرن (Gail Halpern)، المستشارة الضريبية لأبراموف في المساعدة على جعل المدفوعات لبين زفيفور لشراء سيارة جيب ومعدات عسكرية تبدو أنها متوافقة مع الرسالة الخيرية المعلنة لمؤسسة العاصمة الرياضية (CAF).[٢٧١]

وفي ١١ نوفمبر/تشرين ثانٍ ٢٠٠٢، كتبت هالبيرن تحديدًا عن المدفوعات لبين زفاي: «[نحن] نحتاج إلى عمل هذا داخل غرض المؤسسة المعفى من الضرائب.»[٢٧٢] وردًا على ذلك، كتب أبراموف إلى بين زفاي قائلاً: «قد يكون أسهل عليَّ، إن أمكن، أن أوصل لك أموالاً من خلال «كوليل هناك أو شيء ما من هذا القبيل.»[٢٧٣] ورد بين زفاي قائلاً: «أي شخص يمكنه عمل كوليل هنا.»[٢٧٤] بعد ذلك بشهر، بعث بين زفاي رسالة بالبريد الإلكتروني تضمنت معلومات تحويل برقي لمؤسسة «كوليل أوهيل تيفيرت (لصالح: شوميل بين زفاي).[٢٧٥] وعندما أخبر أبراموف هالبيرن بذلك، قالت: «في نهاية العام، سيتعين عليه أن يكتب لنا خطابًا على الورق الرسمي لكوليل [هكذا]، يشكر فيه المؤسسة على (ما قدمته من) أموال لترويج غرضها التعليمي.»[٢٧٦]

ورغم أن هالبيرن كانت هي الشخص الوحيد الذي لا تظهر صورته الفوتوغرافية في ملفات الشركة عن رؤسائها، فليس معروفًا ما هي العواقب، إن وجدت، التي واجهتها نتيجة دورها في مساعدة أبراموف في سوء استخدامه لمؤسسة العاصمة الرياضية (CAF).

التحقيق

في فبراير/شباط ٢٠٠٤، نشرت جريدة *واشنطن بوست* تقريرًا صحفيًا على صفحتها الأولى سبرت فيه أغوار ما قام به أبراموف من أنشطة للضغط السياسي نيابة عن أصحاب صالات القمار المقامة في محميات وأراضٍ تخضع للقبائل الأمريكية الأصلية، وصلاته بصناع سياسات نافذين، بعد أن سرب إليها الخبر من ناشط مهتم مقرب من العملاء الضحايا من القبائل الأمريكية الأصلية.[٢٧٧] وبعد ذلك بوقت قصير، شرعت لجنة الشئون

٢٧٠- المصدر السابق، ص: ٣٠٨.

٢٧١- كانت هالبيرن قد «وسمت المشتريات لصالح بين زفاي بأنها «معدات تجسس»، المصدر السابق، ص: ٣٠٩.

٢٧٢- كتبت إلى أبراموف في وقت لاحق قائلة: «لكن دعونا نفهم الأمر بحيث لا ندمر المؤسسة. نحن نحتاج إلى توصيل النقود إلى 501c3 أو مؤسسة تعليمية، وليس مباشرة إليه. هل يمكنك أن تسأله إذا كان يستطيع أن يسوي المسألة مع الكوليل، بحيث تذهب النقود من الكوليل إليه» المصدر السابق، ص ص: ٣١٠–٣١١.

٢٧٣- الكوليل هو تجمع أو مؤسسة للدراسة المتقدمة للتلمود. المصدر السابق.

٢٧٤- أضاف بين زفاي: «قائلاً: إذا فتحت الحساب باسم كوليل، وأرسلت إليك أوراقا رسمية للكوليل، هل ذلك يؤدي الغرض؟»، المصدر السابق.

٢٧٥- المصدر السابق، ص: ٣١١.

٢٧٦- المصدر السابق، ص: ٣١٢.

٢٧٧- سوزان شميدت، «كسب كبير من صالونات قمار القبائل الهندية» *واشنطن بوست*، ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠٤. حصلت سوزان شميدت وزملاؤها الصحفيون من الجريدة على جائزة بوليترز، أعلى جائزة للصحافة في الولايات المتحدة، عن تغطيتهم للفضيحة. المصدر السابق، ص: ٦.

الهندية بمجلس الشيوخ الأمريكي في تحقيقها، مستخدمة صلاحيتها في الاستدعاء من أجل سماع أقوال شهود وعقد خمس جلسات استماع عامة في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.[٢٧٨] وبمجرد بدء التحقيق لم تواجه، كما بدا، عقبات استقصائية ذات بال. ورغم أنه كان من السهل ظاهريًا على أبراموف واسكانلون تشكيل الكيانات المتورطة في مخططهم - في عملهم، أو منزلهم، أو الولاية القريبة - يبدو أن لجنة مجلس الشيوخ بكامل مواردها الاستقصائية، وصلاحياتها الإلزامية قد تمكنت من إماطة اللثام عن ملكية تلك الكيانات والسيطرة عليها وأنشطتها غير المشروعة.

واستلهم أبراموف واسكانلون حصانتهما الدستورية ضد التجريم الذاتي، واعتذرا عن الإدلاء بشهادتهما، لكن كثيرًا من الشهود الآخرين مَثَلوا بالفعل وأدلوا بشهادتهم. وكان من بينهم عضوي مجلس الإدارة في المركز الدولي الأمريكي (AIC) المعينين اسمًا ديفيد غروش وبريان مان ومستشارة أبراموف الضريبية جايل هالبيرن.[٢٧٩] وفي الوقت ذاته، بدأ قسم النزاهة العامة بوزارة العدل الأمريكية استقصاءه. وشارك في التحقيق عدد من وكالات إنفاذ القانون الأمريكية: مكتب التحقيقات الاتحادي، وشعبة التحقيقات الجنائية بهيئة الضرائب الداخلية، ومكتب المفتش العام بإدارة الخدمات العامة، ومكتب المفتش العام بوزارة الداخلية. ومع تصاعد الأدلة القائمة على شهادات الشهود والمستندات على الفساد والاحتيال ضد المتآمرين، دخل اسكانلون في دفع بالاعتراف بالجرم في نوفمبر/ تشرين ثانٍ ٢٠٠٥. وسار أبراموف على نهجه في يناير/كانون ثانٍ ٢٠٠٦.

استرداد الأموال

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، صدر في حق جاك أبراموف أمر بدفع ٦٩٥, ١٣٤, ٢٣ دولار أمريكي ردًا للمبالغ إلى ضحاياه.[٢٨٠] وذكر في أمر رد الحقوق أن مبلغ الـ ٢٣٢, ٦٧٣, ١٥ دولار أمريكي كان بمثابة خسارة بدون تعويض حتى تاريخ الأمر.[٢٨١] وألزم أبراموف بدفع المبالغ واجبة الرد عند الإفراج عنه من السجن.[٢٨٢] وبعد ذلك بأقل من عام، تقدمت حكومة الولايات المتحدة باقتراح بتعديل فوري لأمر رد الحقوق «في اليوم التالي لإخطارها من مستشار أبراموف بأنه تلقى مبلغًا مرتدًا من هيئة الضرائب الأمريكية (IRS) مجموعه ١٨٩, ٥٢٠ دولار أمريكي وفي خلال أسبوعين قبل إخطار الحكومة، قام بسداد مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠, ٤٢٢ دولار أمريكي إلى ١٠ دائنين غير مشمولين بأمر رد الحقوق.[٢٨٣] واقترحت الحكومة على المحكمة أن تأمر أبراموف وأسرته

٢٧٨- لجنة الشئون الهندية، الدورة ١٠٨ للكونغرس، جلسة استماع إشراف بخصوص أمور الضغط السياسي القبلي وأمور أخرى (٢٠٠٦). وقد دعي مايكل إسكانلون، لكنه لم يَمثُل أمام اللجنة في ذلك التاريخ». لجنة الشئون الهندية، الدورة ١٠٩ للكونغرس "Gimme Five,"، انظر الهامش ٢٥٢، ص: xii.

٢٧٩- لجنة الشئون الهندية، الدورة ١٠٩ للكونغرس، "Gimme five"، الهامش ٢٥٢، ص: xiv -xii.

٢٨٠- قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: (D.D.C.) 1:06-cr-0001-ESH(٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨) (الأمر يمنح رد الحقوق). ذكر الأمر أنه عندما حكم على إسكانلون، وأن«كلا المدعى عليهما سيكونان مسئولين مشاركين ومتضامنين» عن مبلغ الخسائر التي تكبدتها القبائل الهندية، المصدر السابق، في ٢. *انظر* أيضًا البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «الحكم على جاك أبراموف عضو جماعة الضغط السياسي السابق بالسجن ٤٨ شهرًا بتهم تتضمن فسادًا، واحتيالاً، والتآمر، والتهرب الضريبي» (٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨).

٢٨١- قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: (D.D.C.) 1:06-cr-0001-ESH1 (٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨) (الأمر يمنح رد الحقوق).

٢٨٢- أفرج عن أبراموف من السجن في يونيو/ حزيران ٢٠١٠. انظر «جاك أبراموف»، نيويورك تايمز، حُدِّثت في ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٠. متاحة على الموقع التالي: http://topics.nytimes.com/top/reference/timestopics/people/a/jack_abramoff/index.html

٢٨٣- اقتراح بتعديل فوري في الأمر برد الحقوق، قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: 1:06-cr-0001-ESH (D.D.C. ٢١ مايو/ آيار ٢٠٠٩). المدفوعات غير الخاضعة للأمر برد الحقوق شملت المدفوعات مقابل أتعاب قانونية ومحاسبية، الضرائب المتأخرة المستحقة لولاية ميرلاند، بطاقات

بالتوقف عن صرف ما تبقى من المبلغ المرتد من هيئة الضرائب الأمريكية (IRS)، وأن تأمر أبراموف بإخطار المحكمة بكيفية صرف أي دين أو أصول تجاوز ٢,٥٠٠ دولار أمريكي تكبده أو استحوذ عليه هو أو أفراد أسرته.[٢٨٤] وفي أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ أمرت المحكمة أبراموف بدفع ١٦,٥٠٠ دولار أمريكي ردًا منه لمصاريف القضية الحالية، مع الإذن بصرف باقي الضرائب المردودة بشكل أساسي على المصروفات الشخصية.[٢٨٥]

وفي ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١١ حكم على مايكل إسكانلون بالسجن ٢٠ شهرًا. وقضى بمسئوليته مشاركًا ومتضامنًا مع شريكه السابق في المؤامرة جاك أبراموف بدفع ٢٠،١٩١،٥٣٧,٣١ دولارًا أمريكيًا لرد حقوق القبائل الأمريكية الأصلية التي كانت ضحايا مخططه للاحتيال.[٢٨٦] وبعد ذلك بأسبوع طعن إسكانلون في الحكم أمام محكمة الاستئناف بدائرة مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة.[٢٨٧]

دراسة الحالة السادسة: جوزيف إسترادا

نظرة عامة

كان جوزيف إسترادا (Joseph Estrada) رئيسًا لجمهورية الفلبين من يونيو/حزيران ١٩٩٨ إلى يناير/كانون ثانٍ ٢٠٠١. وتنحى عن السلطة أثناء محاكمته أمام مجلس الشيوخ على تهم بالفساد وذلك وسط احتجاجات شعبية متنامية ضد رئاسته.[٢٨٨] ثم اعتقل في أبريل/نيسان٢٠٠١ واتهم بمخالفة قانون مكافحة النهب[٢٨٩]

الائتمان، والديون وقرض بمبلغ ٨٧,٠٠٠ دولار أمريكي من والد أبراموف. المصدر السابق.

٢٨٤- المصدر السابق.

٢٨٥- قضية الولايات المتحدة ضد أبراموف، رقم: 1:06-cr-0001-ESH (الأمر بتعديل أمر رد الحقوق) (D.D.C ١٩ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٩)، رخص الأمر لأبراموف بدفع ٣٥٠٠٠ دولار أمريكي لإصلاح سقف منزله، و١٦٥٠٠ دولار أمريكي لدائنين يستحقون رد حقوقهم في القضية المرفوعة ضده في فلوريدا، على أن يغطي المتبقي من الضرائب المردودة لمصروفات المعيشة العادية لأسرته، والخدمات المهنية. كما أمرت المحكمة أيضا أنه «في حالة تلقي السيد/ أبراموف- بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي مبلغ أو عقار يتجاوز ٢٥٠٠ دولار أمريكي، أثناء حبسه، يجب عليه أن يبلغ عن تلقي تلك المبالغ أو العقارات» وزارة العدل الأمريكية والمحكمة في أقرب وقت ممكن، ويجب عليه أن لا يوزع المبالغ أو العقارات قبل الإبلاغ عنها. كما منع من صرف أو توزيع الأموال أو العقارات حتى تصدر المحكمة أمرًا يرخص هذا الإنفاق أو التوزيع. المصدر السابق.

٢٨٦- قضية الولايات المتحدة ضد مايكل بي. إس. إسكانلون، القضية رقم: (.No. 05-cr-00411-ESH (D.D.C قدم أمر رد الحقوق في ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١؛ حكم في قضية جنائية مقدم ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١١؛ والأمر بتعديل الحكم مقدم في ٧ مارس/ نيسان ٢٠١١.

٢٨٧- وفقًا لمذكرة الطعن التي قدمها في ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠١١، «إن المدعى عليه، على وجه الخصوص، أن يطعن في مذكرة محكمة الإقليم المؤرخة ٣٠ نوفمبر/تشرين أول ٢٠١٠، في الرأي والأمر المنكر لاقتراح المدعى عليه بتحرير أو تعديل اتفاق دفوعه وفقًا لقرار المحكمة العليا في قضية *إسكيلينج* (جيف إسكيلينج الرئيس التنفيذي لشركة إيزون). إخطار بالطعن، قضية الولايات المتحدة ضد إسكانلون (القضية رقم: (٢٣ فبراير/شباط ٢٠١١ (D.D.C 05-cr-411 . الرأي في قضية إسكيلينج ضد الولايات المتحدة، رقم: ١٣٩٤- ٨ (٢٤ يونيو/ حزيران٢٠١٠ S.CT).

٢٨٨- قضية الشعب ضد إسترادا رقم: ٢٦٥٥٨، في ١٤ (ساندیجانبيان)، الشعبة الخاصة، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧) (القرار المتعلق بالنهب) (الفلبين).

٢٨٩- المصدر السابق، في ٣-٤. سُن تشريع مكافحة النهب «في أعقاب نظام ماركوس، حيث وجهت اتهامات بجني مكاسب غير مشروعة ضد الرئيس السابق فيرديناند ماركوس ومقربيه. ولم يجد مدعّو الحكومة أي قانون ملائم للتعامل مع ضخامة وجسامة الأفعال التي زعم أن الرئيس السابق (ماركوس) ارتكبها للاستحواذ على ثروة غير مشروعة. واكتشفوا أيضًا أنه وفقا للقوانين القائمة آنذاك مثل قانون مكافحة الإثراء غير المشروع والممارسات الفاسدة، وقانون العقوبات المنقح، وغيرها من القوانين الخاصة، كانت الأفعال تتضمن معاملات مختلفة، وأوقات مختلفة، وشخصيات مختلفة. وكانت كل معاملة تشكل جريمة منفصلة، وتتطلب قضية منفصلة، وكان يتعين توزيع المؤامرة الشاملة إلى اتهامات جنائية وكسب غير مشروع. وكانت عملية إعداد المعلومات المتعددة بمثابة كابوس قانوني لكن في النهاية تم رفع (٣٩) قضية منفصلة ومستقلة ضد المتهمين ذاتهم - من الناحية العملية - أمام محكمة الشعب الاستثنائية ساندیجانبيان. وتم سن المرسوم الجمهوري رقم: ٧٠٨٠ أو قانون مكافحة النهب تحديدًا من أجل معالجة هذه المشكلة الإجرائية». المصدر السابق في ٢٩٣. وحتى تتسنى الإدانة وفقًا لقانون مكافحة النهب، يجب استيفاء كل العناصر الثلاثة التالية: (أ) أن يكون الجاني موظفًا عموميًا يتصرف

بزعم قيامه بتكديس ثروة غير مشروعة وغير مبررة زادت على ٨٧ مليون دولار أمريكي.[٢٩٠]

وفي ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، أدانت محكمة *ساندیجانبیان* (*Sandiganbayan*) (الإثراء غير المشروع) إستردادا بالنهب،[٢٩١] مقررة أنه خلال الفترة من يونيو/حزيران ١٩٩٨ إلى يناير/كانون ثانٍ ٢٠٠١: (أ) تآمر إستردادا مع المحافظ لويس سينجسون (Luis Singson)[٢٩٢] وآخرين، وجمع ١١،٦ مليون دولار أمريكي من رشًا قدمها أصحاب صالات القمار غير المشروعة (Jueteng) كابتزاز من أجل الحماية، تبين أن ٤،٢٦ مليون دولار أمريكي منها كانت مخبأة في الحسابات المصرفية لمؤسسة إيراب للشباب المسلم (Erap Muslim Youth Foundation)، و(ب) أنه وَجَّه وكالتين حكوميتين إلى شراء أسهم في شركة بيل (Belle) وأثرى لنفسه دون وجه حق بقبض عمولة بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي عن البيع أودعت في حساب مصرفي باسم مزيف هو جوزيه فيلاردي (Jose Velarde) كان هو المالك المستفيد منه.[٢٩٣]

وفي إطار القرار المتعلق بالنهب، أمرت محكمة ساندیجانبیان بمصادرة الأموال المستحوذ عليها بطريقة غير مشروعة من متحصلات صالة القمار يوتينج والعمولات من أسهم شركة بيل.[٢٩٤]

وكانت هناك مسألتان جديرتان بالذكر في قضية إستردادا هما: استخدام مؤسسة في إخفاء عوائد غير مشروعة، وتورط عدد كبير من الأفراد الذين كانوا يتصرفون بصفات مختلفة لمساعدة إستردادا في تنفيذ مخططاته غير المشروعة.

إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية – مؤسسة إيراب للشباب المسلم

في إطار حكمها في قضية النهب، ذهبت محكمة ساندیجانبیان إلى أن مؤسسة إيراب للشباب المسلم أسيء استخدامها في إخفاء ٤،٢٦ مليون دولار أمريكي من العوائد غير المشروعة من مخطط متحصلات صالات القمار يوتينج.[٢٩٥] وقد أودعت الأموال في حساب المؤسسة في أبريل/نيسان، ومايو/آيار ٢٠٠٠.

بوحي من ذاته، أو بالتآمر مع آخرين، و(ب) أن يكون قد كدس أو استحوذ على ثروة بطرق غير مشروعة من خلال مجموعة أو سلسلة من الأفعال الإجرامية، و(جـ) ألا يقل المبلغ الإجمالي للثروة المكونة بطرق غير مشروعة عن ١,٠٦٥,٥٠٠ دولار أمريكي (٥٠ مليون بيزو فلبيني). المصدر السابق، في ٢٦١. *انظر أيضًا* قانون مكافحة النهب، والمرسوم الجمهوري، رقم: ٧٠٨٠ (١٢ يوليو/تموز ١٩٩١)، على الموقع التالي: http://www.oecd.org/dataoecd/37/19/46816908.pdf، تم الدخول إلى الموقع في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١١).

٢٩٠- قضية الشعب ضد إستراد (القرار المتعلق بالنهب) في ٩–١٢. بلغ إجمالي المبلغ بالبيزو ٤٠٩٧٨٠٤١٧٣,١٧. المصدر السابق. اتهم إستردادا أيضًا بالشهادة الزور لتقديمه إقرارات بذمته المالية يزعم أنها مزيفة، وقد حوكم وبرئ من هذه التهمة من جانب محكمة أخرى من محاكم الشعب ساندیجانبیان. قضية الشعب ضد إستراد، رقم: ٢٦٩٠٥: (ساندیجانبیان، الشعبة الخاصة، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧) القرار المتعلق بالشهادة الزور).

٢٩١- قضية الشعب ضد إستراد (القرار المتعلق بالنهب)، ص: ٣٠٠.

٢٩٢- كان «شافيت» كريسولوجو سينجسون محافظًا لإقليم إليكوس سور وشريكه الرئيس في مخطط متحصلات «صالات القمار (يوتينج)». ورغم ذلك فبعد اختلافه معه، كشف علنًا المخطط، وشهد ضد إستراد في محاكمة أعمال النهب. و*(يوتينج)* هي لعبة أرقام غير شرعية. المصدر السابق، ص: ٢٢.

٢٩٣- اتهم إستراد أيضًا باختلاس أموال عامة بمبلغ ٢،٧٧ مليون دولار (١٣٠ مليون بيزو فلبيني) وتحويلها إلى عملات أخرى، وإساءة استخدامها لمصلحته ومنفعته من حصة مقاطعة إليكوس سور من رسم الدمغة على الدخان (الضريبية غير المباشرة) وقدرها ١٧٠ مليون بيزو. ولم تدنه المحكمة على هذه التهمة مقررة أن «الأثر الورقي فيما يتعلق برسم الدمغة على الدخان الذي تم تحريف مساره وهو ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ بيزو فلبيني بدأ مع المحافظ سينجسون وانتهى بأتونج أنج. ولا تجد المحكمة الأدلة الكافية للإثبات دون شك معقول بأن الرئيس إستراد أو أي فرد من عائلته قد حرض و/ أو استفاد من تحويل مسار الأموال المذكورة»، المصدر السابق، ص: ١٩٣.

٢٩٤- المصدر السابق، ص: ٣٠١.

٢٩٥- المصدر السابق، ص: ١٥٨. ترد في قرار محكمة ساندیجانبیان تفاصيل إضافية عن المسار الورقي المصرفي للمبالغ المودعة في حساب المؤسسة.

كانت كلمة «إيراب» كنية إسترادا، وهي الاسم المختصر المكون من الحروف اللاتينية للمقابل الانجليزي لبرنامج التعليم والبحث والمساعدة (Education, Research and Assistance Program)[٢٩٦] وشهد الرئيس إسترادا بأنه طلب من زوج شقيقته د. راؤول دي جوزمان (Raul de Guzman) تشكيل مؤسسة إيراب للشباب المسلم لمساعدة الشبان الفقراء.[٢٩٧] ووفقًا للشهادة التي أدلى بها في المحاكمة المتعلقة بالنهب، فإن المؤسسة أدت مهمتها التعليمية بالفعل.[٢٩٨] وكتبت محكمة ساندیجانبیان نفسها أنها «لم تكن مستعدة للحكم بشكل دامغ [بأن] إيراب ليست مؤسسة شرعية أو أنها أنشئت خصيصًا لإخفاء ثروة إسترادا المكدسة بشكل غير شرعي.»[٢٩٩]

وقام إسترادا بالدعاية لأنشطة المؤسسة والتمس منحًا نيابة عنها،[٣٠٠] وإن لم تربطه بها صلات قانونية. وكان من بين مؤسسيها المحامي إدوارد إس سيرابيو (Edward S. Serabio)، وهو مدعى عليه مشترك معه في المحاكمة المتعلقة بالنهب تمت تبرئته،[٣٠١] لكن إسترادا لم يكن بينهم. وقد اعتبر إسترادا الرئيس الشرفي للمؤسسة، لكنه لم يكن عضوًا بمجلس إدارتها، ولم يكن كذلك مخولاً في التوقيع على حساباتها المصرفية. وبناءً على هذا، دفع محامي إسترادا بأنه كان من «المستحيل» عليه أن يستخدم المؤسسة في غسل الأموال لأنه «لم يكن مخولاً في التوقيع» [و] كان أمين صندوقها رئيس مجلس إدارة المصرف الذي لا يمكن أن يسمح باستخدام اسمه في غسل الأموال"[٣٠٢] ودفعوا أكثر من ذلك أنه عندما علم إسترادا من سيرابيو أن المحافظ سينجسون منح ٤،٢٦ مليون دولار أمريكي للمؤسسة، أمر إسترادا سيرابيو بإعادة المبلغ إلى سينجسون «لأن رد فعله الفوري هو أنه كان من أموال قمار (يوتينج).»[٣٠٣]

ورغم ذلك، واستنادًا إلى الأدلة المستقاة من الشهادات الشفوية والمستندات المقدمة من سينجسون وموظفي المصارف، وغيرهم، رأت محكمة ساندیجانبیان أن الأموال المودعة في حساب المؤسسة يمكن تتبع أثرها إلى متحصلات صالات قمار (يوتينج) غير المشروعة، وأمرت بمصادرة الأموال.[٣٠٤] ووفقًا للمحكمة:

> أثبتت المتابعة الورقية [للأموال] المودعة لصالح مؤسسة إيراب للشباب المسلم دون جدال بأن المبلغ المالي المذكور تَأَتَّى من متحصلات صالات القمار يوتينج من خلال الشيكات مقبولة الدفع التي

المصدر السابق، ص: ١٠٠- ١٠١.

٢٩٦- المصدر السابق، ص: ١٢١. *وكلمة «إيراب» أيضًا كلمة* "Pare" باللغة التاجالوجية أي «صديق».

٢٩٧- المصدر السابق، ص: ١٢٢.

٢٩٨- وفقًا للشهادة التي تم الإدلاء بها في المحاكمة المتعلقة بالنهب، ذكر دانيلو ديلا روزا رييس، عضو مجلس الأمناء لمؤسسة إيراب للشباب المسلم أن سَلَف مؤسسة إيراب للشباب المسلم مؤسسة «إيراب بارا مهيراب» أنشئت حسب الأصول المرعية في ١٩٨٨ وقدمت ١٤٠٠٠ منحة دراسية اعتبارًا من العام ٢٠٠٠. وكان من بين مؤسسيها الرئيس السابق إسترادا. لكن المؤسسة الأولى واجهت ضوائق مالية، وانحلت. وحلت محلها مؤسسة إيراب للشباب المسلم، المصدر السابق، ص: ١٣٥.

٢٩٩- المصدر السابق، ص: ١٦١.

٣٠٠- المصدر السابق، ص: ١٢٢.

٣٠١- المصدر السابق، ص: ١. كان من بين المؤسسين الآخرين ساسة، ورجال أعمال، وأكاديميون بارزون. المصدر السابق.

٣٠٢- المصدر السابق، ص: ١٢٤.

٣٠٣- المصدر السابق، ص: ١٢٣

٣٠٤- المصدر السابق، ص: ٣٠١.

اشترتها [مراجعة حساب إسترادا يولندا] ريكافورتي (Yolanda Ricaforte) مستخدمة الودائع الموجودة في الحسابات التي فتحتها في فروع مختلفة [للبنك].[٣٠٥]

استخدام رجال الواجهة وغيرهم

كما ورد تفصيلاً في قرار محكمة ساندیجانبیان في المحاكمة المتعلقة بالنهب، فقد لعب كثير من الأفراد أدوارًا تفاوتت في حجمها في مخططات إسترادا.[٣٠٦] وكان لويس سينجسون، محافظ إقليم إيلوكوس سور (Ilocos Sur)[٣٠٧] حينئذ، ينسق وينظم مخطط متحصلات القمار (Jueteng) لصالح إسترادا. وشهد في المحاكمة المتعلقة بالنهب بوجود علاقة طويلة ووثيقة مع إسترادا بل حتى أنه كان الأب الروحي المعمودي لابن إسترادا. وفي وقت لاحق، وقع شقاق بين إسترادا وسينجسون، وكشف سينجسون علنًا مخطط القمار يوتينج وكان شاهدًا رئيسيًا في محاكمة إسترادا عن أفعال النهب. وقررت محكمة ساندیجانبیان أن سينجسون لم تكن لديه «الدوافع المثلى في فضح متحصلات القمار»، لكن تبين لها رغم ذلك أنه قد يكون صادقًا.[٣٠٨] وكان سينجسون بدوره يتلقى مساعدة من عدد من موظفيه، من بينهم مساعدته إيما ليم (Emma Lim)، وما كارمينسيتا إيتشون (Ma. Carmencita Itchon)، وغيرهما.[٣٠٩]

كان تشارلي «أتونج» تيو هاي ساي أنج (Charlie "Atong" Tiu Hay Sy Ang) أيضًا متآمرًا وشريكًا أساسيًا في المخطط. فقد شهد سينجسون أن أنج كان هو الشخص الذي التقى مشغلي صالات القمار (يوتينج) وحدد المبلغ المطلوب تحصيله من كل مقاطعة.[٣١٠] وفي ٢٠٠٦، تم تسليم أنج من الولايات المتحدة، وفي مارس/آذار ٢٠٠٧، اعترف بجرمه في جرم أصغر لفساد الموظفين العموميين.[٣١١] وفي أبريل/نيسان ١٩٩٩ قام إسترادا بتعيين يولندا ريكافورتي، سالفة الذكر، مراجعًا لحساباته في مخطط القمار (يوتينج).[٣١٢] وكانت تمارس عملها من بناية يمتلكها سينجسون، وشهدت بأن إسترادا أمره بأن يدفع لها راتبًا شهريًا قدره ١,٧٠٥ دولارات (٨٠,٠٠٠ ₱ بيزو فلبيني)،[٣١٣] وأمسكت بسجل مفصل للمتحصلات (والمصروفات) النصف شهرية

٣٠٥- المصدر السابق، ص: ١٥٦.

٣٠٦- جدير بالذكر أن جينجوي إسترادا، نجل الرئيس السابق الذي سمي مدعيًا عليه مشترك مع أبيه في قضية النهب، تمت تبرئته من التهمة من قبل محكمة ساندیجانبیان التي رأت عدم وجود أية أدلة على قيامه بتحصيل عوائد *صالات القمار (يوتينج)*. المصدر السابق، في ١٥٩. كما رأت المحكمة أيضًا أن الحكومة لم تثبت دون شك معقول أن المحامي إدوارد سيرابيو، الذي عين في أبريل/ نيسان ١٩٩٩ من قبل إسترادا كمساعد للرئيس للشئون السياسية، شارك في غسل الأموال، وتمت تبرئته أيضًا. المصدر السابق.

٣٠٧- المصدر السابق، ص ٢٤.

٣٠٨- المصدر السابق، ص: ١٥٢.

٣٠٩- المصدر السابق، ص: ٣٢. ترد أسماء إضافية في قرار محكمة ساندیجانبیان، المصدر السابق ص: ٢٩٨–٢٩٩.

٣١٠- المصدر السابق، ص: ٣١.

٣١١- المصدر السابق، ص: ٢٠ – ٢١. في النهاية حكم على أنج مع وقف التنفيذ.

٣١٢- المصدر السابق، ص: ٣٢. أقر إسترادا بأنه عرف ريكافورتي التي عينها كمدير لمخيم كارني. وكان إسترادا قد عين زوجها أوريستيز ريكافورتي وكيلاً لوزارة السياحة، ومنحه سيارة ليكسس سوداء. المصدر السابق، ص: ٧٠ و١٢٠. وشهد سينجسون أن إسترادا قدم ريكافورتي له وعينها مراجعة للحسابات لأن إسترادا كان «صارمًا في مسائل المال». المصدر السابق، ص: ١٢٠.

٣١٣- المصدر السابق، ص: ٣٣.

في مجموعتين من دفاتر الحسابات.[٣١٤] وقامت بفتح حسابات مصرفية عديدة، وإجراء التحويلات من وإلى تلك الحسابات الكثيرة.[٣١٥]

ويتضمن مخطط بيع أسهم شركة بيل أيضًا أصدقاء إستراداً أو شركاءه. كان جايمي ديشافيز (Jaime Dichaves) زميل إستراداً في مجال الأعمال، مديراً لشركة بيل، وهي شركة قمار.[٣١٦] وشهد إستراداً بأن ديشافيز تحدث معه عن أسهم بيل، وذكرها إستراداً بدوره لكارلوس إيه. أريلانو (Carlos A. Arellano)، رئيس مجلس إدارة نظام الضمان الاجتماعي (SSS)، وفيدريكو كاليمباس باسكوال (Federico Calimbas Pascual)، رئيس نظام تأمينات الجهاز الحكومي (GSIS) وعيّن كل من أرييانو، أحد أصدقاء الطفولة لإستراداً، وباسكوال في منصبيهما من قبل إستراداً.[٣١٧] وشهدوا بأنهما لم يكونا مرتاحين لما تعرضا له من ضغط من إستراداً لحمل وكالتيهما على شراء ٣٥١,٨٧٨,٠٠٠ و٣٢٩,٨٥٥,٠٠٠ سهم على التوالي في شركة بيل، التي تورطت في رياضة كرة السرعة (Jai alai) وهي رياضة تشبه كرة اليد، وفي القمار، وكان لها «طعم المضاربة».[٣١٨] ومع ذلك، أنفقت الوكالتان نحو ٣٩,٤ مليون دولار أمريكي لشراء أسهم بيل.[٣١٩] وشهد أوسيير (Ocier)، أحد ملاك بيل وابن عم ديشافيز، أن شيك العمولة حرر بحيث يكون قابلاً للصرف نقدًا وأعطى لديشافيز، الذي أودعه في حسابه ثم حول الأموال في وقت لاحق إلى حسابات خوزيه فيلاردي (Jose Velarde).[٣٢٠] ورغم أن ديشافيز شهد بأن حساب خوزيه فيلاردي كان يخصه، إلا أن محكمة ساندیجانبيان رفضت شهادته وقررت أن إستراداً كان هو المالك المستفيد.[٣٢١] واعتمدت محكمة ساندیجانبيان في حكمها على أدلة مستقاة من شهادات شفوية ومستندية، منها أن سكرتيرة إستراداً لوسينا بيبي أورتاليزا (Lucena Baby Ortaliza) كانت تتولى المعاملات لحساب فيلاردي.[٣٢٢]

التحقيق

على الرغم من إدانة إستراداً بالنهب، إلا أن المبلغ الذي أمكن لمحكمة ساندیجانبيان تقفي أثره إلى أنشطة إستراداً غير المشروعة وهو تقريبًا ١٨,٦ مليون دولار جاء أقل كثيرًا من المبلغ الذي اتهمته الحكومة بتكديسه بصورة غير مشروعة وقدره ٨٧ مليون دولار أمريكي. ورأت المحكمة أن الحكومة عجزت عن تقديم أدلة

---

٣١٤ – غطت دفاتر الأستاذ الفترتين من نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٨ إلى يوليو/ تموز١٩٩٩، ومن أغسطس/آب ١٩٩٩ إلى أغسطس/آب ٢٠٠٠.

٣١٥ – المصدر السابق، ص: ١٢٠.

٣١٦ – كان المحافظ سينجسون قد شهد أيضًا بأن ديشافيز كان بمثابة «واجهة» لإستراداً في شركة فونتين بلو إنك، التي كانت نادي قمار يملكه الرئيس إستراداً وبني بأموال إتاوات من نوادي قمار الزهور... ووفقًا للمحافظ سينجسون، وزعت أسهم الشركة على النحو التالي: ٥ في المائة لبوتش تنيريو رئيس نادي القمار؛ و٢٥ في المائة للمحافظ سينجسون؛ و٧٠ في المائة للرئيس إستراداً، وضعت باسم جايمي ديشافيز وزميلة دراسته سوزي بينيدا». المصدر السابق، في ٧٥. ولم تتوصل محكمة ساندیجانبيان إلى نتيجة فيما يتعلق بملكية فونتين بلو، التي تم حلها في أغسطس/ آب ٢٠٠٠. المصدر السابق. ص: ٧٢.

٣١٧ – المصدر السابق، ص: ٢٥.

٣١٨ – المصدر السابق، ص ص: ١٩٣، ٢٤٥.

٣١٩ – المصدر السابق.

٣٢٠ – المصدر السابق، ص: ٢٢٢.

٣٢١ – المصدر السابق، ص: ٢٣٤.

٣٢٢ – المصدر السابق، ص: ٢٣٥، ٢٥٦–٢٥٧.

كافية على مصادر الإيداعات المتعددة في حسابات جوزيف فيلاردي، فيما عدا العمولة على أسهم شركة بيل ومتحصلات نوادي القمار (يوتينج).[٣٢٣]

كانت إحدى عقبات التحقيق في القضية، كما ذكرنا من قبل، أن إسترادا لم تكن له صلات قانونية بالمؤسسة أي أن اسمه لم يظهر في مستندات التأسيس. ورغم أن إسترادا لم تكن له روابط قانونية بالمؤسسة، إلا أن محكمة ساندیجانبیان اعتبرته المالك المستفيد للأموال المودعة في حسابها المصرفي التي اقتفت المحكمة أثره إلى العوائد غير المشروعة من مخطط متحصلات نوادي القمار (يوتينج). كما أن إسترادا لم تكن له روابط قانونية بقصر بوراكاي (Boracay) الذي كانت تعيش فيه عشيقته.[٣٢٤] واعتبرت المحكمة أن الأموال المستخدمة في شرائه أمكن اقتفاء أثرها إلى حساب خوزيه فيلاردي الذي كان إسترادا مالكه المستفيد.

وقد مَثّل مكتبُ محقق الشكاوى الادعاءَ العام في قضية إسترادا. واستغرقت محاكمته ست سنوات أمام ساندیجانبیان، التي لاحظت أنها واجهت وتعاملت مع عدد من القضايا المستجدة، بما فيها طعن إسترادا ضد دستورية قانون النهب. وفي نوفمبر/تشرين ثانٍ ٢٠٠١ أصدرت المحكمة العليا الفلبينية قرارًا أيدت فيه دستورية قانون النهب، مما سمح بالمضي في قضية إسترادا.[٣٢٥]

استرداد الأموال

في ختام أعمال محاكمة النهب، أمرت محكمة ساندیجانبیان بمصادرة: (أ) مبلغ ١١,٦٢ مليون دولار أمريكي مع الفوائد والأرباح المكتسبة، شاملاً مبلغ ٤,٢٦ مليون دولار أمريكي أودع باسم وحساب مؤسسة إيراب للشباب المسلم؛ و(ب) مبلغ ٤,٠٢ مليون دولار شاملاً الفوائد والأرباح المكتسبة، أودع في حساب «خوزيه فيلاردي»؛ و(جـ) قصر بوراكاي.[٣٢٦]

وفي ٢٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧، أصدرت جلوريا ماكاباجال - أرويو عفوًا عن إسترادا، وردت إليه حقوقه المدنية، مع الإبقاء على أمر محكمة ساندیجانبیان بالمصادرة.[٣٢٧]

دراسة الحالة السابعة: صفقات المقاتلات السعودية وشركة بي إيه إي سيستمز

نظرة عامة

اعتبارًا من منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت شركة بي إيه إي سيستمز (BAE Systems) تؤدي دورها كمقاول لحكومة المملكة المتحدة.[٣٢٨] وبموجب اتفاق عرف بصفقات مقاتلات للمملكة العربية

---

٣٢٣ - المصدر السابق، ص: ٢٩٧.

٣٢٤- المصدر السابق، ص: ٢٣٩. كان قصر بوراكاي مملوكًا لشركة سانت بيتر هولدنجز، التي لم يكن لإسترادا أية روابط قانونية بها.

٣٢٥- قضية إسترادا ضد محكمة ساندیجانبیان (الشعبة الثالثة) وشعب الفلبين، .G.R، رقم: ١٤٨٥٦٠ (المحكمة العليا، ١٩ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠١) (الفلبين) على الموقع التالي: http://www.chanrobles.com/scdecisions/jurisprudence2001/nov2001/148560.php.

٣٢٦- المصدر السابق، ص: ٣٠١.

٣٢٧- العفو من قبل رئيس جمهورية الفلبين عن جوزيف إيريسيتو إسترادا، مكتب السكرتير الصحفي الفلبيني (٢٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧). على الموقع التالي: http://www.ops.gov.ph/records/pardon.pdf..

٣٢٨ - اتفاق الدفوع، ص: ١١. قضية الولايات المتحدة ضد بي إيه إي سيستمز، رقم: 1:10-cr-0035-JDB (D.D.C ٢ فبراير/شباط ٢٠١٠).

السعودية، باعت بي إيه إي طائرات، وعتاد حربي، وتدريبًا وخدمات إلى المملكة المتحدة التي باعتها بعد ذلك إلى المملكة العربية السعودية. ومنذ ذلك الوقت، استمر بيع معدات، وقطع غيار، وخدمات إضافية للمملكة العربية السعودية.[٣٢٩] وتضمن الاتفاق «خدمات مساندة» قدمتها بي إيه إي لموظف عمومي غير مسمى من المملكة العربية السعودية (مسئول سعودي). كان صاحب نفوذ فيما يتعلق ببيع المقاتلات النفاثة والأدوات الدفاعية الأخرى.[٣٣٠] وقد منحت المزايا من خلال وسائل متنوعة، بما في ذلك من خلال الاستعانة بوسطاء وكيانات وهمية من أجل إخفاء المدفوعات لمن ساعد في إنجاز الصفقات.[٣٣١]

وأقرت بي إيه إي بعجزها عن إجراء مراجعة أو تحقق كافٍ من هذه المزايا المقدمة للمسئول السعودي، بما في ذلك المراجعة أو التحقق غير الكافي من فواتير تربو على ٥ ملايين دولار أمريكي قدمها أحد موظفي بي إيه إي من مايو/آيار ٢٠٠١ إلى أوائل ٢٠٠٢ حتى يتسنى لها تقرير ما إذا كانت المصروفات المدرجة متماشية مع البيانات السابقة التي قدمتها بي إيه إي إلى حكومة الولايات المتحدة بشأن امتثالها لإجراءات مكافحة الفساد.[٣٣٢] وفيما يتعلق بصفقات الدفاع ذاتها، وافقت بي إيه إي على تحويل أكثر من ١٠ ملايين جنيه إسترليني زائدًا ٩ ملايين دولار أمريكي إلى حساب مصرفي في سويسرا يسيطر عليها وسيط، مع إدراكها بأن الاحتمال كبير في أن يحول الوسيط جزءًا من هذه المدفوعات للمسئول السعودي نفسه.[٣٣٣]

وفي مارس/آذار ٢٠١٠ اعترفت بي إيه إي بالجرم بالتآمر للتدليس على الولايات المتحدة بالنيل من اختصاصاتها الحكومية الشرعية وتعويقها، وتقديم بيانات مزيفة عن برنامجها من أجل الامتثال لقانون الممارسات الفاسدة الأجنبية (FCPA)، وبمخالفة قانون الرقابة على تصدير الأسلحة، ولوائح الاتجار الدولي في الأسلحة.[٣٣٤] ونتيجةً لذلك، أمرت بي إيه إي بدفع غرامة جنائية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وهي واحدة من أكبر الغرامات الجنائية في تاريخ جهود وزارة العدل الأمريكية لمكافحة الفساد خارج البلاد في الأعمال الدولية وإنفاذ القوانين الأمريكية للرقابة على الصادرات.[٣٣٥]

والطرح التالي يلقي الضوء على جانبين مهمين من جوانب القضية: (أ) استخدام بي إيه إي شركات وهمية في إخفاء دور وسطائها؛ و(ب) دور المسئول السعودي في المخطط، الذي كان حاسمًا وإن كان سلبيًا.

استخدام بي إيه إي شركات وهمية لإخفاء علاقاتها بالوسطاء

كانت شركة بي إيه إي تحتفظ بصورة منتظمة بمن أشارت إليهم بعبارة «مستشاري تسويق»،[٣٣٦] *ومع وسطاء* للمعاونة في استجلاب صفقات المقاتلات السعودية، والترويج لها، وتأمينها[٣٣٧] وقامت بي إيه إي بدفع مبالغ

---

٣٢٩ – المصدر السابق.

٣٣٠ – بيان صحفي – وزارة العدل الأمريكية «بي إيه إس سيستمز تعترف بالجرم وتؤمر بدفع غرامة جنائية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي: (مارس/آذار ٢٠١٠) على الموقع التالي: http://www.justice.gov/opa/pr/2010/March/1:10-crm-209.html.

٣٣١ – اتفاق الدفوع، ص: ١٣.

٣٣٢– بيان صحفي، وزارة العدل الأمريكية «بي إيه إي سيستمز تعترف بجرمها»، الهامش ٣٣٠ أعلاه.

٣٣٣– المصدر السابق.

٣٣٤– اتفاق الدفوع، ص: ٧.

٣٣٥– بيان صحفي وزارة العدل الأمريكية، «بي إيه سيستميزتعترف بجرمها». الهامش ٣٣٠.

٣٣٦– اتفاق الدفوع، ص: ٧.

٣٣٧– المصدر السابق، ص: ١٣.

لهؤلاء المستشارين من خلال شركات وهمية مسجلة في مراكز مالية حرة – رغم إخفاقها في القيام بما يلزم من الحيطة والحذر الواجبين وفقًا لقانون الممارسات الفاسدة الأجنبية (FCPA).[٣٣٨] وتم استخدام كيانات وهمية مسجلة في مراكز مالية حرة مملوكة بالانتفاع من شركة بي إيه إي لدفع أجور بعض من مستشاري السوق هؤلاء.[٣٣٩] كما شجعت بي إيه إي هؤلاء المستشارين على إنشاء كيانات خاصة بهم مسجلة في مراكز مالية حرة، لقبض المدفوعات للتمويه على أصل هذه المدفوعات ومتلقيها.[٣٤٠]

وإحدى هذه الكيانات، التي استخدمتها بي إيه إي لإخفاء علاقاتها بمستشاري التسويق، تم إنشاؤها في جزر العذراء البريطانية.[٣٤١] فوفقًا *لقانون شركات الأموال في جزر العذراء البريطانية للعام ٢٠٠٤*، يتطلب تأسيس أي كيان قانوني في جزر العذراء البريطانية توفر حد أدنى من المعلومات عند التسجيل، وهي فقط مكتب مسجل،[٣٤٢] ووكيل مسجل.[٣٤٣] ولا يشترط تقديم الموقع العيني لمكان الأعمال، أو معلومات للملكية القانونية، أو معلومات الإدارة، أو معلومات ملكية الانتفاع إلى السجل المركزي في أي وقت. ويشترط حفظ كل من سجل الأعضاء،[٣٤٤] وسجل أعضاء مجلس الإدارة لدى الوكيل المسجل، لكنها تتاح فقط للمعاينة من قبل أعضاء الشركة[٣٤٥] وأعضاء مجلس الإدارة.[٣٤٦] إن تأسيس شركة من جزر العذراء البريطانية لم يوفر فحسب ستارًا من الغفلية لإخفاء هوية الوكلاء، والعلاقات مع الوسطاء وسيل المدفوعات، بل إنه أيضًا كبح قدرة السلطات على اختراق الترتيبات.[٣٤٧]

دور المسئول السعودي

شأن كثير من قضايا الفساد الكبير، تعتبر هذه القضية نموذجًا لدور الشخص الذى يتولى منصبًا عموميًا هامًا (PEP) الذي يكون غالبًا «سلبيًا». وفيما هو تحت التفاهم الرسمي وما يتصل به من إطار بين شركة بي إيه إي، والمملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية كانت هناك اتفاقات خطية عملياتية معينة على أحكام مكونة محددة لصفقات المقاتلات السعودية[٣٤٨] وقسمت الاتفاقات الخطية إلى خطابات عرض وقبول متعددة (LAO)، تمت إضافتها وتنقيحها على مر السنين؛ وقد حددت خطابات العرض والقبول المذكورة أنواع أوجه الإنفاق الرئيسية، والعمل الواجب أداؤه، والخدمات الواجب تقديمها، والأسعار والشروط.[٣٤٩]

٣٣٨- المصدر السابق ص: ٧.

٣٣٩- المصدر السابق.

٣٤٠- المصدر السابق.

٣٤١- المصدر السابق، ص: ٨.

٣٤٢- قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية، القسم (٩) (١) (جـ) (٢٠٠٤).

٣٤٣- قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية، القسم (٩) (١) (د) (٢٠٠٤).

٣٤٤- قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية، القسم (٤١) (١) (د) (iv) (2004).

٣٤٥- قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية، القسم (٩٦) (١) (جـ) (٢٠٠٤).

٣٤٦- قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية، الأقسام (١٠٠) (١) - (١٠٠)(٢) (٢٠٠٤).

٣٤٧- اتفاق الدفوع، ص: ٨ قضية الولايات المتحدة ضد بي إيه إي سيستمز، رقم: .D.C) JDB-٠٠٢٥-cr-١:١٠ ٢ فبراير/شباط ٢٠١٠.

٣٤٨- المصدر السابق، ص: ١٢

٣٤٩- المصدر السابق.

حدد واحد على الأقل من خطابات العرض والقبول «خدمات مساندة» اعتبرت شركة بي إيه إي أنها ملزمة بتقديمها لمسئول سعودي، كما أسلفنا، كان في مركز نفوذ بخصوص صفقات المقاتلات السعودية.[٣٥٠] وقدمت الشركة هذه المنافع للمسئول السعودي من خلال آليات دفع متنوعة في كل من الولاية القضائية الجغرافية للولايات المتحدة، وأماكن أخرى.[٣٥١] إضافة إلى ذلك، قدمت شركة بي إيه إي بعضًا من هذه «الخدمات المساندة» للمسئول السعودي من خلال وكلاء سفر احتفظ بهم أحد موظفي الشركة، كان صديقًا مؤتمنًا للمسئول السعودي. وشملت تلك المنافع شراء لوازم سفر، وإقامة، وخدمات أمنية، وعقارات، وسيارات، وأغراضًا شخصية.[٣٥٢]

والطريف هو دور المسئول السعودي ودرجة الانفصال التي حافظ عليها عن إدارة المخطط. فهو لم يقم بدور الميسر، أو الوسيط خلف المخطط؛ حيث كان هذا الدور يتولاه مستشارو التسويق لدى بي إيه إي. ورغم أن المسئول السعودي تلقى أموالاً من الشركات الوهمية، إلا أن اسمه لم يظهر في أي موضع في أوراق التأسيس. وهو لم يبتدع المخطط بل كان – دون أدنى خطأ – مجرد انتهازي. واقتصر دوره على قبض مدفوعات الرشوة مقابل ممارسة نفوذه خلف الكواليس. وغالبًا ما يكون الحال في الفساد الكبير أن يحاول الأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة التقليل قدر الإمكان من فرص القبض عليهم بالحرص على أداء دور أكثر سلبية في المخطط. كما كان الحال مع المسئول السعودي.

التحقيق واسترداد الأموال

من بين عقبات التحقيق التي ذكرت تحديدًا في اتفاق الدفوع كان قيام شركة بي إيه إي بإنشاء كيان مسجل في أحد المراكز المالية الحرة وهو جزر العذراء البريطانية.[٣٥٣] وقد يكون من الصعب اختراق أي ترتيب يتضمن كيانًا مؤسسيًا في جزر العذراء البريطانية بسبب نقص المعلومات المسجلة عن الشركات أثناء التسجيل؛ وبالطبع هذه الصعوبة لا تسري فحسب على الكيانات المؤسسة في جزر العذراء البريطانية، بل تسري– لسوء الحظ – على ولايات قضائية متعددة.

وكان عدم كفاية المعلومات التي كانت شركة بي إيه إي تحتفظ بها عن مستشاريها الوسطاء، ومن هم، وماذا يفعلون لدفع مصالح الشركة إلى الأمام، عقبة أخرى. ووفقًا لاتفاق الدفوع، تجنبت شركة بي إيه إي التواصل خطيًا مع الوسطاء، وبذلك أحدثت لبسًا وأخفقت في تسجيل الأسباب الرئيسية لمدى ملاءمة المستشار، أو أي مستند ذي صلة يتعلق بالعمل المنجز.[٣٥٤] وغالبًا ما كانت العقود[٣٥٥] مع هؤلاء المستشارين محفوظة لدى

---

٣٥٠ – المصدر السابق.

٣٥١ – المصدر السابق.

٣٥٢ – المصدر السابق.

٣٥٣ – المصدر السابق، ص: ٨.

٣٥٤ – المصدر السابق، ص: ٨.

٣٥٥ – كما ورد تفصيلاً في مذكرة الحكم، فقد استبدلت شركة بي إيه إي الآن تقريبًا كل قيادتها العليا، بما فيها رئيسها التنفيذي، ورئيس مجلس إدارتها. وقامت الشركة بإصلاح وتجديد وتوسيع جهودها في مجال المسئولية الاجتماعية. وتشمل المناصب الجديدة كبير المستشارين، لشئون الامتثال والتنظيم (يتولى مسئولية شاملة)، والعضو المنتدب لشئون المسئولية الاجتماعية، الذي يتبع مباشرة للرئيس التنفيذي. إضافة إلى ذلك، فرضت بي إيه إي أثناء التحقيقات مهلة لإبرام اتفاقات جديدة مع مستشاري تسويق، أو صرف مبالغ وفقًا للاتفاقات القائمة مع مستشاري تسويق الأعمال حتى يتم إجراء تجميع ومراجعة كاملة لكل هذه الاتفاقات. وفي ٢٠٠٧، شرعت شركة بي إيه إي في مراجعة لجميع المستشارين الذين أبرمت معهم اتفاقات، وألغت غالبية الاتفاقات

صناديق استئمان مستترة في مراكز مالية حرة. وهكذا ساهم هذا السلوك في إخفاء وجود مدفوعات معينة من خلال مستشاري بي إيه إي.[٣٥٦]

ووفقًا للبيان الصحفي لوزارة العدل الأمريكية، جرى التحقيق في قضية بي إيه إي من قبل فريق إنفاذ قانون ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA) بمكتب واشنطن الميداني التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وعملاء خاصين تابعين لوحدة مكافحة الانتشار بإدارة إنفاذ قانون الهجرة والجمارك الأمريكية. وقد قدمت خدمات استقصائية من خدمات التحقيق الجنائي التابعة لوزارة الدفاع، ومكتب المفتش العام بإدارة الخدمات العامة، ومكتب الشئون الدولية للشعبة الجنائية التابعة لوزارة العدل. وذكر البيان الصحفي أن «وزارة العدل تقر وتعرب عن تقديرها للمساعدة المهمة التي قدمها مكتب مكافحة التدليس بالمملكة المتحدة، كما تعرب عن امتنانها لذلك المكتب لمشاركته الجارية في محاربة الفساد في خارج البلاد.»[٣٥٧]

تمكنت هذه الوكالات مجتمعة، من التغلب على مختلف العقبات أمام التحقيق. ففي ١ مارس/آذار ٢٠١٠، اعترفت شركة بي إيه إي أمام المحكمة الجزئية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا بالجرم في التآمر للتدليس على الولايات المتحدة بعرقلة اختصاصاتها القانونية وتعويقها، ولتقديم بيانات مزيفة عن برنامجها من أجل الامتثال لقانون ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA)، وبمخالفة قانون الرقابة على تصدير الأسلحة، ولوائح الاتجار الدولي في الأسلحة (ITAR). وقد أمرت شركة بي إيه إي بدفع غرامة قدرها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي على سلوكها الإجرامي – وهي واحدة من أكبر الغرامات الجنائية التي فرضت من قبل في الولايات المتحدة ضد شركة – عن مخالفات تتعلق بالأعمال.[٣٥٨] وفي إطار الدفع بالاعتراف بالجرم، وافقت بي إيه إي على الاستمرار في متابعة برنامج للامتثال صمم للكشف عن مخالفات قانون ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA) المنفذة لاتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأية قوانين سارية لمكافحة الفساد مصممة للكشف عن مخالفات قوانين الرقابة على الصادرات في الولايات المتحدة، وتعيين مراقب للامتثال لمدة ثلاث سنوات.[٣٥٩]

دراسة الحالة الثامنة: بافيل لازارينكو

نظرة عامة

كان بافيل لازارينكو (Pavel Lazarenko) رئيسًا لوزراء أوكرانيا من مايو/آيار ١٩٩٦ إلى يوليو/تموز

السابقة مع المستشارين. وعلى ضوء المشكلات السابقة، قامت بي إيه إي بتحسين إجراءات المراجعة لديها فيما يتعلق بمستشاري التسويق، وإنشاء لجنة خاصة للمراجعة الخارجية، تتألف من محامين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لديهم خبرة في قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية وغيره من قوانين مكافحة الفساد. وتقضي العملية الجديدة لمراجعة المستشارين بأن يقوم أي موظف بشركة بي إيه إي يرغب في التعاقد مع مستشار بعرض المستشار رسميًا على اللجنة، وتقوم اللجنة عندئذ بفحص مخاطر الفساد والمخاطر المحتملة المتعلقة بالسمعة والناجمة عن التعاقد مع ذلك المستشار قبل تقديم توصية إلى المستشار العام لمجموعة بي إيه إي. مذكرة حكم الولايات المتحدة، في ١١ – ١٢. قضية الولايات المتحدة ضد بي إيه إي، رقم: -0035 – Cr – 10 :1) JDB (D.D.C.) ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٠.

٣٥٦- اتفاق الدفوع، ص: ٨.

٣٥٧- المصدر السابق.

٣٥٨- بيان صحفي، وزارة العدل الأمريكية، «بي إيه إي سيستمز تعترف بجرمها»، الهامش ٣٣٠.

٣٥٩- المصدر السابق.

١٩٩٧، عندما ترك منصبه وسط اتهامات بالفساد.[٣٦٠] وسبق له أن شغل منصب نائب أول لرئيس وزراء أوكرانيا، وقبل ذلك كان محافظًا ومسئولاً حزبيًا لإقليم دنبروبيتروفسك. وبعد عزله كرئيس وزراء، شكل حزب هروماداً (Hromada) المعارض الذي تولى قيادته.[٣٦١] وباعتباره عضوًا في البرلمان الأوكراني، كان لازارينكو متمتعًا بالحصانة من المحاكمة. ومع ذلك، فعندما صوت البرلمان الأوكراني في فبراير/شباط ١٩٩٩ على رفع الحصانة عنه، فر لازارينكو إلى الولايات المتحدة. وقد قبض عليه لدى وصوله.

وفي ٢٠٠٠، قدمت الولايات المتحدة لائحة اتهام تتضمن ٥٣ بندًا، تتهم لازارينكو بالضلوع في خمسة مخططات فساد: (أ) ابتزاز بيتر كيريتشينكو؛ (Peter Kiritchenko)؛ و(ب) ابتزاز أليكسي إليكزاندروفيتش ديتياتكوفسكي (Alexei Alexandrovich Dityatkovsky) وشركته دنيبرونيفت (Dneproneft)؛ و(جـ) تغير مسار أموال من حسابات تخص مؤسستين تابعتين للدولة، هما مزرعة ناوكوفي (Naukovy) الحكومية ومصنع نيكوبولسكى (Nikopolsky) للأشغال المدنية؛ و(د) قبض ٩٧ مليون دولار أمريكي من شركة سوموليي (Somolli) لها صلة بنظم الطاقة المتحدة الأوكرانية مقابل امتيازات رسمية؛ و(هـ) بيع منازل سابقة التجهيز لوزراء الحكومة الأوكرانية بسعر مبالغ فيه من خلال شركة جي إتش بي (GHP) (شركة بنمية يزعم أن لازارينكو وكيريتشينكو يسيطران عليها).[٣٦٢]

أدين لازارينكو فيما بعد بتهمة واحدة للتآمر لارتكاب غسل الأموال ثم في سبع تهم لغسل الأموال.[٣٦٣] وحكم عليه بالسجن ٩٧ شهرًا وغرِّم مبلغ ٩ ملايين دولار أمريكي لدوره في غسل عوائد ابتزاز بلغت ٣٠ مليون دولار[٣٦٤] وقد سبقت إدانته في الولايات المتحدة إدانة أخرى بحكم غيابي في سويسرا بحلول عام ٢٠٠٠ على تهم تغيير مسار مبلغ ٧٢ مليون دولار أمريكي من عقد حكومي أوكراني، وإيداع ٤٣ مليون دولار أمريكي من المبلغ في حسابات سويسرية تم تحويلها إلى حسابات في أنتيغوا وجزر البهاما.[٣٦٥] وحكمت المحكمة السويسرية على لازارينكو بالسجن ١٨ شهرًا مع إيقاف التنفيذ، وصادرت ٦,٦ مليون دولار أمريكي من حساباته السويسرية.

وفي دعوى مدنية لمصادرة الأموال رفعت في ٢٠٠٥، ادعت الولايات المتحدة أن لازارينكو أساء استغلال منصبه العمومي في تكديس عوائد متأتية من أفعال إجرامية بمبلغ يزيد على ٣٢٦ مليون دولار أمريكي قام بغسلها من خلال شبكة عنكبوتية من الكيانات الاعتبارية والحسابات المصرفية في جميع أنحاء العالم.[٣٦٦]

٣٦٠- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو (564 F.3d1026) (الدائرة التاسعة، ٢٠٠٩).

٣٦١- المصدر السابق.

٣٦٢- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو، رقم: 00-cr-0284-01 CRB (المقاطعة الشمالية كاليفورنيا، ٤ فبراير/شباط ٢٠١٠) (حكم معدل في قضية جنائية).

٣٦٣- المصدر السابق.

٣٦٤- المصدر السابق. *انظر أيضًا* البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «الحكم على رئيس وزراء أوكرانيا السابق بالسجن ٩٧ شهرًا وغرامة قدرها ٩ ملايين دولار أمريكي لدوره في غسل ٣٠ مليون دولار أمريكي من عوائد الابتزاز» (١٩ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩).

٣٦٥- كانت قرارات قضايا المحكمة الخاصة الاتحادية السويسرية ١٢٥ – ٢ – ٣٥٦ و١٢٥ – ٢ – ٢٣٨. انظر أيضًا: David Chaikin & J. C. Sharman, *Corruption and Money Laundering: A Symbiotic Relationship* 138 (Palgrave Macmillan, 2009), pp. 137-39.

٣٦٦- الشكوى المحققة المعدلة الأولى للمصادرة في ٢١ – ٢٢. قضية الولايات المتحدة ضد جميع الأموال المحجوزة لدى مصرف يوليوس باير آند كومباني المحدود، رقم: 1:04-cv-00798-PLF (D.D.C.) (٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥). والمبالغ والكيانات المدرجة في الدعوى المدنية لمصادرة الأموال هي: (أ) في ١٩٩٦، ٨٤ مليون دولار أمريكي، على الأقل، من شركة سولومي إنتربريزايس؛ (ب) في ١٩٩٦، ٦٥ مليون دولار أمريكي، على الأقل، من شركة (يونايتد إنيرجي إنترناشونال ليمتد؛ (جـ) بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ٤٢ مليون دولار أمريكي، على الأقل، من شركة إل آي تي إيه تي أوفشور، ليمتد؛ (د) بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، ٣٠ مليون دولار أمريكي على الأقل من شركات أنشأها كيريتشينكو مثل أجروسناسبنيت/ إيه إس إس وشركة جي إتش بي كوربوريشن،

وهناك جانبان ملحوظان في مخطط لازارينكو لغسل الأموال، هما إساءة استخدام كيانات اعتبارية لتحصين أصوله غير المشروعة وأنشطته لغسل الأموال، بالإضافة إلى شراء واستخدام مصرف في أحد المراكز المالية الحرة، سعى من خلاله بخطى أوسع إلى إخفاء أصوله. وكما سنبين أدناه، لم يوفر أي منها الدرع المحصن ضد الرصاص الذي سعى إليه لازارينكو لحمايته من المحاكمة.

إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية - ليست درعًا مضادًا للرصاص

رغم أن لازارينكو أدين في الولايات المتحدة فقط بالتهم الثمانية المتعلقة بالمخطط الأول لابتزاز كيريتشينكو، فإن قضيته مازالت تشكل إثباتًا على أن الكيانات الاعتبارية ليست درعًا محصنًا من الرصاص تحمي من المحاكمة.

مثال ذلك، أن اثنتين من التهم التي وُجهت إلى لازارينكو تضمنتا كيانًا اعتباريًا من كاليفورنيا اسمه دجزبيري إنك (Dugsbery, Inc)، استخدمت لتسريب أموال لازارينكو لشراء ضيعة قيمتها ٦,٧٤٥ ملايين دولار أمريكي في نوفاتو بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة.[٣٦٧] وقد شكلت دجزبيري في كاليفورنيا في ١٩٩٤، وسجلت لفرد له صلات بكيريتشينكو، وكان عنوان أعمالها عمارة يمتلكها كيريتشينكو. وبعبارة أخرى، لم يكن اسم لازارينكو ملتصقًا بأي من مستندات التأسيس.[٣٦٨] ولم تكن للازارينكو أي روابط قانونية بشركة دجزبيري، وهو أمر ربما كان ليثبت عادة أنه درع فعال ضد المسئولية القانونية. إلا أن ما أحبط المخطط في النهاية هو التحول الكامل في نفس بيتر كيرتيشينكو مستشار لازارينكو وشريكه في المؤامرة الذي تحول إلى شاهد ملك.

ترجع علاقة كيريتيشينكو بلازارينكو إلى ١٩٩٢، عندما التقى رجل الأعمال الأوكراني بلازارينكو لأنه، وفقًا لما قاله كيريتشينكو، «حتى يتسنى للمرء أن يمارس أي نوع من التجارة الجادة لابد من أن يحصل على موافقة [لازارينكو].»[٣٦٩] وأخبر كريتشينكو لازارينكو أنه كان يمارس الأعمال مع الكل على أساس ٥٠ في المائة. وفي ١٩٩٣، قام كيريتشينكو بتحويل حصة بنسبة ٥٠ في المائة في شركته أجروناديسبيت (Agronadsbyt) إلى إيكاترينا كاروفا (Ekaterina Karova) إحدى قريبات لازارينكو. وعلى مر السنين، قام كيريتشينكو بإعطاء لازارينكو مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي أرباحًا من شركاته.

في الوقت ذاته، كان كيريتشينكو يعمل مستشارًا وشريكًا رئيسيًا في مخططات لازارينكو لغسل الأموال.[٣٧٠]

(هـ) بين ١٩٩٦ و١٩٩٧،٣٠ مليون دولار أمريكي من شركة دي إيه في ريجا؛ (و) في ١٩٩٦، ٢٥ مليون دولار أمريكي على الأقل من شركة آي تي إي آر إيه كوربوريشن وفروعها؛ (ز) في ١٩٩٧، ١٥ مليون دولار أمريكي على الأقل من شركة إس بي كوربوريشن؛ (ح) بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، ١٤ مليون دولار أمريكي على الأقل من مزرعة ناوكوي في الحكومية؛ (ط) في ١٩٩٧، ١٣ مليون دولار، على الأقل، من شركة نظم الطاقة المتحدة الأوكرانية؛ (ي) بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، ٥٨٨٦٠٠٠ دولار أمريكي، على الأقل، من شركة ديتياكوفسكي ودنيبرونيفت؛ (ك) بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، مليوني دولار أمريكي، على الأقل، من شركة انترنوفا التجارية؛ (ل) في ١٩٩٤، ٣٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي من شركة ناكوستا للمنتجات المعدنية، وهي شركة مملوكة لأليكس كوركاييف. وقد أقر لازارينكو رسميًا أن دخله في العام ٦٠٠٠ دولار أمريكي للعامين ١٩٩٦ و١٩٩٧. المصدر السابق.

٣٦٧ - قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو (564F.3d1026) (الدائرة التاسعة، ٢٠٠٩).

٣٦٨- انظر الموقع التالي: http://www.kepler.sos.ca.gov/cbs.aspx اتبع خيار اسم الشركة "Corporation Name" واختر النوع "Dugsbery"؛ اتبع رابط ".Dugsbery Inc" (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٠).

٣٦٩- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو ،564 F.3d، ص: ١٠٣٠ .

٣٧٠- وفقًا للائحة اتهام لازارينكو، تم تعيين كيريتشينكو في ١٩٩٥ و١٩٩٦ مستشارًا للازارينكو بموجب التوجيهين رقم: ٥٦٨ و: ٥٩٦، الصادرين على التوالي من مجلس الوزراء الأوكراني. لائحة الاتهام في ٢، قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو، رقم: 3:00-cr-00284-CRB (مايو/ آيار ٢٠٠٥). كان

وقد اعتقل كيريتشينكو، الذي انتقل إلى سان فرانسيسكو في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بعد لازارينكو بوقت قصير. وقد اعترف كيريتشينكو بالجرم في تهمة تلقي ممتلكات عبر حدود إحدى الولايات أو حدود الولايات المتحدة بعد سرقتها،[٣٧١] وصار شاهدًا رئيسيًا في محاكمة لازارينكو، وأدى هذا التحول الكامل في نفس كيريتشينكو أدى إلى اختراق ستار الغفلية والتستر الذي وفره هيكل تأسيس شركة دجزبيري. وبإدانة لازارينكو، ارتأت المحكمة الأمريكية أن الأموال التي تلقتها شركة دجزبيري يمكن تقفي أثرها إلى حساب لازارينكو المصرفي في جزر البهاما. وقد تم تقفي أثر هذه الأموال بدورها إلى حساب لازارينكو السويسري رقم: CARPO-53، الذي أودعت فيه العوائد المتأتية من ابتزاز كيريتشينكو.[٣٧٢]

حسابات المراسلين المصرفية - مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي

وفقًا للتعريف الوارد في قضية المحكمة الاتحادية الأمريكية، يعني «حساب المراسلين» حساب تنشؤه مؤسسة مصرفية محلية لتلقي إيداعات من مؤسسة مالية أجنبية أو دفع مبالغ نيابة عنها، أو إجراء معاملات مالية لها[٣٧٣] وأشار تقرير لمجلس الشيوخ الأمريكي في فبراير ٢٠١١ إلى أن «حسابات المراسلين في مصارف الولايات المتحدة تمنح المالكين والعملاء التابعين لمصارف أجنبية، تخضع لتنظيم ضعيف، وإدارة ضعيفة، وفاسدة أحيانًا، ولديها ضوابط ضعيفة لمكافحة غسل الأموال بلا ضوابط لذلك، فرصة النفاذ مباشرة إلى الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة وحرية نقل الأموال داخل الولايات المتحدة وحول العالم.[٣٧٤] وفي أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١، سنت الولايات المتحدة قانون توحيد وتقوية أمريكيًا من خلال توفير الأدوات الملائمة المطلوبة لوقف وعرقلة الإرهاب (USA PATRIOT ACT) الذي منع المصارف الأمريكية من مسك حسابات مراسلين مع مصارف وهمية في المراكز المالية الحرة مثل مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي.[٣٧٥]

وفي ١٩٩٧، علم لازارينكو وكيريتشينكو أن مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي كان معروضًا للبيع. وفي أغسطس/آب ١٩٩٧، قام لازارينكو وكيريتشينكو بشراء حصة أغلبية بنسبة ٦٧ في المائة في المصرف الذي

مكتب التحقيقات الاتحادي بناء على طلب من أوكرانيا وفقا لمعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في أواخر ١٩٩٧- يجري تحقيقًا في صلات كيريتشينكو بلازارينكو عندما وصل الأخير إلى الولايات المتحدة في ١٩٩٩. انظر *San Francisco Magazine*, "To Catch an Oligarch" "Jason Flech" (٤ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤).

٣٧١- البيان الصحفي، الهامش ٣٦٤ أعلاه. *انظر أيضًا* الشكوى المحققة المعدلة الأولى للمصادرة، قضية الولايات المتحدة ضد كل الأموال المحفوظة لدى مصرف يوليوس باير وشركائه المحدود .(D.D.C 1:04-cv-00798-PLF) (٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٥).

٣٧٢- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو (564 F.3d,)، ص: ١٠٣٧.

٣٧٣- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو 575 F. Supp. 2d 1139 (N.D. Cal, 2008).

٣٧٤- هيئة مكتب الأقلية للجنة الفرعية الدائمة بشأن التحقيقات، «تقرير عن الأعمال المصرفية للمراسلين: بوابة إلى غسل الأموال» (٥ فبراير/ شباط ٢٠٠١). يلخص التقرير المشكلة فيما يلي: «لقد فشلت المصارف الأمريكية في أغلب الأحيان في إجراء مراجعات دقيقة للحيطة والحذر الواجبين إزاء عملائها من المصارف الأجنبية، بما في ذلك الحصول على معلومات عن إدارة المصارف الأجنبية، وملياتها، وسمعتها، وبيئتها التنظيمية، وجهودها في مكافحة غسل الأموال. إن تواتر علاقات المراسلين الأمريكية مع المصارف عالية المخاطر، بالإضافة إلى طائفة من تواريخ الحالات المقلقة التي كشفتها تحقيقات هيئة مكتب الأقلية، تكمن وراء تأكيدات قطاع المصارف بأن السياسات والممارسات القائمة كافية لمنع غسل الأموال في مجال الأعمال المصرفية للمراسلين». المصدر السابق، ص: ٢.

٣٧٥- *انظر عمومًا* مكتب الولايات المتحدة لمراقب العملة: Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems (ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٢).

يتخذ من أنتيغوا مقرًا له بمبلغ ١,١ مليون دولارأمريكي.[٣٧٦] وبعد ذلك بفترة قصيرة، قام مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي بفتح حسابات مراسلين مع مصارف وشركات استثمار في الولايات المتحدة وكذلك مع مصارف في ليتوانيا، وليختنشتاين، وسويسرا، وأماكن أخرى.[٣٧٧] ووفقًا للدعوى المدنية الأمريكية لمصادرة الأموال في ٢٠٠٥، زعم أن مبلغ ٨٥,٥ مليون دولار أمريكي تقريبًا، كان مودعًا سابقًا في حسابات ممسوكة لصالح لازارينكو لدى مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي،[٣٧٨] كما زعم أن حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي – إجمالاً – كان يجري تدويرها من خلال الحسابات المتنوعة التي يسيطر عليها لازارينكو وكيريتشينكو لدى مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي من أجل غسل العوائد غير المشروعة. ويزعم أن لازارينكو، بالإضافة إلى حسابه المفتوح باسمه، كان يسيطر على حسابات محفوظة لدى مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي بالأسماء التالية: شركة ليدي ليك إنفستمنتس (Lady Lake Investments)، وفيرمونت جروب المحدودة (Fairmont Group, Ltd)، وجارديان إنفستمنتس جروب المحدودة (Guardian Investment Group, Ltd)، وفيرستار سيكوريتيز المحدودة (Firstar Securities, Ltd)، ونيمورو إندستريال جروب (Nemuro Industrial Group)، وأوربي إنترناشيونال المحدودة (Orby International, Ltd).[٣٧٩]

التحقيق

أسفر التعاون الوثيق، وتقاسم المعلومات، بصورة رسمية وغير رسمية معًا بين محققين لديهم حافز كاف من البواعث في أنتيغوا وبربودا، وسويسرا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة، وولايات قضائية أخرى عن صدور حكمين بالإدانة الجنائية.

أجري التحقيق في أوكرانيا من قبل مكتب المدعي العام. وفي الولايات المتحدة، اشترك مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، ووزارة العدل، وشعبة التحقيقات الجنائية بهيئة الضرائب في التحقيق والقيام بدور الادعاء

٣٧٦- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو 564 F. 3d 1026. *انظر أيضًا* قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو 575 F. Supp. 2d، ص:١١٤١.

٣٧٧- ترد معلومات أكثر عن هذه الحسابات في الشكوى المعدلة للمصادرة. *انظر أيضًا* شكوى المصادرة المحققة المعدلة الأولى، قضية الولايات المتحدة ضد كل الأموال المحفوظة لدى مصرف يوليوس باير وشركائه المحدود، رقم: 1:04-cv-00798-PLF (D.D.C.) ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

٣٧٨- المصدر السابق. في خريف ١٩٩٩، بدأت حكومة أنتيغوا وبربودا في التحقيق مع مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي لقيامه بأنشطة مزعومة لغسل الأموال، وذلك بناءً على طلب من السلطات الأوكرانية، وقامت بتجميد أمواله. وفي نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٩٩، تم وضع المصرف تحت الحراسة القضائية وتمت تصفيته. «*محادثات بين أوكرانيا وأنتيغوا وبربودا في لندن*»، أحدث الأخبار: العدد رقم: ٥٨: (٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١) http://www. antigua-barbuda.com/news_archive/ newsletter58.asp#s5 (تم الدخول إلى الموقع في ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٥).

٣٧٩- شكوى المصادرة المحققة المعدلة الأولى في ٦. لا ترد أية تفاصيل في الشكوى المعدلة عن هذه الكيانات، فيما عدا أرقام حساباتها ومعاملاتها، لذلك ليس مؤكدًا ما إذا كانت كيانات اعتبارية شكلت فعلاً أو وجدت اسميًا فقط. وجدير بالذكر أن هذه الحسابات زعم بأنها لم تكن سوى جزء من شبكة عنكبوتية لحسابات يسيطر عليها لازارينكو وكيريتشينكو بأسماء كيانات اعتبارية أخرى، وصناديق استئمان أو مؤسسات في ولايات قضائية متعددة. ويزعم أن تلك الحسابات الأخرى تشمل: (أ) حساب مصرف كريدي سويس (غيرنزي) المحدود، باسم سمانتي المحدودة باعتبارها وصيًا على شركة بالفورد لإدارة الأموال وقيمتها ١٤٧٩١٩٤٠١,١٣؛ (ب) حسابات لدى مصرف كريدي سويس (جينيف)، ومصرف بنك إس سي إس أليانس (جينيف)، ومصرف فيلنوس بنكاس (ليتوانيا) باسم مصرف الائتمان الاتحادي الأوروبي المحدود يزيد إجمالي مبالغها على ٢٤ مليون دولار أمريكي؛ (ج) حسابات كانت محفوظة سابقًا في ليختنشتاين في حسابات بأسماء أوريليس ستيفتونج، جرتسام ستيفتونج، وليسيا ستيفتونج، وإن آر كي تي أو ٧٥٤١ والتي قدرت قيمتها بنحو٧ ملايين دولار أمريكي؛ وكانت محفوظة في بنوك في حسابات باسم مؤسسة بيرانكو الهندسية، ومؤسسة يلوريكس، وشركة تاناس إيه جي.، وإن أر كي تي أو ٧٥٤١ أو باسم باغلو لازارينكو – المصدر السابق.

العام في القضية.[٣٨٠] وكان كل من المدعية الرئيسية مارثا بويرش (Marth A. Boersch) ومحقق مكتب التحقيقات الفيدرالي الرئيسي بريان إي إيرل (Bryan E. Earl) يتحدثان الروسية بطلاقة وسافرا إلى كييف وأجزاء أخرى من العالم لإجراء تحقيقهما. وقاد التحقيق في سويسرا قاضي التحقيق لوران كاسبر- أنسيرميه (Laurent Kasper-Ansermet)، الذي سافر إلى الولايات المتحدة وفقًا لاتفاق للمساعدة القانونية المتبادلة بين البلدين لتقديم لائحة الاتهام السويسرية إلى لازارينكو أثناء وجوده، تحت الحراسة القضائية في الولايات المتحدة، الأمر الذي مكن الإدانة في سويسرا من المضي قدمًا. وفي خريف ٢٠٠٩، بدأت حكومة أنتيغوا وبربودا تحقيقًا مع مصرف الائتمان الاتحاد الأوروبي في أنشطة مزعومة لغسل الأموال.[٣٨١] وفي أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩، جمدت الأموال المصرفية ثم وضعت المصرف تحت الحراسة القضائية وأمرت بتصفيته.

استرداد الأموال

في إطار الحكم في القضية الجنائية المرفوعة ضده في الولايات المتحدة، صدر أمر ضد لازارينكو بدفع غرامة قدرها ٩ ملايين دولار أمريكي، وتم تجريده من مبلغ ٢٢,٨٥١,٠٠٠ دولار أمريكي ومختلف الأموال المحددة الناتجة عن إدانته.[٣٨٢] كما ألزم برد مبلغ ١٩,٤٧٣,٣٠٩ دولارات أمريكية إلى بيتر كيريتشينكو.[٣٨٣] إلا أن محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة ألغت حكم المحكمة الابتدائية. وقالت المحكمة في حيثياتها: «نرى أنه، في غياب ظروف استثنائية، لا يجوز لشريك في مؤامرة استرداد ما أخذ منه. وحيث لا توجد ظروف استثنائية هنا، فإننا نلغي أمر رد الحق ونبطله.»[٣٨٤]

وفي قضية مدنية للمصادرة رفعت في ٢٠٠٥، ادعت الولايات المتحدة أن لازارينكو أساء استغلال منصبه العمومي في تكديس أكثر من ٣٢٦ مليون دولار أمريكي، تمثل عوائد إجرامية قام بغسلها من خلال شبكة عنكبوتية من كيانات اعتبارية وحسابات مصرفية حول العالم.[٣٨٥] وتسعى الولايات المتحدة إلى مصادرة أكثر من ٢٥٠ مليون دولار تمثل ممتلكات يمكن اقتفاء أثرها إلى سلسلة من أفعال فساد وغسل أموال من قبل لازارينكو وتوجد في حسابات مصرفية تقع في أنتيغوا وبربودا، وغيرنزي، وليختنشتاين، وليتوانيا، وسويسرا[٣٨٦] ومازالت القضية منظورة حتى وقت كتابة التقرير.[٣٨٧]

٣٨٠- "To Catch an Oligarch" انظر الهامش ٣٧٠.

٣٨١- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو 575 F. Supp. 2d 1139, 1142 (N.D.Cal,2008) .

٣٨٢- قضية الولايات المتحدة ضد لازارينكو، رقم: CR00-Cr.0284-01-CRB) (المقاطعة الشمالية – ولاية كاليفورنيا – ٤ فبراير/شباط ٢٠٠٩).

٣٨٣- المصدر السابق.

٣٨٤- قرار الولايات المتحدة (مدعيًا ومستأنفًا)، وكيريتشينكو (متدخلاً) ضد لازارينكو، رقم: ٠٨-١٠١٨٥ (الدائرة التاسعة- ٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٠).

٣٨٥- شكوى المصادرة المحققة المعدلة الأولى، قضية الولايات المتحدة ضد كل الأموال المحفوظة لدى مصرف يوليوس باير وشركائه المحدود، وآخرين، رقم: 1:04-cv-00798-D.D.C.) PLF30 يونيو/ حزيران ٢٠٠٥).

٣٨٦- في إطار الإدانة التي صدرت في حقه في ٢٠٠٠، قامت سويسرا بالحجز على ٦,٦ مليون دولار أمريكي من حسابات يسيطر عليها لازارينكو. انظر ديفيد تشايكن وجيه سي شارمان، *الهامش* ٣٦٥. *انظر أيضا* «القضية ضد باغلو لازارينكو»، «أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٦) على الموقع التالي: http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/4780743.stm

٣٨٧- في ٢٠٠٨ رفض القاضي الأمريكي في القضية طلب لازارينكو رفض الدعوى لانعدام الاختصاص الموضوعي للولاية القضائية، والعجز عن بيان ادعاء منح على أساسه الإعفاء. المصدر السابق.

دراسة الحالة التاسعة: فضيحة مطار بياركو الدولي

نظرة عامة

خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، أجرت حكومة ترينداد وتوباغو ما انتوت أن يكون عملية تنافسية للترسية والدفع مقابل عقود مختلفة فيما يتصل بإنشاء مطار بياركو الدولي في ترينداد.[٣٨٨] وتم التعاقد مع شركة بيرك هيلمان الاستشارية إنك (Birk Hillman Consultants, Inc)، وهي شركة تشييد يمتلكها مشاركة إدواردو هيلمان-وولر (Eduardo Hillman-Waller) كمصمم، ومستشار، مع مدير مشروع للإشراف على مشروع إنشاء المطار.[٣٨٩] وقد تمكنت شركة بي إتش سي وآخرون مثل رجلي الأعمال راؤول جوتيريز (Raul Gutierrez) وأرماندو باز (Armando Paz) من تزوير عملية المناقصة والاختيار بحيث يتم اختيار العطاءات المبالغ في أسعارها والمقدمة من الشركات التي يسيطران عليها مثل الشركة العاملة في ولاية فلوريدا وهي شركة كالماكيب الهندسية (Calmaquip Engineering Corp)[٣٩٠] حيث تم اختيارها لتنفيذ العقود.[٣٩١] ووفقًا للشكوى المدنية المرفوعة من ترينداد وتوباغو ضد المتآمرين، فإن نفوذ المعينين السياسيين،[٣٩٢] ومنهم رئيس مجلس إدارة شركة الغاز الوطنية (National Gas Company) ستيف فيرجسون (Steve Ferguson)،[٣٩٣] ووزير المالية بران كواي تونج (Brian Kuei Tung)،[٣٩٤] ورئيس مجلس إدارة شركة التنمية السياحية والصناعية (Tourism and Industrial Development Company) في ترينداد وتوباغو إيشوار غلبارانسينج (Ishwar Galbaransingh)[٣٩٤] سمح لشركة بي إتش سي ومتآمرين آخرين لضمان موافقة الحكومة على المشروعات.[٣٩٥]

تم اعتماد عقد باسم سي بي-٩ لبناء سياج وإنشاءات داخلية للمطار.[٣٩٦] ورغم حقيقة أن ثمان شركات قد سبق تأهيلها للتقدم للعطاءات، فلم تتقدم إلا شركة واحدة من ترينداد وتوباغو لعطاءات هي شركة نورثيرن

٣٨٨- لائحة الاتهام ص ٢ و٤ قضية الولايات المتحدة ضد جوتيريز، رقم: (CR-HUCK 05-20859) (المقاطعة الجنوبية – فلوريدا – ١٧ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥)، (قيدت في المحكمة الجزئية الأمريكية للمقاطعة الجنوبية لقضية رقم: (1:05-cr-20859-PCH).

٣٨٩- المصدر السابق. قضية الولايات المتحدة ضد هيلمان ووار، رقم: (CR-HUCK-05-20859) حكم فى قضية جنائية (المقاطعة الجنوبية، فلوريدا ٢٩ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧).

٣٩٠- مكتب نائب محافظ فلوريدا- شعبة الشركات. التفاصيل من اسم الكيان: شركة كالماكيب الهندسية./http://www.sunbiz.org/scripts/cordet.exe?action=DETFIL&inq_doc_number=228605&inq_came_from=NAMFWD&cor_web_names_seq_number=0001&names_name_ind=N&names_cor_number=&names_name_seq=&names_name_ind=&names_comp_name=CALMAQUIP&names_filing_type=) (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٠).

٣٩١- لائحة الاتهام، ص ٥. قضية الولايات المتحدة ضد جوتيريز، رقم: CR-HUCK 05-20859 (المقاطعة الجنوبية – فلوريدا ١٧ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥). *انظر أيضًا* قضية الولايات المتحدة ضد جوتيريز CR-HUCK 05-20859 (حكم معدل في قضية جنائية) (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا، ١٩ مارس/ آذار٢٠٠٧). *انظر أيضا* حكم الولايات المتحدة ضد باز، رقم: CR-HUCK 05-20859 (حكم في قضية جنائية) (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا، ٢٩ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧). *انظر أيضًا* قضية الولايات المتحدة ضد شركة ضد شركة كالماكيب الهندسية- رقم: CR-HUCK 05-20859 (حكم في قضية جنائية) (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا، ١٨ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٧).

٣٩٢- الشكوى في ٧. قضية ترينداد وتوباغو ضد بيرك هيلمان الاستشارية، رقم: (CA30-11813-04) (الدائرة الحادية عشرة فلوريدا – ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠٠٧).

٣٩٣- المصدر السابق، ص: ١١.

٣٩٤- المصدر السابق، ص: ٢٤.

٣٩٥- المصدر السابق.

٣٩٦- لائحة الاتهام، ص: ٣، قضية الولايات المتحدة ضد جوتيريز.

للإنشاءات المحدودة (Northern Construction Limited).[٢٩٧] ووفقًا للائحة الاتهام، فإن شركة نورثيرن كانت مملوكة لغلبارانسينج. ورغم أن عطاء شركة نورثيرن كان يتجاوز التكلفة التقديرية بحوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي إلا أن عقد مشروع سي بي–٩ رُسِّي على شركة نورثيرن.

وتمت ترسية العقد المسمى سي بي–١٣ على شركة كالمكيب لتوريد معدات متخصصة متنوعة مثل السيور الناقلة، سلالم صعود الطائرات والنزول منها، والمصاعد، والسلالم الكهربائية. وماكينات أشعة إكس. ورغم حقيقة أن عشر شركات سبق تأهيلها لتقديم عطاءات لمشروع سي بي–١٣، فلم يتقدم بأي عطاء سوى شركتي كالمكيب وإس دي سي (SDC) – وهي شركة إنشاءات دولية – ولم تفصح شركة كالماكيب ولا إس دي سي أن شركة إس دي سي سي التابعة لشركة إس دي سي سى تتقاسمان نفس مسئولي الشركتين وأعضاء مجلس إدارتها ومكان أعمالها مع كالمكيب. وفازت كالمكيب بالمناقصة، رغم أن عطاءها كان أعلى من التكلفة التقديرية لمشروع سي بي–١٣ بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي. وقد سربت حصيلة هذه العقود سرًا لتدخل حسابات مصرفية مختلفة في المراكز المالية الحرة مرتبطة بشركات وهمية مختلفة.[٢٩٨]

لقد كانت إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية أساسية في هذه القضية. وكما سنوضح أدناه، فإن هذه الكيانات الاعتبارية لم تستخدم فقط في توفير طبقات إضافية لهذا المخطط، بل أيضًا في إضفاء مظهر المشروعية على المخطط.

إساءة استخدام الكيانات الاعتبارية من أجل إضفاء مظهر المشروعية

تستخدم الكيانات الاعتبارية غالبًا للحفاظ على غفلية الأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة (PEP) في مخططات الفساد؛ كما تستخدم، فيما هو أبعد من ذلك، في إخفاء أسماء المتورطين في المخطط تمامًا. وهناك سبب لاستخدام الكيانات الاعتبارية هو إضفاء مظهر المشروعية على مخطط احتيالي. ونظرًا لضخامة حجم مشروع إنشاء مطار بياركو، والدور البارز الذي لعبته الحكومة في ترسية العقود، والمستوى الرفيع للأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة (PEP) المزعوم تورطهم فيه، ربما كان من شبه المستحيل أن يظل هؤلاء الذين يتولون مناصب عمومية هامة غير معلومي الهوية طوال فترة المخطط. بعبارة أخرى، ربما لم يكن الدافع الأساسي من وراء استخدام كيانات اعتبارية الحفاظ على غفلية الذين يتولون مناصب عمومية هامة. وبدلاً من ذلك، ربما استخدم المتآمرون كيانات اعتبارية لإقناع الجمهور أن المناقصة وترسية العقود جَرَت بصورة مشروعة.

ووفقًا للشكوى المدنية، فرغم حقيقة أن شركة بي إتش سي جَرَت طمئنتها مقدمًا بحصولها على عقد إدارة المشروع قبل أن تبدأ عملية المناقصة، إلا أن الشركة طلب منها رغم ذلك تقديم بيان تصويري أمام لجنة الاختيار.[٢٩٩] وذلك بغرض تصوير الأمر بأن العملية التنافسية الشرعية تم تنفيذها. علاوةً على ذلك، قامت لجنة الاختيار بدعوة شركة اسكوت وشركائه (Scott and Associates)، وهي شركة من تورنتو بكندا

٢٩٧- المصدر السابق، ص: ٢-٤.

٢٩٨- المصدر السابق.

٢٩٩- الشكوى، ص: ٢٧. ترينداد وتوباغو ضد بيرك هيلمان الاستشارية، رقم: (CA30 11813-04) (الدائرة الحادية عشرة فلوريدا، ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠٠٧).

لتقديم بيان تصويري بزعم التنافس مع بي إتش سي على عقد إدارة المشروع.[٤٠٠] كان دور بي إتش سي كمدير للمشروع أساسيًا لتأمين عقود من الباطن مستقبلاً، لذلك كان توفير واجهة للمشروعية ضروريًا لنجاح المخطط.

إن حقيقة أن دفعات من ترينداد وتوباغو لعقود مشروعي سي بي–٩ وسي بي–١٣ حولت إلى شركتي نورثيرن وكالمكيب أضفت مظهرًا للمشروعية. وبدا منطقيًا أن تتلقى تلك الكيانات الاعتبارية المدفوعات، لأن هاتين الشركتين تقدمتا بعرضين ونفذتا أعمالهما.[٤٠١] ويتضح الآن أن الشركتين قد تلقيتا مقابل أعمالهما مبلغًا مبالغًا فيه إلى حد كبير، لكن، في الوقت نفسه، هذه الحقيقة تم التعتيم عليها بعملية المناقصة المزورة، التي بدت للعامة مشروعة.

تشكيل طبقات من الهيئات الاعتبارية

كانت هيئة الموانئ لترينداد وتوباغو (AATT) هي الوكالة الحكومية المكلفة بالمسئولية العامة عن إنشاء المطار.[٤٠٢] واعتبارًا من أبريل/نيسان إلى نوفمبر/تشرين ثانٍ ٢٠٠٠ قامت هيئة الموانئ بدفع مبالغ في الحسابات المصرفية لكالمكيب لدى مصرف درسدنر بنك، أمريكا اللاتينية إيه جي (Dresdner Bank Latin America, AG) (درسدنر) في ميامي بولاية فلوريدا بالولايات المتحدة مقابل أعمال كالماكيب في مشروع سي بي–١٣.[٤٠٣] وقد تم تسديد خمس وأربعين دفعة تراوحت ما بين ٩٥, ٤٦١, ٢٠ إلى ٧٥, ٦٦٣, ٥٠٠ دولارًا أمريكيًا، وبلغ إجماليها ٤٧٧, ٠٩٥, ٢٩ دولارا.[٤٠٤]

بعد إيداع الأموال في حساب كالماكيب لدى مصرف درسدنر، استخدام المتآمرون منظومة من الطبقات لخلق مستويات من الفصل. ففي مايو/آيار ٢٠٠٠، قام راؤول جوتيريز رئيس ومدير كالماكيب بإجراء تحويل برقي بمبلغ مليوني دولار أمريكي من مصرف درسدنر إلى مصرف بنك ليو المحدود (Bank Leu Ltd) نيابة عن شركة مجموعة إيه إم إيه (AMA) للاستثمار.[٤٠٥] ووفقًا للائحة الاتهام، قامت شركة إيه إم إيه في اليوم ذاته بإجراء تحويل برقي بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي من حسابها لدى مصرف بنك ليو المحدود إلى حساب شركة أرجنتوم لخدمات التسويق الدولية، (International Marketing Service Argentum).[٤٠٦] وعلى مدار الشهر التالي، يزعم أن ستيف فيرجيسون قام، نيابة عن شركة أرجنتوم، بإجراء تحويلات برقية من حساب أرجنتوم، لدى مصرف بنك ليو إلى حسابات مصرفية أخرى ممسوكة بأسماء كيانات اعتبارية أخرى متنوعة، مثل بوكورا القابضة إنك (Bocora Holding, Inc) (بوكورا) وشركة الأوراق المالية القابضة المحدودة (Maritime Securitjes Holdings Ltd). وفي أغسطس/آب، وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، أجرى جوتيريز وأرماندو باز، وكلاهما مديران لكالماكيب، عدة تحويلات نيابة عن كالماكيب إلى حساب شركة

٤٠٠- المصدر السابق.

٤٠١- لائحة الاتهام ص: ٣-٤. فضيحة الولايات المتحدة ضد جوتيريز.

٤٠٢- المصدر السابق، ص: ٢.

٤٠٣- المصدر السابق، ص: ٨ .

٤٠٤- المصدر السابق، ص: ٩.

٤٠٥- المصدر السابق، ص: ١.

٤٠٦- المصدر السابق، ص: ٩-١٢.

إمبريساس أمريكا الجنوبية (Empresas Sudamericana) لدى مصرف بنكو بلباو فيشايا أرجنتاريا (Banco Bilbao Vizcaya Argentaria). بعد ذلك، يزعم أن إمبرياس كان يرسل أموالاً بتحويلات برقية من هذا الحساب إلى حساب أرجنتوم لدى بنك ليو. وبعد إنشاء طبقات كافية، تم دفع المبالغ في حسابات المتآمرين المصرفية.[٤٠٧]

ويعرف تكتيك تحويل الأموال من الحساب المصرفي لإحدى الكيانات الاعتبارية إلى الحساب التالي باسم إدراج الطبقات، ويستخدم غالبًا للتمويه على خط سير الأموال. ومن شأن إدراج تلك الطبقات أن تفصل الأموال المتأتية بطرق غير مشروعة من الجريمة بالتعتيم على خط سير الأموال من خلال شبكة عنكبوتية معقدة من المعاملات. وبدلاً من تحويل الأموال مباشرة إلى المتآمرين، يتم حرف مسارها إلى إحدى الشركات، وبذلك يضفي عليها مظهر المشروعية. وفي هذه القضية، كان ضمان الانفصال عن عملية المناقصة المزورة من خلال عملية إدراج الطبقات المذكورة خطوة رئيسية للمتآمرين قبل أن يتمكنوا من التمتع بيوم صرف مستحقاتهم.

التحقيق واسترداد الأموال

طرحت هذه القضية عقبات متنوعة أمام التحقيق. وقد يفلح تكتيك إدراج الطبقات في التعتيم على مسار الأموال. كما أن حقيقة أن الكيانات الاعتبارية المشكّلة في طبقات أنشئت في ولايات قضائية مختلفة خلقت أيضًا عقبة إضافية. ووفقًا للشكوى المدنية، فقد استخدمت كيانات اعتبارية من تشكيلة واسعة من الولايات القضائية في المخطط تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، جزر البهاما، وفلوريدا بالولايات المتحدة، وبنما، والبرتغال، وترينداد وتوباغو.[٤٠٨] وبالنسبة لأي مجرم، قد يصبح هذا الهيكل المكون من طبقات دولية مواتيًا لإخفاء مسار الأموال – إلا أنه من وجهة نظر المحقق يخلق عددًا من القضايا الاستقصائية الأخرى. منها، أن هذا التشكيل الطبقي يضاعف كثيرًا كلفة التحقيقات كما كان الحال هنا.[٤٠٩] يضاف إلى ذلك، أنه عندما تصبح التحقيقات دولية فإن إنفاذ قانون ولاية قضائية ما ينبغي أن يعتمد على إنفاذ قانون ولاية قضائية أخرى، وينبغي عليه أن يقدم طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة.

كان عدد من الكيانات الاعتبارية المتورطة أو التي يزعم تورطها في المخطط من بنما. إذ كانت الكل الكيانات الاعتبارية سالفة الذكر، أرجينتوم،[٤١٠] وبوكورا،[٤١١] وإمبريساس[٤١٢]، على سبيل، المثال مؤسسة في بنما.

٤٠٧- المصدر السابق.

٤٠٨- الشكوى، ص: ٦-٨، ١٧، ٧٢، قضية ترينداد وطوباغو ضد بيرك هيلمان الاستشارية، رقم: (30 CA 11813-04) (الدائرة الحادية عشرة، فلوريدا – ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٧).

٤٠٩- وفقًا لمحقق مجرب من جزر العذراء البريطانية، فإن أنجح طريقة لتسوية قضية التكاليف الناتجة عن التركيب الطبقي للكيانات الاعتبارية هي الضرب مبكرًا ضد الأموال التي ينهبها الأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة وتصفيتها لإضافتها إلى الموارد المتاحة.

٤١٠- See https://www.registro-publico.gob.pa/scripts/nwwisapi.dll/conweb/prinpage (follow "Mercentil"; then follow "Sociedad Anónimas"; then follow "Alfabéticamente"; then type "Argentum International Marketing Services" in "Indique Nombre de Sociedad"; follow "Argentum International Marketing" hyperlink) (accessed July 3, 2010).

٤١١- See https://www.registro-publico.gob.pa/scripts/nwwisapi.dll/conweb/prinpage (follow "Mercentil"; then follow "Sociedad Anónimas" then follow "Alfabéticamente"; then type "Bocora Holdings" in "Indique Nombre de Sociedad"; follow "Bocora Holdings, Inc." hyperlink) (accessed July 3, 2010).

٤١٢- See https://www.registro-publico.gob.pa/scripts/nwwisapi.dll/conweb/prinpage (follow "Mercentil"; then

وشأنه شأن عدد من الولايات القضائية الأخرى، لا يقوم سجل الشركات البنمي بتجميع معلومات عن الملكية القانونية (أو ملكية الانتفاع)؛ وبالنسبة *للشركات المساهمة (Sociedad anónima)*، لا يشترط الإفصاح عن معلومات الملكية القانونية عقِب التأسيس.[٤١٣] وعلاوةً على ذلك، ففي بنما، لا تنص التشريعات على اشتراطات تحديث المعلومات التي يجب تقديمها عند التأسيس.[٤١٤] ومن حيث الجوهر، لا يوجد أي مصدر علني لهذه المعلومات؛ فالمكان الوحيد في بنما الذي يمكن الحصول على هذه المعلومات منه هو من الشركة.

ورغم هذه العقبات، فقد ظهرت نجاحات في استرداد الأموال، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ما زالت الجهود جارية من أجل استرداد مزيد من الأموال. وفي ١٧ نوفمبر/تشرين ثانٍ ٢٠٠٥، قامت الولايات المتحدة برفع دعوى جنائية ضد راؤول جوتيريز، ورينيه دياز دي فيليجاس، وإدواردو هيلمان—وولر، وستيف فيرجسون، وأرماندو باز، وإيشوار جلبارانسينج، وريتشارد لاكل، وليوناردو مورا، وشركتي نورثيرن وكالماكيب أمام مقاطعة فلوريدا الجنوبية لتورطهم في المخطط.[٤١٥] ومن بين هذه القائمة، اعترف بالجرم كل من: جوتيريز،[٤١٦] ودياز،[٤١٧] وهيلمان—وولر،[٤١٨] وباز،[٤١٩] ولاكلي،[٤٢٠] ومورا،[٤٢١] وكالماكيب.[٤٢٢] وقد حكم عليهم إجمالاً برد أكثر من ٢٥ مليون دولار أمريكي لما اعترفوا به من جرم في عقد مشروع سي بي—١٣. وقد رفعت شركة آر

---

follow "SociedadAnónimas"; then follow "Alfabéticamente"; then type "Empresas Sudamericana" in "Indique (Nombre de Sociedad"; follow "Empresas Sudamericana, S.A." hyperlink) (accessed July 3, 2010.

٤١٣- قانون الشركات البنمي القانون، رقم: ٣٢، (١٩٢٧) (المادة ٢).

٤١٤- المصدر السابق.

٤١٥- لائحة الاتهام، ص: ٢، ٤. قضية الولايات المتحدة ضد جوتيريز، رقم: (05-20859-CR-HUCK) (مقاطعة فلوريدا الجنوبية، ١٧ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥).

٤١٦- في ١٩ مارس/ آذار ٢٠٠٧، اعترف جوتيريز بالجرم في مؤامرة لارتكاب تدليس بالبرق وتحويل أموال متأتية من الاحتيال والاحتيال المصرفي في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى رفعتها الولايات المتحدة. وحكم على جوتيريز برد مبلغ ٢٢٥٥٦٠٠٠ دولار أمريكي. قضية الولايات المتحدة ضد جوتيريز، رقم: 05-20859-CR-HUCK (حكم معدل في قضية جنائية (مقاطعة فلوريدا الجنوبية، ١٩ مارس/ آذار ٢٠٠٧).

٤١٧- في ١٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٧، اعترف دياز بجرمه في مؤامرة لارتكاب تدليس بالبرق وتحويل أموال متأتية من الاحتيال والاحتيال المصرفي في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى رفعتها الولايات المتحدة. وحكم على دياز بدفع غرامة قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. قضية الولايات المتحدة ضد دياز دي فيليجاس، رقم: (05-20859-CR-HUCK) (حكم معدل في قضية جنائية) (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا. ١٧ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٧).

٤١٨- في ١٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٧، اعترف هيلمان وولر بالجرم في مؤامرة لارتكاب تدليس بالبرق وتحويل أموال متأتية من الاحتيال والاحتيال المصرفي في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى رفعتها الولايات المتحدة. وحكم عليه برد مبلغ مليوني دولار أمريكي. قضية الولايات المتحدة ضد هيلمان – وولر، رقم: (05-20859-CR-HUCK) (حكم في قضية جنائية) (المقاطعة الجنوبية فلوريدا – ٢٩ يناير/كانون ثان، ٢٠٠٧).

٤١٩- في ٢٩ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٧، اعترف باز بالجرم في مؤامرة لارتكاب تدليس بالبرق وتحويل أموال متأتية من الاحتيال والاحتيال المصرفي في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى رفعتها الولايات المتحدة. وحكم عليه برد مبلغ ٤٨٩٦١٨,٠٦ دولار أمريكي. قضية الولايات المتحدة ضد باز، رقم: (05-20859-CR-HUCK). (حكم فى قضية جنائية) (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا ٢٩ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧).

٤٢٠- في ١٧ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧، اعترف لاكلي بالجرم في التآمر لهيكلة معاملات مالية في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى مرفوعة من الولايات المتحدة. وحكم عليه بدفع غرامة قدرها ١٥٠٠٠ دولار أمريكي. قضية الولايات المتحدة ضد لاكلي، رقم: (05-20859-CR-HUCK). (حكم في قضية جنائية) (مقاطعة فلوريدا الجنوبية – ١٧ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧).

٤٢١- في ١٧ يناير/كانون ثان، اعترفت مورا بجرمها في ارتكاب جرم ضد الولايات المتحدة، وهو تحويل أموال متأتية بالاحتيال في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى رفعتها الولايات المتحدة في قضية الولايات المتحدة ضد مورا – رودريجيز، رقم: (05-20859-CR-HUCK)) (حكم في قضية جنائية) مقاطعة فلوريدا الجنوبية ١٧ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧)، وفي ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ أمرت مورا بدفع مبلغ ٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي للتسوية. قضية الولايات المتحدة ضد مورا- رودريجيز، رقم: 05-20859-CR-HUCK (أمر بدفع مبلغ للتسوية) (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٧).

٤٢٢- في ١٨ يناير/كانون ثان اعترفت شركة كالماكيب بجرمها في مؤامرة لارتكاب تدليس بالبرق وفي تحويل أموال متأتية بالاحتيال والاحتيال المصرفي في مقاطعة فلوريدا الجنوبية في دعوى رفعتها الولايات المتحدة. لم يتضح ما هو المبلغ الذي أمرت الشركة برده. قضية الولايات المتحدة ضد شركة كالماكيب الهندسية، رقم: (05-20859-CR-HUCK) (حكم في قضية جنائية) (مقاطعة فلوريدا الجنوبية ١٨ يناير/كانون ثان ٢٠٠٧).

تي تي دعوى مدنية ضد كثير من المدعى عليهم ذاتهم أمام محكمة الدائرة القضائية الحادية عشرة لإقليم ميامي- دادي بولاية فلوريدا. وبالإضافة إلى المدعى عليهم سالفي الذكر، تمت مقاضاة رونالد بيرك، وبريان كوي تونج، وكيانات اعتبار أخرى مختلفة.[٤٢٣] وادّعت الشكوى حدوث معاملات غير سليمة في عقود المشاريع سي بي-٣ وسي بي-٥، وسي بي-٩.[٤٢٤] ووفقًا لوسائل إخبارية مختلفة، فقد وَقّع رونالد بيرك وهو مالك شريك في شركة بي إتش سي اتفاقًا مدفوعًا مع شركة آر تي تي لتقديم أدلة ضد شركائه المزعومين في المؤامرة.[٤٢٥] ومازالت الدعوى منظورة حتى وقت كتابة التقرير.

دراسة الحالة العاشرة: هاييتي للاتصالات

نظرة عامة

خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥[٤٢٦]، قام مسئولون حكوميون بشركة الاتصالات الوطنية المملوكة للحكومة الهاييتية (Telecommunications D'Haiti) بقبول رشًا وغسل أموال من خلال كيانات اعتبارية. وباعتبارها الجهة الوحيدة التي تقدم خدمات الهاتفية في هاييتي، تعاقدت هاييتي للاتصالات مع شركات اتصالات دولية للسماح لعملاء تلك الشركات بإجراء مكالمات مع هاييتي.[٤٢٧] وقام ثلاثة من ممثلي شركات الاتصالات تلك، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، بدفع رشًا لمسئولي هاييتي للاتصالات مقابل مزايا تجارية تضمنت تعريفات تفضيلية ومخفضة للاتصالات وتسهيلات لتسديد مبالغ مستحقة، وهو ما ترتب عليه الاستيلاء على إيرادات هاييتي للاتصالات بالغش والاحتيال.[٤٢٨]

كانت الرشا النابعة من شركات اتصالات أمريكية تسرَّب بشكل منهجي وتدريجي من خلال تحويلات برقية أو مدفوعات بشيكات[٤٢٩] إلى شركات وهمية وسيطة.[٤٣٠] وقد دبرت هذه المدفوعات بحيث تبدو وكأنها مقابل خدمات استشارية وعمولات،[٤٣١] ودفعات لموردين، رغم أن أيًا من هذه الخدمات لم يقدم أبدًا.[٤٣٢] وقد

٤٢٣- الشكوى، في ٧- قضية ترينداد وطوباغو ضد بيرك هيلمان الاستشارية، رقم: 04-11813 CA 30 (الدائرة الحادية عشرة فلوريدا- ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠٠٧).

٤٢٤- المصدر السابق، ص: ٩٩.

٤٢٥- دارين بهاو «بيرك يوقع صفقة دفوع مع الدولة «*مجلة ترينداد وطوباغو إكسبريس* (٥مارس/ آذار٢٠١٠) على الموقع التالي: http://www. trinidadexpress.com/index.pl/article_news?id=161603723 (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٠).

٤٢٦- اتفاق واقعي، الولايات المتحدة ضد أنطوان، رقم: 09-cr-21010-JEM (المقاطعة الجنوبية فلوريدا ١٢ مارس/ آذار ٢٠١٠) (٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩).

٤٢٧- المعلومات، ص: ٢. قضية الولايات المتحدة ضد دياز، رقم: (09-cr-20346-MARTINEZ/ BROWN) المقاطعة الجنوبية فلوريدا ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠٠٩).

٤٢٨- لائحة الاتهام، ص ١٨، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي، رقم. 09-cr-21010 (المقاطعة الجنوبية فلوريدا ٤ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩).

٤٢٩- المعلومات، ص: ٦، قضية الولايات المتحدة ضد دياز.

٤٣٠- لائحة الاتهام، ص: ١٠، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٣١- المصدر السابق، ص: ٨.

٤٣٢- المعلومات. ص: ٦، قضية الولايات المتحدة ضد دياز. *انظر أيضًا* لائحة الاتهام، ص: ٩، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي: اعترف دياز أنه لم يقدم أبدًا ولم ينتو أبدًا تقديم أية سلع أو خدمات مشروعة من شركة جيه دي لوكيتور. البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «رجلا أعمال من فلوريدا يعترفان بالجرم في الاشتراك في مؤامرة لرشوة مسئولين حكوميين أجانب وغسل الأموال». (١٥ مايو/آيار ٢٠٠٩). على الموقع التالي: http:// / www. usdog.gov/ usao/ fls.

تم تشتيت الأموال من حسابات الوسطاء لصالح مسئولي هاييتي للاتصالات وأقاربهم، ومنهم مدير الشئون الدولية. بهاييتي للاتصالات، وهو منصب شغله روبير أنطوان (Robert Antoine) ثم جان رينيه دوبيرفال (Jean Rene Duperval) من بعده أثناء فترة المخطط.[٤٣٣] وفي سبيل تشتيت الأموال، كان المعتاد تدوين تأشيرات كاذبة مثل كتابة أرقام إشارية لفواتير مزيفة في خانات المذكرات على ظهر الشيكات، وذلك من أجل إخفاء الطابع الحقيقي للمدفوعات.[٤٣٤]

وهناك جانبان مثيران للاهتمام من هذه القضية هما: (أ) منظومة الفساد في شركة هاييتي للاتصالات التي سمحت بحدوث الفساد، و(ب) استخدام أفراد الأسرة لإدارة أجزاء من المخطط.

منظومة من الفساد

تظهر هذه القضية منظومة من الفساد ظلت تراوح مكانها حتى بعد أن حل جان رينيه دوبيرفال محل روبير أنطوان كمدير للعلاقات الدولية في هاييتي للاتصالات. وبينما كان أنطوان مديرًا للإدارة تلقى رشًا بمبلغ ١,١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي من ثلاث شركة اتصالات أمريكية من خلال شركات وهمية وسيطة،[٤٣٥] منها شركة جيه دي لوكيتور سيرفيسز (JD Locator Services)[٤٣٦] التي تتخذ من فلوريدا مقرًا لها، والتي شكلها المدعى عليه الشريك خوان دياز.[٤٣٧] وكما سبق بيانه، كانت الرشا تدفع بحيث تظهر كمدفوعات مقابل خدمات استشارية، من خلال كتابة تأشيرات كاذبة في خانة المذكرات على الشيكات، ومن خلال إيداعات في حسابات شركات وهمية وسيطة ومسحوبات منها.[٤٣٨] وبناءً على توجيه من أنطوان، يتم صرف الأموال من الحساب المصرف لشركة جيه دي لوكيتور، بإرسال حوالات برقية إلى حساب أنطوان المصرفي، وإصدار شيكات واجبة الدفع لأنطوان، والتي كانت تودع بعدها في الحساب ذاته، وسحب العملات والتي كانت تعطَى لأنطوان ثم إرسال الأموال إلى أفراد أسرة أنطوان وآخرين بناءً على توجيه منه.[٤٣٩] بالإضافة إلى ذلك كانت تصرف مبالغ إضافية لشركة وهمية وسيطة أخرى، هي شركة فوركاند إنتربرايزيس إنك (Fourcand Enterprises, Inc)، وهي شركة مقرها فلوريدا أنشأها جان فوركاند الذي كان رئيسًا ومديرًا لها.[٤٤٠] كانت الأموال التي تراكمت في حساب فوركاند إنتربرايزيس تستخدم جماعيًا في شراء عقارات كانت تباع في وقت لاحق، وكانت حصيلتها تحول إلى أنطوان عبر حساب فوركاند المصرفي الشخصي.[٤٤١]

٤٣٣- اتفاق واقعي، قضية الولايات المتحدة ضد روبير أنطوان. ذكر أن الرشاوى كانت تدفع أيضًا للمدير العام لهاييتي للاتصالات، وفي ١٣ يوليو/تموز ٢٠١١ سلمت للولايات المتحدة لائحة اتهام ضد المدير العام السابق لهاييتي للاتصالات باتريك جوزيف. انظر المذكرة ٤٦٧. المعلومات، ص ٦. قضية الولايات المتحدة ضد دياز.

٤٣٤- المصدر السابق، ص: ٧.

٤٣٥- اتفاق واقعي- قضية الولايات المتحدة ضد أنطوان.

٤٣٦- جرت إساءة استخدام كيانين اعتباريين على الأقل مقرهما فلوريدا في مخطط الفساد على نحو مماثل لشركة جيه دي لوكيتور. لائحة الاتهام في ١٠. قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي، رقم: ٠٩-٢١٠١٠ (المقاطعة الجنوبية فلوريدا – ٤ ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٩).

٤٣٧- كان دياز عادة يصرف الشيكات بمبالغ لا تزيد على ١٠,٠٠٠ دولار، متحاشيًا بذلك التزامه بتقديم تقارير عن معاملات عملات، وفقًا للوائح المصرفية ذات الصلة، والقانون الأمريكي. المعلومات، ص: ٧. قضية الولايات المتحدة ضد دياز.

٤٣٨- اتفاق واقعي، قضية الولايات المتحدة ضد أنطوان.

٤٣٩- لائحة الاتهام. ص: ٩، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٤٠- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «رجل أعمال من فلوريدا يعترف بالجرم بغسل أموال في مخطط رشوة أجنبي» (١٩ فبراير/شباط ٢٠١٠).

٤٤١- لائحة الاتهام، ص: ٢٣- ٢٤. قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي. *انظر أيضًا* البيان الصحفي- وزارة العدل الأمريكية، «رجل أعمال من فلوريدا

ما أن أتم أنطوان مدة منصبه كمدير لهاييتي للاتصالات، تم توظيفه من قبل شركتين من الشركات الأمريكية الثلاث التي دفعت له رشاوى. ومن موقعه في هذا المنصب، كان ييسر مخطط الفساد ذاته، مع استمرار دفع الرشاوى من شركات الاتصالات لدوبيرفال، الذي خلفه كمدير للشركة. وكانت الأموال تدفع للشركات الوهمية الوسيطة، بما فيها شركة بروسيس كونسلتنج (Process Consulting)، التي كانت شركة أنطوان، ولشركة خدمات الاتصالات الاستشارية (Telecom Consulting Services Corp)، وهي شركة أنشأها رئيس ومدير إحدى شركات الاتصالات الأمريكية جويل إسكوينزي (Joel Esquenazi)، وهو مدعى عليه آخر.[٤٤٢] وشأنها شأن المبالغ المنصرفة من شركة جيه دي لوكيتور، كانت الأموال تُصرَف من شركة تيلكوم كونسلتنج بناء على توجيه من دوبيرفال عن طريق إصدار شيكات واجبة الدفع لدوبيرفال وأفراد أسرته، ومسحوبات نقدية، ومشتريات بهذه الأموال لصالح دوبيرفال.[٤٤٣] ويدعى أن أكثر من مليون دولار أمريكي أضيف إلى حسابات شركة جيه دي لوكيتور[٤٤٤] في ٢٩ معاملة منفصلة وصرفت من خلال ٢٢ معاملة منفصلة[٤٤٥] لصالح أنطوان، وأن ٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي أضيفت في حساب شركة تيلكوم كونسلتنج في سبع معاملات منفصلة، صرف أكثر من نصفها خلال ١٢ معاملة منفصلة لصالح دوبيرفال.[٤٤٦]

وقد عكس المخططان بعضهما البعض من نواحي كثيرة: أن كلا المخططين أديرا من قبل منصب المدير ذاته داخل الحكومة، وأن كلا المخططين استخدما شركة وهمية وسيطة في تلقي الحوالات البرقية. وهناك منحى آخر مشترك بين المخططين هو استخدام أفراد الأسرة.

تورط أفراد الأسرة

أسيء استخدام الكيانات الاعتبارية في هذه القضية إلى حد كبير من قبل ومن خلال استخدام أفراد أسرتي أنطوان ودوبيرفال. وقد ساعد أفراد هاتين الأسرتين – سواء عن علم أو عن سهو – في إخفاء صلة أنطوان ودوبيرفال بالرشاوى.

جعل دوبيرفال من شقيقته مارجريت غراندسون (Marguerite Grandison) المسئولة والمديرة الوحيدة للشركة الوهمية الوسيطة تليكوم كونسلتنج.[٤٤٧] قامت غراندسون بفتح حساب مصرفي باسم تيلكوم كونسلتنج، وكانت هي الوحيدة المخولة بالتوقيع على الحساب، والذي تلقى أكثر من ٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي على شكل مدفوعات رشًا عبر حوالات برقية وحوالات بين المصارف من إحدى شركات الاتصالات الأمريكية.[٤٤٨]

يعترف بجرمه في غسل أموال في مخطط رشوة أجنبي» (١٩ فبراير/شباط ٢٠١٠).

٤٤٢- عملت شقيقة جان رينيه دوبيرفال، مارجريت جراندیسون رئيسة ومسئولة وحيدة لشركة تيليكوم كونسلتنج، كما هو مبين أدناه. لائحة الاتهام، ص ١٠، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٤٣- المصدر السابق: ص ١١.

٤٤٤- المعلومات، ص: ٦. قضية الولايات المتحدة ضد دياز، رقم: 09-20346-CR-MARTINEZ/ BROWN (المقاطعة الجنوبية فلوريدا – ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩).

٤٤٥- المصدر ذاته، ص: ٧ – ١٠.

٤٤٦- لائحة الاتهام، ص ص: ١٥-١٦ قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي. *انظر أيضًا* اتفاق واقعي، قضية الولايات المتحدة ضد أنطوان، رقم: 09-21010 -CR-JEM (المقاطعة الجنوبية. فلوريدا، ١٢ مارس/آذار ٢٠١٠).

٤٤٧- لائحة الاتهام، ص: ١٠. قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٤٨- المصدر السابق.

وبناءً على توجيه من شقيقها قامت بصرف الأموال من الحساب عن طريق إصدار شيكات من شركة تيلكوم كونسلتنج واجبة الدفع لشقيقها ولأقاربه، عن طريق سحب عملات له من الحساب، وإجراءات مشتريات بالأموال لمصلحة شقيقها.[٤٤٩] وعن طريق دفع أحد أفراد الأسرة إلى إجراء حوالات نقدية، تمكن دوبيرفال وشريكه في المؤامرة إسكوينزي من تعزيز ساتر التستر عليها فيما يتعلق بالرشوة؛ أي أن دوبيرفال كان هو المالك المستفيد الحقيقي لشركة تيليكوم كونسلتنج، وأن إسكوينزي، الذي كان يشغل منصب رئيس ومدير إحدى شركات الاتصال الأمريكية الراشية، كان متورطًا في إنشاء شركة تيليكوم كونسلتنج[٤٥٠] لاستخدامها في المخطط. ومع ذلك، لم يظهر اسم دوبيرفال أو إسكوينزي في أي مستند رسمي لهذه الشركة (مثل نظامها الأساسي،[٤٥١] أو مستندات حوالات الأموال إلى أو من حسابها المصرفي.[٤٥٢] والاسم الوحيد الذي ظهر في النظام الأساسي هو اسم غراندسون، واسم المستشار العام لشركة الاتصالات الأمريكية، الذي قُيِّد كوكيل المسجل.[٤٥٣] وبالمثل، كان الاسم الذي ظهر في المستندات المصرفية لشركة تيلكوم كونسلتنج هو اسم غراندسون.

وقد استخدم أفراد الأسر في قبول الرشاوى المدفوعة الموجهة إلى أنطوان ودوبيرفال. عندما صرفت الأموال من الشركات الوهمية الوسيطة، في بعض الحالات، كانت توزع على أقارب أنطوان،[٤٥٤] ودوبيرفال.[٤٥٥] ومرة أخرى، فإن استخدام أفراد الأسر أضاف طبقة من الفصل بين الراشين والمرتشين، وبذلك ساعدهم في إخفاء الصلة بين أنطوان ودوبيرفال والرشوة.

التحقيق

شكلت الطريقة المنهجية التي أسيء استخدام الكيانات الاعتبارية فيها عقبات أمام التحقيق. وقد بدت الرشاوى المدفوعة، في ظاهرها، ووفقًا للسجلات المحفوظة لدى كل من شركات الاتصالات الأمريكية والشركات الوهمية الوسيطة وكأنها مدفوعة مقابل خدمات مشروعة مقدمة. علاوة على ذلك، وحيث إن مبالغ الشيكات التي قبضتها شركة جيه دي لوكيتور كانت كل منها عادة بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو أقل، فلم يكن يشترط تقديم تقارير معاملات نقدية إلى المصارف بخصوص المعاملات.[٤٥٦] وإضافة إلى ذلك، أدى استخدام شركات

٤٤٩- المصدر السابق، ص: ١١.

٤٥٠- المصدر السابق، ص: ١٠.

٤٥١- المصدر السابق. شركة خدمات الاتصالات الاستشارية، النظام الأساسي (١٥ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣).

٤٥٢- لا تفرض قوانين فلوريدا، حيث تم إشهار شركة تيلكوم كونسلتينج، أية التزامات للإفصاح عن هوية المالكين القانونيين أو المنتفعين للشركة لهيئة عامة، سواء عند التأسيس أو بصورة مستمرة. نظام فلوريدا الأساسي، القسم: ١٦٢٢، ٦٠٧ (٢٠٠٩) على الموقع التالي: http://www.leg.state.Fl. index.cfm?App_mode=Display_Statute&Search_String=&URL=Ch0607/ SEC1622.HTM&Title=-> Us 2009->Ch0607->Section%201622#0607.1622 (تم الدخول إلى الموقع في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٠).

٤٥٣- شركة تيليكوم كونسلتنج سيرفس، النظام الأساسي (١٦ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣). *انظر أيضًا* لائحة الاتهام، ص: ١٠، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٥٤- إعلان بالتهم، ص: ٦ قضية الولايات المتحدة ضد بيريز، رقم: 09-20347-CR-MARTINEZ/ BROWN المقاطعة الجنوبية فلوريدا – ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ *انظر أيضًا* المعلومات، ص: ٦، قضية الولايات المتحدة ضد دياز، رقم: 20346-9 -CR-MARTINEZ/BROWN. المقاطعة الجنوبية. فلوريدا) (٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩) *انظر أيضًا* لائحة الاتهام، ص ٩، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٥٥- لائحة الاتهام، ص: ١١، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٥٦- المعلومات، ص: ٧، قضية الولايات المتحدة ضد دياز.

وهمية كوسطاء إلى فصل سطحي بين الراشين الأفراد عن المرتشين، وذلك بحجب أسمائهم كأطراف في أية معاملات لتحويل أموال الرشوة.

تمكن التحقيق من التقدم بنجاح لأسباب منها على الأقل التعاون الفعال بين الولايات المتحدة والسلطات الهاييتية. فقد تمكنت سلطات الولايات المتحدة من الحصول على أدلة تؤيد الاتهامات من خلال طلبات رسمية قدمت وفقًا لاتفاقية الأمريكتين لمكافحة الفساد. وبمجرد صدور لائحة الاتهام، تم اعتقال دوبيرفال – وهو مواطن غير أمريكي – من قبل عملاء *مكتب الشئون المالية والاقتصادية* في هاييتي على أساس أمر اعتقال من الولايات المتحدة ثم طرد بعد ذلك إلى الولايات المتحدة لمواجهة الاتهامات.[٤٥٧]

استرداد الأموال

في ٢٠٠٩ و٢٠١٠، رفعت وزارة العدل الأمريكية قضايا جنائية ضد ثمانية أفراد متورطة في مخطط الرشوة. وأصدرت إعلانات بالتهم ضد خوان دياز، وجان فوركاند، وأنطونيو بيريز (Antonio Perez) الذي عمل مراقبًا لإحدى شركات الاتصالات الأمريكية. وصدرت لائحة اتهام ضد جويل إسكوينزي، وروبير أنطوان، وجان رينيه دوبيرفال، ومرغريت غراندسون، وكارلوس رودريجيز (Carlos Rodriguez)، الذي كان نائبًا لرئيس تنفيذي لإحدى شركات الاتصالات الأمريكية[٤٥٨]. ووفقا للائحة الاتهام، سيلزم هؤلاء المدعى عليهم الخمسة – لو أدينوا – بأن يصادر منهم ٩٦٣،٨١٨ دولار أمريكي للولايات المتحدة، تمثل حصيلة المؤامرة والأفعال المجرمة، بالإضافة إلى كل الممتلكات النقدية، والعمولات المدفوعة فيما يتعلق بالأفعال المجرَّمة، أو المستخدمة في تيسيرها.[٤٥٩] وبالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالتجريد، فإن مختلف الاتهامات تتضمن عقوبات قصوى بالسجن ٥ إلى ٢٠ عامًا، بالإضافة إلى غرامات قصوى تبلغ ١٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، أو مِثلَي قيمة العقار أو العوائد ذات الصلة، أيهما أكبر.[٤٦٠]

اعترف أنطوان بجرمه في مؤامرة غسل أموال تتعلق برشاوى بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.[٤٦١] وحكم عليه بالسجن أربع سنوات[٤٦٢] وبرد مبلغ ١,٨٥٢,٢٠٩ دولار أمريكي وبإسقاط مبلغ ١,٥٨٠,٧٧١ دولار أمريكي.[٤٦٣] واعترف بيريز بجرمه في التآمر لارتكاب مخالفات لقانون ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA) وغسل

٤٥٧- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «هاييتي تعتقل وتطرد مسئولاً سابقًا في هاييتي للاتصالات باتهامات متعلقة بفساد في الولايات المتحدة. (٨ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩). http://haiti.usembassy.gov/press_releases/haiti-arrests-and-expels-former-haiti-telecommunications-official-for-u.s.-corruption-relatedcharges-8-december-2009.

٤٥٨- رغم أن قانون ممارسات الفساد الأجنبية لا يقضي بمحاكمة المسئولين غير الأمريكيين الذين يقبلون رشاوى، إلا أن وزارة العدل الأمريكية اتهمت المسئولين الهاييتيين بأفعال غسل أموال مجرمة وفقًا لأحكام قانونية أخرى (بخلاف قانون ممارسات الفساد الأجنبية). كان إسكوينزي ورودريجيز مواطنين أمريكيين، وكانت غراندسون تحمل إقامة دائمة في الولايات المتحدة. لائحة الاتهام، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي.

٤٥٩- المصدر السابق، ص: ٢٧–٢٨.

٤٦٠- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «رجل أعمال من فلوريدا يعترف بجرمه في غسل أموال في مخطط رشوة أجنبي»، (١٩ فبراير/شباط ٢٠١٠).

٤٦١- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية «مسئول سابق بالحكومة الهاييتية يعترف بجرمه في مؤامرة لارتكاب غسل أموال في مخطط رشوة أجنبي». (٢١ مارس/آذار ٢٠١٠).

٤٦٢- حكم عليه أيضا بالخضوع للإشراف مدة ثلاث سنوات بعد قضاء مدته في السجن.

٤٦٣- قضية الولايات المتحدة ضد أنطوان، رقم: 09-cr-21010-MARTINEZ (المقاطعة الجنوبية فلوريدا ١ يونيو/حزيران ٢٠١٠) (أمر التجريد).

أموال،[٤٦٤] تتضمن رشاوى بمبلغ نحو ٦٤٧,١٩٣ دولار أمريكي دفعت لمسئول في هاييتي للاتصالات. وحكم عليه بالسجن ٢٤ شهرًا وأمر بدفع غرامة بمبلغ ٣٦,٣٧٥ دولار أمريكي.[٤٦٥] واعترف دياز بجرمه فيما يتعلق بإخفاء رشاوى بمبلغ ١,٠٢٨,٨٥١ دولار أمريكي أثناء عمله كوسيط لثلاث شركات اتصالات خاصة، وحكم عليه بالسجن ٥٧ شهرًا، وأمر برد مبلغ ٧٣,٨٢٤ دولار أمريكي، وإسقاط مبلغ ١,٠٢٨,٨٥١ دولار أمريكي.[٤٦٦] ودخل فوركاند في اتفاق دفوع، وافق بموجبه على إسقاط ١٨,٥٠٠ دولار أمريكي للولايات المتحدة،[٤٦٧] وحكم عليه بالسجن ستة أشهر.[٤٦٨]

حتى نهاية يوليو/تموز ٢٠١٠، كانت محاكمة إسكوينزي ورودريجيز لاتزال جارية.[٤٦٩] وكان مقررًا بدء محاكمة دوبيرفال وغراندسون في ١ أغسطس/آب ٢٠١١. وفي ١٣ يوليو/تموز ٢٠١١،[٤٧٠] سلمت الولايات لائحة اتهام ناسخة ضد مدعى عليهم جدد، بمن فيهم المدير العام السابق لهاييتي للاتصالات باتريك جوزيف (Patric Joseph) وشركات وأفراد آخرين، بالإضافة إلى اتهامات إضافية ضد دوبيرفال وغراندسون.[٤٧١] ولم يحدد موعد، وحتى وقت كتابة التقرير، لمحاكمة المدعى عليهم المضافين مؤخرًا.[٤٧٢]

انظر أيضًا البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «مسئول سابق في الحكومة الهاييتية يحكم عليه بالسجن لدوره في مؤامرة لغسل الأموال تتعلق بمخطط رشوة أجنبي» (٢ يونيو/حزيران ٢٠١٠). *انظر أيضًا* اتفاق للدفوع، ص: ٨-٩، قضية الولايات المتحدة ضد أنطوان رقم: 09-cr-20110 (المقاطعة الجنوبية فلوريدا، ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٠).

٤٦٤- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «مسئول سابق بالحكومة الهاييتية يعترف بجرمه في مؤامرة لارتكاب غسل أموال في مخطط رشوة أجنبي». (١٢ مارس/آذار ٢٠١٠).

٤٦٥- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية «المراقب المالي السابق لشركة اتصالات من ميامي – دادي يحكم عليه بالسجن ٢٤ شهرا لدوره في مخطط رشوة أجنبي»، (٢١ يناير/كانون ثان ٢٠١١).

٤٦٦- اتفاق الدفوع في ٢، قضية الولايات المتحدة ضد دياز، رقم: (09-20346-cr-JEM) (٢١ أبريل/ نيسان ٢٠١٠). البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «رجل أعمال من فلوريدا يحكم عليه بالسجن ٥٧ شهرا لدوره في مخطط رشوة أجنبي» (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٠).

٤٦٧- اتفاق الدفوع، ص: ٨، قضية الولايات ضد فوركاند، رقم: (10-20062-cr-JEM) (المقاطعة الجنوبية فلوريدا، ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٠).

٤٦٨- البيان الصحفي، وزارة العدل الأمريكية، «مسئول سابق في الحكومة الهاييتية يحكم عليه بالسجن لدوره في مؤامرة لغسل أموال تتعلق بمخطط رشوة أجنبي» (٢ يونيو/حزيران ٢٠١٠).

٤٦٩- تقرير حافظة المحكمة قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزى وآخرين، رقم: (1:09-cr-21010-JEM-4) (المقاطعة الجنوبية فلوريدا).

٤٧٠- أمر بخصوص تسلسل المحاكمات، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي وآخرين، رقم: 1:09-cr-21010-JEM-4 (المقاطعة الجنوبية فلوريدا، ٢٧ مايو/آيار ٢٠١١).

٤٧١- لائحة اتهام ناسخة، قضية الولايات المتحدة ضد فاكونيز كروز وآخرين، رقم: 1:09-cr-21010-JEM-4 (المقاطعة الجنوبية فلوريدا، ١٣ يوليو/ تموز ٢٠١١).

٤٧٢- تقرير عن حافظة محكمة في ٢٧ يوليو/ تموز ٢٠١١، قضية الولايات المتحدة ضد إسكوينزي وآخرين، رقم: 1:09-cr-21010-JEM-4 (المقاطعة الجنوبية فلوريدا).

الملحق «هـ». نظرة عامة على كيانات اعتبارية في ولايات قضائية مختارة

الجدول هـ-١ الشركات

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا؟	هل تسجل الشركات الأجنبية؟	المراجع
أنغويلا		العنوان العيني	لا	لا	✓	✓	✓	قانون الشركات للعام ٢٠٠٠ المقاطع ١، ٥ (١)، و٧ و٢٨ (٥)، و٩٩، و١٨٨
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
أنتيغوا وبربودا		العنوان العيني	✓	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات للعام ١٩٩٥، المقاطع ٤ و٢٩ (٢) و٦٢ (٢)، و٦٩ و٩٩ و١٧٦ و٣٤٠
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
جزر البهاما		العنوان العيني	لا	لا (شهادات لاسهم مسموح بها)	✓	✓	✓	قانون الشركات للعام ١٩٩٢ المقاطع ٣ و٦ و٤٨، و١١٨؛ قانون تراخيص الأعمال للعام ١٩٨٠، قانون شركات الأعمال الدولي المقاطع ١٨١ و١٨٤ و١٨٥
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						

بيليز		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	تجمد حركتها (شهادات الأسهم مسموح بها)	✓	✓	لوائح يونيو/حزيران ٢٠٠١؛ قانون الشركات، المقاطع ٥، ٣٨ و٢٥١
برمودا	✓	العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	٦٠٪ ملكية محلية، ما لم تعلن شركة معفاة	لا	لا	✓	قانون شركات الأعمال للعام ١٩٨١. المقاطع ٦ و٥٣ و٦٢ (١-٢) و٩١ (١-٢)، ٩٨، و١٣٣؛ CA التعديل ٢٠٠٩. الجدول الثالث- الجزء ١ (المقاطع ١١٤)
جزر العذراء البريطانية	✓ ✓	العنوان العيني ✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	تجمد حركتها	✓	✓	قانون شركات الأعمال للعام ٢٠٠٤، المقاطع ٥ و٩؛ وتعديله للعام ٢٠٠٥، المقاطع ٢ و٥٥ و٦٧–٧٧، و١٣٢ وقانون شركات الأعمال الدولي المقطعان ١٨٥و١٨٦
جزر كايمان	✓	العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	تجمد حركتها	✓	✓	قانون الشركات (مراجعة العام ٢٠٠٩) المقاطع ٢٦ و١٦٣ و١٧٩ و٢٢٩ (١) و٢٣٠

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-١ الشركات *(تابـــع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا؟	هل تسجل الشركات الأجنبية؟	المراجع
جزر كوك		العنوان العيني	لا	تجمد حركتها (مسموح بشهادات الأسهم)	✓	لا	✓	قانون الشركات الدولي للعام ١٩٨١-١٩٨٢، المقاطع ١٣ و٣٥ (١) و٣٦ و٨٣ و٩١ و٢٠١، وتعديل العام ٢٠٠٣، رقم: ٥. المقطع: ٣٥ A
		المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						
قبرص		العنوان العيني	حتى تعتبر الشركة مقيمة- يجب أن تدار من قبرص (لا أن تؤسس فيها فقط)	لا (مسموح بشهادات الأسهم)	✓	✓	يحتاج ذلك إلى تصريح من المصرف المركزي القبرصي	قانون الشركات، البيانات ١١٣ المقاطع ١٤ و٧٥ و٨١ و١٠٢ و١٩٢ و١٩٧ و٣٤٧؛ قانون ضريبة الدخل القبرصي رقم: الدخل القبرصي رقم ١١٨ (١) للعام ٢٠٠٢
	✓	العنوان المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						
جمهورية التشيك		العنوان العيني	لا	تصفى (مسموح بشهادات الأسهم)	لا	✓	✓	القانون التجاري (القانون رقم: ٥١٣/ COLL ١٩٩١) المواد ٢٤ و٢٨ و٦٢ و١٥٦ و١٧٥ و١٨٤ (٥) و١٩٤ (٥ و٧) و٢١٧أ
		المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
	✓	المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						

ديلاوير، الولايات المتحدة		العنوان العيني	لا	لا	لا	✓	✓	قانون ديلاوير، العنوان ٨ ، الفصل ١ المقاطع ١٠١ و١٣٢ و١٤١ (أ) و١٤٥ و١٥٨ و٣٧١
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
دبي، الإمارات العربية المتحدة		العنوان العيني	لا	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات للعام ٢٠٠٩، قانون مركز دبي المالي الدولي، رقم: ٢ للعام ٢٠٠٩، المقاطع ١١ و٣٨ و٥١ و١١٥
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
فلوريدا، الولايات المتحدة	✓	العنوان العيني	لا	لا	لا	✓	✓	قانون فلوريدا لشركات الأعمال، المقطع ٦٠٧ (٢٠٣ ، ٧٢٣ ، ٨٠٢ ، ٨٥٠، ١٤٠١ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٣) اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتعاون الضريبي ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ»، ص: ١٢٢
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-١ الشركات *(تابـــع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا؟	هل تسجل الشركات الأجنبية؟	المراجع
جبل طارق		العنوان العيني	لا	لا	✓	✓	✓	مرسوم الشركات، المقاطع ١٤ و١٥ و٦٣ و١٣٦ و٢٨٩
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
غيرنزي		العنوان العيني	لا	لا	✓	✓	✓	قانون الشركات (غيرنزي) للعام ٢٠٠٨، المقاطع ١٤ و١٥ و١٧ و٧٥ و٧٧ (هـ) و١٣٢ و١٤٣ وقانون ولاية غيرنزي للعام ٢٠٠٠
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص		العنوان العيني	أمين سر الشركة يجب أن يكون مقيما	لا (مسموح بشهادات الأسهم)	✓	✓	✓	مرسوم الشركات في هونغ كونغ، المقاطع ١٤ و٧٣ و١٥٣ (ب) و١٥٤ و٣٣٣
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
	✓	المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						

جزيرة مان (١)		العنوان العيني	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات للعام ١٩٣١، المقاطع ٥ و١٢ و٦٤ و٣١٢
	✓	المكتب المسجل					
	✓	الوكيل المسجل					
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
		المسئولون					
جزيرة مان (٢) هيئة *مانكس الجديدة*		العنوان العيني	لا	لا	✓ يجب أن يكونوا مرخصين	✓	قانون الشركات للعام ٢٠٠٦، المقاطع ٥، و٢ و٣٠، ٧٤، و٩١، و١١٢ و١٦٢
	✓	المكتب المسجل					
	✓	الوكيل المسجل					
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
		المسئولون					
جيرزي		العنوان العيني	لا	لا	لا[أ]	✓	– قانون الشركات (جيرزي) المقاطع ٣ و٧ و٤٢، ٧٣ و٧٧
	✓	المكتب المسجل					
		الوكيل المسجل					
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
		المسئولون					
ليختنشتاين		العنوان العيني	يجب أن يكون واحد من أعضاء مجلس الإدارة مواطنا من دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأن يكون له مكتب دائم في ليختنشتاين	✓[ب]	✓	✓	– الأشخاص والمؤسسات المواد ١٨٠ و٢٧٩ و٢٩١، و٢٦٣؛ مرسوم ١١ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٥؛ قانون الحيطة والحذر الواجبين، المادة ٣– اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتعاون الضريبي للعام ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ»، ص ٢١٤
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
		المسئولون					

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-١ الشركات *(تابـــع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا؟	هل تسجل الشركات الأجنبية؟	المراجع
لوكسمبورغ		العنوان العيني	لا	✓	✓	✓	✓	قانون الشركات التجارية رقم: ٢٧ (١٠ أغسطس/ آب ١٩١٥) المواد ١١ و٢٧ و٥١)،– اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتعاون الضريبي للعام ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ»، ص ٢٢١، الهامش ٣
	✓	المكتب المسجل		قواعد مكافحة غسل الأموال تشترط بطاقة هوية المالك المستفيد				
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
موريشيوس		العنوان العيني	لا	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات للعام ٢٠٠١، المقاطع ٢٣ و٤٩ و٨٨ و١٣١ و١٣٣ و١٦١ و٢٧٦
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
	✓	المالكون القانونيون						
		المسئولون						
جزر الأنتيل الهولندية	✓	العنوان العيني	عضو مجلس إدارة منتدب مقيم	✓(ج)	✓	✓	–	القانون التجاري لجزر الأنتيل الهولندية، المقاطع ٣٣ و١٥٥، القانون المدني المادة ١٩، المرسوم الوطني المؤرخ ٢٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩، تنفيذ المادة ٢٠ من مرسوم السجل التجاري (٢٠٠٩ قرار السجل التجاري)، المادة ١٥
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						

نيفادا، الولايات المتحدة		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	لا	لا	✓	–	نظام نيفادا الأساسي المنقح المقاطع ٧٨,٠٣٠ و٧٨,٠٣٥ و(١) ٧٨,٢٣٥ و٧٨,١١٥ و٧٨,٣١٠
نيفيس		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	جمدت حركتها	✓ أعضاء مجالس الإدارة يجب أن يكونوا أفرادا	✓	✓	مرسوم شركات الأعمال في نيفيس للعام ١٩٩٩، المقطع ٢٥، قانون الشركات للعام ١٩٩٦ (رقم: ٢٢ للعام ١٩٩٦)، المقاطع ٤ و٥١ و٧٢ و٧٣ و١٩٥
أونتاريو، كندا		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	تمت تصفيتها	لا	✓	–	قانون شركات الأعمال المقاطع ٥ و١٤ و١٠٠ و١١٨ و١١٩ و١٣٦، قانون نقل الأوراق المالية للعام ٢٠٠٦
بنما		العنوان العيني المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	✓ (د)	لا	✓	✓	المرسوم بقانون للقانون التجاري رقم: ٣٢ للعام ١٩٢٧، مرسوم بقانون، رقم: ٥ للعام ١٩٩٧ المواد ١ و٢ ،و٦ و٢٨ و٤٩ ، ٩٠

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-١ الشركات *(تابـــع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا؟	هل تسجل الشركات الأجنبية؟	المراجع
سيشيل	✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	لا	لا	✓	✓	مرسوم الشركات للعام ١٩٧٢، المقاطع ٣ و١٠ و٢١ و١٠٠ و١٦٤ و٣١٠
سنغافورة	✓ ✓ ✓ ✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	يجب أن يكون عضو مجلس إدارة واحد على الأقل مقيما بصفة معتادة	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات، الفصل ٥٠، المقاطع ١٩ و٦٦ و١٢٦ و١٤٥، ١٧١ و١٧٢ و٣٦٧؛ قانون تسجيل الشركات، الفصل ٣٢، المقطع ٦
جنوب أفريقيا (١) شركة	✓ ✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	لا	✓ (هـ)	✓	✓	قانون الشركات، المقاطع ١٤ و١٩ و٢٣ و٥٠ و٥١ و٥٦ و٦٦ و٦٩ و٧٨

سانت كيتس		العنوان العيني	لا	تم تجميد حركتها	✓ يجب أن يكون لديها أفراد كأعضاء مجلس إدارة	✓	قانون الشركات للعام ١٩٩٦ (رقم: ٢٢ للعام ١٩٩٦) المقاطع ٤ و٨ و٥١ و٧٢ و٧٣ و١٩٥
	✓	المكتب المسجل					
		الوكيل المسجل					
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
	✓	المسئولون					
سانت لوتشيا		العنوان العيني	–	–	–	–	*لممارسة الأعمال المحلية، يجب تأسيس الشركة وفقا لقانون الشركات رقم: ١٩ للعام ١٩٩٦، (لم نتمكن من العثور عليه)*
		المكتب المسجل					
		الوكيل المسجل					
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
		المسئولون					
سانت فينست وجزر غرينادا		العنوان العيني	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات، رقم: ٨ للعام ١٩٩٤، المقاطع ٤ و٩، ٢٩، و٦٢ و٦٩ و١٧٦ و٣٤٠
	✓	المكتب المسجل					
		الوكيل المسجل					
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة					
		المالكون القانونيون					
		المسئولون					

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-١ الشركات *(تابـــع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسمًا؟	هل تسجل الشركات الأجنبية؟	المراجع
سويسرا	✓ ✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	يجوز أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من الأجانب المقيمين بالخارج. ويجب أن يكون المخول بالتوقيع عن الشركة مقيما (وليس بالضرورة عضوا بمجلس الإدارة)	✓ (و)	لا	–	–	قانون الالتزامات، مرسوم السجل التجاري الصادر في ١٧/ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٧ (النظام الأساسي الصادر في ١ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٨)، المادتان (٦٦-٦٨)
جزر ترك وكيكوس	✓ ✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	تم تجميد حركتها	✓	✓	✓	مرسوم الشركات في جزر ترك وكيكوس للعام ١٩٩٨، الفصل ١٢٢ المقاطع ٤ ومرسوم الشركات ٣٢ و٢٠٨؛ مرسوم الشركات (تعديل المرسوم) ٢٠٠١؛ مرسوم أسماء الشركات (٥)، مرسوم الشركات الصادر في ١٩٨١ (كما عدل)، (٦)
المملكة المتحدة	 ✓ ✓ ✓ ✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	✓ (ز)	✓ (ح) *يجب أن يكون عضو واحد بمجلس الإدارة على الأقل فردا*		–	قانون الشركات للعام ٢٠٠٦، الأجزاء ٢، و٩، و١٢، و٢١ (٧٨٣ و٧٧٩)، الجزء ١٠ (١٥٥ و٢٣٢)

أوروغواي	✓	العنوان العيني	لا	تمت تصفيتها	–	–	–	القانون رقم: ١٦,٠٦٠ بشأن الشركات التجارية، المادة ١٣، القانون رقم: ٩٠٤ ، ١٧، المادتان ١٣ و١٦؛ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للتعاون الضريبي للعام ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ» ص ٢٢١
	✓	المكتب المسجل						
		الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						
ويومينج، الولايات المتحدة		العنوان العيني	لا	لا	لا	✓	✓	قانون شركات الأعمال في ويومينج، المقاطع ٢٠١-١٦- ١٧- ، ٢٠٢، ٦٢٥ -٧٢٣-، ٨٠٢-، ٨٠٣-، ٨٥١، ١٨٠١؛ الفقرة ١٠٢-١٧-١٧
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						

ملاحظات: (أ) ما لم يسمح للشركة بموجب تسجيلها وفقًا لقانون الخدمات المالية في جيرزي للعام ١٩٩٨، بالتصرف كعضو مجلس إدارة، أو استيفاء شروطه ولا يكون للشركة، عضو مجلس إدارة هو شركة.

(ب) تشترط قواعد مكافحة غسل الأموال أن يكون شخص واحد على الأقل يتصرف كعضو مجلس إدارة لكيان لا يمارس أية أعمال في بلد إقامته الأصلية يكون ملزما بتحديد هوية المالك المستفيد وتسجيله.

(جـ) توفر قواعد مكافحة غسل الأموال أيضا آلية هوية مالكي الشركات. انظر التعاون الضريبي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ» تقدير المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات للعام ٢٠٠٩ (٢٠٠٩)، ص: ٢٢١، الهامش: ٣.

(د) تسمح لوائح غسل الأموال بتحديد هوية مالكي الأسهم لحاملها، التعاون الضريبي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ» تقدير المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات للعام ٢٠٠٩ (٢٠٠٩)، ص٢١٦. «هناك لوائح سارية تلزم المالية ومنها شركات إدارة الأموال، والوكلاء المسجلين بتحديد هوية عملائها، وبذلك تحدد هوية حاملي الأسهم المسجلة ولحاملها.»

(هـ) أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين لا يجوز أن يكونوا شركات أو صناديق استئمان أجنبية. انظر قانون الشركات للعام ٢٠٠٨، الفقرة: ٦٩ (٧): لا يحق لشخص ما أن يكون عضوًا في مجلس إدارة شركة، إذا كان شخصًا اعتباريًا (الفقرة: ١ "يشمل الشخص الاعتباري": (أ) شركة أجنبية؛ و(ب) صندوق استئمان، بصرف النظر عما إذا كان مؤسسًا داخل الجمهورية أو خارجها أم لا).

(و) التعاون الضريبي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ»: تقدير المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات للعام ٢٠٠٩ (٢٠٠٩)، ص: ٢٢١، الهامش ٣.

(ز) التعاون الضريبي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٩، «نحو ملعب مستوٍ»: تقدير المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات للعام ٢٠٠٩ (٢٠٠٩)، ص: ٢٢١، الهامش ٣.

الجدول هـ-٢ شركات الأعمال المعفاة/ الدولية

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأعمال المحلية؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح لشهادات الأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الاعتباريين	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
أنغويلا		العنوان العيني	لا	لا	تم تجميد حركتها	✓	✓	✓	لوائح الحجز القضائي على الأسهم لحاملها على سبيل الأمانة في أنغويلا، رقم: ٣-١٢٠ المقطعان ٢-٣؛ قانون شركات الأعمال الدولية للعام ٢٠٠٠– المقطعان ٧– ١٦ (١) (أ و ز)– ٣٩– ٥٦
	✓	المكتب المسجل							
	✓	الوكيل المسجل							
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة							
		المالكون القانونيون							
		المسئولون							
أنتيغوا وبربودا	✓	العنوان العيني	لا	لا	تم تصفيتها	✓	✓	✓	قانون شركات الأعمال الدولية، المقاطع ٥ و٦١ و٩٧ و١١١ (٥)، ١٣٠ (٢)؛ قانون الشركات المادة ٣٤٤، قانون إدارة الشركات ومقدمي الخدمات
	✓	المكتب المسجل							
	✓	الوكيل المسجل							
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة							
		المالكون القانونيون							
		المسئولون							
جزر البهاما		العنوان العيني	لا	يجب أن تكون مرخصة	لا	–	–	✓	قانون شركات الأعمال الدولية للعام ٢٠٠٠، المقاطع ١٣ و١٠ و٤٠ و٥٨ و١٨٧؛ قانون تراخيص الشركات للعام ١٩٨٠
	✓	المكتب المسجل							
	✓	الوكيل المسجل							
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة							
		المالكون القانونيون							
		المسئولون							

بيليز		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	–	نعم (يجب حفظها لدى مقدم محلي لخدمات صناديق الاستئمان والشركات (TCSP)	✓	✓	قانون شركات الأعمال الدولية للعام ١٩٩٠، كما عدل في ٢٠٠٠، المقاطع ٣ و٩ و١٢ و٤٧ و٦٣ لوائح، يونيو/ حزيران ٢٠٠١
برمودا	✓	العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	يجب أن يكون هناك على الأقل عضوان بمجلس الإدارة أو أمين السر وعضو واحد وأمين سر وممثل مقيم	يجب أن تكون مرخصة	–	–	–	قانون الشركات للعام ١٩٨١، المقطعان ١٢٩ و١٣٠
جزر العذراء البريطانية								
جزر كايمان	✓	العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	لا	لا	✓	✓	قانون الشركات (النسخة المنقحة في ٢٠٠٩) المقاطع ٢٦ و١٦٣ و١٧٩ و٢٢٩ (١)، و٢٣٠ قانون الشركات (النسخة المنقحة في (٢٠٠٩)

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٢ شركات الأعمال المعفاة/ الدولية *(تابـع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأعمال المحلية؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح لشهادات الأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
جزر كوك									
قبرص									
جمهورية التشيك									
ديلاوير، الولايات المتحدة									
دبـــي، الإمـــارات العربية المتحدة									
فلوريدا، الولايات المتحدة									
جبل طارق									
غيرنزي									
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص									
جزيرة مان									
جيرزي									
ليختنشتاين									
لوكسمبورغ									

موريشيوس (٢) شركة عالمية في موريشيوس *(الفئة الأولى)*	✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة ✓ المالكون القانونيون المسئولون	العنوان العيني	يجب أن يكون عضوان بمجلس الإدارة على الأقل فردين مقيمين؛ ويجب أن يكون المساهمون غير مقيمين	يجوز لها أن تجري أنشطة محددة داخل موريشيوس	–	–	–	–	قانون الخدمات المالية للعام ٢٠٠٧ كما هو مبين في الخطاب الدوري رقم: (CL ٢٠١٢٠٧) المؤرخ ٢١ ديسمبر/ (كانون ثان ٢٠٠٧ "مقاربة نظرية للأعمال العالمية" قانون الشركات، المقطع ٢٣
موريشيوس (٣) شركات أعمال عالمية (الفئة ٢)	✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة ✓ المالكون القانونيون المسئولون	العنوان العيني	*يجب أن يكون المساهمون غير مقيمين؛ ويجب أن يكون عضو واحد على الأقل بمجلس الإدارة مقيما*	لا	–	–	–	–	قانون الخدمات المالية للعام ٢٠٠٧ كما هو مبين في الخطاب الدوري، رقم: (CL ٢٠١٢٠٧) المؤرخ ٢١ ديسمبر/ كانون ثان ٢٠٠٧ "مقاربة نظرية للأعمال العالمية" قانون الشركات المقطع ٢٣
جزر الأنتيل الهولندية									
نيفادا، الولايات المتحدة									

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٢ شركات الأعمال المعفاة/ الدولية *(تابـــع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأعمال المحلية؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح لشهادات الأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
نيفيس		العنوان العيني	لا	لا	تم تجميد حركتها	✓	✓	✓	مرسوم شركات الأعمال في نيفيس، للعام ١٩٨٤، الفقرات ٢١ و٣١ و٥٦ و١٢٣
		المكتب المسجل							
	✓	الوكيل المسجل							
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة							
		المالكون القانونيون							
		المسئولون							
أونتاريو، كندا									
بنما									
سيشيل		العنوان العيني	لا	لا	لا	لا	✓	✓	قانون شركات الأعمال الدولية للعام ١٩٩٤، المقاطع ٥ و١٢ و١٥ و٤١ و٥٦ و٨٢
	✓	المكتب المسجل							
	✓	الوكيل المسجل							
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة							
		المالكون القانونيون							
		المسئولون							
سنغافورة									

جنوب أفريقيا								
سانت كيتس		العنوان العيني	لا	–	–	–	–	قانون الشركات للعام ١٩٩٦ (رقم: ٢٢ للعام ١٩٩٦) المقطعان ١٩٥ و٢٠٦
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
	✓	المسئولون						
سانت لوتشيا		العنوان العيني	لا	لا	لا	لا	✓	قانون شركات الأعمال الدولية للعام ١٩٩٩، المقاطع ٤ و٧ و٢٨ و٤٢ و٥٧
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
سانت فينسنت وجزر غرنادا		العنوان العيني	لا	لا	تم تجميد حركتها	✓	✓	قانون شركات الأعمال الدولية (التعديل والتجميع) للعام ٢٠٠٧ المقاطع ٤-٧ و١١ و١٤ و٢٩ و٣٠ و٨٤
	✓	المكتب المسجل						
	✓	الوكيل المسجل						
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة						
		المالكون القانونيون						
		المسئولون						
سويسرا								

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٢ شركات الأعمال المعفاة/ الدولية *(تابـع)*

القطر		المعلومات المسجلة	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بالأعمال المحلية؟	هل مسموح بالأسهم لحاملها؟	هل مسموح لشهادات الأسهم لحاملها؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
جزر ترك وكيكوس	✓ ✓ ✓	العنوان العيني المكتب المسجل الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	لا	تم تجميد حركتها	–	–	–	مرسوم الشركات للعام ١٩٩٨، الفصل ١٢٢، المقاطع ٤ و٣٢ و١٨٠ و١٩٢ و٢٠٨ تعديل العام ٢٠٠١، مرسوم الأسماء التجارية (التسجيل) المقطع ٥
المملكة المتحدة									
أوروغواي									
ويـومنـج، الـولايـات المتحدة									

المصدر: إعداد المؤلفين.

الجدول هـ-٣ الشركات ذات المسئولية المحدودة

القطر		هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
أنغويلا		العنوان العيني	لا	✓	–	قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة، المقطعان ٢٨ و١١
	✓	المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
أنتيغوا وبربودا		العنوان العيني	لا	✓	✓	قانون الشركات الدولية ذات المسئولية المحدودة في أنتيغوا وبربودا للعام ٢٠٠٧، المقاطع ١٢ و١٧
		المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
جزر البهاما						
بيليز						
برمودا						
جزر العذراء البريطانية						قانون شركات الأعمال في جزر العذراء البريطانية للعام ٢٠٠٤، المقطع ٢٤٤، يسمح للمجلس التنفيذي بوضع لوائح لتشكيل وإدارة وتشغيل الشركات ذات المسئولية المحدودة
جزر كايمان						

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٣ الشركات ذات المسئولية المحدودة *(تابـع)*

القطر		هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
جزر كوك		العنوان العيني	لا	لا	✓	قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة للعام ٢٠٠٨، المقطع ١١ و١٢ و٢٦
	✓	المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
قبرص						
جمهورية التشيك		العنوان العيني	لا	لا	لا، لكن لا يجوز لفرد واحد أن يكون عضوا في أكثر من ٣ شركات ذات مسئولية محدودة	القانون التجاري (القانون رقم: ٥١٣/ ١٩٩١ .COLL)، المقاطع ٢٤، ٢٨ و٦٢، و١٠٥
		المكتب المسجل				
		الوكيل المسجل				
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
	✓	المالكون القانونيون				
	✓	المسئولون				
ديلاوير، الولايات المتحدة		العنوان العيني	لا	لا	✓	قانون ديلاوير، العنوان ٦، الفصل ١٨، المقاطع ١٨ - ٣٠١ ؛ و١٨-٩٠٢ يجب تقديم شهادة التشكيل لدى نائب محافظ الولاية، الشركات الأجنبية ذات المسئولية يجب تسجيلها، قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة، الفصل ٢- الموضوع (٢) (أ) ٢٠١-١٨
	✓	المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				

دبي، الإمارات العربية المتحدة		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	لا	✓	قانون الشركات للعام ٢٠٠٩، قانون مركز دبي المالي الدولي (DIFC)، رقم: ٢ للعام ٢٠٠٩، المادة ١١
فلوريدا، الولايات المتحدة	✓	العنوان العيني ✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل المدراء/أعضاء مجلس الإدارة المالكون القانونيون المسئولون	لا	✓	✓	قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة في فلوريدا، المقاطع (١) ٦٠٨,٤٠٧ و٦٠٨,٤٠٩ و٦٠٨,٥٠١
جبل طارق						
غيرنزي						
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص						
جزيرة مان		العنوان العيني ✓ المكتب المسجل ✓ الوكيل المسجل ✓ المدراء/أعضاء مجلس الإدارة ✓ المالكون القانونيون المسئولون	لا	✓	✓	قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة للعام ١٩٩٦، المقاطع ٤ – ٧
غيرزي						

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٣ الشركات ذات المسئولية المحدودة *(تابـع)*

القطر		هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
ليختنشتاين						
لوكسمبورغ		العنوان العيني	لا	–	–	قانون الشركات التجارية، رقم: ٢٧ (١٠ أغسطس/آب ١٩١٥) (المقطع ١١ مكرر)
	✓	المكتب المسجل				
		الوكيل المسجل				
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
موريشيوس						
جزر الأنتيل الهولندية						
نيفادا، الولايات المتحدة		العنوان العيني	لا	✓	✓	القانون المنقح لنيفادا، المقطعين ٧٧ و٨٦
	✓	المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
نيفيس		العنوان العيني	لا	✓	✓	مرسوم الشركات ذات المسئولية المحدودة للعام ١٩٩٥، المقاطع ٢١ و٢٦ و٣٧ و٤٧ و٨٣
	✓	المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				

		المسئولون				
أونتاريو، كندا						
بنما		العنوان العيني	لا	✓	✓	القانون رقم: ٤ للعام ٢٠٠٩ (الذي حل محل القانون رقم: ٣٤ للعام ١٩٦٦)، المادتان ٥ و٣٨
		المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
	✓	المالكون القانونيون				
	✓	المسئولون				
جزر سيشيل						
سنغافورة						
جنوب أفريقيا						
سانت كيتس						
سانت لوتشيا						
سانت فينسنت وجزر غرينادين		العنوان العيني	لا	✓	✓	قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة للعام ٢٠٠٨، المقاطع ١٢ و٣٤ و٧٦
	✓	المكتب المسجل				
		الوكيل المسجل				
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
سويسرا	✓	العنوان العيني	✓	–	–	المادة ٨١٤ من قانون الالتزامات، المرسوم الخاص بالسجل التجاري المؤرخ ١٧ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٧ (١ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٨)، المادة ٧٣
	✓	المكتب المسجل	(أ)			
	✓	الوكيل المسجل				

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٣ الشركات ذات المسئولية المحدودة *(تابـع)*

القطر		هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين؟	هل مسموح بأعضاء مجلس الإدارة المعينين اسما؟	المراجع
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
	✓	المالكون القانونيون				
		المسئولون				
جزر ترك وكيكوس		العنوان العيني	لا	✓	✓	مرسوم الشركات في جزر ترك وكيكوس للعام ١٩٩٨
	✓	المكتب المسجل				
		الوكيل المسجل				
		المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				
المملكة المتحدة						
أوروغواي						
ويومينج، الولايات المتحدة		العنوان العيني	لا	✓	✓	قانون الشركات ذات المسئولية المحدودة في ويومينج، المقاطع ١٠٦-١٥-١٧ و١٠٧-١٥-١٧
		المكتب المسجل				
	✓	الوكيل المسجل				
	✓	المدراء/أعضاء مجلس الإدارة				
		المالكون القانونيون				
		المسئولون				

المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظة: أ- يجوز أن يكون المدراء أجانب يقيمون بالخارج، وإن كانت كل شركة مساهمة سويسرية يجب أن يكون لديها شخص ما – ليس بالضرورة عضوًا بمجلس الإدارة مقيمًا في سويسرا، ويمكنه التوثيق نيابة عن الشركة.

الجدول هـ-٤	شركات التضامن				
القطر	هل الكيان مسجل؟	هل يشترط الإقامة؟	هل مسموح بالشركاء المعينين اسمًا؟	هل مسموح بالشركاء الاعتباريين؟	المراجع
أنغويلا					
أنتيغوا وبربودا	لا	لا	✓	✓	يحكمها قانون شركات التضامن، وهو لا يتناول القيود على الشركاء
جزر البهاما	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن، المقطع ٣
بيليز					
برمودا	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن للعام ١٩٠٢ (المنقح في ١٩٨٩)
جزر العذراء البريطانية					
جزر كايمان	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن (المعدل في ١٩٩٥)، المقطع ٤٧
جزر كوك					
قبرص	✓	لا	✓	✓	قانون أسماء شركات التضامن والأعمال، المقطعان ٥٠ و٥٣
جمهورية التشيك	✓	لا	✓	لا	القانون التجاري (القانون رقم: ٥١٣/ ١٩٩١ .Coll) المادتان ٢٤ و٦٢)
ديلاوير، الولايات المتحدة	لا	لا	✓	✓	قوانين ديلاوير، العنوان ٦، الفصل ١٥، المادة ١٥-٢٠٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة	✓	لا	✓	✓	قانون دبي لشركات التضامن العامة المادتان ١٢ و١٣
فلوريدا، الولايات المتحدة					
جبل طارق	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ- ٤ شركات التضامن *(تابــع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل يشترط الإقامة؟	هل مسموح بالشركاء المعينين اسمًا؟	هل مسموح بالشركاء الاعتباريين؟	المراجع
غيرنزي	لا	لا	✓	✓	مرسوم شركات التضامن (غيرنزي) ١٩٩٥.
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	لا	لا	✓	✓	مرسوم شركات التضامن
جزيرة مان	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن للعام ١٩٠٩، الجزء ١
جيرزي	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة (جيرزي) للعام ١٩٩٤، المادة ٤
ليختنشتاين					
لوكسمبورغ	✓ يجب حفظ قائمة الشركاء لدى سجل	لا	–	–	قانون الشركات التجارية ٢٧ (١٠ أغسطس/ آب ١٩١٥)؛ قانون (١٩ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٢) بخصوص السجل التجاري والشركات... المادة ٦
موريشيوس					
جزر الأنتيل الهولندية	✓	–	–	–	
نيفادا، الولايات المتحدة	لا	لا	✓	✓	نظام نيفادا الأساسي المنقح، المقطع ٣٢٢ ٨٧,٤
نيفيس					
أونتاريو، كندا	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المقطع ٣
بنما	لا	لا	✓	✓	
جزر سيشيل					
سنغافورة	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن للعام ١٩٩٤، الفصل ٣٩١، المقطع ٢
جنوب أفريقيا					

سانت كيتس					
سانت لوتشيا	اختياري	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة للعام ١٩٩٦، المقطع ٤
سانت فينسنت وجزر غرينادا					
سويسرا	✓	–	–	–	
جزر ترك وكيكوس					
المملكة المتحدة	لا	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن للعام ١٨٩٠، المقطع ٢
أوروغواي	–	لا	–	–	
ويومينج، الولايات المتحدة	لا	لا	✓	✓	قانون ويومينج الموحد لشركات التضامن، المقطع ١٧– ٢١– ٢٠٢

المصدر: إعداد المؤلفين.

الجدول هـ-٥ شركات التضامن المحدودة

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل يشترط الإقامة؟	هل مسموح بالشركاء المعينين اسمًا؟	هل مسموح بالشركاء الاعتباريين؟	المراجع
أنغويلا	✓	✓	–	–	قانون شركات التضامن المحدودة للعام ٢٠٠٠
أنتيغوا وبربودا					
جزر البهاما					
بيليز					
برمودا	✓	لا	✓	✓	القانون المعدل لشركات التضامن المحدودة للعام ٢٠٠٩
جزر العذراء البريطانية	✓	لا	–	–	قانون شركات التضامن للعام ١٩٩٦ المقطعان ٥٣ و٨٤
جزر كايمان					
جزر كوك	✓	يجب أن يكون شريك واحد شركة أجنبية، ويجب أن تكون شركة دولية أو مقدم خدمات (TCSP) وكل شريك غير مقيم، ويجب أن يكون كل شريك غير مقيم	✓	✓	قانون شركات التضامن الدولية للعام ١٩٨٤، المادة ٥٥
قبرص	✓	لا	✓	✓	قانون أسماء شركات التضامن والأعمال، المقطعان ٥٠ و٥٣
جمهورية التشيك	✓	لا	✓	✓	القانون التجاري (القانون رقم: ١٩٩١/٥١٣ .COLL) المقطعان ٢٤، ٦٢

ديلاوير، الولايات المتحدة	✓	لا	✓	✓	مدونة ديلاوير، العنوان ٦، الفصل ١٧، المقطعان ١٧-٤٠١ و١٧-٩٠٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة	✓	لا	✓	✓	قانون دبي لشركات التضامن المحدودة، قانون مركز دبي المالي الدولي رقم: ٤ للعام ٢٠٠٦، المواد ١١ و١٢ و٤٥
فلوريدا، الولايات المتحدة	✓	لا	✓	✓	قانون فلوريدا الموحد المنقح لشركات التضامن المحدودة للعام ٢٠٠٥ المقطعان ١٢٠١, ٦٢٠، و٩١٠٢, ٦٢٠
جبل طارق	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة
غيرنزي	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة (غيرنزي) للعام ١٩٩٥
إقليم هونغ كونغ الإداري الصيني الخاص	✓	لا	✓	✓	مرسوم شركات التضامن المحدودة
جزيرة مان	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن للعام ١٩٠٩، الجزء الثاني، المقطع ٤٨
جيرزي					
ليختنشتاين					
لوكسمبورغ	✓ تحفظ قائمة بالشركاء لدى السجل	لا	–	–	القانون الخاص بالشركات التجارية رقم: ٢٧ (١٠ أغسطس/ آب ١٩١٥) قانون ١٩ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٢ بشأن السجل التجاري والشركات...، المادة ٦
موريشيوس	–	يجب أن يكون عضو واحد على الأقل مقيما	–	✓	مشروع قانون شركات التضامن المحدودة للعام ٢٠٠٩
جزر الأنتيل الهولندية	✓				

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٥ شركات التضامن المحدودة *(تابـع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل يشترط الإقامة؟	هل مسموح بالشركاء المعينين اسمًا؟	هل مسموح بالشركاء الاعتباريين؟	المراجع
نيفادا، الولايات المتحدة	✓ يجب أن تودع لدى نائب حاكم الولاية	لا	✓	✓	نظام نيفادا الأساسي المنقح، المقطع ٨٨,٣٥٠
نيفيس	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة للعام ١٩٩٦، المقطعان ٣ و٤
أونتاريو، كندا	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن، المقطع ٣
بنما					
سيشيل	✓	يجب أن يكون شريك عام واحد على الأقل مقيما (أو شركة محلية، أو شركة تضامن محلية أو شركات الأعمال الدولية)	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة، المقطعان ٤ و٥
سنغافورة	✓	*في حالة كون جميع الشركاء غير مقيمين، يجوز للمسجل تعيين مدير محلي*	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة، الفصل ١٦٣ب، للعام ٢٠٠٩، المقطعان ١٠ و٢٨
جنوب أفريقيا					
سانت كيتس					
سانت لوتشيا	اختياري	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن الدولية للعام ٢٠٠٦، المقطعان ٤, ١٤
سانت فينسنت وجزر غرينادا					
سويسرا	✓	–	–	–	

جزر ترك وكيكوس	✓	يجب أن يكون شريك عام واحد على الأقل مقيما أو مؤسسا في الجزر أو إذا كان الشريك شركة تضامنية، وجب أن يكون واحد فقط من الشركاء مقيما أو مؤسسا في الجزر	✓	✓	جزر ترك وكيكوس، مرسوم شركات التضامن المحدودة للعام ١٩٩٢، الفصل ١٢٦، المقاطع ٤ و٧ و١٥
المملكة المتحدة	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة للعام ١٩٠٧، المقطعين ٤ و٥
أوروغواي					
ويومينج، الولايات المتحدة	✓	لا	✓	✓	قانون شركات التضامن المحدودة المقاطع ٣٠١- ١٤- ١٧، ١٠٠٢-

المصدر: إعداد المؤلفين.

الجدول هـ-٦ صناديق الاستئمان

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل شروط التهرب محظورة؟	هل يجوز أن يكون الواهب أحد الأطراف الأخرى في صندوق الاستئمان؟	المراجع
أنغويلا	اختياري	إذا كان المستفيد مقيما، ولا يوجد وصي مقيم، جاز للمستفيد أن يتقدم لوصي مقيم للتعيين	لا	يجوز أن يكون الواهب هو الوصي أو المستفيد أو الحامي	قانون صناديق الاستئمان الأموال للعام ٢٠٠٠، المقطعان ٨ و٦٦
أنتيغوا وبربودا					
جزر البهاما	لا	لا	لا	يجوز أن يكون الواهب هو المستفيد، أو الوصي المشارك أو الحامي	قانون صناديق الاستئمان للعام ١٩٩٨، المقطعان ٣ و٩٤؛ وقانون تسجيل السجلات، الفصل ١٨٧
بيليز	اختياري	لا	لا	يجوز أن يكون الواهب هو المستفيد، أو الوصي المشارك أو الحامي	قانون صناديق الاستئمان للعام ٢٠٠٠ المقاطع ٤ (٣-٦) و٩، ١٣، ٢٠، ٦٣
برمودا	لا	لا	لا	قد يحتفظ الواهب ببعض الحقوق والصلاحيات، ويجوز أن يكون الوصي هو المستفيد	قانون صناديق الاستئمان أحكام خاصة للعام ١٩٨٩، المقطعان ٢، ١٢
جزر العذراء البريطانية (٢)	لا	يجب أن يكون وصي واحد على الأقل مقدم خدمة (TCSP) في جزر العذراء البريطانية	لا، بناءً على حكم محكمة أو إجراءات جنائية أو تحريات	غير محظور على الواهب أن يكون وصيًا مشاركًا، أو حاميًا، أو مستفيدًا	(تعديل) قانون صناديق الاستئمان للعام ٢٠٠٣، المقطع ١١؛ قانون صناديق الاستئمان بجزر العذراء البريطانية للعام ١٩٦١، المقاطع ٢، ٨١، ٨٦

جزر العذراء البريطانية (٢) صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية (VISTA)	لا	يجب أن ينص صك الاستئمان على منصب المنفذ، ويجب أن يكون وصي واحد على الأقل «شخص معين اسما» (خاصة وصي مرخص من جزر العذراء البريطانية)	لا	لا توجد قيود على دور الواهب	قانون صناديق الاستئمان الخاصة في جزر العذراء البريطانية للعام ٢٠٠٣
جزر كايمان	لا	لا	لا	يجوز للواهب أن يكون وصيًا مشاركًا، أو حاميًا، أو مستفيدًا	قانون صناديق الاستئمان (تعديل ٢٠٠٩)، المقاطع ١٣ و١٤ و٨٩، قضية تصرّف ميدواتي سيجورتا فونو ضد مصرف وشركة استئمان ميريل لينش (كايمان) المحدودة بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، أكدت أن تشريع "الصلاحيات المتحفظة" يحظى بالتأييد في ولاياتها القضائية الأصلية
جزر كوك	لا	تستخدم فقط من المقيمين المحليين	–	–	–
قبرص	لا	يجب أن يكون إما الواهب أو أي من المستفيدين قبرصيا	–	–	قانون الشركات، الفصل ١١٣، المقطع ١١٢؛ وقانون صناديق الاستئمان القبرصي، الفصل ١٩٣
جمهورية التشيك					

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٦ صناديق الاستئمان *(تابـع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل شروط التهرب محظورة؟	هل يجوز أن يكون الواهب أحد الأطراف الأخرى في صندوق الاستئمان؟	المراجع
ديلاوير، (١) صندوق الاستئمان في ظل القانون العام	لا	لا	–	يمكن للواهب إنشاء وقف غير قابل للإلغاء، حيث يكون الواهب مستفيدا، مع احتفاظه بمختلف المصالح في الوقف والصلاحيات عليه	قانون ديلاوير، العنوان ١٢، الفصل ٣٥ المادة ٣٥٥٦، قانون التصرفات المشروطة في الأوقاف ١٢ مدونة ديلاوير، المقطع ٣٥٧٠ وما بعدها (١٩٩٧)
ديلاوير (٢) الاستئمان النظامي	يجب تقديم شهادة بالاستئمان إلى نائب حاكم الولاية	يجب أن يكون وصي واحد مقيما في ديلاوير	لا	يجوز أن يكون الواهب مستفيدا، ويجوز لأي شخص أن يكون مديرا للوقف	قانون ديلاوير، العنوان ١٢، الفصل ٣٨، المقاطع ٣٨٠١ و٣٨٠٢ و٣٨٠٦– ٧ و٣٨٥٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة	لا	لا	لا	لا توجد قيود على دور الواهب	قانون مركز دبي المالي الدولي لشركات إدارة الأموال، المقاطع ٢٣ و٢٤ و٢٩ و٦٨
فلوريدا، الولايات المتحدة	لا	لا	لا	لا توجد قيود على دور الواهب	قانون فلوريدا لصناديق الاستئمان، المقاطع ٠٤٠١, ٧٣٦، ٠٤٠٩, ٧٣٦
جبل طارق	لا، ما لم يرغب الواهب في استخدام حماية خاصة للأصول بموجب مرسوم إشهار الإفلاس	لا	لا	لا توجد قيود على دور الواهب	قانون صناديق الاستئمان المسجلة المقطعان ٣ و٨؛ قانون جبل طارق للأوصياء. مرسوم صناديق الاستئمان المسجلة للعام ١٩٩٩

غيرنزي	لا	لا	لا	يجوز للواهب إلغاء أو تعديل شروط الاستئمان وإعطاء توجيهات للأوصياء بخصوص الاستثمارات، أو عزل وصي أو مستفيد أو منفذ، ويجوز للواهب أو الوصي على استئمان ما أن يكون أيضا مستفيدا	قانون شركات إدارة الأموال بغيرنزي للعام ٢٠٠٧، المادة ٨ و١٥ (١) و٣٨
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص	لا، لكن يجب أن تسجل لدى سجل الأراضي أية مصلحة في أرض مدونة خطيا	لا	لا	لا توجد قيود على الواهب	مرسوم هونغ كونغ بشأن الأوصياء، الفصل ٢٩ مرسوم الاعتراف بصناديق الاستئمان، الفصل ٧٦
جزيرة مان (١)	لا	لا	لا	لا توجد قيود على دور الواهب	قانون الاعتراف بصناديق الاستئمان، في استئناف ١٩٨٨؛ هيجينبوثام للعام ١٩٩٩
جزيرة مان (٢) *هدف صندوق الاستئمان*	لا	يجب استخدام وصي واحد على الأقل من جزيرة مان	لا	–	قانون شركات إدارة الأموال ذات الأهداف للعام ١٩٩٦
جيرزي	لا	لا	لا	يجوز أن تبقى للواهبين السيطرة أو المصلحة الانتفاعية في الاستئمان	قانون صناديق الاستئمان في (جيرزي)، المواد ٧ و٩ و١٢
ليختنشتاين (١) *صناديق الاستئمان الخاصة*	✓ إذا كانت منشأة لمدة تزيد عن ١٢ شهرا، يجب أن تسجل في السجل العام	يجب أن يكون وصي واحد على الأقل مقدم خدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP) من دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية	لا	يجوز أن يكون المستفيد وصيًا لكن لا يجوز ذلك إذا كان المستفيد الوحيد. ويجوز أن يكون الواهب مستفيدا، لكن لا يجوز ذلك إذا كان المستفيد الوحيد	قانون المؤسسات الفردية والشركات (٤/ ١/ ١٩٢٦) المواد ٩٣٢– ٨٩٧ و٩٠٠ و٩٠٢، قانون مؤسسات الوقف ٦/ ١٩٢٨، المادة ٩٣٢ أ

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٦ صناديق الاستئمان *(تابـع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل شروط التهرب محظورة؟	هل يجوز أن يكون الواهب أحد الأطراف الأخرى في صندوق الاستئمان؟	المراجع
ليختنشتاين (٢) *مؤسسة الاستئمان*	✓	يجب أن يكون واحد من الأوصياء مقدم خدمات (TCSP) من ليختنشتاين	لا	يجوز للوصي الاحتفاظ بحقوقه في سند الوقف	قانون المؤسسات الفردية والشركات، المادة ٩٣٢ أ، المقاطع ١ و٧ و٤٩
لوكسمبورغ					
موريشيوس	لا	يجب أن يوجد مقدم خدمات محلي يقوم بدور الوصي والمستفيدين، ويجوز للواهبين غير المقيمين التقدم للحصول على ترخيص كشركة أعمال عالمية ١ أو ٢	لا	يجوز للواهب أيضًا أن يكون وصيًا، أو مستفيدًا، أو حاميًا، أو منفذًا للأحكام، لكن لا يجب أن يكون المستفيد الوحيد لوقف يكون هو الواهب له	قانون صناديق الاستئمان للعام ٢٠٠١، المقاطع ٤، ٨، ١٩، ٢٣، ٢٧؛ وقانون المستخلصات والتسجيل للعام ١٩٨٢
جزر الأنتيل الهولندية					
نيفادا، الولايات المتحدة	يجب أن تودع صناديق الاستئمان التجارية لدى نائب حاكم الولاية	لا	لا	يجوز للواهب الاحتفاظ بصلاحية تعديل الوقف	النظام الأساسي المنقح لنيفادا، الفصل ٨٨ (صناديق الاستئمان التجارية)، والنظام الأساسي المنقح لنيفادا، المقطع ٦٣ و١٦٠
نيفيس	يجب أن تسجل جميع صناديق الاستئمان الدولية وصناديق الاستئمان الأجنبية المؤهلة لدى مسجل صناديق الاستئمان الدولية	لا	لا	*يجوز للواهب أن يكون راعيًا، أو وصيًا، أو مستفيدًا.*	مرسوم صناديق الاستئمان الدولية المعفاة للعام ١٩٩٤، المقاطع ٩، ٣٧، ٤٧

أونتاريو، كندا	لا	لا	لا	لا توجد قيود على الواهب	قانون الوصي
بنما	لا، فقط صناديق الاستئمان التي تمتلك ممتلكات في بنما هي التي يجب تسجيلها	الوكيل يجب أن يكون محاميًا بنميًا	لا	يجوز للواهب أن يكون مستفيدًا من صندوق الاستئمان لكنه لا يجوز له إدارة أي من أصولها، ولا يجوز للواهب أن يكون الوصي	القانون رقم: ١ للعام ١٩٨٤
جزر سيشيل	يجب أن يقدم إقرارًا موجزًا من الوصي المقيم المرخص لدى سجل الحكومة	يجوز للواهب أن لا يكون مقيما في جزر سيشيل (بموجب النظام الدولي لصناديق الاستئمان)	لا	يجوز *للواهب أن يكون منفذ القانون، ويجوز أيضًا أن يكون مستفيدًا بموجب النظام الدولي لصناديق الاستئمان (لكن لا يكون المستفيد الوحيد)*	قانون شركات إدارة الأموال الدولية للعام ١٩٩٤، المقاطع ٤ و١٣ و١٤ و١٧ و٧٥ و٧٦
سنغافورة *(صناديق الاستئمان الأجنبية)*	لا	كل واهب أو مستفيد يجب أن يكون إما: (أ) فردًا ليس مواطنًا أو مقيمًا في سنغافورة، أو (ب) شركة أجنبية بما في ذلك صناديق الاستئمان بنظام الوحدة المملوكة بالانتفاع كليًا من هؤلاء الأفراد أو الشركات الأجنبية	لا	يجوز *للوصي تفويض صلاحيته للواهب (وليس للمستفيدين)*	قانون الأوصياء (المعدل) للعام ٢٠٠٤، وقانون صناديق الاستئمان للعام ٢٠٠٥

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٦ صناديق الاستئمان *(تابــع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل شروط التهرب محظورة؟	هل يجوز أن يكون الواهب أحد الأطراف الأخرى في صندوق الاستئمان؟	المراجع
جنوب أفريقيا	✓	لا	لا		قانون الرقابة على ممتلكات صناديق الاستئمان رقم: ٥٧ للعام ١٩٨٨، المقطع ٤
سانت كيتس	✓	*يجب أن يكون أحد الأوصياء مقيمًا*	لا	يجوز للواهب الاحتفاظ بالسيطرة؛ ويجوز للواهب أو المستفيد أن يكون الحامي	قانون صناديق الاستئمان للعام ١٩٩٦، المقاطع ١٤ و١٩ و٢٥ و٩٥
سانت لوتشيا *(صناديق الاستئمان الدولية)*	لا، لكن إذا كان مسجلاً، *وجب أن يكون مقدم خدمات محليًا (TCSP)*	لا	لا	يجوز للواهب [أ] أن يحتفظ بالسيطرة وأن يكون مستفيدًا	قانون صناديق الاستئمان الدولية للعام ١٩٩٩، المقاطع ٣ و٧ و٩ و١٩ و٢٢
سانت فينسنت وجزر غرينادا *(صناديق الاستئمان الدولية)*	لا، (اختياري)	لايجوز للواهب أو أي مستفيد أن يكون مقيمًا	لا	يسمح للواهب بالاحتفاظ بسيطرة أساسية أو «سلطات احتياطية» على صندوق الاستئمان، ويجوز للواهب أن يكون مستفيدًا، أو المستفيد الوحيد، ولا يجوز للواهب أن يكون وصيًا، ويجوز للواهب أن يكون حاميًا	قانون الشركات رقم: ٨ للعام ١٩٩٤، المقطع ١٨٦، المادة ١٩٨٦، وقانون صناديق الاستئمان الدولية للعام ١٩٩٦، المقاطع ١٩ و١٢ و٣٦ و٥٢

سويسرا					*صادقت على اتفاقية لاهاي بشأن الاعتراف الدولي بصناديق الاستئمان الدولية، حيث إن الوسطاء الماليين والأوصياء ملزمون بالحصول على ترخيص من هيئة الرقابة الاتحادية على غسل الأموال أو أن تكون تابعة لمنظمة تخضع للتنظيم الذاتي (SRO)*
جزر ترك وكيكوس	لا	لا	لا	لا	مرسوم صناديق الاستئمان للعام ١٩٩٨، الفصل ١٢٤، الفقرات ٣ و٧ و٩ و١٢
المملكة المتحدة	لا يسجل ما لم يكن جمعية خيرية	لا	لا	لا	
أوروغواي	إذا كان يمتلك أراضي، يجب أن يكون مسجلاً	لا	لا	يجوز للواهب أن يكون المستفيد من الاستئمان	قانون أوروغواي لصناديق الاستئمان، المقطع، ١٧,٧٠٣
ويومينج	لا، (فقط صناديق الاستئمان هي التي يجب تسجيلها)	لا يجوز للوصي أن يكون الواهب ويجب أن يكون مقيما في ويومينج	لا	*يحتفظ الواهب بالسلطة بإضافة أو عزل أوصياء وتعديل صندوق الاستئمان*	قانون صناديق الاستئمان الموحّد لولاية ويومينج، المقاطع ٤٠١- ١٠- ٤، ٤٠٣- ، ١٠٣، ٥١٠-، ٦٠٢-

المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظة: أ- قانون صناديق الاستئمان، ١٩٩٩، المادة ١٩.

الجدول هـ-٧	المؤسسات			
القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء اعتباريين في المجلس؟	المراجع
أنغويلا	إعلان التأسيس لدى السجل	أمين سر محلي مرخص ووكيل مسجل	✓	قانون أنغويلا للمؤسسات، ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨
أنتيغوا وبربودا				
جزر البهاما	✓	لا	–	*قانون المؤسسات للعام ٢٠٠٤*
بيليز				
برمودا				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان وفقا لقانون الشركات*
جزر العذراء البريطانية				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان (ذات أسهم مختلطة) وفقًا لقانون الشركات*
جزر كايمان				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان أو شركات غير هادفة للربح وفقا لقانون الشركات*
جزر كوك				*يجوز تشكيل المؤسسات كشركات محدودة بالضمان (ذات أسهم– مختلطة) وفقا لقانون الشركات*
قبرص				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان وفقا لقانون الشركات*

جمهورية التشيك	✓ للأغراض العامة فقط	لا	لا	*قانون المؤسسات والأوقاف والتغييرات وملاحق قوانين معينة ذات صلة، والقانون رقم: ١٩٩٧/ ٢٢٧ ، مجموعة ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧ ، المقاطع ١ و٥ و١١ و٢٧*
ديلاوير، الولايات المتحدة				*يقدم طلب للحصول على وضع المؤسسة العامة أو الشركة غير الهادفة للربح فيما يتعلق بالضرائب من خلال هيئة الضرائب الداخلية*
دبي، الإمارات العربية المتحدة				
فلوريدا، الولايات المتحدة				*يقدم طلب للحصول على وضع المؤسسة العامة وغير الهادفة للربح (يجب أن تكون مسجلة [1]) فيما يتعلق بالضرائب من خلال هيئة الضرائب الداخلية*
جبل طارق				*يجوز تشكيل المؤسسات كشركات محدودة بالضمان وفقا لقانون الشركات (مرسوم المؤسسات في جبل طارق للعام ١٩٩٩)*
غيرنزي				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان وفقا لقانون الشركات، وتعمل غيرنزي حاليا على قانون جديد لمؤسسات المصالح الخاصة*
إقليم هونغ كونغ الصيني الإداري الخاص				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان وفقا لمرسوم الشركات*
جزيرة مان				*تشكل المؤسسات عادة كشركات محدودة بالضمان (ذات أسهم- مختلطة) وفقا لقانون الشركات*

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٧ المؤسسات *(تابــع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء اعتباريين في المجلس؟	المراجع
جيرزي	✓ يجب أن يسجل من قبل مقدم خدمات (TCSP) من جيرزي	يجوز للمجلس أن يتألف من عضو واحد أو أكثر، ويجب أن يتضمن مقدم خدمات (TCSP) واحد من جيرزي	✓	*يجوز تشكيل المؤسسات كشركات محدودة بالضمان وفقا لقانون الشركات في (جيرزي) للعام ١٩٩١، والمادة (٣ جي)؛ المؤسسات في (جيرزي) للعام ٢٠٠٩، المادتان ١٨، ٢١؛ المؤسسات (استمرارية) (جيرزي) لوائح العام ٢٠٠٩ (لوائح الاستمرار)*
ليختنشتاين (١) *المؤسسة (Anstalt)*	✓ *يجب تسجيله بالاستعانة بمقدم خدمات (TCSP) من ليختنشتاين*	يجب أن يكون لعضو واحد على الأقل من المجلس مخول بتمثيل أو ممارسة الأعمال نيابة عنه مكتبا سجل في ليختنشتاين. ويجب أن يكون هذا العضو مخولاً بالممارسة كمحام أو وصي أو مدقق، أو لديه مؤهلات أخرى معترف بها من الحكومة	✓	*قانون الأشخاص والشركات (PGR)، المواد ٥٣٤ و٥٣٧ و١ ٥٤*
ليختنشتاين (٢) *المؤسسات (Stiftungen)*	✓	–	–	*المؤسسات (المادة ٥٥٢-٥٧٠ قانون الأشخاص والشركات (PGR))؛ قانون الأشخاص والشركات (PGR) المقطعان ٥٥٢- ١٩٢٦؛ تعديل قانون المؤسسات للعام ٢٠٠٩*
لوكسمبورغ				
موريشيوس				*يجوز للمؤسسات أيضا أن تشكل كشركات محدودة بالضمان وفقا لقانون الشركات*

جزر الأنتيل الهولندية				*يجب أن تكون مسجلة؛ وأن يكون لها على الأقل عضو مجلس إدارة واحدا مقيما، ولا يجوز أن تشكل لأنشطة تجارية، لكن يجوز استخدامها في إدارة الأموال*
نيفادا، الولايات المتحدة				*يقدم طلب للحصول على وضع المؤسسة العامة وغير الهادفة للربح فيما يتعلق بالضرائب من خلال هيئة الضرائب*
نيفيس	✓	لا	✓	*مرسوم المؤسسات متعددة الأشكال للعام ٢٠٠٤، المواد ٣ و١٠ و١١ و١٧ و٦٢*
أونتاريو، كندا				
بنما	*يجب تقديم العقد إلى* مكتب السجل العام	لا	✓	*القانون رقم: ٢٥ للعام ١٩٩٥*
سيشيل	✓	–	✓	*قانون المؤسسات للعام ٢٠٠٩، المواد ٣ و٢ و٧ و٢١ و٢٧ و٣٢ و٨٣؛ القانون (المعدل) لشركات الأعمال الدولية للعام ٢٠٠٩*
سنغافورة				*يجوز تشكيل المؤسسات كشركات محدودة بالضمان وفقًا لقانون الشركات (قانون الشركات، الفصل ٥٠ المادة ١٧)*
جنوب أفريقيا				
سانت كيتس	✓	لا	✓	*قانون المؤسسات للعام ٢٠٠٣، المواد ٣ و١٢ و٢٠ و٦٤*
سانت لوتشيا				

(تابع الصفحة القادمة)

الجدول هـ-٧ المؤسسات *(تابـع)*

القطر	هل الكيان مسجل؟	هل تشترط الإقامة؟	هل مسموح بأعضاء اعتباريين في المجلس؟	المراجع
سانت فينسنت وجزر غرينادا				*يجوز تشكيل المؤسسات أيضا كشركات محدودة بالضمان (ذات أسهم– مختلطة) وفقا لقانون شركات الأعمال الدولية (التعديل والتجميع) للعام ٢٠٠٧ (قانون شركات الأعمال الدولية [التعديل والتجميع] للعام ٢٠٠٧)*
سويسرا	✓	–	–	–
جزر ترك وكيكوس				*يجوز تشكيل المؤسسات أيضا كشركات محدودة بالضمان (ذات أسهم– مختلطة) وفقا لمرسوم الشركات (مرسوم الشركات– جزر ترك وكيكوس للعام ١٩٩٨ ، الفصل ١٢٢ ، الفقرة ٧)*
المملكة المتحدة				*يجوز تشكيل المؤسسات كشركات محددة بالضمان وفقا لقانون الشركات (قانون الشركات للعام ٢٠٠٦ ، الجزء ١)*
أوروغواي				
ويومينج، الولايات المتحدة				*يقدم طلب للحصول على الوضع الضريبي للمؤسسة العامة والشركة غير الهادفة للربح من خلال هيئة الضرائب*

المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظة: (أ) قانون الشركات غير الهادفة للربح في فلوريدا، المادة ٦١٧.٠٢٠٣ – ٦١٧.٠٢٠٣.

قاموس المصطلحات

المالك المستفيد. هو الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر نهائيًا على الكيان الاعتباري أو المنافع المتأتية من أصوله، أو الشخص الذي تجرى معاملة نيابة عنه، أو كلاهما. ويشمل المالكون المستفيدون أيضًا أولئك الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعلية على شخص أو ترتيب اعتباري.

سلسلة الكيانات الاعتبارية. يشير هذا المصطلح عمومًا إلى مجموعات من كيانين اعتباريين أو أكثر مرتبطين معًا من خلال ملكية قانونية.

الكيانات الاعتبارية. مفهوم واسع يشير إلى جميع أشكال الكيانات القانونية، والترتيبات الاعتبارية التي تجري من خلالها تشكيلة واسعة من الأنشطة التجارية، وتحفظ بها الأموال (مثل الشركات العامة، وصناديق الاستئمان، والتضامنيات، والمؤسسات الخاصة، وغيرها).[١]

الأعمال والمهن غير المالية المحددة. يشمل هذا المصطلح صالات القمار (بما فيها صالات القمار المعتمدة على الإنترنت)، والوكلاء العقاريين، والمتعاملين في المعادن النفيسة، والمتعاملين في الأحجار الكريمة، والمحامين، وكتاب العدل (الموثّقين الرسميين)، وغيرهم من المهنيين القانونيين والمحاسبين المستقلين، ومقدمي الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات (TCSP).

وحدة التحريات المالية. «هي وكالة وطنية مركزية مسئولة عن تلقي المعلومات المالية (وطلبها حسبما تسمح الظروف)، وتحليلها، ونشرها والإفصاح عنها إلى السلطات المختصة: (١) بشأن عوائد الجريمة المشبوهة والتمويل المحتمل للإرهاب، أو (٢) تكون مطلوبة بموجب التشريعات أو اللوائح الوطنية، حتى يتسنى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.»[٢]

المؤسسة. هي كيان قانوني يتألف من إحدى الممتلكات التي حُوِّلت لخدمة غرض معين وليست لها ملاك أو مساهمون. وعادة ما تدار المؤسسات من قبل مجلس الإدارة، وفقًا لشروط وثيقة التأسيس أو نظامه الأساسي. وبعض الولايات القضائية تقصر المؤسسات على الأغراض العامة (المؤسسات العامة)، بينما تسمح ولايات أخرى بإنشاء مؤسسات لتحقيق أغراض خاصة (المؤسسات الخاصة).

حارس البوابة. هذا المصطلح يشمل المحاسبين، والمحامين، والمستشارين الماليين، أو غيرهم من المهنيين الذين يمسكون بحسابات لدى مؤسسة مالية، ويتصرفون نيابة عن عملائهم، إما عن علم أو عن غير علم،

١- مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال: مسرد للتوصيات الأربعين، متاح على الموقع التالي: http://www.fatf-gafi.org/glossary/0,3414,en_32250379_32236930_35433764_1_1_1_1,00.html

٢- اعتُمِد التعريف في الاجتماع العام لمجموعة إيغمونت في روما، إيطاليا، نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٩٦، كما عُدِّل في الاجتماع العام لمجموعة إيغمونت في غيرنزي، يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

من أجل تحريك أو إخفاء عوائد نشاط غير قانوني. وقد يسعى أحد المجرمين إلى استخدام حارس البوابة في الوصول إلى النظام المالي، مع الإبقاء على إخفاء هوياتهم ذاتهم.[٣]

الفساد الكبير. قطاع عريض من الأفعال المجرمة، يشمل الرشوة، والابتزاز، واستغلال النفوذ، واختلاس أموال الدولة، والإثراء غير المشروع، واستغلال المنصب، مما يرتكبه موظفون عموميون رفيعو المستوى، أو مسئولون كبار في هيئات مملوكة للدول.

الشركة المختلطة. هي الشركة المحدودة بضمان (الشبيهة بالمؤسسة) لكنها تصدر أسهمًا مثل الشركة.

شركة الأعمال الدولية. هذا الكيان الاعتباري، يُسمى أحيانا شركة معفاة، هو الشكل الاعتباري الأساسي الذي يستخدمه غير المقيمين في المراكز المالية الحرة. وتتسم شركة الأموال الدولية (IBC) بسمات الشركة العامة، لكن لا يسمح لها بممارسة الأعمال داخل ولاية التأسيس القضائية، وتعفى عامة من ضرائب الدخل المحلية. وفي معظم الولايات القضائية لا يسمح لشركات الأعمال الدولية بالاشتغال بالأعمال المصرفية، والتأمين وغيرها من الخدمات المالية.

اعرف عميلك. هي تدابير الحيطة والحذر الواجبين واللوائح المصرفية التي ينبغي على المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات الخاضعة للتنظيم القيام بها من أجل تحديد هوية عملائها، والتحقق من المعلومات (بما فيها مصدر الأموال ووجهتها) التي تتعلق بممارسة الأعمال المالية معهم.[٤]

الأشخاص الاعتبارية. هم الهيئات الاعتبارية، أو المؤسسات، أو شركات التضامن، أو الجمعيات، أو أية هيئات مشابهة يمكنها إقامة علاقات عملاء دائمة مع إحدى المؤسسات المالية أو تمتلك عقارات بطرق أخرى[٥].

الترتيبات الاعتبارية. صناديق الاستئمان المعلنة أو غيرها من الترتيبات الاعتبارية المماثلة.[٦]

الإنابة القضائية. هو طلب رسمي مرسل من محكمة ما إلى محكمة أجنبية للحصول على نوع من المساعدة القضائية. وهو يسمح بالاتصال الرسمي بين القضاء، أو المدعي العام، أو مسئول إنفاذ القانون في ولاية قضائية ما، أو نظرائهم في ولاية قضائية أخرى. وهو شكل خاص من المساعدة القانونية المتبادلة.[٧]

الشركة ذات المسئولية المحدودة. هي مؤسسة أعمال تمنح مالكيها (الذين يعرفون باسم الأعضاء)

٣- مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال، «توجيهات بشأن المقاربة المبنية على المخاطر إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: المبادئ والإجراءات رفيعة المستوى» (يونيو/ حزيران ٢٠٠٧) متاحة على الموقع التالي: .http://www.fatf-gafi .org/ dataoecd/ 43/ 46/ 3896-576. pdf;«تقرير عن رموز غسل الأموال، ٢٠٠٠–٢٠٠١» (فبراير/ شباط ٢٠٠١)، متاح على الموقع التالي: http://www.fatf-gafi .org/ dataoecd/ 29/36/34038090.Pdf.

٤- مبادرة استرداد الأموال المنهوبة، «*دليل استرداد الأموال المنهوبة: مرشد للممارسين* (واشنطن العاصمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، ٢٠١١)، ص ١٩٥.

٥- للاطلاع على مناقشة تفصيلية لمصطلح «الشخصيات الاعتبارية»، وأشكال مختارة منها، يرجى الرجوع إلى الملحق «ج» من هذا التقرير.

٦- مجموعة العمل المالي: مسرد للتوصيات الأربعين، متاح على الموقع التالي:http:/ / www.fatf-gafi.org/glossary/0,3414,en_32250379_32236930_35433764_1_1_1_1,00.html.

٧- مبادرة استرداد الأموال المنهوبة، «*دليل استرداد الأموال المنهوبة: مرشد للممارسين* (واشنطن العاصمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، ٢٠١١)، ص ٢٥١.

مسئولية محدودة. وقد تدار الشركة ذات المسئولية المحدودة إما من قبل الأعضاء أو من قبل مدير أو أكثر منفصلين تتعاقد معهم الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC) وفقًا للشروط الواردة في عقد التأسيس.

المساعدة القانونية المتبادلة. هي تلك العملية التي تلتمس بها الولايات القضائية المساعدة وتقدمها في تجميع المعلومات، والاستخبارات، والأدلة اللازمة للتحقيقات؛ وفي تنفيذ التدابير المؤقتة؛ وفي إنفاذ الأوامر والأحكام الأجنبية.[٨]

شركة التضامن. هي تجمّع لشخصين أو لكيانين أو أكثر تُشكل بغرض ممارسة نشاط أعمال. وعلى عكس الشركات العامة، تعتبر شركات التضامن التقليدية كيانات يكون فيها واحد على الأقل من الشركاء (في حالة شركة التوصية المحدودة) أو جميع الشركاء (في حالة شركة التوصية العامة) بمسئوليات غير محدودة عن التزامات شركة التضامن. وفي شركة التوصية المحدودة، يتمتع الشركاء المحدودون بمسئولية محدودة، بشرط أن لا يشاركوا بفاعلية في قرارات الإدارة أو يلزموا شركة التضامن.

الأشخاص الذين يتولون مناصب عمومية هامة. أفراد يعهد إليهم، أو عُهِد إليهم بوظائف عامة بارزة، وأفراد أسرهم وشركائهم المقربين.[٩]

صناديق الاستئمان. ويشار إليها أيضا باسم «الاستئمان الصريح»[١٠] ، ويقضي هذا الكيان الاعتباري بالفصل بين الملكية القانونية وملكية الانتفاع. وهو ترتيب تدار بموجبه الممتلكات (وتشمل: العقارية، والمادية، والمعنوية) من قبل شخص واحد لمصلحة آخرين. وينشأ صندوق الاستئمان من قبل واهب أو أكثر يعهدون بالممتلكات للوصي أو الأوصياء. ويحتفظ الأوصياء بالحق القانوني في ممتلكات الاستئمان، لكنهم ملزمون بالاحتفاظ بالممتلكات لمصلحة المستفيدين (ويحددون عادة من قبل الواهبين الذين يمسكون ما يسمى بالحق المنصف). ويلتزم الوصي بواجب الأمانة تجاه المستفيدين، الذين يعتبرون المالكين بالانتفاع لممتلكات الاستئمان.

مقدمو الخدمات لصناديق الاستئمان والشركات. هو أي شخص أو مؤسسة أعمال تقدم أيا من الخدمات التالية للغير: التصرف كوكيل تشكيل لأشخاص اعتباريين؛ والتصرف (أو الترتيب لشخص آخر للتصرف) كعضو مجلس إدارة أو أمين سر لشركة ما، أو شريك في شركة تضامن، أو منصب آخر فيما يتعلق بأشخاص اعتباريين آخرين؛ أو توفير مكتب سجل، أو عنوان تجاري، أو محل إقامة، أو عنوان مراسلة أو عنوان إداري لشركة، أو شركة تضامن، أو أي أشخاص أو ترتيبات اعتبارية؛ أو التصرف (أو الترتيب لشخص آخر للتصرف) كوصي على وقف صريح، أو التصرف (أو الترتيب لشخص آخر للتصرف) كمساهم معين اسما لشخص آخر.

٨- مبادرة استرداد الأموال المنهوبة، «*دليل استرداد الأموال المنهوبة: مرشد للممارسين* (واشنطن العاصمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، ٢٠١١)، ص ٢٥١.

٩- Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Lathem, *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* (Washington, DC: World Bank, 2010), p.3, متاحة على الموقع التالي: http://www.worldbank.org/ star; and StAR Initiative, *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/ World Bank, 2011), p. 251.

١٠- للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لصناديق الاستئمان، يرجى الرجوع إلى الملحق «ج» من هذا التقرير، وانظر أيضًا تعريف «الوقف الصريح» في مسرد توصيات مجموعة العمل المالي، المسرد: منهجية مجموعة العمل المالي، متاحة على الموقع التالي: http://www.fatf-gafi.org/glossary/0.3414.en_32250379_32236920_34295666_1_1_1_1.00.html (تم الدخول إلى الموقع في ١٣ أغسطس/آب ٢٠١١).

أصول فاسدة بالمليارات، مسارات معقدة للأموال، خيوط من الشركات الوهمية وغيرها من الهياكل القانونية الزائفة. يشكل هذا شبكة عنكبوتية من الخداع في قضايا الفساد، التي يختبئ وراءها المالك المستفيد - المحرك لكل هذه الكيانات. ومن المعروف أن ربط المالك المستفيد بعوائد الفساد أمر صعب. ومع توفر ثروات وموارد هائلة لديهم، فإنهم يستغلون المنشآت عبر الوطنية التي يصعب اختراقها، ويظلون بجدارة في صدارة اللعبة.

وتشترك كل قضايا الفساد الكبير تقريبًا في شيء واحد. فهي تستند إلى الكيانات الاعتبارية – أي الهياكل القانونية مثل الشركات، والمؤسسات، وصناديق الاستئمان - لإخفاء الملكية والتحكم في الأموال الملوثة.

وكتاب: «محركو الدمى: كيف يستخدم الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأموال المنهوبة وما العمل إزاء ذلك» يتخذ من هذه الشخصيات الاعتبارية زاويته للتحقيق. والكتاب يبنى على قضايا، ولقاءات مع محققين، وسجلات للشركات ومؤسسات مالية، بالإضافة إلى عملية «بحث مستتر» توفر أدلة وقائعية على ممارسات إجرامية. وتستخدم هذه المقاربة لفهم طبيعة المشكلة وتصميم توصيات بالسياسات من أجل تيسير عملية التحقيق عن طريق كشف عالم الكيانات الاعتبارية المعقدة.

ويعتمد هذا التقرير بشكل راسخ على حجج متدرجة خطوة بخطوة وهو مصمم بحيث ينتج توصيات عملية، وقابلة للتطبيق، ومؤيدة بشكل جيد. والمقصود من الكتاب هو أن يستخدمه صناع السياسات في وضع التشريعات واللوائح الوطنية بالإضافة إلى القائمين على وضع المعايير الدولية. كما أنه يوفر معلومات مفيدة للممارسين المشتغلين بالتحقيق مع المسئولين الفاسدين والأكاديميين المنخرطين في دراسة الجريمة المالية.

مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وترمي إلى دعم الجهود الدولية لمنع الأموال الفاسدة من الحصول على ملاذ آمن. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية للحيلولة دون غسل عوائد الفساد وتيسير رد الأموال المنهوبة بطريق أسرع وأكثرمنهجية.

مركز الأهرام للنشر

StAR Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank • UNODC